مختارات اسرائيلية



السنة الثالثة عشرة - العدد ١٥٣ سبتمبر ٢٠٠٧ Sep. 2007



ترجمات عبرية

- الليكود بقيادة نتنياهو.. لا جديد..!!
- السعودية وافقت على حضور المؤتمر الدولي مقابل صفقة السلاح
- تزايد عدد اليهود المتشددين في القدس
- هل ساهمت إسرائيل في البرنامج النووي الإيراني..؟

رؤية عربية

- انتخابات حزب العمل.. دلالات فوز باراك



مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٣ - سبتمبر ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
أسامة سرايا

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

د. يحيى عبد الله
د. أشرف الشرقاوي
عادل مصطفى
محب شريف
منير محمود
محمد اسماعيل
شريف حامد
كمال أحمد
مدحت الغرباوي
محمود صبري

المستشار الفنى
السيد عزمي

المدير الفنى
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: - ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات



الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

عقدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، أو غير القابلة للتصرف INALIENABLE RIGHTS، مؤتمراً دولياً للمنظمات غير الحكومية.. وقد عُقِد المؤتمر في مقر البرلمان الأوروبي ببروكسيل يومي ٣٠ و٣١ أغسطس الماضي. وقد شاركت في المؤتمر منظمات دولية غير حكومية من شتى بلدان العالم، بما فيها إسرائيل. أما عربياً، فقد اقتصرت المشاركة على منظمات من فلسطين ومصر فقط، حيث غاب الوجود العربي عن محفل هام للغاية لمساندة ونصرة القضية الفلسطينية، وهو أمر يكشف بحق عن أن معظم الدول العربية تساند القضية الفلسطينية بالتصريحات وتحجم عن المشاركة في أعمال مؤتمرات دولية مخصصة بالكامل لإظهار الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني.

والمعروف أن اجتماعات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة تعد من أبرز المحافل الدولية التي يتم فيها تأكيد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، حيث يجري التذكير بالحقوق "غير القابلة للتصرف أو التنازل"، والتي تتمثل في الحق في استعادة الأراضي التي احتُلت في حرب يونيو ١٩٦٧، ويجري النص عليها تحديداً، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.. وعلى الرغم من أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية، إلا أنه يجري ذكرها على نحو منفرد، تأكيداً لكونها أراض محتلة في مواجهة التصرف الإسرائيلي غير المعترف به بضم المدينة، وجعلها مع القدس الغربية عاصمة إسرائيل، وأيضاً الحق في الاستقلال والسيادة، الحق في تقرير المصير، حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحق في المقاومة.

وبدا واضحاً من أعمال المؤتمر أن القضية الفلسطينية تكاد تكون القضية الوحيدة في العالم الآن التي تحظى بدعم كل المنظمات العاملة في ميدان حقوق الإنسان والعاملة وفق المواثيق الدولية، فقد تبارى الجميع، بصرف النظر عن الخلفية والجنسية، في تأكيد الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة حتى نيل حقوقه المشروعة.

وقد طُرِّحت في المؤتمر العديد من الأفكار المهمة، من بينها التأكيد على التشابه بين حالة فلسطين اليوم وحالة النظام العنصري الذي كان قائماً في جنوب إفريقيا، والتأكيد على أن إسرائيل دولة عنصرية تمارس سياسات "الأبارتهايد" بحق الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر (أي في إسرائيل)، كما تمارس سياسات استعمارية بشعة منها الاستيطان في الأراضي المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧.

أيضاً طُرِّحت أفكار عديدة لنصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وقدِّمت كذلك نصائح مخلصة لأبناء الشعب الفلسطيني حفاظاً على وحدة صفه وتماسكه من أجل صيانة حقوقه، أبرزها العمل على تنشيط أعمال المقاومة المدنية، تجنب المساس بالمدنيين، إعادة الوحدة للصف الفلسطيني وإنهاء حالة الانفصال القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن مؤتمر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة كشف عن اتساع دائرة دعم حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني.. بقي بعد ذلك أن يرتقي أداء النخبة السياسية الفلسطينية من التيارات والفصائل المختلفة إلى مستوى عدالة القضية ذاتها.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆



كتاب عرب طيبون
الاستخبارات الإسرائيلية وعرب إسرائيل: عملاء ونشطاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل
الفصل الخامس (٢)

تأليف: د. هليل كوهين

وقعت مذبحة كفر قاسم فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، يوم اندلاع حرب سيناء، عندما أطلق مقاتلو حرس الحدود النار حتى الموت على ٤٧ عامل وعاملة كانوا عائدين على دفعات إلى القرية بعد انتهاء يوم عملهم دون أن يعلموا أن حظراً للتجول قد فُرض على قريتهم فى غيابهم. وقد قتل رجال الشرطة العمال تنفيذاً لأمر صريح من قائدهم. تمت محاكمة الجنود والضباط، وقررت المحكمة أن أمر إطلاق النار كان "أمراً غير قانونى لأنه ينم عن سوء نية وقصد". وصدر الحكم ضد ثمانية من المتورطين بالسجن ما بين سبعة إلى سبعة عشر عاماً. أما قائد اللواء المشرف على المنطقة - الذى أعطى الأمر بفرض حظر التجوال وكان رده على سؤال ماذا يفعل مع العمال المتأخرين فى العودة من أعمالهم: "الله يرحمهم" - فتم تغريمه عشرة مليمات (قرش صاغ واحد فقط لا غير).

وبعد أكثر من شهرين على المذبحة، فى يناير ١٩٥٧، أعيد النظر فى مصير الجنود. فدعا الحزب الشيوعى الإسرائيلى إلى إضراب جزئى من أجل تحويل اهتمام الرأى العام إلى قضية المذبحة - وسياسة الإدارة العسكرية، التى فى اعتقاده سمحت بارتكاب المذبحة. واتخذت أجهزة الأمن سلسلة من الإجراءات لمنع المشاركة فى الإضراب. وهُرعت قوات كبيرة إلى عكا لمنع إقامة صلاة الغائب على ضحايا المذبحة فى مسجد الجزار، خوفاً من انتشار تفسير آخر لما حدث، مفاده أن مسئولية المذبحة لا تقع على الجنود الميدانيين بل على السياسيين. والتقت عناصر أمنية بشخصيات عامة عربية وأوضحوا لهم أن "أى مُنضم لمثل هذا العمل يساعد المحرضين ضد الدولة وبناءً عليه سيتم التعامل معه فى المستقبل على هذا الأساس". كان تلك هى إحدى الوسائل للحد من التفكير بمنطق عرب إسرائيل، والهدف منها هو تمكين التعامل مع الأحداث الجارية فقط فى إطار منطق التفكير الصهيوني.

والواقع أن الإجراءات الوقائية نجحت فى تقليل عدد المشاركين، لكن ضباط الإدارة أدركوا أن السبب هو أن الكثيرين "كانوا يخشون من الدخول فى مشاكل مع السلطات"، وأشار حاكم الجليل بالقول إنه "كان من الواضح لنا أن هناك إضراباً كامناً". وكان فارس حمدان (الذى لم يغب عن الذاكرة تعاونه مع الأجهزة الأمنية فى مجال الاستخبارات وعمليات التهريب) آنذاك عضو كنيست عن قائمة "الزراعة والتنمية" المحسوبة على حزب الماباي. سارع حمدان بتبنى الموقف الرسمى للدولة وبعرضه على الملأ، وامتدح بن جوريون لتشكيله لجنة تحقيق فى الأحداث، وأعرب عن ثقته فى أن الحقيقة ستظهر وعن اعتقاده أنه عمل ارتكبته أقلية لا تعكس سياسة الحكومة. وفى خطاب لرئيس الوزراء لم ينس التذكير بأن الحادث وقع أثناء حرب سيناء، "فى الفترة التى سجلت فيها الدولة بطريقة إدارتها للأمور صفحة تاريخية مُضيئة بعد العملية الكبرى التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى صحراء سيناء وقطاع غزة".

لقد استعانت الدولة إذن، فى صراعها للحد من ذكر مذبحة كفر قاسم، بالعرب الذين عملوا فى خدمتها. هذا ما حدث فى يوم الإضراب فى يناير ١٩٥٧، عندما عارضت اللجنة الإسلامية فى عكا، التى تشرف على مسجد الجزار،

إقامة احتفال بذكرى المذبحة داخل المسجد، وكذلك فى أكتوبر ١٩٥٨، عندما طالب أعضاء الجبهة الشعبية بإقامة صلاة الغائب بعد مرور عامين على المذبحة. نفس هذه اللجنة، التى أقامت هناك فى أبريل احتفالاً بالعيد العاشر لقيام دولة إسرائيل، كتبت إلى سكرتير اللجنة الشعبية أن "المساجد جُعلت فقط لإقامة شعائر العبادة ومن غير الوارد بالمرة أن تلقى فيها محاضرات أو خُطب أو تنظم تجمعات عامة للجان مُتشددة أو أحزاب، ويقول الله تعالى 'وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً'(سورة الجن/آية٨) ". كان هذا الموقف أيضاً نتاج الحوار الموجه الذى أجراه ضباط الإدارة العسكرية مع رجال الدين.

كان الشخص الذى أبلغ الشرطة بالمكاتبات بين الجبهة الشعبية واللجنة الإسلامية فى عكا هو الشيخ موسى الطبري، رئيس اللجنة الاستشارية لشئون المسلمين فى المدينة. كان الشيخ الطبرى من الموالين للسلطة: إذ كان فى عام ١٩٥١ قد امتدح الحكومة فى خُطبة له بالمسجد "التى تعمل لراحة العرب" على حد تعبيره، إلى جانب عضو آخر فى اللجنة، هو الشيخ محمود حبيشى، الذى اعترف بفضل الحكومة على "المعاملة الحسنة والطيبة تجاه أبناء الأمة العربية فى دولة إسرائيل وأنها تهتم باستقرارهم وتعليم أبنائهم". وكان يمكن الاعتماد على مثل هذه الشخصيات لوأد أى محاولة للترويج لخطاب آخر. حتى بعد ذلك بسنوات عدة كان هناك من يساعد فى إسكات الخطاب العربى الوطنى البديل فى قضية كفر قاسم، بمختلف الوسائل ومنها تعقب وتصوير المنظمين والمشاركين فى احتفالات إحياء ذكرى الضحايا، وتسليم المادة للشرطة ولجهاز الأمن العام (الشاباك).

ووصلت الصدامات بين التيارين، وأسلوبى الخطابين، إلى ذروة رمزية عام ١٩٦٤، حيث أقيمت مراسم تدشين مدينة كرميئيل مُتزامنة تقريباً مع موعد الذكرى السنوية لشهداء كفر قاسم. واشترك أعضاء الكنيست العرب من مؤيدى الماباى فى احتفال تدشين المدينة وغابوا عن ذكرى الشهداء. واشترك أعضاء الكنيست المعارضين فى إحياء الذكرى، فغابوا عن احتفالية تدشين المدينة. وبالتالى أبدى الطرفان لائحة الأولويات ومنظومة المبادئ الخاصة بهما.

عودة إلى أحداث ١٩٥٨ . جاء عيد الاستقلال ذاك العام (وفقا للتقويم العبري) فى يوم ٢٤ أبريل. وبعدها بأسبوع كان الأول من مايو، فاندلعت مظاهرات عارمة فى الناصرة وفى أم الفحم. واعتقلت الشرطة المئات من النشطاء الوطنيين وأعضاء الحزب الشيوعى الإسرائيلي، وظل بعضهم رهن الاعتقال لأسابيع طويلة. وكانت تلك فرصة أخرى للعرب من المخلصين للدولة للتعبير عن إخلاصهم. فلم يُفوت عضو الكنيست فارس حمدان الفرصة وقدّم للكنيست استجواباً لرئيس الوزراء دافيد بن جوريون، جاء فيه:

فى الأول من مايو نظم الحزب الشيوعى شغباً مُدبراً فى مدينة الناصرة ثم بعد ذلك فى قرية أم الفحم. والجمهور يستخلص من مثل هذه الأحداث الخطيرة نتيجة عامة وخاطئة بشأن علاقة السكان العرب بالدولة. وتُثبت كل الأدلة فى الواقع أن ذلك كان تحريضاً مُتعمداً من قبل الحزب الشيوعى تحديداً الذى حرّض على ذلك بصورة خطيرة وتنطوى على خيانة. وبسبب هذه الإساءة للدولة ومن منطلق الحرص على السمعة الطيبة لعرب إسرائيل، أود أن أسأل سعادة رئيس الوزراء هل تنوى الحكومة استخدام الصلاحيات القانونية المخولة لها التى من شأنها التصدى للأنشطة والأعمال التى تنطوى على خيانة للدولة.

ولم يكن رد بن جوريون مُفاجئاً: "إننى أتفق فى الرأى تمام الاتفاق مع السائل المحترم، بشأن طابع الشغب الذى يمكن تفسيره بأنه ينطوى على خيانة للدولة (...). لا شك أن الحكومة ستطبق كل الإجراءات المطلوبة ضد أى أعمال شغب أو خروج على النظام العام أو خيانة للدولة". لقد قدّم حمدان هنا موقفاً يختلف عن موقف التيار الوطني: فواجب الإخلاص بالنسبة لعرب إسرائيل ليس للأمة العربية أو للشعب الفلسطينى وشتاته، بل لدولة إسرائيل التى يحملون جنسيتها ويخضعون لقوانينها. فالخونة ليسوا هم العرب المخلصين للدولة المنعوتين 'بأذناب السلطة'، بل هم بالتحديد أولئك الذين يتحدون الدولة ومؤسساتها، ويُضرون بمصالح عرب إسرائيل وبسمعتهم الطيبة. فلا عجب أنه وجد فى بن جوريون حليفاً لتحقيق طموحاته.

مضى أسبوعان على هذه المظاهرات العارمة، وجاء يوم الخامس عشر من مايو، يوم النكبة، كان مئات النشطاء ما يزالون معتقلين. واهتم العالم العربى بمرور عشر سنوات على هزيمة ١٩٤٨، ودعت محطات الإذاعة السورية والمصرية (صوت العرب) الدول العربية والمسلمين فى العلم أجمع إلى الإضراب خمس دقائق حداداً على إقامة دولة إسرائيل. كان بين مواطنى إسرائيل العرب من اهتموا بهذه الدعوة أكثر من الخروج لمشاهدة استعراض الجيش الإسرائيلي. واستعدت الأجهزة الأمنية لمنعهم من إبداء مشاعرهم. وكان مكمن الخوف مما هو مُتوقع فى المدارس. وهذا الخوف لم يأت من فراغ كما سيتضح فيما بعد.

❖ أسرار من حجرة المعلمين:

فى فبراير عام ١٩٦١ عُقد اجتماع قُطرى لضباط إدارة العمليات الخاصة، والضباط الذين عُينوا من قبل الشرطة

لشئون العرب، فى مكتب رئيس قسم التحقيقات بالقيادة القُطرية. وكان الموضوع الرئيس المطروح للنقاش هو "القومية العربية". وبدأ رئيس قسم التحقيقات الحديث فقال إن "القومية العربية قد تسللت تقريباً إلى كل قرية وكل منزل لأبناء الأقليات". وحدّد ثلاثة مصادر لهذا التسلل: البرامج التى تبثها إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، ووجود علاقات مع المتسللين وعملاء العدو، وأغانى الأفراح وحفلات الزفاف. ووجه تعليمات إلى الضباط فى المناطق والأحياء للتعامل بجدية مع أى معلومات بشأن أحاديث قومية، وإخضاع المشتبه بهم لتحقيقات صارمة، والقيام بتفتيش دقيق لمنازلهم واتخاذ إجراءات احترازية.

وكان الرائد أهارون شلوش، من أبرز المُستعربين التابعين للشرطة ورئيس قسم المهام الخاصة فى القيادة القُطرية، أكثر تواضعاً فى تصوراته. إذ أوضح أنه "لا مجال لمنع القومية العربية. إنه باستطاعتنا فقط الحد منها ووضع العثرات فى طريقها. إذ لو غنى بعض الناس هذه الأغانى فى منازلهم لا يمكن أن نفعل لهم شيئاً، وإذا غنوا هذه الأغانى فى مكان عام فإنه بإمكاننا أن نضايقهم، ولكن لا يمكن أن نتخذ حيالهم إجراءات قانونية لأننا نعلم ما هى النتيجة. فليس هناك ما يبرر إحالة القضية إلى القضاء. ولكن إذا كان المخالف موظف حكومى مثل المعلم - يمكن اتخاذ إجراءات ضده، لأن هذه الفئة تتحمل واجبات إضافية، ومثل هذا التصرف منهم يمكن أن يؤدى إلى فقدانهم لوظائفهم". (هذه وجهة نظري).

لم يقدم شلوش جديداً بهذا الموقف. فنظرية تشديد العقوبة على المُعلمين الذين يعبرون عن مواقف تتناقض مع موقف المؤسسة الرسمية نظرية تقليدية قديمة. فمنذ الأيام الأولى للدولة بذلت السلطات كل ما فى وسعها لتنقية المرشحين للتدريس طبقاً لمواقفهم السياسية. وفى يوليو ١٩٥٠ أدرجت إجراءات يخضع بموجبها المرشحون للتدريس "لاختبار الإخلاص" لدى جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة قبل قبولهم فى العمل. وإذا نجح مُعلمون وطنيون فى الالتحاق بالمدارس رغم الاختبار، يتم إقالتهم من وظائفهم فور اكتشاف الأمر. فى عام ١٩٥٢، على سبيل المثال، تمت إقالة ٤٢ مُعلماً عربياً "أساءوا استخدام الصلاحيات المخولة لهم باعتبارهم المربين للجيل القادم وواضعى ملامح شخصيته"، بحسب تعريف أحد ضباط الإدارة العسكرية (وهو ما يعنى حوالى ٦٪ من إجمالى المعلمين العرب الذين كان عددهم آنذاك ٦٨٥).

من ناحية أخرى، وبناءً على توصية الأجهزة الأمنية تم تعيين عملاء فى وظائف تعليمية. وقال رائد الشرطة زيو رئيس إدارة المهام الخاصة، فى نقاش حول إمكانية مُكافأة العملاء، "يمكن أن نقدم مزايا أخرى بفضل علاقتنا بوزارة التعليم وهى تشغيل مُعلمين وإدخال المرشحين للتدريس فى دورات تدريبية". تلك هى الزاوية الأخرى للقصة التى روتها والدة الفنان المسرحى نزار حسن. لقد افترضت الإدارة العسكرية ووزارة التعليم أنه من الممكن تعليم جيل جديد من "عرب إسرائيل"، تكون حاجتهم طفيفة إلى التاريخ الفلسطيني، كما أن مشاعر انتمائهم للأمة العربية أكثر ضآلة بينما الشعور بالتوافق والانسجام يتجه إلى الدولة.

إلا أن تشكيل هوية عربية إسرائيلية لها خصوصيتها - وهو ما بدأ بالفعل منذ ذلك الحين - لم يؤد إلى انقطاع تام عن الهوية العربية القومية (فلسطينية أو عامة)، ولذلك لعدة عوامل. الأول، أن العلاقة المزدوجة للدولة مع مواطنيها العرب - فهم من ناحية مواطنون، ومن ناحية أخرى (خاصة فى فترة الحكم العسكري) أصحاب حقوق مُقيدة - حالت دون التمسك التام بالهوية الإسرائيلية، تزامن ذلك مع انعدام الثقة فى أن المجتمع اليهودى كان معنياً فى الواقع بإيجاد هوية إسرائيلية مشتركة. لذلك يمكن أن نُضيف تأثير تطورات خارجية - مثل صعود النعرة القومية العربية فى عهد عبد الناصر - على الجمهور العربى فى إسرائيل، بأشكال تتجاوز قدرة سيطرة الدولة. العامل الثالث الذى وقف أمام نجاح هذه العملية هو وجود شعور قومى عربى فلسطينى ووجود تيارات داخلية حافظت على الذاكرة الفلسطينية الوطنية وعملت على استمرار إثارتها، إن لم يكن علناً ففى أطر عائلية اجتماعية. لقد أثرّت هذه العوامل الثلاث على المعلمين والطلاب على السواء وأعاقت الاجتثاث التام للروح الوطنية. ومع كل هذا حاولت الجهات الأمنية - عن طريق تشديد الرقابة على العملية التعليمية وتعيين المعلمين - تقليص التأثير على الجيل الجديد.

لقد ألحق تعيين المعلمين على أساس أفكارهم ضرراً بالغاً بالعملية التعليمية العربية: أولاً، أدى حرمان من لديهم ميول تجاه القومية أو الشيوعية قلة الكوادر المؤهلة بصورة مؤثرة. والأهم من ذلك: تفضيل إسناد مهمة التدريس لأشخاص غير مؤهلين أو لمن يوافق على كبح زمام أفكاره إرضاءً للسلطة أو لمن تعهدوا بالابتعاد عن السياسة. ربما كان البعض منهم مُعلمين جيدين، ولكن لم يكن بمقدورهم أن يكونوا نموذجاً يُحتذى أو أن يتحاوروا مع طلابهم فى القضايا التى تشغلهم. هكذا أصبحت المدارس غير موضوعية من نواح عديدة. صحيح كان هناك نشطاء وطنيون نجحوا فى الاندماج فى المنظومة التعليمية، لكنهم عملوا مُرغمين - فأمّام ممثلى المؤسسة الرسمية كانوا يتحدثون بصوت، ومع طلابهم أو زملائهم يتحدثون بصوت آخر - وحتى هذه الطريقة المزدوجة فى الخطاب كانت مُعقدة من

الناحية التعليمية. الأكثر من ذلك أن نظام الرقابة والمتابعة لدى جهاز الأمن العام والشرطة كان باستطاعته أن يحدد المعلمين من هذا النوع، كما كان يتم تجنيد بعض الطلاب لهذه المهمة، وبالتالى تحولت المدارس إلى ساحة للوشاية.

كانت الأحداث التى واكبت مرور عشر سنوات على إنشاء دولة إسرائيل، والأحداث التى واكبت مرور عشر سنوات على النكبة، هى المحك المعلن لنجاح المؤسسات فى قمع المشاعر الوطنية لعرب إسرائيل، بما فى ذلك مؤسسات التعليم. وفى تقريرها عن أحداث الخمس عشر من مايو عام ١٩٥٨ ذكرت صحيفة الحزب الحاكم 'دافار' أن "السلطات فى الناصرة وفى الجليل (...) سربت بشكل غير مباشر خبراً للسكان العرب عن ما قررته السلطات بشأن اتخاذ إجراءات صارمة ضد أى شخص يحاول الخروج على النظام العام وإثارة الشغب ضد الدولة". بمعنى آخر - فقد حلق فى الأجواء التهديد بالعقاب إذا جرى إحياء ذكرى النكبة.

إلا أن وسائل المراقبة الشديدة لم تحقق النجاح المنشود، وعلى أية حال أحيا بعض الطلاب (أحياناً بموافقة المعلمين) وذكرى النكبة. فقد قرر فصلان من المدرسة الثانوية فى الحى الشرقى فى الناصرة الوقوف خمس دقائق فى صمت حزناً واحتجاجاً على قيام الدولة. وطلب معلمو هذين الفصلين، وهم بالمصادفة أو بغيرها يهود، من الطلاب وقف هذا التعطيل عن الدراسة. ورفض الطلاب الاستجابة فترك المعلمون الفصول. وجاء طلاب آخرون للتعبير عن تأييدهم لزملائهم المضربين. كما سُجلت محاولات فاشلة للتوقف أيضاً فى إحدى المدارس الثانوية بوسط الناصرة، وفى مدرسة الفرنسيسكان بالمدينة علقت إحدى الطالبات صورة لعبد الناصر.

يعكس رد فعل السلطات مدي الهلع الذى أصابها من ذكر النكبة فى المدارس. وقامت باتخاذ إجراءات طارئة. على رأسها - بث الخوف فى نفوس المعلمين وربط ما يحدث بمصيرهم. وهكذا أرادوا منع ظهور جبهة موحدة من المعلمين، ودفعهم إلى تشديد الرقابة على الطلاب. وقيل لأحد المعلمين فى مدرسة الحى الشرقى بالناصرة إن "السلطات تعتبر المعلمين مسئولين عن شغب الطلاب وأن ما يحدث فى الخامس عشر من مايو من شأنه التأثير على مصالح المعلمين". وعندما عاد إلى المدرسة للمشاركة فى اجتماع للمعلمين لمناقشة ما حدث، طلب نفس المعلم اتخاذ إجراءات قاسية ضد المضربين حتى "لا تلقى المسئولية فى هذا الموضوع على المعلمين وحتى يتم الحفاظ على سمعة المدرسة لدى السلطات". كذلك حاول هذا المعلم إلقاء المسئولية على مدير المدرسة وحده، ودعم رأيه بإدعاء أنه لم يكن موجوداً فى المدرسة عندما أقدم الطلاب على ما فعلوه.

كان الإجراء الثانى هو إخافة الطلاب. فقد استدعى ممثل الإدارة العسكرية مدير المدرسة وطلب منه قائمة بأسماء طلاب المدرستين المارقتين، مع ذكر أسماء الطلاب الذين يتلقون مساعدات لدفع المصروفات المدرسية من الدولة. وطلب من مدير المدرسة أن يُشيع بين الطلبة "وبشكل لائق" أنه سلّم للحاكم قائمة بمن يتلقون إعانة المصروفات، وكذلك أنه "من المحتمل فى غضون عامين، عندما يُنهون الدراسة فى المدرسة ويسعون للحصول على وظيفة، سيتحدد مصيرهم وأحقيتهم فى التوظف على ضوء ما يراه مسئولى السلطة، مع الأخذ فى الاعتبار مدى مشاركتهم فى واقعة تعطيل الدراسة بالوقوف خمس دقائق صمت احتجاجاً على قيام الدولة".

إنها حرب نفسية تقليدية، وقد حركت هذه التهديدات المستترة والمعلنة أولياء الأمور لاستعطاف أبنائهم لعدم المشاركة فى أى نشاط سياسي. ومع ذلك، استمر عدد غير قليل من الشبان فى ممارسة النشاط السياسي، منطلقين من أيديولوجيا وإيمان بالبحث عن شعور غريزى أو بفضل الإطار الداعم الذى منحهم إياه الشيوعيون والدوائر الوطنية. وهكذا لم يتوقف النشاط الوطني، واستمر الوشاة فى الإبلاغ عن النشطاء واستمرت أجهزة الأمن فى التهديد. كان ذلك، فى الواقع، هو الروتين المعتاد الذى شهدته مدارس كثيرة.

وكان تقرير حول إحدى مدارس اللد قد أشار إلى هذه الحالة النفسية. فقد اعتاد طلاب أحد الفصول على ترديد أغنية 'السد العالي' بصوت مسموع، وهى أغنية تمجيد لعبد الناصر بمناسبة بناء سد أسوان. وفى فصل آخر شخبط الطلاب على صورة الرئيس يتسحاق بن تسافى، ومزقوا الأعلام الصغيرة للدولة التى كانت معلقة فى المدرسة. وعندما سُئل طلاب فى حصة الجغرافيا من هو رئيس الوزراء، سارعوا بالرد إنه جمال عبد الناصر. "وعندما نوهت لهم المعلمة أنه السيد بن جوريون رد عليها الطلاب بأن السيد بن جوريون هو رئيس وزراء اليهود، أما نحن العرب، فإنه جمال عبد الناصر". وقد تلقت الشرطة هذه المعلومة من أحد المعلمين، وكان مُخبراً قديماً لدى إدارة المهام الخاصة فى شرطة نافت الرملة، وكذلك من عملاء آخرين، من عائلات الطلاب. وتسبب إبلاغ المعلومات للشرطة إلى إشاعة التوتر فى المدرسة وأدى إلى وقوع مشاجرات أكثر من مرة.

بطبيعة الحال، تمحور الجانب الأكبر من هذا الصراع حول المبادئ. فمجموعتين من المبادئ واجهت كل منهما الأخرى - مبادئ الدولة ومبادئ القومية العربية. صورة بن تسافى فى مقابل صورة عبد الناصر، يوم النكبة فى مقابل يوم الاستقلال، أعلام إسرائيل فى مقابل أعلام فلسطين والأمة العربية. وقد بذلت الأجهزة الأمنية قصارى جهدها

للحيلولة دون الإضرار بمبادئ الدولة ورموزها ومعاقبة كل من يُقدِم على ذلك. وأحياناً تصل الأمور إلى حد السخافة. فقد أبلغ مدير مدرسة فى إحدى قرى الجليل الشرطة بأن أحد المعلمين، واسمه علي، مزق صورة نبى الدولة تيودور هرتسل، التى كانت موضوعة على طاولته وألقى بقطعها الممزقة. فخرج المدير مع الطلاب، الذين أبلغوه، وجمع القطع الممزقة، فأرسل بعضها للشرطة، واحتفظ بالباقى عنده - واستدعى المعلم طالباً منه تفسير فعلته. كما أبلغ المدير مراقب التعليم فى الناصرة بالحالة.

ادعى المعلم فى تبريره دفاعاً عن نفسه أن الصورة كانت مُشوهة وبعضها مُمزق، وبالتالى أتم تمزيقها ورماها. ارتابت الشرطة فى هذا التبرير. فقامت باستدعاء الطلاب - من سن تسع إلى أحد عشر عاماً - للشهادة على ما حدث. تلميذ واحد فقط قال إن الصورة كانت مُمزقة. وفيما بعد تراجع عن شهادته "وقال إن الصورة كانت سليمة ونظيفة غير أن المعلم طلب من الطلاب عندما يجرى استجوابهم - عليهم القول إن الصورة كانت مُمزقة وبها خطوط قديمة".

كذلك شهد بقية الطلاب أن الصورة لم تكن ممزقة. تمسك المُعلم بأقواله، بل وأضاف أنه حاول استجلاء من الذى مزق الصورة، وشرح للطلاب ضرورة أن نتعامل باحترام مع رموز الدولة وألقى عليهم كلمة قصيرة عن شخصية هرتسل. وقد فضّل تمزيق الصورة وعدم تعليقها مرة أخرى، مبرراً ذلك بالقول، "لأن الصورة كانت معيبة ولا يجوز المساس بمكانة الفقيد". لم تقبل الشرطة بهذا التبرير واعتبرت القضية جنائية موجهة إليه تهمة إحداث ضرر مُتعمد. إنه نموذج آخر لقانون غير سياسي، تم تسخيره لمتطلبات الصراع السياسي: فلم يكن من الضرورى اتخاذ إجراء مماثل تجاه تلميذ أو مُعلم يهودى اتُهم بإتلاف الممتلكات. والواقع، أن استخدام البنود المحايدة فى القانون (لتمييز إجراءات الحماية فى وقت الطوارئ وتشريع أمنى) لتشديد الرقابة على عرب إسرائيل كان أمراً شائعاً. من ذلك مثلاً ما قامت به الشرطة من تحقيق مع نشطاء فى منطقة عرابا نظموا مسابقة سحب لليناصيب بهدف جمع الأموال للنادى (الشيوعي)، استناداً إلى القانون الذى يحظر إجراء سحوبات يانصيب بدون تصريح، كما جرى وضع قائمة بأسماء أصحاب الأعمال الذين مارسوا أعمالهم فى يوم عيد الاستقلال.

ولكن كما قال الضابط شلوش، فإن قدرة الشرطة على مراقبة العرب فى إسرائيل كانت محدودة، والقدرة على متابعة الحوارات الخاصة كانت ضعيفة للغاية بالتأكيد، حتى إذا توفرت للجهات الأمنية معلومات من تجمعات عائلية. على ضوء ذلك، اتجهت الجهود إلى الساحة الجماهيرية، وقد جعلت الرقابة المشددة على المدارس منها (رغم أن نجاحها كان جزئياً فقط) ممثلين للدولة فى القرى العربية. وكان أبرز مثال على ذلك فى الاحتفالات بيوم الاستقلال. فقد أعدت الشرطة والأمن العام خلال تلك السنوات قوائم دقيقة بمن رفع علماً على بيته ومن امتنع بين سكان القرى والمدن، من الذى حضر الاحتفالات ومن الذى تغيب، من الذى ذهب ليشاهد العرض العسكرى للجيش الإسرائيلى ومن الذى تذمر من الذاهبين. كان هناك فرصة سانحة للمعنيين بالأمر لإثبات إخلاصهم للدولة، إما عن طريق المشاركة فى تنظيم الفقرات، وإما بالخُطب الرنانة. وفى الوقت ذاته، كانت تلك فرصة أيضاً للمعترضين كى يجأروا بأصواتهم. وكما حدث فى الاحتفال بمرور عقد من الزمان على قيام الدولة، كان هناك فيما بعد من استثمروا الفرصة للإعراب عن احتجاجهم. ففى يوم الاستقلال عام ١٩٦١ ألقى مُعلم فى قرية مكار خُطبة عن إنجازات الدولة. فقام أحد المشاركين بعد انتهاء الخُطبة، وقال أن كل ما قيل هو كذب محض، وسأله لماذا لم يذكر قمع السكان على أيدى الإدارة العسكرية والشرطة. فانبرى مدير المدرسة المحلية مُقاطعاً، وقال إن السلطات لا تتعرض للمواطنين الذين يحافظون على القانون، وذكر أن أحداً لم يدعُه أصلاً لحضور الاحتفال.

ومن وجهة نظر السلطات كان هذا المدير ممتاز ومثله أيضاً المُعلم الخطيب. فقد قالوا ما أرادت السلطات قوله وأسكتوا من أرادت إسكاته. وبالطبع، لم يكن كل المعلمين هكذا، وكانت التوترات بين مختلف التيارات ما تلبث أن تندلع فى مناسبات معينة. من ذلك ما حدث فى خريف ١٩٦١، بعد مقتل خمسة شبان عرب عند حدود غزة عندما حاولوا مغادرة إسرائيل سراً.

وبدءاً من منتصف الخمسينات أخذت فى الانتشار ظاهرة الشبان العرب النازحين إلى الدول المجاورة، وغالبيتهم إلى لبنان. وقد جعل معدل الظاهرة - بضعة عشرات من الشبان سنوياً - الأجهزة الأمنية تعتقد أن دوافعها قومية، وادعى بعض ضباط الشرطة أن هناك جهات تدعم وتشجع هذه الظاهرة. وكشف استطلاع داخلى قامت به الشرطة أن الظاهرة أكثر تعقيداً مما تبدو، وأشارت النتائج إلى خمسة دوافع للفرار: الأول - "مجرد أسباب قومية". الثانى - الفرار بعد التورط فى جرائم. الثالث - أن ترسل بهم عائلاتهم إلى أقرباء لهم فى دول مجاورة، الرابع - نزاعات مع الآباء، الخامس - مجرد ارتكاب عمل أحمق. وأشار عمانويل مركس، وكان مستشار شئون العرب آنذاك، إلى سبب آخر: الفشل فى امتحانات المرحلة الثانوية. وأوضح ذلك بالقول: "من جراء حالة اليأس وجد بعض الشبان مخرجاً فى

الفرار من إسرائيل (...). مثل هذه الأعمال اليائسة تعد ظاهرة منتشرة فى الدول العربية، ويؤدى ذلك إلى وقوع حالات انتحار سنوياً". وعلى أية حال يتم اعتقال العابرين للحدود من قبل جهات الأمن فى الدول المجاورة، أحياناً يواجهون اتهاماً بالتجسس (نتيجة تجنيد كثير من العرب الإسرائيليين فى الاستخبارات الإسرائيلية)، وأحياناً نادرة يتم تجنيدهم للقيام بمهام استخباراتية - وبينما يُعاد غالبيتهم إلى إسرائيل.

لم يكن هذا هو مصير الشبان الخمسة - ثلاثة من حيفا، وواحد من سخنين وواحد من أم الفحم - الذين حاولوا اجتياز الحدود إلى غزة فى نهار يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦١. رصدتهم قوة من الجيش الإسرائيلى فأطلقت النار عليهم وقتلتهم جميعاً. قالت رواية الجيش الإسرائيلى إن الخمسة لم يستجيبوا لنداء الجنود عليهم بالتوقف. وسرت شائعة فى الجمهور العربى بأن الشبان تعرضوا لإطلاق نار مُتعمد، وبعد موتهم مثلوا بجثثهم. وطالب الحزب الشيوعى الإسرائيلى مع حزب المابام بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة. عارضت الحكومة فرُفض الاقتراح. واستبعد التقرير الطبى ادعاء التمثيل بالجثث، لكن الشائعات لم تتوقف. وأدى تلكؤ الجهات الرسمية فى نشر التفاصيل الخاصة بالحادث إلى زيادة التوتر. وقد جاء دفن الشبان، بعد أربعة أيام من مقتلهم، ليُثير المشاعر فى التجمعات السكنية العربية. وخرجت مظاهرات صاخبة فى أماكن كثيرة، ترددت أثناءها هتافات تدين الحكومة، وكذلك: "الموت لبن جوريون" و"فلسطين عربية". وأصدرت مجالس محلية كثيرة بيان إدانة "لجريمة الخمسة" وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق. وفى عكا، المدينة المختلطة، شارك حوالى مائة تلميذ عربى فى مظاهرة، نظمتها أعضاء الحزب الشيوعى ابتهاج بولس، وجمال موسى وآخرون. ووقعت مشاجرات فى المدينة بين يهود وعرب.

كما هو الحال فى حوادث أخرى من هذا النوع، استعانة الأجهزة الأمنية بكل كوادرها من أجل تهدئة الأجواء من ناحية، ومهاجمة منظمى المظاهرات من ناحية أخرى. وحاول المقربون من السلطات فى المجالس المحلية منع اتخاذ قرارات متهورة تدعو إلى إضرابات ومظاهرات. وأصدر أعضاء النقابات العربية فى حيفا بياناً باللغة العربية هاجم بشدة منظمى المظاهرات باعتبارهم يتاجرون بدم القتلى. واعتبر البيان - الذى اشتركت جهات أمنية فى صياغته - أن كل هدف منظمى المظاهرات هو خلق حالة من الإثارة والتحريض وإزكاء النزاع بين اليهود والعرب.

كانت إحدى بؤر المظاهرات هى قرية سخنين، حيث قتل أحد أبنائها. ففى نفس يوم الجنازة عمدت الشرطة إلى تقليل خطر المظاهرات عن طريق إبلاغ الأسرة بموت ابنها قبل موعد الجنازة، الذى تقرر له ٢٢ من الشهر، بوقت قصير، وأحضر جثمان القتيل إلى القرية بعد خروج العمال إلى أشغالهم (وبالفعل، اشترك حوالى ٨٠٠ شخص فقط فى الجنازة، ولم يُلقوا أى خُطب). ولكن فى اليوم التالى أعلن نشطاء فى القرية، وعلى رأسهم أبو صبحي، عم القتيل، عن إضراب عام. فطلبوا من التجار الامتناع عن فتح محلاتهم، وتم التنبيه على عروسين كان من المقرر إتمام زواجهما عدم تجهيز مراسم "الزفة" فى شوارع القرية. تردد أهل العروسين لكنهم وافقوا فى النهاية. كذلك دُعيت المدارس للمشاركة فى الإضراب العام.

كان الصراع بين مُعلمى المدارس ومُدرائها أشد وطأة مما يدور بين عامة الناس. فالمدارس، كما هو معلوم، هى واجهة الدولة، وتستشف المؤسسة الرسمية من خلال مُدرائها مدى الإخلاص والتأييد. وهكذا، بينما سمح مدير إحدى المدارس فى سخنين لطلابه بالمشاركة فى المظاهرة، أعلن المدير الآخر، رجا سخنيني، أنه لن يسمح بوقف الدراسة. وقال للطلاب الذين التقاهم صباح يوم الإضراب إن الدراسة ستتم كالمعتاد، وذهب هو نفسه إلى المدرسة واجتمع بالمعلمين، وأمرهم بمنع الطلاب من مغادرة الفصول ليشاركوا فى المظاهرة. وكانت توجيهاته "محاولة التأثير بالتأنيب والتوبيخ والنصح، وإذا لم يُجد ذلك، لابد من الحيلولة دون مغادرة الطلاب للفصول حتى لو أدى الأمر إلى إصابات جسدية".

وبالفعل، تحولت المدرسة من ساحة للصراع اللفظى بين وجهات نظر مختلفة إلى ساحة لصراع تحكمه القوة الجسدية. وصلت مجموعة شبان مُتظاهرين إلى فصل بنات بالمدرسة وحثوا الطالبات على الخروج للتظاهر معهم. وعندما أعلن المدير رفضه وقال إن التظاهر عمل غير صائب وغير مُبرر، حطم المتظاهرون زجاج نوافذ حجرات الدراسة. أطلق أحد المتظاهرين صرخات مُجلجلة "الله يرحمه" وبدأ البكاء على القتيل، فبدأت الطالبات فى النواح والبكاء. بعض المتظاهرين بدأ فى شد الطالبات بالقوة خارج الفصل. ورفضت البنات الخروج خوفاً من المدير. كانت نتيجة توازن القوى بين شدهن بالقوة على أيدى المتظاهرين، وخوفهن من عقوبات المدير، ومشاعرهن تجاه قتل الخمسة والتظاهر، هى الصمت.

فى هذه الأثناء واصل النُشطاء وبقية الطلاب تظاهرهم. ووصل الحدث إلى إحدى ذرواته عندما حضر منسق جهاز الأمن العام (الشاباك) فى المنطقة، يهوشع أكشتاين، إلى القرية فى سيارته الجيب. ألقى المتظاهرون الحجارة على السيارة وحطموا زجاجها. نزل أكشتاين من السيارة ووبخ بعض مُستقبليه، الذين وبخوا بدورهم الطلاب قاذفى الحجارة. وعندما استقل سيارته مرة أخرى تعرض من جديد لإلقاء الحجارة وكذلك الأحذية، إمعاناً فى الإهانة.

كذلك تعرض للهجوم رئيس المنطقة الشمالية للأمن العام، يهودا بيشن. هكذا عبّر سكان سخنين عن غضبهم من مقتل الشبان الخمسة، وعن إحباطهم من جراء العيش تحت سلطة الإدارة العسكرية. هذا الحدث وغيره من الأحداث السابق ذكرها، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك: أن الكثيرين من عرب إسرائيل بعد عشر سنوات من النكبة طالبوا بحقوقهم بإصرار، وبصورة ربما أكثر حزماً، من الأجيال التى جاءت بعدهم.

والحق، كان هناك فى المقابل أيضاً مُعلمون ومُدراء استجابوا لدعوة السلطات، ومنعوا الطلاب من المشاركة فى المظاهرات. وبدونهم ربما كانت الأحداث تدهورت أكثر. فلم تكن أهمية موقفهم على المستوى العملى فحسب، أى فى التأثير على حجم تطور الأحداث، بل أيضاً فى وضع بديل مؤسسى للحوار الوطني، كما طلبت منهم السلطات (١).

❖❖❖❖❖

لم تُحقق محاولة جذب عرب إسرائيل لتبنى الخطاب الصهيونى نجاحاً مقبولاً، وحتى المُعلمين كان الكثير منهم لا يُخفون اتجاههم الوطني. وكان هؤلاء المعلمون تحت مراقبة جهاز الأمن العام، وأحياناً وُضعوا تحت "مراقبة فرعية" - أي: يتلقون توجيهاً بأنهم لو استمروا فى التعبير عن وطنيتهم سيتم فصلهم. وقد طلب جهاز الأمن العام غير مرة من الشرطة أن تستدعى للتحقيق مُعلمين انتهجوا هذا السلوك، ليس بالذات لتقديم اتهامات جنائية ضدهم، "بل للتحقيق معهم من أجل ردع مثل هذه التصرفات فى المستقبل".

إن مجموعة تصريحات وأقوال المعلمين والطلاب التى أثارت اهتمام الشاباك، تتيح لنا فهم ما الذى يشغلهم كجهة أمنية، وما أهدافها وأى نوع من الحديث ترغب فى منعه. لقد قدّم الشاباك تقارير موسمية مُفصلة تحت عنوان "تصرفات وأقوال قومية لمعلمين وطلاب"، إلى ضابط الأمن فى وزارة التعليم، وهى تعطى صورة واسعة للأقوال والتصريحات التى كانت مرفوضة فى نظر السلطات.

ومن الأقوال الخطيرة بصفة خاصة، فيما يبدو، الإعراب عن تأييد صريح أو غير مباشر للأعمال التخريبية، أمام طلاب أو زملاء المهنة. قال أحد المعلمين من قرية كوكب: "بعون الله ستدمر هذه القوات (المقصود هنا العاصفة، الذراع العسكرى لحركة فتح)، تلك الدولة". وفى قرية طمرا تبادل مُعلم التهنئة مع زملائه بمناسبة عيد الفصح قائلاً "ليتنا نصبح ضباط فى الجيش الفلسطينى هنا فى عشية العيد فى العام الجديد". مثل هذه الأقوال، تتخطى حالة العفوية وما تحمله من رموز، وتثير الخوف من أن المعلمين يُشجعون طلابهم على مساعدة المنظمات التخريبية. كذلك رُصدت أقوال ذات صبغة معادية للسامية وتم الإبلاغ عنه: "من الأفضل أن يُقتل كل العرب فى إسرائيل ويرتاحوا من هذا الشعب القذر (اليهود)"، قالها مُعلم من الناصرة، وحُفظت فى ملفه الشخصي. وهناك عامل مهم فى نجاح ضبط الأمن سياسياً وهو خوف الجمهور من القدرات، تقريباً غير المحدود، لوكالات الاستخبارات. وزعزعة ذلك يهدد قدرتها على العمل. قال أحد المعلمين لزميله عن رجال الشاباك والشرطة "لا تخف منهم. إنهم كلاب حقيرة". وتم تسجيل ذلك فى الملف الشخصى لكل منهما فى الشاباك وفى الشرطة وفى وزارة التعليم.

الرموز والاحتفالات، بالطبع، كانت موضوعاً مهماً: فقد تحدث ثلاثة مُعلمين حول تمزيق علم الدولة فى يوم الاستقلال فى قريتهم كوكب. أورد التقرير فى حقهم "سخر الثلاثة من تدنيس العلم، لم يعيروا الأمر اهتماماً وكانوا راضين عن الواقعة". مُعلم آخر من قرية جيت، تعجب كيف يمكن للعرب الذهاب لمشاهدة استعراض الجيش الإسرائيلى فى يوم الاستقلال وسُجل ما قالوه أيضاً. وحدث فى عيد الاستقلال عام ١٩٥٦، أن دخل عربى مخمور أحد المقاهى فى القرية وبدأ يبكى وينوح على أن عرباً يجلسون فى مثل هذا اليوم فى المقهى وهم سعداء. "سخر الحضور من الرجل الذى يتحدث وهو سكران. فى الوقت نفسه دخل المعلم القهوة (...) وعندما سمع من الحاضرين سبب بكاء الرجل المخمور الذى وجدوا فيه مادة للسخرية منه قال إنه الوحيد الذى يقول الحقيقة بينما الآخرون مات ضميرهم". والمشكلة فى هذا الكلام من وجهة نظر الجهات الأمنية تكمن فى أن المعلم، رغم دوره المُفترض، لم يتبنَ وجهة النظر الصهيونية تجاه حرب ١٩٤٨.

كان من بين أهداف التحرى والمتابعة، منع انتشار الخطاب الفلسطيني، ولذلك سُجلت أيضاً عبارات أحد القساوسة قال فى درس ديني: "لقد سرقت الحكومة أراضينا وطردتنا من قرانا رغم ما ذكرته الكتب المقدسة للأديان الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام فى النهى عن سرقة الأرض من الرجل الفقير". وكانت أسماء المعلمين والطلاب الذين شاركوا فى مظاهرات الأول من مايو قد أبلغت للسلطات، واعتبر النقد الموّجه للإدارة العسكرية غير شرعي: فأثناء حوار حول إنشاء مجلس محلى فى عيلبون قال معلم من أبناء القرية، "إنهم بصفة عامة يُعينون "الأذناب" والمتعاونين والعملاء وليس الأشخاص المؤهلين للعمل لصالح القرية"، وفى بيت جان انتقد أحد المُعلمين إهمال مناهج التعليم العربية والدرزية. مثل هذه الأقوال أيضاً تعتبر خطيرة وتستحق الإبلاغ عنها وحفظها، ويُدرج قائلوها فى قائمة المعلمين "مثيرى المشاكل".

❖ **الرقابة – نجاح أم فشل..؟**

لقد أثرت الرقابة المشددة على حوارات وأحاديث عرب إسرائيل بشكل عميق على الثقافة السياسية للسكان العرب فى الدولة. فقد كانت ظواهر مثل الرقابة الذاتية (كالتى قدمنا لها نماذج فى السابق)، والخوف من التعبير عن أفكار ومشاعر (مثل أبطال فيلم نزار حسن، أو الشاعر الذى رفض إلقاء أبيات مديح فى عبد الناصر بحجة أنه "أب لأطفال ولا يريد أن يدخل السجن") والتراجع عن الاشتراك فى أى نشاط سياسي، من بين ملامح الساحة الاجتماعية السياسية العربية فى إسرائيل. وبالتوازي، بدأ يظهر نهج الشجب الاستنكار على لسان شخصيات عامة عربية فى أعقاب المظاهرات غير القانونية أو العمليات التخريبية. من ذلك، مثلاً، أن المجلس المحلى لقرية طيرة أعتبر إزالة الأعلام فى القرية فى يوم الاستقلال عام ١٩٦٢ بمثابة "عار على القرية"، وطلب المجلس إنزال أشد العقوبة بمن ارتكبوا هذا الفعل والضرب على أيديهم بشدة، كما أدان العملية التخريبية التى قامت بها "فتح" فى أيامها الأولى (١٩٦٥) فى قرية هيس المجاورة. وانتهج هذا السلوك آخرون أيضاً. ويمكن افتراض أنه أحياناً كانت هذه الإدانات مُخلصة وأحياناً تأتى خوفاً من رد فعل السلطات.

كان هذا السياق أحد الأسباب لاعتبار الجيل الذى عاش تحت الحكم العسكرى "جيل البقايا" (حسب تعبير الباحثين دانى روبنشتاين)، ولوسمه بصفة السلبى من الناحية السياسية. غير أن هذه النظرة جزئية فحسب. فى العقدين الأولين من عمر الدولة أبدى الفلسطينيون مواطنو إسرائيل معارضتهم للدولة وطريقة إدارتها بصورة حادة، وأحياناً متفرقة بحدة أكثر من خطاب المعارضة فى سنوات لاحقة. إن تجاهل مظاهر المعارضة تلك (مثل مظاهرات الناصرة على مدى سنوات الخمسينات، وأحداث العام العاشر للنكبة/ يوم الاستقلال عام ١٩٥٨، والمظاهرات التى اندلعت بعد مقتل الشبان الخمسة عام ١٩٦١، ومساعدة المتسللين وما شابه) يرجع أولاً وقبل أى شيء إلى فقر البحث التاريخى حول المجتمع العربى فى إسرائيل.

فضلاً عن ذلك: فإن تكثيف الرقابة وتجاهل المعارضة لم يحول النظر إلى حقيقة أن الرقابة المُشددة بصفة خاصة، كانت فى أحيان متقاربة، تدفع بأناس إلى التمرد، معنوياً ولفظياً، على الدولة ومُمثليها فى القرى والمدن. أى أن نتائج الرقابة الشديدة كانت، أحياناً، تأتى على عكس الأهداف المُخطط لها سلفاً. وظهر ذلك فى ثلاثة أنماط: مُناكفة جهاز الرقابة، وازدياد معدل العداء للعملاء والمتعاونين الذين كانوا الأداة الرئيسية فى عملية المراقبة، وتبنى الرموز المحظورة بصورة علنية. كانت المعارضة فى الأغلب الأعم لفظية: ففى حفل الزفاف الذى أقيم فى قرية مشموش بوادى عارا فى نهاية عام ١٩٦٣ غنت الجموع الحاضرة أغانى وطنية. وقال أحد المدعووين: "يمكنكم إحضار رجال الشاباك، فإننا لا أقيم لهم وزناً". وفى طورعان استمعت مجموعة من الرجال إلى خُطبة عبد الناصر عبر إذاعة القاهرة من خلال راديو القهوة. وهتف أحدهم "يعيش عبد الناصر". فقام صديقه وأغلق الراديو وحذره من وجود عملاء. فرد عليه الأول "لا تغلق الراديو فأنا لا أخاف منهم"، وأعيد تشغيل الراديو.

كانت النتيجة الثانية هى ازدياد العداء تجاه العملاء. فقد تلقى عميل معروف من عيلبون الخطاب التالي:

"لماذا تشى بإخوانك وتمضى فى هذا الطريق السيئ..؟ كم سيكون من الأفضل تحطيم رأسك ورؤوس (أسماء عملاء آخرين). إنكم تتجسسون ضد قرية عيلبون وتبلغون عن رجالها، وأنتم الوحيدون الذين تفعلون ذلك. فارجعوا عن هذا الطريق السيئ الذى يضركم ويضر قريتنا المحبوبة عيلبون، قريتك الصغيرة الجميلة. ولتفعل ما هو فى صالح القرية حتى يحترمك أهلها (...) لديك الكثير من الأخوات فلتتوقف. لماذا تمتهن الوشاية (...). سكان عيلبون يعرفون من هم الواشون وسيأتى اليوم الذين تندمون فيه على أفعالكم. أيها الواشي، ما الذى جنيته من وشاياتك..؟ من الأفضل لك أن تكون محترماً. أيها الجاسوس والواشى الكبير."

لم تكن خطابات التهديد تلك قليلة. فى طورعان تلقى أحد العملاء خطاباً موقع باسم "اللجنة العليا لجمعية شبان فلسطين فى طورعان: "أيها الخائن العميل. اقترب يومك. ألا يكفيك ملاحقة أبناء القرية. ألا يكفيك الكراهية والخراب الذى نشرته فى القرية. يا أذناب السلطة..؟ (...) أيها الخونة، أيها الأذناب، يومكم قريب واقتربت عودة اللاجئين وستلقون عقابكم على أيدى أبناء فلسطين الشرفاء". وفى الغالب لم تكن لخطابات التهديد تلك انعكاسات عملية، لكنها أصابت معنويات مُتلقيها. وهو ما يشير إليه، تقريباً، تقرير أحد العملاء من طورعان ومفاده أن عدداً من الأشخاص يجتمعون يومياً عند معصرة زيتون على مشارف القرية، "ويوجهون نظرات استهزاء وسخرية تجاه سكان القرية المقربين للسلطات". إنه تقرير يمكن أن نستشف منه شعور بأن الأمن الشخصى لكاتبه مُهدد.

كان من الصعب التعامل بالطرق القانونية مع نظرات الاستهزاء والسخرية، لكن جهوداً كثيرة بُذلت فى التحقيق لتحديد كاتبى خطابات التهديد. وبالطريقة نفسها تصرفت الشرطة أيضاً عندما أرسلت خطابات، أو ألصقت منشورات، تدين مُعلمين اعتبرت السلطات أنهم أدوا عملهم بإخلاص. وقد تم توزيع مثل هذه الخطابات والمنشورات

فى قرية ياسيف فى ربيع ١٩٥٧: "يا أيها الخونة، سيأتى اليوم الذى تُقطع فيه رقابكم"، كما ورد فى أحدها. وأُرسلت خطابات مليئة بالإهانات والشتائم لمدير المدرسة المحلية. كما تلقى أيضاً مراقب التعليم فى المنطقة، وهو من سكان قرية ياسيف وأعرب عن تأييده للدولة بتأليف أغانى وأشعار، ووسائل أخرى، تلقى خطابات تهديد على مدى بضعة سنوات بعد ذلك: "إليك أيها السافل، إليك يا ذنَب الصهاينة، إليك يا خائن عروبتك، إليك يا خائن فلسطين. اخدم أسيادك كما تريد، اخدم أسيادك بتدمير وطنك، هذه الأفعال لن تعود عليك بأى نفع. وسيأتى اليوم الذى تندلع فيه العاصفة العربية وتقتلعك أنت وأسيادك الصهاينة الذين غرقت حتى أذنيك فى وحلهم". كان المتهمون المباشرون مُعلمين فُصلوا من المدارس بعد تقارير عن نشاطاتهم الوطنية، وهى واحدة من نتائج الرقابة على المدارس. ومع ذلك الجدير بالذكر أنه لم تسجل إلا نادراً حالات وصلت إلى التشابك بالأيدى أو إصابات جسدية.

كان النمط الثالث لنتائج الرقابة الشديدة هو التشجيع العلنى لرموز القومية العربية كرد فعل مناهض لمحاولة فرض الرموز الوطنية الصهيونية. وهذا ما فعله من تحرروا من أجواء الخوف التى خلقتها رقابة السلطات. ورأينا نماذج لذلك بين طلاب ومُعلمى المدارس. أما المجتمع بفئاته الأخرى فقد عبّر عن ذلك بمظاهر احتفالية بعيد الثورة المصرية ومقاطعة عيد الاستقلال. فى يوليو ١٩٦٢ حلت الذكرى السنوية العاشرة لثورة الضباط الأحرار فى مصر، الذى اعتبرته الدوائر الوطنية مناسبة للاحتفال. وأوردت شرطة نافت خضيرة فى تقريرها: "فى قرية (جيت) اليوم هو يوم الراحة (السبت). كثير من شباب القرية لم يتوجهوا إلى العمل وتجمعوا فى قهوتين مزودتين بأجهزة تلفزيون. عندما ظهر جمال عبد الناصر على شاشة التلفزيون تعالت صيحات الحضور تحية له، وألهب التصفيق أيديهم وهتفوا 'يعيش عبد الناصر'. وقيل أن الإرسال عبر التلفزيون كان مُشوشاً، وهناك من قالوا إن إسرائيل قامت ببعض التفجيرات الدخانية فى النقب وآخرون قالوا إن إسرائيل عمدت إلى التشويش على الإرسال باستخدام أجهزة الرادار المتقدمة على جبل الكرمل فى حيفا". أياً كان السبب الحقيقى وراء مشاكل الإرسال، فإن نظرية المؤامرة تلك تظهر أن المشاهدين كانوا يُدركون أنهم يقومون بشيء ضد رغبة السلطات - ولم يتراجعوا. فى تلك السنة وما تلاها وصلت تقارير من بقية قرى المثلث والجليل، عن أناس ارتدوا ملابس العيد فى تلك الأيام، وامتنعوا عن الذهاب إلى العمل وتجمعوا أمام شاشات التلفزيون.

بناءً على ذلك، فإن عملية الرقابة لم تُحدث أى تغيير فى المواقف. فقد فشلت محاولة دمج قيم وأفكار صهيونية فشلاً ذريعاً، تقريباً. أما النماذج التى أشرنا إلى تبنيها للأخلاقيات الصهيونية من قبل عرب إسرائيليين هى مجرد استثناء يؤكد القاعدة. كذلك فإن محاولة منع التعاطف العلنى للخطاب القومى العربى أو الفلسطينى لم تحقق إلا نجاحاً جزئياً فقط. ويرى الباحث أحمد سعدى أن ذلك يُعتبر نجاحاً للمعارضة السياسية الفلسطينية فى إسرائيل. كما يعتبره، وهو مُحق، دليلاً على أن الفلسطينيين فى إسرائيل لم يكونوا مجرد مادة خام تتلاعب بها الدولة فحسب، بل كانوا أيضاً لاعبين فاعلين شكلوا مصيرهم بأيديهم.

على جانب آخر، يجب الأخذ فى الاعتبار موضوع آخر. فالموقف الذى رفض المواجهة مع الدولة وكان مستعداً لتبنى جزئيا رموزها ومن الخطاب الصهيونى لم يكن فقط نتيجة الرقابة، بينما الذين عملوا بموجب هذا الموقف لم يكونوا مجرد أدوات فى يد السلطات. لقد كان ذلك موقفاً حقيقياً استند إلى عدة مصادر: الأول - اعتبار أن الاندماج فى المنظومة الإسرائيلية دون إظهار المعارضة لها هو الطريق الأفضل لتحسين وضع المواطنين العرب فى إسرائيل. الثانى - استيعاب الخطاب الصهيونى، بفضل العناصر الإيجابية التى يتضمنها (تنمية البلاد بما فى ذلك القرى العربية، ورفع مستوى التعليم، وما شابه). الثالث - منح أفضلية للهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية (وهى النظرة التى كانت رائجة أيضاً فى فترة الانتداب). تلك كانت العناصر الأساسية التى جعلت أناس كثيرين يتبنون - ويروجون - الخطاب الصهيونى. وحتى إذا أردنا الأخذ أحياناً ببعد الانتهازية فى سلوك هؤلاء الأشخاص، فبالتأكيد لم يكن هذا هو البُعد الوحيد.

الأمثلة على تبنى الخطاب الرسمى غير قليلة، وبعض الكتاب العرب فى صحيفة 'اليوم' الحكومية العمالية التى تصدر باللغة العربية، هم من أبرز المصنفين بين مُروجى النظرية الحكومية فى موضوعات مهمة وفى قضايا مصيرية على السواء. كذلك أعضاء الكنيست العرب من الأحزاب التى تدور فى فلك المباى دعموا أجزاء من الخطاب الصهيونى. وبالتأكيد هناك شخصيات خرجت فى بعثات إعلامية من قبل الدولة، مثل ماجد الفهوم من الناصرة، الذى توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧، ورئيس مجلس باقه الغربية، زكى عويسات، الذى توجه فى صيف ١٩٥٩ مؤتمر دولى للمجالس المحلية فى برلين، أو المعلم محمود زعبى، الذى سافر لحضور سلسلة من اللقاءات فى كليفلاند (٢). لقد التقى ثلاثتهم بجمهور محلى ولكنهم التقوا أيضاً ببعثات وشخصيات عربية. ألقى الزُعبى خطاباً حول شعب إسرائيل الذى عاد إلى وطنه بعد ألفى عام من الشتات والمنفى ورفض الدول العربية عقد سلام مع

إسرائيل، وتحدث عويسات عن كيف يمكن أن تساهم مشاركة "عربى مخلص للدولة" فى مؤتمرات دولية، فى دعم العلاقات مع الدول العربية.

هذه الشخصيات قامت بمهام مباشرة للدولة، وشكلوا جزءاً من الجهاز أو حصلوا على أجر فى المقابل. أيضاً رجال الدين المسلمين حصلوا على أجرهم من وزارة الأديان، وربما أثر ذلك على مكانتهم وعلى مواعظهم. من هؤلاء الشيخ موسى طبرى والحُبيشى اللذين ترأسا اللجنة الإسلامية فى عكا، وكذلك الشيخ طاهر طبرى أحد كبار رجال الدين المسلمين الذين سُمح لهم بالبقاء داخل حدود الدولة، وشغل منصب قاضى الناصرة ورئيس محكمة الاستئناف العليا. واتهمه راديو دمشق بالخيانة لأنه دعا إلى عقد اتفاق سلام بين الدول العربية وإسرائيل، لكن يبدو أيضاً أن الأنباء التى ترددت حول استعداده لبيع أرض عائلته لليهود انتقصت من مكانته فى الدوائر الوطنية.

ولكن مرة أخرى، ليست الوظائف أو المقابل المادى بالتحديد هو ما يجعل رجال الدين يضعون دولة إسرائيل على رأس أولوياتهم. فقد كان هناك أيضاً من يفعلون ذلك بشكل مستقل. على سبيل المثال، القس مرقص حنا من عيلبون، فى ذروة حرب سيناء (١٩٥٦) ألقى موعظة فى كنيسة القرية، أبدى فيها تأييداً للهجوم الإسرائيلى ودعا أبناء طائفته أن يعتبروا نجاح الجيش الإسرائيلى نجاحاً لهم. وكان أحد مبرراته "أننا من سكان دولة إسرائيل، ونتمتع بالمساواة". وعلى ما يبدو أن الرجل كان مُقتنعاً مؤمناً بما يقول.

الهوامش:

١- فى سبتمبر ٢٠٠٤ قدمت منظمة عدالة التماساً إلى محكمة العدل العليا ضد تدخل الشاباك فى تعيين المعلمين، من بين ما كتب فيه الآتي: "هذا النظام الخاطئ أوجد مُعلمين مُرتبكين ومديرى مدارس مُطأطئى الرأس، ومراقبين مُتهاونين. وأدرك الكثيرون من هؤلاء مهمتهم على مدى سنوات طويلة باعتبارهم رهن رغبات لا علاقة لها بأصول العملية التعليمية. فالخوف، وثقافة الصمت، باتت من معالم العملية التعليمية العربية. وبالتالى فإن التأثير السلبى لهذا النظام على الطلاب العرب كان وما يزال مؤكداً. والواقع أن المهمة التعليمية للمُعلم، على الأقل فى ضوء أبسط المفاهيم العملية، قد خضعت لقمع نفسى يهدف إلى قتل روح البحث والفضول ونشر العلم". محكمة العدل العليا - التماس رقم ٨١٩٣/٠٤، الاتحاد القطرى للجان أولياء الأمور العرب فى إسرائيل وآخرون ضد وزارة التعليم وآخرين.

٢- كان من المقرر أن يقوم فهوم بجولة فى الولايات المتحدة تستغرق شهرين لكنه عاد بعد شهر واحد فقط. وتسربت شائعات فى الناصرة بأنه عاد نظراً لتعرضه لأزمة قلبية إثر تلقيه لوابل من الأسئلة المحرجة من قبل فلسطينيين فى الشتات ومندوبين عرب، ولم يُفلح فى الرد.

◆ دراسات ◆



كتاب "اليهود العرب.. الانتماء القومى والدينى والعرقي" (الفصل الأول-١): نقطة الصفر

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

◆ **"اكتشاف" اليهود العرب وفلسفة الاستعمار فى عبدان:**

يقول والتر بنيامين فى كتابه "حول مصطلح التاريخ" إن الصورة الحقيقية للماضى تمر بسرعة.. وهى صورة لن تتكرر، توشك على الاختفاء مع كل حاضر لا يعتبر نفسه غاية ينبغى السعى لتحقيقها.

فى عام ١٩٤٢ قامت مجموعة من اليهود بوضع يدها على قطعة من الأرض بهدف الاستيطان فيها. كان عددهم فى فترة ذروة نشاطهم نحو أربعمائة وخمسين رجلاً، وكان من بينهم العمال الفنيين وغير الفنيين، والمهندسين والمديرين وعمال البناء والخراطين وفنيى إصلاح الآلات والسباكين والمحاسبين والكتبة بل وكان من بينهم طبيب أسنان. وأقام هؤلاء بنية أساسية تصلح لتسيير الحياة اليومية. وبدأوا العمل الإنتاجى فى البناء وصيانة المباني. وفى غضون ذلك أقاموا مجلساً عمالياً ومارسوا الرياضة ونظموا جماعات أنشطة وأمسيات ثقافية. وأسسوا مكتبة تمكنت خلال فترة بسيطة من تجميع ما يزيد عن ألف كتاب. وأصدروا مجلة داخلية سجلوا فيها تجاربهم الوجدانية. فى تلك الفترة كان هناك عدد لا يستهان به من المستعمرات من نفس هذه النوعية فى أرض فلسطين التاريخية، فى ظل الانتداب البريطاني. وقد أطلق الباحثون على كل منها اسم "مستعمرة" وعلى من يقيم فيها اسم "مستعمر" أو "طليعي"، غير أن البعض الآخر وصفها بأنها "مستعمرة" "colony" ووصف من يقيمون فيها بأنهم "مستعمرون". وكان الاسم يرتبط بوجهة النظر البحثية أو باللغة أو بالموقف الأيديولوجى أو بالفترة التاريخية التى جرى فيها البحث.

ومع ذلك فإن المستعمرة التى سنتناول قصتها هنا كانت ذات سمات خاصة. فقد أقيمت هذه المستعمرة بعيداً عن حدود فلسطين الانتدابية، فى موضع بين إيران والعراق، على بعد نحو ألف وخمسمائة كيلومتراً من تل أبيب. كانت المجموعة المذكورة عبارة عن مجموعة عمل تابعة لمؤسسة "سوليل بونيه" (١) اليهودية للبناء وتمهيد الطرق، التى كانت قد حصلت على عقد من المؤسسة الأنجلوإيرانية لبناء وصيانة منشآت تكرير البترول بجوار مدينة عبدان فى شط العرب. واستمر بقاء عمال الشركة فى تلك المنطقة تحت رعاية الإمبراطورية البريطانية ما يقارب ثلاث سنوات، ولم يكن راجعاً إلى المصالح الاقتصادية فحسب. فبخلاف المصلحة الاستعمارية البريطانية (المتمثلة فى إنتاج وقود أثناء الحرب العالمية الثانية وتشجيع العمال اليهود) كان بقاؤهم هناك تلبية لمصالح قومية للمشروع الصهيونى نفسه. كانت بعض هذه المصالح واضحة ومعروفة قبل الرحيل إلى تلك المنطقة، ولكن بعضها الآخر ظهر أثناء الإقامة فى عبدان، وقد واكب ظهورها اندلاع مواجهات بين تلك المجموعة وبين قيادة الاستيطان اليهودى فى فلسطين، وصراعات داخلية بين أفراد تلك المجموعة.

كان لهذه المجموعة دور تاريخى مميز؛ فعن طريقها جرى أول لقاء فعلى بين الحركة الصهيونية وبين اليهود العرب. وكانت فى خلفية هذا اللقاء خطط محددة لتهجيرهم إلى فلسطين/أرض إسرائيل. وقد أتاح وجود المجموعة المذكورة

فى تلك المنطقة غطاءً قانونياً لدخول مبعوثى الحركة الصهيونية- وأغلبهم من أعضاء حركة الكيبوتس الموحد الاستيطانية (٢)- إلى مدن بغداد وطهران والموصل وخورمشهر والبصرة وكركوك وبعض المدن الأصغر منها التى كان من الممكن أن يجدوا فيها طوائف يهودية. وكما سبق القول فلا يجب أن نستنتج من ذلك أن كل هذه الأنشطة كان مخططاً لها سلفاً، أو أنها كانت معروفة قبيل الفوز بالمناقصة التى أتاحت العمل هناك. فقد جاء قطاع كبير من العمل القومي- وخاصة بين يهود إيران والعراق- نتيجة للواقع، أى نتيجة للتواجد فى تلك المنطقة وليس العكس. وفضلاً عن ذلك فلو كانت الحركة الصهيونية جعلت العمل فى عبدان هدفاً محدداً مسبقاً لها، لكان ذلك فى إطار برنامجها ذى التوجه الأوروبي، الذى بذلت جهودها فى إطاره لتهريب اللاجئين من أوروبا إلى فلسطين بالطريق البرى أو فى إطار محاولة إثارة اهتمام يهود العراق بالهجرة إلى فلسطين للتعويض عن النقص فى عدد اليهود المهاجرين من أوروبا.

من الناحية التاريخية لم يكن ذلك هو اللقاء الأول بين ممثلى الحركة الصهيونية من اليهود الأوروبيين وبين اليهود العرب. فقد التقى ممثلو الحركة الصهيونية فى وقت سابق مع يهود من مصر واليمن والعراق وإيران وشمال إفريقيا، وسأشير إلى بعض هذه اللقاءات فى موضع لاحق. غير أن هناك اختلاف جوهرى بين هذه اللقاءات وبين لقاء عبدان، جعل من الممكن وصف مشروع عبدان الذى شهدته بداية العقد الرابع من القرن العشرين بأنه "نقطة الصفر" النظرية والمنهجية للعلاقة بين اليهود العرب والحركة الصهيونية. فقد كانت اللقاءات السابقة على عبدان تكاد تجرى دائماً بالصدفة، ولم تكن تمثل سوى مجموعة من المواقف العارضة فى التاريخ، وهو ما يتعارض مع الاهتمام الواضح الذى أبدته الحركة الصهيونية باليهود العرب (وخاصة العراقيين) اعتباراً من ١٩٤١- ١٩٤٢، وببناء العلاقة معهم بشكل منهجى مركز، على أساس التواجد المستمر لعمال مؤسسة البناء فى عبدان ومحيطها. من الناحية النظرية يمكن اعتبار وجود هذه المجموعة فى عبدان حدثاً تاريخياً يقوض أساس الخطاب المعروف سواء على مستوى الزمان (وأقصد به الماضى التاريخي) أو المكان. وسوف تتيح لنا هذه الخصوصية أن نعيد قراءة الخطاب الصهيونى فيما يتعلق باللقاء مع اليهود العرب.

يشير لقاء عبدان إلى نقطة الصفر فى العلاقة بين الحركة الصهيونية واليهود العرب لعدة أسباب. أولاً: كان هذا- كما سبق القول- أول لقاء منهجى يجرى على خلفية وجود خطة- أطلق عليها اسم "خطة المليون"- لتهجير اليهود العرب إلى فلسطين على نطاق واسع. ومع أن خطة المليون لم تدخل إلى حيز التنفيذ الفوري، ومع أنها تضمنت عدة جوانب غير عملية، إلا أنه يجب اعتبارها أول التفاتة إلى اليهود العرب وما يمثلونه من إمكانيات لدعم الهجرة. لقد تناول الباحثون فى إطار الخطاب الجديد بشأن هجرة اليهود العرب- بشكل منهجى ولفترة طويلة- قضايا صهيونية أساسية، مثل مفهوم "الخامة الإنسانية الصالحة" للهجرة، أو ماهية العلاقة بين الهوية العربية والهوية اليهودية، أو ماهية العلاقة بين الهوية القومية والهوية الدينية. غير أن الأهم من ذلك فى زعمى أن هذه كانت المرة الأولى التى يتم فيها تصنيف جميع يهود الدول الإسلامية فى تصنيف واحد، أصبح فى وقت لاحق "يهود الشرق" (حسب الاسم الذى تستخدمه الطبقة المهيمنة) أو "الشرقيين" (وفقاً للمصطلحات المستخدمة فى سياسة الهويات). وقد اعتبر هذا التصنيف جميع يهود البلدان الإسلامية جماعة متجانسة وجميع المهاجرين من الدول الإسلامية جماعة اجتماعية متجانسة.

ثانياً: جرى هذا اللقاء بتشجيع من الاستعمار البريطانى الذى بسط حمايته على بعض المبعوثين الصهاينة فى المنطقة. ووفرت لهم الدولة الاستعمارية الظروف المناسبة للبقاء فى المنطقة، كما وفرت لهم قصة للتغطية على أسباب بقائهم الحقيقية، ووضعت خطوطاً واضحة تفصل بين الجماعات العرقية المختلفة فى المنطقة على أساس اللون والعرق.

ثالثاً: لم تكن عبدان مجرد محطة انتقالية هامة لخلق الظروف الملائمة لهجرة اليهود إلى فلسطين، وإنما كانت أيضاً محطة انتقالية لثقافة اليهود العرب؛ حيث أشير إلى ثقافتين أساسيتين على أنهما جزء من هذا المشروع وهما الثقافة العربية والثقافة اليهودية. ولم يكن يقل عن ذلك أهمية ما أشير إليه من وجود تداخل وتوافق وكذلك فروق بينهما. وقد تمكنت بعثة نشر الحضارة (civilizing mission) من أداء مهمتها بفضل التقارب الجغرافى بين المكان الذى كان المبعوثون يقيمون فيه والمجتمعات المستهدفة، وبفضل بقاء موظفى مؤسسة البناء اليهودية "سوليل بونيه" فى ذلك الموقع لفترة طويلة نظموا خلالها أنشطة ثقافية متنوعة؛ فأقاموا مكتبة، اشتروا لها مواد مختلفة من الكتيبات الدعائية والكتب، وأقاموا حركات شبابية ومنظمات صهيونية.

رابعاً: يوفر لنا الاستيطان فى منطقة جغرافية تقع خارج إقليم أرض إسرائيل (٣) أيضاً محوراً نظرياً يعتمد عليه التحليل المقارن. والسبب فى ذلك أنه يسمح بوجود أصوات وممارسات وهويات مختلفة عن تلك التى نجدها داخل إقليم أرض إسرائيل. وبذلك فإنه يتيح الفرصة لعرض وجهات نظر أخفاها التحليل الاستعمارى الذى كان يركز على

المنطقة الموجودة داخل حدود أرض إسرائيل. فقد زاد فى عبدان وضوح مدى الفصام الذى أفرزه اللقاء بين الهوية القومية والهوية العرقية عما كان الوضع عليه فى أرض إسرائيل، التى كانت الهوية القومية فيها أكثر قوة وسيطرة. وعلى سبيل المثال، وكما سنرى فى موضع لاحق فإن الهوية القومية الصهيونية تحتاج إلى الديانة اليهودية فى عبدان كعنصر أقوى فى الهوية القومية منه داخل حدود "أرض إسرائيل" التاريخية. أضف إلى هذا أن الصوت الصهيونى كان يميل إلى التقسيمات الفاصلة مثل التقسيم إلى يهود وعرب أو متدينين وعلمانيين، وهى تقسيمات لا تعترف بالتداخل بين الهوية اليهودية والعربية لدى اليهود العرب. وبالتالى فقد كانت نقطة البداية هى المكان الذى يمكن منه البدء فى البحث عن لحظة إلغاء الارتباط بين الهويات وإفراز "الصوت القائم على تناقض الهويات".

خامساً: نظراً للابتعاد عن الاستيطان اليهودى فى فلسطين/ أرض إسرائيل وللسياق الاستعمارى الذى كان يسمح بالتقارب مع يهود الشتات كان للقاء بين مبعوثى الحركة الصهيونية واليهود العرب تأثير خاص على تحديد هوية المبعوثين أنفسهم أسهم فى تشكيل هذه الهوية أثناء اللقاء. وكما نعرف من مشروعات استعمارية أخرى فإن مثل هذه التحولات لا تكون قاصرة على الثقافة المستقبلة لعناصر التغيير وإنما تمتد أيضاً إلى الثقافة المانحة. (راجع على سبيل المثال: Mitchell 1988: Comaroff and Comaroff 1991 لم يكن هناك توافق تام بين مبعوثى الحركة الصهيونية الذين لم يأت بعضهم من أوروبا إلى فلسطين/ أرض إسرائيل سوى قبل أسابيع أو شهور قليلة من سفرهم إلى عبدان. وقد سعى كثيرون منهم مع قدومهم إلى المنطقة العربية إلى إعادة تشكيل ملامح هويتهم الشخصية المائعة، وأبدوا اهتماماً بكفاءة "المادة البشرية" ليس لدى اليهود العرب فحسب وإنما لدى أنفسهم أيضاً. وقد حاولوا تحديد طبيعة "هويتهم الإسرائيلية" أو مستوى كفاءتهم الإنتاجية والإبداعية كما حاولوا تحديد هويتهم السياسية والقومية، فى مواجهة البريطانيين من ناحية وفى مواجهة اليهود العرب المقيمين فى المنطقة من الناحية الأخرى. ومن هذا المنطلق فإن اللقاء بينهم وبين اليهود العرب لا يمثل مجرد محاولة ميدانية لتغيير "الأبناء المحليين/ اليهود العرب"، وإنما يمثل أيضاً مسعى من جانب العاملين فى مؤسسة البناء- الذين يعاودون النظر لأنفسهم ولا يكتفون بالنظر إلى المتلقى للثقافة على النحو التقليدي- لتغيير أنفسهم هم أيضاً. لقد أدت الحرية الشديدة فى التنقل بين أرض إسرائيل وبين الشتات- من خلال منطقة وسط يمكن وصفها بأنها منطقة ثالثة تقع بين أرض إسرائيل وبين دول الشتات- إلى إعادة تشكيل ملامح عبدان بحيث أصبح لها مكانة خاصة فى تاريخ اللقاء بين الحركة الصهيونية واليهود العرب. وكان لهذه المنطقة الثالثة دور أسطورى هام لأنها تقوم بإخراج القضية عن سياقها المعروف شبه الطبيعى وتسمح بالنظر إليها من خلال سياق جديد.

ذهبت مؤسسة البناء إلى هذه المنطقة وهى مزودة بوثيقتى هوية مختلفين. كانت الأولى تصفها بأنها مؤسسة يهودية صهيونية ترمز إلى نجاح المشروع القومى فى أرض إسرائيل. فرغم أنها كانت مؤسسة بناء إلا أنها كانت تشارك أيضاً فى بناء أمة. وكانت الوثيقة الثانية تشير إلى أنها مؤسسة اقتصادية تخدم الاستعمار البريطاني. وكانت هاتان الهويتان هما السر فى اختلاف طبيعة هذه الشركة. فقد كانت الشركة تدار من خلال التوازن بين الشرعية التى تلقتها من هذين المصدرين (الصهيونية والاستعمار)، ومن خلال الحديث بعدة أصوات فى نفس الوقت. كذلك لم يكن تحقيق التوازن بين مصادر شرعية العمل فى المنطقة أمراً هيناً لأن العلاقات بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطانى لم تكن دائماً تتسم بالوفاق، ولعدم وجود تماثل تام بين العاملين اليهود فى عبدان حسبما أشرت إليه آنفاً.

لقد جاء بعض العاملين إلى هذا المكان كعمال، وظلوا على هذا النحو طوال فترة بقائهم هناك. بينما اكتشف آخرون الإمكانيات القومية التى تنطوى عليها بعثتهم؛ وبدأوا فى التصدى للعمل بين اليهود العرب نتيجة لوجودهم فى تلك المنطقة وليس العكس. بينما سافر آخرون إلى عبدان متخفين؛ وكانوا يحملون هوية مزيفة كموظفين فى الشركة من أجل تنفيذ مهمتهم القومية باعتبارهم مبعوثى مؤسسات الهجرة الثانية (٤). وقد عارض آخرون من العاملين فى الشركة فى كافة انواع النشاط الصهيونى فى المنطقة وسعوا إلى تشويشه. ويشير هذا التعدد فى الدوافع والهويات إلى بعض أنماط العمل التى لم تكن تخضع لمنطق قومى واحد. كما يسمح بزعزعة القصة المختلقة التى تزعم وجود "هجرات كبرى"، ويستدعى قراءة هذا الواقع من وجهة نظر ما بعد الاستعمار.

لم يحك أحد بعد قصة مجموعة أو سرية مؤسسة "سوليل بونيه" للبناء، ولم تكن هناك سوى إشارات قليلة وسطحية إليها. ولم يخصص الذين اهتموا كثيراً بتاريخ الشركة - من أمثال هليل دان (١٩٦٣) وإلياهو بيلتسكى (١٩٧٤) وشلومو شيبا (١٩٧٦) ودافيد هاكوهين (١٩٧٤)، بعضهم باعتبارهم مديرين فى الشركة والبعض الآخر باعتبارهم كتاب لهم أهدافهم - سوى مساحة محدودة للإشارة إلى نشاط هذه السرية وتوضيح ملابسات سفرها أو تحرى طرق عملها أو اللقاء بينها واليهود العرب ولاسيما فى العراق وإيران وسوريا. كما لم يرصد باحثون آخرون فى تاريخ يهود البلاد الإسلامية أساليب عمل هذه السرية فى المنطقة، وتجاهلوا تماماً السياق الاستعمارى الذى جرى فيه

اللقاء بين ممثلى الحركة الصهيونية ويهود البلاد الإسلامية. ومن هذا المنطلق تم تصنيف هؤلاء اليهود كافة فى تصنيف واحد رغم أن بعضهم كان يعتبر أوروبياً والبعض الآخر كان يعتبر من أبناء العالم العربى (راجع على سبيل المثال ما كتبه أ. ميئير ١٩٩٣ وقزاز ١٩٩١). ويبرز النقص فى المادة البحثية فى ظل وجود مادة أرشيفية أولية شديدة الثراء حول هذه السرية ونشاطها. فقد وثق أعضاء المجموعة نشاطهم ودونوا محاضر جلسات وأرسلوا خطابات ونشروا مقالات تحمل انطباعاتهم عن اللقاء مع اليهود العرب. كما اهتموا بشكل مباشر بالتساؤلات عن ماهية الاستعمار والشتات اليهودى والديانة اليهودية، أو عن العلاقة بين الدين والهوية القومية أو بين الاشتراكية والاستعمار أو بين الشرق والغرب.

وسأقوم فى هذا الفصل بتحليل نشاط الشركة فى المنطقة العربية. وسأوضح كيف أسهم الوعى الاستعمارى للمبعوثين من ناحية والوعى الصهيونى لهم من ناحية أخرى فى تشكيل ملامح اللقاء الأول بينهم وبين يهود الدول العربية. لقد صور هذان الوعيان يهود الشرق على أنهم أبناء العنصر اليهودى وبالتالى على أنهم جزء من شعب متجانس، إلا أنهم صوروا أيضاً على أنهم أبناء "العالم الثالث" وبالتالى فقد تم تصويرهم على أنهم "مختلفون". وقد تجلى التناقض بين هذين الوعيين فيما وصفه المبعوثون أنفسهم بأنه "العلامة الفارقة" أى تحديد عناصر الاختلاف بين الهوية العربية والهوية اليهودية لدى يهود الدول العربية. وسوف أوضح فى موضع لاحق أن هذا التحديد أصبح السمة العرقية الرئيسية للشرقيين عند وصولهم لإسرائيل.

◆ نقطة الصفر: الاختلاف بين أنواع من اليهود

فى نوفمبر ١٩٤٢ عرض دافيد بن جوريون خطته للتهجير الفورى لمليون يهودى أمام معهد البحوث الاقتصادية فى مدينة راحوفوت. وقد كانت هذه هى إشارة البداية لنقاش تركز على يهود الدول الإسلامية، الذين كانوا بمثابة الغائب الحاضر فى العمل الصهيونى حتى ذلك الحين. فقد كانت أوروبا هى مصدر التنظيم القومى اليهودى الذى كان فكره السياسى فكراً أوروبياً. وكان كافة مفكرى الحركة القومية ومنفذى أفكارها يكتبون ويعملون فى أوروبا بدءاً من جيرتس وهس وسمولانسكين ومروراً بهرتسل ونوردو وأوسشكين وبينسكر وسوكولوف وبروخوف وجوردون ونهاية بإحاد هاعام. ولم يذكر شلومو أفنيرى الذى يهتم ببحث الأصول الثقافية للحركة الصهيونية أى مفكر شرقى كان له تأثير على تبلور الحركة الصهيونية .(Avineri 1981) وكان المشاركون فى المؤتمر الصهيونى الأول يهود أوروبيون ينتمون إلى الطبقة المتوسطة وكانوا جميعاً من الولايات المتحدة ودول أوروبا سواء الشرقية (روسيا ورومانيا وصربيا وبلغاريا وبولندا) أو دول وسط وشمال أوروبا (ألمانيا والنمسا وانجلترا وفرنسا وسويسرا). ولم يكن هناك فى المؤتمر الصهيونى الأول - الذى شارك فيه ٢٤٦ شخصاً - سوى مشارك واحد من دولة عربية (وهى الجزائر) وقد كانت أصوله هو الآخر ترجع لدولة أوروبية. ولم يشر دافيد فيتل إلى يهود العراق أو مصر أو شمال إفريقيا فى وصفه لبدايات الحركة الصهيونية وتشكل ملامحها فى كتابه الذى يشمل ثلاث مجلدات (١٩٧٨ و١٩٨٤ و١٩٨٦). أضف إلى ذلك أن التأريخ اليهودى القومى نشأ فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر كشعبة من التأريخ الأوروبى الحديث وخاصة فى ألمانيا .(Piterberg 1996)

لم يكتسب النشاط القومى الذى جرى فى الدول الشرقية رغم ذلك أبداً أى ملمح تنظيمى قومى مستقل، وإنما كان نتاجاً للنشاط الأوروبي. وكان السبب الأساسى فى ذلك ان الفكر القومى نفسه لم يصل إلى البلدان الإسلامية سوى فى القرن العشرين (shohat ١٩٩٧مجلدان). كذلك فإن أغلب أبناء الطائفة اليهودية الشرقية الصغيرة- التى عاشت فى فلسطين/ أرض إسرائيل على امتداد أجيال عديدة- ظلوا بعيدين عن العمل الصهيوني. غير أننا لا يجب أن نفهم من هذا أنه لم تحدث أى لقاءات بين اليهود الأوروبيين واليهود الفلسطينيين- سواء الصهاينة أو غير الصهاينة- وبين يهود الدول العربية قبل عام ١٩٤٢ . وسوف أوضح أن هناك كثيراً من هذه اللقاءات قد جرت. وإلى جانب هذا فإننى سأسعى للدفاع عن اختيارى لعام ١٩٤٢ كعام يمكن الإشارة إليه على انه عام منعطف تاريخي، وكذلك كعام يعد نقطة انطلاق نظرية منهجية للبحث.

خلال القرن التاسع عشر جرت لقاءات عديدة بين يهود أوروبيين ويهود من الدول العربية عن طريق منظمات يهودية عالمية مثل منظمة "كل يسرائيل حفريم" (٥) التى أقيمت فى فرنسا فى عام ١٨٧٣ أو "جمعية مساعدة يهود ألمانيا" (٦) التى تأسست عام ١٩٠١ (برحين ٢٠٠١). كانت هذه المنظمات تعمل تحت رعاية الدول الاستعمارية الكبرى، وكانت تسعى إلى تشكيل ملامح ثقافة الطوائف اليهودية فى أوروبا الشرقية، وكذلك فى كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية وفى شمال إفريقيا وإيران وإثيوبيا والهند. وجرت لقاءات من نوعية مختلفة تحت رعاية منظمة البعثات الدينية (٧) (إيلياف ١٩٧٨). كان مبعوث هذه المنظمة فى نظر يهود الشتات يمثل الأراضى المقدسة، وكان يعد جزءاً من مشروع الدعم الذى نشأ وتطور مع مضى السنين فى الاستيطان اليهودى القديم فى فلسطين. وكان مبعوثوا

المنظمة يزورون الطوائف اليهودية فى كافة أنحاء العالم من أجل جمع التبرعات لصالح التجمعات اليهودية التى جرى العرف على تسميتها باسم "الاستيطان القديم" (فى القدس وصفد وطبرية والخليل). وكان من بين البعثات التى تؤدى هذه المهمة بعثة عربستان التى كانت تتضمن العراق وكردستان وإيران وأفغانستان، كما كانت تتضمن مصر واليمن فى بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال فقد أقام يعكوف سابير – وهو رئيس جمعية دفن الموتى الإشكناز فى القدس وأديب من أدباء الطائفة الفريسية (٨) – فى اليمن لفترة بلغت ثمانية أشهر، وسجل انطباعاته عن بعثته فى كتابه "إيفن سابير" الذى نشره على جزئين فى عامى ١٨٦٦ و١٨٧٤ . وكان سابير يعتبر بعثته بمثابة محاولة لاكتشاف العالم اليهودى فى العصر الحديث (وهو ما وصفه أنتونى سميث الباحث فى الشئون القومية بأنه "تجدد عرقي"). وكان يدعى أن مهمته هى "أن يكشف ليهود العالم وجود وكيان المنبوذين اليهود فى اليمن (سابير ١٩٤٥). وقد كانت المهمة حسبما وصف ذلك أبراهام يعرى فى مقدمته التى كتبها لكتاب سابير فى طبعة عام ١٩٤٥ "مصدر أكيد لمعرفة يهود اليمن ولا يزال جزء منها بمثابة سر معلن".

فى العقد الثامن من القرن التاسع عشر بدا يتوافد على فلسطين/ أرض إسرائيل يهود اليمن الذين كانت تحركهم مشاعر دينية ومساعى للذهاب إلى الأراضى المقدسة (فيتل ١٩٧٨). وفى عام ١٩١٠ سافر شموئيل وارشفسكى يفنيئيلى إلى اليمن مبعوثاً عن آرثر روبين لتشجيع هجرة العمال اليهود للعمل فى الاستيطان القديم. بحث يفنيئيلى فى اليمن عن عمال كادحين (ممن نصفهم بأنهم مادة بشرية) "يتمتعون بصحة البدن والقوة" يفضلون "العمل فى الأرض أو فى الحرف اليدوية"، ويكونون "على استعداد للذهاب للعمل فى المستعمرات"، ولديهم "القدرة على تمويل نفقات هجرتهم للبلاد". (يفنيئيلى ١٩٣٢ ص٨٣، ي. ميئير ١٩٨٣ ص٨٦ و١٩٩٦ص٩٢، shafir1989 ص٩٦). كانت المؤسسات الصهيونية على مر السنين تركز على يهود اليمن عند تفكيرها فى يهود الشرق. وكان ذلك بناء على المعرفة السابقة بهم التى قامت على زيارات البعثات الدينية لهم وعلى الهجرة السابقة التى جرت عام ١٨٨١، وكذلك لأنهم كانوا رمزاً لليهود الأصليين وكانوا يعبرون عن استمرارية الوجود اليهودى فى الشرق (برلوفيتس ١٩٩٦). وقد سبقت الهجرات الكبرى من الشرق– ومنها هجرة يهود العراق– هجرتان ليهود اليمن، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفى بداية العقد الثانى من القرن العشرين. وكان من الممكن أن تكون الهجرتان المذكورتان نقاط بداية لمناقشة المشكلة الشرقية، ولاسيما وأنهما واكبتا أول لقاء يجرى بين يهود أوروبا ويهود الشرق فى نفس الإقليم القومي. ومع ذلك فإن هذه اللقاءات كانت سابقة على تبلور توجه قومى صهيونى ذى طابع منطقى فى فلسطين/ أرض إسرائيل. وقد جرت هذه اللقاءات قبل أن يصبح الوعى الشرقى جزءاً من القضايا القومية المطروحة للبحث وقبل بلورة خطة محددة لتهجير الشرقيين على نطاق واسع.

حظى اللقاء بين يهود شمال إفريقيا أيضاً وبين ممثلى الحركة الصهيونية بكثير من التوثيق فى البحوث التاريخية. ويشير حاييم سعدون إلى أن أول دليل على وجود نشاط صهيونى فى تونس يرجع إلى عام ١٩٠٢، وأن أول جمعية صهيونية رسمية– كان اسمها "محبة صهيون"– قد أقيمت عام ١٩١٣، وأن عام ١٩٢٠ شهد تأسيس الاتحاد الصهيونى الذى كان المنظمة التى جمعت صهاينة تونس (سعدون ١٩٩٧ . راجع أيضاً: سعدون ١٩٩٢، و٢٠٠٠). كما قام بعض أعضاء الحركة الصهيونية بإقامة تنظيم فى المغرب فى ذلك القرن (راجع: Tsur 1997 1994). ومع ذلك فإن أغلب يهود المغرب لم يكونوا يفكرون فى المفاهيم القومية عند النظر إلى أنفسهم حتى الحرب العالمية الثانية (تسور ٢٠٠١). تسببت الظروف التى نتجت بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما إبادة يهود أوروبا فى جعل جذب الحركة الصهيونية للجمهور اليهودى أسهل. ويشير تسور إلى أن الفترة التى سبقت نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هى الفترة التى بدأت فيها المؤسسات الرسمية للحركة الصهيونية فى إبداء الاهتمام بيهود المغرب. وفضلاً عن هذا فإنه يشير إلى أن التطور الأساسى فى وضع الحركة الصهيونية فى نظر يهود المغرب يرجع إلى سنوات لاحقة تلت قيام دولة إسرائيل (تسور ٢٠٠١).

فى العراق أيضاً جرت بعض اللقاءات مع ممثلى الحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤١، حيث بدأت قيادة الحركة الصهيونية فى إبداء اهتمام متزايد بيهود العراق (قبل عام من قدوم مجموعة العاملين فى شركة سوليل بونيه إلى عبدان). فى عام ١٩٢١ تأسست فى بغداد جمعية اسمها "خدمة ومساعدة عابرى السبيل من بنى إسرائيل". وكان الهدف منها مساعدة اللاجئين اليهود الذين جاءوا فى ذلك الوقت إلى بغداد من كردستان ومن الاتحاد السوفيتي. وكان من بين الظواهر التى تدعو للاهتمام فى هذه الجمعية تأسيسها لمكتبة لإعارة الكتب وإقامتها فصول لتعليم اللغة العبرية بتشجيع من معلمين جاءوا من فلسطين/ أرض إسرائيل. وقد اعتاد راؤوبين شيلواح وموشيه سوفير اللذان جاءا إلى بغداد فى العشرينات إرسال طلبيات منتظمة للحصول على كتب من الاستيطان اليهودى فى فلسطين/ أرض إسرائيل. فى عام ١٩٢٨ أسس الشباب اليهودى فى بغداد فريق مكابي، الذى كان يمارس النشاط الرياضى فى

المدارس اليهودية. وقد تركز جزء من المشاركة الصهيونية فى المدارس على السيطرة على مؤسسات الطائفة فى بغداد (ي. ميئير ١٩٨٩). بدأ الصراع على هذه السيطرة من الناحية العملية اعتباراً من عام ١٩٢٠ بسبب تدخل الجمعية الأدبية العبرية فى الاستيطان اليهودى فى فلسطين/ أرض إسرائيل. وترجع جذور هذا الصراع إلى مطالبة ممثلى الجمعية بإجراء إصلاحات فى حياة اليهود فى بغداد فى مجالات مختلفة. واندلع الخلاف عندما نشر حاخام الطائفة اليهودية فى بغداد وبعض أعيانها بياناً أعربوا فيه عن معارضتهم للحركة الصهيونية، ورفض مناحم صالح دانيئيل الذى كان من كبار الشخصيات العامة طلب المنظمة الصهيونية تنظيم نشاط صهيونى فى العراق (قزاز ١٩٩١ ص٨١).

خلال العقد الثالث من القرن العشرين قام كثيرون من ممثلى الاستيطان اليهودى فى فلسطين بزيارة العراق. وكان أشهرهم بن تسيون يسرائيلي، وهو أحد مؤسسى مستعمرة كنيريت (الواقعة على شاطئ بحيرة طبرية) وسافر فى عام ١٩٣٤ لاستيراد التمور من العراق وعمل وسيطاً فى مجالات أخرى. قام يسرائيلى بتمشيط العراق بناءً على طلب دوف هوز (جورين ١٩٩٩) من أجل بحث إمكانية استقدام عمال للسكك الحديدية والبريد من يهود العراق إلى فلسطين/ أرض إسرائيل. وقد سعى بهذه المناسبة إلى إصدار ٣٥ تصريحاً بالهجرة لفلسطين ليهود العراق. وبعد زيارته كتب يسرائيلى مذكرة للجنة التنفيذية للهستدروت عن "الطائفة اليهودية فى أرض النهرين). وفى هذه المذكرة- التى كتبها عام ١٩٣٤ قبل عشر سنوات من المذكرات الشهيرة التى كتبها أنتسو سيرانى من بغداد- يصف يسرائيلى الطائفة اليهودية فى العراق ومكانتها بالنسبة للمجتمع العربى وبالنسبة للنظام الاستعمارى البريطانى على النحو التالي:

"إن الروح السائدة لدى هذه الطائفة هى روح انهزامية تتجلى من الناحية الظاهرية فى التنكر للهوية القومية وللصهيونية، بينما فى الداخل يسود حب للشعب ولآماله فى البلاد... وقد يؤدى التنكر الظاهرى للقومية إلى خواء الأمل فى الخلاص من أى مضمون وقد يصل إلى حدود الخيانة التامة. وكذلك قد يكون هذا التنكر مجرد قناع دقيق للغاية يسهل أن ترى من ورائه نفساً معذبة وأملاً فى الخلاص معنا. إلا أن هناك شعور باستفاقة وبرغبة فى التحرر من هذه الازدواجية لدى الشباب".

غير أن يسرائيلى يضيف أنه "لابد من التزام جانب الحذر وعدم البحث عن الكسب السريع، ومن المحبذ تأهيل هؤلاء الشباب للعمل عامة وللعمل فى الفلاحة بشكل خاص." ويوجه يسرائيلى إصبع الاتهام إلى شباب يهود العراق الذين هاجروا إلى فلسطين/ أرض إسرائيل بقوله: "مما يدعو للأسى الشديد أن يكون هناك عدد كبير من الشباب يمثلون عبئاً ثقيلاً على اقتصادنا فى هذه البلاد بدلاً من أن يسهموا فى تنميتها".

فى فبراير ١٩٣٧ سافر إلياهو ساسون وإلياهو أبشتاين- وكلاهما من الإدارة السياسية فى الوكالة اليهودية- لزيارة إلى العراق استغرقت ثمانية أيام، من أجل رصد نظرة العراقيين للقومية العربية وللمشكلة اليهودية. وقد التقى ساسون بشكل أساسى مع عناصر عراقية (حيث التقى مسئولين فى الحكومة مثل مدير إدارة الإعلام الحكومى ومع صحفيين كثيرين) كما التقى أبشتاين مع دوائر سياسية بريطانية. وبلغ عدد من التقيا بهم ثمانية وعشرين شخصاً، وقدما تقريراً تفصيلياً. فى تلك السنوات وصل إلى فلسطين/ أرض إسرائيل بضع آلاف اليهود من العراق، غير أن أغلبهم لم يكن قادما عن طريق الحركة الصهيونية.

فى عامى ١٩٣٨- ١٩٣٩ جرت مراسلات بين شخصيات رأسمالية هولندية وشخصيات صهيونية بشأن إمكانية الترحيل الجماعى لعرب من فلسطين إلى العراق واستقدام يهود من العراق بدلاً منهم إلى فلسطين/ أرض إسرائيل. وقد طرح اقتراح بتخصيص أموال يهودية لتنمية مناطق من العراق من أجل جعل هذه الصفقة ممكنة. جاء هذا الاقتراح بالطبع من جانب عناصر غير يهودية فى هولندا، غير أنه من الواضح من المراسلات أن عناصر صهيونية معينة كانت فى الصورة، ومنها دوف هوز (الذى كان رئيس الإدارة السياسية بالمنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٤١، وكان فى مرحلة معينة أيضاً واحداً من كبار المسئولين فى شركة سوليل بونيه) وأبل هرتسبرج (رئيس المنظمة الصهيونية فى أمستردام). ولم يتم بحث هذا الاقتراح مع يهود العراق أنفسهم على الإطلاق. وليس من الواضح ما المصير الذى آلت إليه هذه الخطة، غير أن من الممكن أن نستشف من المراسلات أنه فى مرحلة معينة كان دافيد بن جوريون وموشيه شاريت وبنحاس روتنبرج مطلعين على أسرار هذه الخطة التى ردوا عليها بفتور وبعدم اهتمام واضح.

مع كل الاهتمام التاريخى الذى تنطوى عليه هذه اللقاءات والخطط يمكن وصفها بأنها مجموعة من المواقف العابرة أو الحكايات التاريخية التى تتعارض تماماً مع الاهتمام الذى أبدته الحركة الصهيونية بيهود العراق اعتباراً من ١٩٤١-١٩٤٢، وتتعارض مع الوجود المتواصل والمغرض والمكثف للعاملين فى شركة سوليل بونيه فى عبدان ومحيطها. حيث تزيد أهمية هذا الوجود فى ظل خطة المليون التى تبحث إمكانية الهجرة الجماعية لليهود من الدول العربية إلى فلسطين/ أرض إسرائيل على نطاق واسع.

كلما تبين حجم الإبادة الجماعية فى أوروبا- أثناء الحرب العالمية الثانية- تزايد اهتمام الحركة الصهيونية بالدول الإسلامية باعتبارها مستودع للمهاجرين المحتملين. وفى عام ١٩٤٢ عرض دافيد بن جوريون على مجموعة من الخبراء وقيادات الاستيطان اليهودى القديم فى فلسطين خطة لتهجير مليون يهودى إلى فلسطين/ أرض إسرائيل عرفت باسم "خطة المليون". وشرح دافيد بن جوريون الذى كان صاحب الفكرة لأعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية أن "من لا يرى ما تواجهه الديانة اليهودية الآن هو أعمى وليس يهودياً وليس آدمياً... فمن الممكن أن يقتل كافة اليهود. ولست أدرى ما إذا كان سيظل فى العالم يهود بعد هتلر". (هاكوهين ١٩٩٤ ص١٢). واعتبر بن جوريون هجرة يهود الدول العربية أحد الأهداف التى يجب أن تسعى إليها الحركة الصهيونية قائلاً:

"المطلوب من سياستنا الصهيونية الآن أن توجه الاهتمام إلى التجمعات اليهودية فى الدول العربية. وإذا كانت هناك تجمعات لابد من تصفيتها بالكامل بشكل عاجل- عن طريق تهجير أبنائها إلى الوطن- فإن هذه التجمعات موجودة فى الدول العربية؛ كاليمن والعراق وسوريا ومصر وشمال إفريقيا، فضلاً عن يهود إيران وتركيا. إن ما يتعرض له يهود أوروبا الآن يتطلب منا الخوف الشديد على مصير اليهود فى الدول العربية. فهذه التجمعات هى الضمانة الباقية للحركة الصهيونية.. إن الهجرة هى الوسيلة الرئيسية لدينا للاستعداد للمستقبل. ولم يعد من الممكن الآن استقدام مهاجرين من أوروبا. فهناك حصار بحرى كامل، ولا يوجد سوى دول قليلة لديها اتصال برى بأرض إسرائيل، وهى الدول المجاورة. كل هذه الاعتبارات تتطلب منا القلق الشديد، والعمل الجاد على سرعة نقل يهود الدول العربية إلى البلاد. إن عدم تصفية الطائفة اليمنية حتى الآن هو دليل على الفشل الذريع الذى منيت به الحركة الصهيونية. وإذا لم نلجأ إلى تصفية الطائفة اليهودية فى العراق بالطرق الصهيونية فسوف يحدث ذلك بطرق هتلر (المرجع السابق ١٩٩٤ ص٢١٢)".

اهتمت الخطة الخيالية لتهجير مليون يهودى بمسائل تفصيلية تتعلق بتخطيط مسارات الهجرة وخدمات الاستيعاب وتوفير الثياب والعلاج والمعونات والتأهيل المهنى للمهاجرين. واقترحت تخطيطاً معمارياً لمخيمات المهاجرين يشمل نوع المباني، ونوع الأخشاب المستخدمة، وأقصى مساحة للمخيم والمعدات والتجهيزات الأساسية اللازمة له، والمنشآت وتشكيل الفريق الإدارى الذى يتولى إدارة المخيم، والتأهيل الاجتماعى للمهاجرين ونوعية التغذية المطلوبة لهم حسب السعرات الحرارية. وفى إطار نفس هذه الترتيبات قررت الخطة استقدام مهاجرين من أوروبا أيضاً، غير أن الأساس فيها كان استقدام مهاجرين يهود من العراق وسوريا وتركيا وإيران، وكذلك من اليمن. وقد أدخلت "خطة المليون" يهود الدول العربية للمرة الأولى إلى دائرة الحوار السياسى لدى مؤسسات الاستيطان اليهودى القديم فى فلسطين باعتبارهم جماعة واحدة متآلفة. (أطلقت عليها أسماء مثل "السفارديم" و"يهود الشرق" و"الشرقيين" حسب السياق والفترة الزمنية). ومن هذا المنطلق قال يتسحاق تفنكين وهو أحد مؤسسى حركة وحدة العمل(٩) لمبعوثى شركة سوليل بونيه قبل ذهابهم فى بعثتهم: "علينا أن نعمل فى أى موقع به يهود بكافة الوسائل الممكنة حتى نحقق ما نبتغيه".

كان من السمات البارزة للخطة التى طرحها بن جوريون الفصل بين يهود أوروبا ويهود الدول الإسلامية. وقد اقترح المخططون تجميع المهاجرين فى مجموعات وفقاً للأصول التى ينحدرون منها، بزعم أن هذه الترتيبات سوف تسهل نقل المهاجرين واستقبالهم فى المخيمات. (المرجع السابق ١٩٩٤ ص١٢٥). ورغم أن الخطط كانت تتحدث عن مساحة المخيم المؤقت إلا أنها كانت لها انعكاساتها على مستوى الدول. فقد تضمن التقسيم مخيمات للمهاجرين اليهود من الدول الأوروبية يظلون فيها لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، ومخيمات مؤقتة فى النقب لليهود القادمين من الدول الإسلامية يبقون فيها لفترة تتراوح بين عام وعامين (المرجع السابق ١٩٩٤ ص١٢٥). وبمعنى آخر فإن سياسة التقسيم إلى مناطق، والتى كانت قائمة على الفصل بين الطرفين وارتبطت بعد ذلك بمدن التنمية، تم تشكيل ملامحها فى الخطاب الصهيونى قبل عشر سنوات من التنفيذ الفعلى لسياسة توزيع السكان. كانت هذه السياسة تتعارض مع منطق آخر تبنته الدولة وهو منطق البوتقة (التى تصهر المهاجرين ليتكون منهم المجتمع الجديد). وكان التوزيع الجغرافى وفقاً للأصل العرقى هو الذى أفرز الهوية الشرقية كمؤثر فعال وأيضاً كمشكلة فى هيكل المجتمع الإسرائيلى منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

فى ظل روح العصر التى عبرت عنها خطة المليون وأسهمت فى تشكيل ملامحها، وأثناء شرح قضية الهجرة من الدول الإسلامية جرت فى عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ مباحثات فى مؤسسات الاستيطان حول زيادة النشاط الصهيونى فى تلك الدول. وقد استمد الخبراء المعلومات عن الطوائف اليهودية فى تلك الدول من انطباعات المبعوثين الذين أقاموا فى البلدان العربية المختلفة (المرجع السابق ١٩٩٤ ص١٢٨). وقد وردت بعض التقارير فى هذا الشأن من مبعوثين ذهبوا إلى منطقة العراق- إيران فى إطار العمل فى شركة سوليل بونيه وفى الجيش البريطاني. وفى يوليو ١٩٤٣

عرض إلياهو دوفكين رئيس إدارة الهجرة بالوكالة اليهودية خريطة اليهود فى الدول العربية، وقدر عددهم بنحو ثلاثة أرباع مليون نسمة. وأوضح دوفكين الأهمية التى يمثلها يهود الشرق لحل المشكلة الديموجرافية، وأكد قائلاً: "إن كثيرين من يهود أوروبا سوف يبادون فى الكارثة النازية، كما أن يهود أوروبا محتجزون، ولهذا السبب ارتفعت قيمة هؤلاء السبعمائة وخمسين ألف يهودى ليصبحوا فى مرتبة عنصر سياسى هام فى الإطار اليهودى العالمي... ومهمتنا الأولى هى إنقاذ هؤلاء اليهود، وقد حان الوقت للعمل لدى هؤلاء اليهود وتجنيدهم لصالح الحركة الصهيونية" (المرجع السابق ١٩٩٤ ص٢١١).

أثارت هذه المزاعم خلافات وتحفظ البعض على هذه الخطة. وزعم فرنر سيناتور عضو مجلس إدارة الوكالة اليهودية أنه حتى لو كان هناك خطر على حياة هؤلاء اليهود فليس هذا هو الوقت المناسب للعمل على إنقاذهم. وأوضح أن "الشيء الملح والخطير الذى يمكن أن يلهب الخواطر ويحرك الرأى العام المحلى والعالمى هو مشكلة إنقاذ يهود أوروبا. وليس فى صالح قضيتنا أن نربط بين هذا الأمر وبين مشكلة الثمانمائة ألف يهودى الذين يقيمون فى الدول العربية" (المرجع السابق ١٩٩٤ ص٢١٤). واعترض أغلب أعضاء مجلس إدارة الوكالة اليهودية على رأى بن جوريون بشأن أهمية استقدام يهود الدول الإسلامية. وكانت أهمية يهود الدول العربية أهمية كمية لها وظيفة معينة، حيث ستؤدى فى الواقع إلى دعم ديموجرافى للهوية القومية الإسرائيلية، إلا أنها فى نفس الوقت ستقلل من قيمتها النوعية" (تسمحونى ١٩٨٩).

كان هذا هو السياق الذى أعطى أهمية خاصة لذهاب شركة سوليل بونيه إلى عبدان. فرغم أن الهدف المباشر لهذه المجموعة لم يكن السعى لتمكين يهود المنطقة من الهجرة إلى فلسطين/ أرض إسرائيل إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن خطة المليون كانت موجودة فى خلفية الأحداث. وقد تزود أعضاء البعثة أثناء وجودهم هناك برصيد ثقافى قومى هائل. ويكفى فى هذا الصدد أن نطالع وثيقة شحن تعد عينة عشوائية للمواد التى وصلت إلى المكتبة المحلية فى عبدان فى فترة معينة. فقد تضمنت مائة نسخة من كتاب "الأسس" لبنحاس لوفيانكر، و١٠٨ نسخة من كتاب ميخائيل أساف بالعربية، و١٥ نسخة من خطاب حاييم فايتسمان بالعربية، وثلاثة طرود من المواد الخاصة بالصندوق التأسيسى لإسرائيل تتضمن خرائط لأرض إسرائيل وصور وكتيبات وصناديق تبرعات وثلاث نسخ من كتاب "دولة اليهود"، ونسختان من كتاب "القومية اليهودية" لأبراهام لفينسون، وكتب "القسم" و"فى قلب البحار" لعجنون، وكتاب "وارسو ١٩٣٩" ليوئيل مستبويم، وكتاب "طريق الخلاص، الحركة الصهيونية" ليتسحاق حرينبويم، وكتاب "خطابات حنتسا وبروميكا" الذى يضم ثلاثة دواوين شعر من أرض إسرائيل، وكتابات موشيه بيلنسون، وكتابات أهارونوفيتس الجزء الأول والثاني، وكتيبات سيركين وبروخوف وسلومو لافي، وكتاب "ميثاق عين حارود" وكتاب "أسرة الأرض" لموشيه ستافسكى و٤ كتب فى تاريخ الصهيونية وسلسلة كتب أصدرتها دار معراخوت وتتضمن ستة كتب (وهذه مجرد قائمة جزئية).

كانت السمات الخاصة التى ميزت وجود شركة سوليل بونيه فى عبدان هى المبرر لاعتبار لقاءهم بيهود المنطقة نقطة الصفر. فنقطة الصفر ليست نقطة مترتبة على ما حدث قبلها، ولكنها نقطة حسابية يمكن منها فهم ما حدث قبلها وما حدث بعدها. ونقطة الصفر هى أيضاً النقطة التى يمكن بالمقارنة بها إعادة تقييم المعلومات المختلفة عن الشرقيين فى إسرائيل فى علم الاجتماع والدراسات الإنسانية والتاريخية. وتسمح هذه النقطة بطرح بديل لخطاب الطبقة المهيمنة الذى يتناول مشكلة الشرقيين من المنظور القومي. وهى نقطة يجب تجميدها باعتبارها نقطة مميزة فى التاريخ الصهيوني؛ فقد كانت هى الأساس للحديث عن الشرقيين والهوية الشرقية، وهى التى جعلت هذا الحديث جزءاً لا يتجزأ من هذا التاريخ؛ غير أنها تنطوى فى نفس الوقت على تعدد فى الأصوات وعلى تصنيفات متعددة للزمن (زمن النهضة الأوروبية، وزمن إبادة يهود أوروبا، وزمن الحرب العالمية الثانية، وزمن القومية اليهودية وزمن القومية العصرية وزمن الاستعمار وزمن إقامة الدولة). ولهذا السبب بالتحديد لابد من العودة إلى بحث هذه النقطة. فهذه هى اللحظة التى نسعى للعودة إليها، ليس لكى نتمثل الماضى الجميل، وإنما لنتحاسب معه.

بعكس الحال بالنسبة للتأريخ الرسمي، تسمح لنا نقطة الصفر باعتبار الاستعمار جزءاً لا يتجزأ من العلاقات بين اليهود العرب واليهود الأوروبيين، سواء فى لحظة اللقاء بينهما أو فى وقت لاحق من التاريخ. ففى هذا السياق نشأت التصنيفات التى أصبح من الممكن فى ظلها الحديث عن "الشرقيين"، وأصبح من الممكن بالطبع تقسيم الهوية القومية المزعومة إلى تقسيمات تتعلق بالشرق والغرب، وأصبح من غير الممكن التمييز بين الديانة والهوية القومية لدى الطوائف اليهودية، وأصبح من غير الممكن الحديث عن اليهود العرب. وتتيح لنا نقطة الصفر أن ننظر إلى الهوية القومية اليهودية ليس على أنها تصنيف مغلق وإنما على أنها تصنيف مفتوح فى طور التشكل، وأن نتخيل أن الهوية القومية تمتد على عدة محاور متوازية وليس على محور واحد فحسب. وتتيح لنا نقطة الصفر أيضاً خلق نقطة ارتكاز

جديدة تسمح بإفلات التاريخ الشرقى من قبضة التاريخ الأوروبى الخانقة. ويتيح لنا تحليل حالة عبدان كشف نقاط التناقض التى صاحبت القصة القومية، واستيضاحها نقطة بعد أخرى من خلال التحليل التصاعدى والتدقيق فى أساليب الحديث ومعرفة العناصر الميدانية المشاركة فى اللعبة. وبذلك يتبين لنا أن "صحوة" اليهود العرب لم تكن تطوراً تاريخياً متواصلاً ناتجاً عن وجود هوية قومية يهودية شرقية محددة، وإنما كان تطوراً محدداً خاضعاً لاتجاهات تطور العلاقات والمصالح الاستعمارية الخاصة بالأطراف المختلفة المشاركة فى اللعبة، وهو ما أسعى لطرحه هنا.

◆ "الأمور المشتركة مع الإنجليز"

شركة سوليل بونيه فى قالب الاستعمار والهوية القومية

يعد التناول البحثى للمجتمع اليهودى داخل حدود فلسطين/ أرض إسرائيل على أنه مجتمع استعمارى أمراً جديداً نسبياً فى المجال الأكاديمي. وقبل أن ينتشر كتوجه أكاديمى فى السبعينات كان تناول المجتمع الإسرائيلى من هذا المنظور قاصراً على الجماعات السياسية الراديكالية (رام ١٩٩٣). ولكن رغم رسوخ التوجه الاستعمارى من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الحالة الإسرائيلية لا تتماشى بسهولة مع التصنيفات التى تعارفت عليها البحوث. وقد وصف باروخ كيمرلينج الحركة الصهيونية بأنها حركة تجمع بين الهوية القومية الإقليمية وبين النزعة الاستعمارية، وأشار إلى الحدود والنزاع القومى ومشروع الاستيطان العسكرى الصهيونى على أنها متغيرات أساسية هامة تتيح لنا فهم ديناميكية المجتمع الإسرائيلي. أما شابير فقد قام بتحليل العلاقات المعقدة فى سوق العمل العثمانى فى فلسطين/ أرض إسرائيل، وركز فى تحليله على العلاقات بين الرأسماليين اليهود والعمال اليهود والعرب. وأشار إلى أن تقسيم سوق العمل كان الإستراتيجية التى اتبعها العمال المهاجرون فى الهجرة الثانية للحيلولة دون التنافس بينهم وبين العمال العرب. لم يكن لهذا التقسيم مغزى طبقى فحسب، وإنما كان له دور أيضاً فى بناء الهوية القومية اليهودية ثم فى بناء العلاقات بين اليهود الشرقيين والغربيين فى وقت لاحق. ويرجع شابير التأثير الاستعمارى على تشكيل ملامح المجتمع اليهودى فى فلسطين إلى الفترة السابقة على الانتداب البريطاني.

سعى إيلان بابيه هو الآخر إلى التأكيد على أن من الممكن وصف الصهيونية بأنها "استعمار مختلط"، بمعنى أنها خليط من الحركة القومية والحركة الاستعمارية فى نفس الوقت (١٩٩٧). ولكنه بعكس كيمرلينج وشابير سعى إلى التأكيد على أهمية العلاقات المعقدة بين الحركة الصهيونية والإمبراطورية البريطانية باعتبارها مفتاح فهم الجانب الاستعمارى فى الحركة الصهيونية (بابيه١٩٩٧). ويرى بابيه أن الحركة الصهيونية هى ربيبة بريطانيا الاستعمارية، التى حققت أكبر أهداف الحركة الصهيونية بإرادتها وبأسنة حراب جنودها، بإقامة وطن قومى للشعب اليهودي. وإذا شئنا إعادة صياغة ما أطلق عليه اسم "سياسة ضبط النفس" فى تعامل الحركة الصهيونية مع السياسة البريطانية فى فلسطين/ أرض إسرائيل فإن من الممكن وصفه بأنه تعاون مثمر بين الحركة الصهيونية والدولة الاستعمارية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الحركة الصهيونية قد نشأت فى ظل واقع استعماري، وأنها سيطرت على إقليم جغرافى سياسى أفرزه الاستعمار البريطاني. وعلى سبيل المثال ففى خطاب الانتداب البريطانى على أرض إسرائيل يوصف الفلسطينيون من سكان البلاد بأنهم "طوائف غير يهودية" رغم أن نسبة اليهود لم تكن تتجاوز ٧٪ من السكان فى تلك الفترة (Reich 1995; 35). كان هذا الوصف يعكس الرؤية البريطانية للشرق، والتى بموجبها لم يكن الفلسطينيون يتمتعون بهوية قومية، بينما كانت الهوية التى يتمتع بها الشعب اليهودى جوهرية وحقيقية. واستمراراً لما زعمه بابيه يؤكد شامير أن الواقع الاستعمارى مختلط، ويصفه بأنه "استعمار مزدوج". فبينما كان المستعمرون اليهود منشغلون فى الممارسات الاستعمارية كان الاستعمار البريطانى يوفر المظلة السياسية والقانونية والإدارية لدولة اليهود المنتظر (Shamir). ومع توجيه الأنظار إلى الاستعمار المشترك يسعى شامير إلى توضيح أن هذا لا يعنى أن التنسيق بين الطرفين قد وصل إلى حد الكمال. فالعلاقات بين الحركة الصهيونية وبين السلطات البريطانية كانت قائمة على المصلحة، وكانت تتراوح بين التعاون المثمر وبين العداء والصراع (المرجع السابق). تفسر هذه النوعية من العلاقات التناقض الذى نشأ بين قصتين من قصص التاريخ بشأن المجتمع الإسرائيلي. تتناول الأولى تشكل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاستيطان اليهودى القديم والطريقة التى تبلورت بها هذه المؤسسات ظاهرياً من خلال صراعها مع الدولة البريطانية أثناء محاولة خلق بديل صهيونى يهودى للسيطرة الاستعمارية على فلسطين/ أرض إسرائيل. وتؤكد هذه القصة على عملية تبلور الهوية القومية وبناء المؤسسات القومية ثم بناء الدولة الجديدة. ويصف التأريخ الرسمى هذه القصة بأنها قصة الانتقال من "الاستيطان" إلى "الدولة" (فيما أطلق عليه البعض وصف "المجتمع المزدوج" أو "الدولة المنتظرة") مع الحرص المستمر على وجود فارق زمنى ونظرى بين الاثنين. أما القصة الثانية فتتناول الطريقة التى نشأ بها النظام السياسي. (يركز شامير فى كتابته أساساً على الجهاز القضائي) وترى هذه القصة فى نشأة النظام السياسى استمراراً نظرياً لممارسات ومؤسسات سياسية أوروبية- خلفها وراءهم

البريطانيون وتبنتها الدولة الإسرائيلية بالكامل تقريباً، مع بدايتها الأولى. فبينما ترجع القصة الأولى تشكيل الدولة والمجتمع فى إسرائيل إلى الإرث الاستعمارى البريطاني، فإن القصة التاريخية الثانية وهى المقبولة لا تتحدث عن الانتقال الوراثى للأوضاع وإنما تتحدث عن التغيير والمعارضة ورفض الأوضاع التى كانت قائمة. وهذا التناقض بين الرفض والتبنى يظهر فى الجهاز القضائى وفى النظام الاقتصادى وفى الجهاز التعليمي، كما يظهر فى الصناعة والجيش وسوق العقارات وسوق العمل والمحليات والإدارة والنظم الإدارية. وتفسر لنا نظرية الاستعمار المزدوج هذه الازدواجية، وتوضح أنه لا يمكن تفسير تشكيل ملامح الحركة القومية الصهيونية وإقامة مؤسساتها دون فهم الدور الفعال الذى لعبته الدولة البريطانية فى هذا الشأن.

إن طرح المسألة من خلال معايير الاستعمار المزدوج لا ينظر إلى الدولة الاستعمارية على أنها عائق، وإنما ينظر إليها على أنها عنصر هام أسهم فى تأسيس الهوية القومية الإسرائيلية وفى تعدد الهويات فيها. ولا شك أن مشروع عبدان ينفى العداء (الظاهري) بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطانى نظراً للتعاون الصريح والمثمر بينهما. ولهذا السبب كان من الممكن فى عبدان كشف الآليات المستخدمة فى تشكيل ملامح العلاقات بين الطرفين. ويشيع تجاهل السياق الاستعمارى المزدوج فى البحوث الصهيونية التى تتناول اليهود العرب، لاسيما وأن هذه البحوث مكتوبة من وجهة نظر تفترض وحدة المنطق القومي. وعلى سبيل المثال يقوم البحث الشامل والجذرى الذى ألفته أستير ميئير حول الحركة الصهيونية ويهود العراق على الافتراضات الأساسية الوهمية المرتبطة بالهوية القومية، التى ترى أن هجرة يهود العراق كانت حتمية تاريخية (ميئير ١٩٩٣). فقد تجاهلت ميئير تعدد الحكايات الذى تتيحه المساحة الموجودة بين الحكاية القومية والحكاية الاستعمارية من ناحية وبين الحكاية الدينية من ناحية أخرى. والأهم من ذلك هو أن تحليلها وتحليل غيرها من الباحثين يترك الجوانب الاستعمارية فى اللقاء بين المبعوثين والطوائف المحلية بعيداً عن الصورة، ويتجاهل الطريقة التى أسهم بها هذا اللقاء فى تشكيل هوية "الأبناء" (المتلقين)، وأسهم فضلاً عن ذلك فى تشكيل هوية "الصهاينة الناقلين للحضارة" (المانحين). ورغم أن الواقع الاجتماعى فى عبدان لا يتطابق مع التصنيفات المتعارف عليها للنموذج الاستعماري- حيث ذهب المستعمرون إلى هناك لفترة محدودة. وكانوا يعتبرون وجودهم هناك "مهمة قومية"، ولم يسعوا إلى شراء أرض أو إلى "إنقاذ أرض"، كما أنهم لم يتجاهلوا "الأبناء" المحليين- إلا أن وجودهم فى ذلك المكان كان جزءاً لا يتجزأ من الواقع الاستعماري، نظراً لأنه حدث بناءً على وساطة من الدولة الاستعمارية الأم، ونظراً لأن شركة سوليل بونيه نفسها تصرفت ككيان استعمارى دون أى أقنعة. فقد كانت تنظر إلى وجود موظفيها فى أرض سكانها الأصليون من الشرقيين على انه شيء طبيعى ومشروع، وتم التعامل معه بما يتماشى مع أسلوب الخطاب الاستعماري. وعندما أشير إلى سياق "اكتشاف" اليهود العرب على أنه سياق استعمارى فإننى أقصد بذلك ثلاثة جوانب مختلفة، ولكن كل منها يكمل الآخر. الأول هو أن تنظيم النشاط الصهيونى فى المنطقة العربية كان يجرى من خلال كيان الدولة الاستعمارية البريطانية، والثانى حسبما سأوضح لاحقاً أن المبعوثين كان لديهم وعى وممارسات استعمارية (سوف أطلق عليها اسم فلسفة الاستعمار) والثالث أن المبعوثين كانوا يتحدثون ويفكرون من خلال توجه استشراقي. وقد تجلى السياق الاستعمارى لاكتشاف اليهود العرب فى نقطة الصفر فى هذه المحاور الثلاثة كما ستوضح المادة التاريخية التى سأعرضها فى موضع لاحق.

بدأت مؤسسة "سوليل بونيه" فى القيام بـ"الأعمال الخارجية" عام ١٩٣٦، بعد عام من إعادة تأسيسها. وفى عام ١٩٤٥ كان يعمل بها نحو سبعة آلاف عامل من خارج فلسطين/ أرض إسرائيل. واعتباراً من منتصف العقد الثالث من القرن العشرين زادت قوة الشركة بفضل رعاية البريطانيين لها، وخاصة فى فترة الحرب، وكادت تصل إلى كل مكان فى منطقة الشرق الأوسط. وقامت الشركة بتنفيذ أعمال فى مصر وسوريا ولبنان والعراق وإيران والبحرين وقبرص (هاكوهين ١٩٧٤، ص٧٣). وقد أثمر التعاون مع الجيش البريطانى عن بناء معسكرات جيش ومطارات ومنشآت نفط وشبكة طرق. ويصف هليل دان الذى كان من قيادات شركة سوليل بونيه التعاون بين الشركة والجيش البريطانى فى ثلاثة مصانع لإنتاج حاويات الوقود المنقولة فى كركوك والموصل بالعراق وفى دمشق وفى إيران على النحو التالي:

"ومن الذى يقيم المصانع..؟ ومن الذى يقوم بتركيب المعدات وتشغيلها..؟ لم تتردد مجالس إدارات شركات النفط العراقية والإيرانية طويلاً. لم يكن لدى هذه الشركات خيارات نظراً لعدم توافر المقاولين المناسبين. لم يكن الأمريكيون يسارعون إلى العمل فى مناطق الحروب. وكانت لدى البريطانيين أعمال كثيرة فى بلادهم. ولم يكن هناك فى الشرق الأوسط سوى جهة واحدة لديها القدرات الفنية الملائمة. كانت هذه الجهة هى الاستيطان اليهودى فى أرض إسرائيل. وهكذا دُعيت شركة سوليل بونيه لتولى هذه المهمة (دان ١٩٦٣ ص١٧٤-١٧٥)".

كانت شركات النفط تفضل اليهود على العرب تماماً، حتى عندما يتقدم العرب بعرض أسعار أقل تكلفة. وهكذا على سبيل المثال نشر سلاح الطيران البريطانى فى عام ١٩٤٤ مناقصة لإنشاء مطار فى جزيرة البحرين بالخليج

الفارسي(١٠). وتقدمت شركة سوليل بونيه إلى المناقصة، ورغم أنها لم تتقدم بأرخص سعر إلا أنها دعيت لتنفيذ العملية (دان ١٩٦٣ ص١٧٩، وشيبا ١٩٧٦ ص١٩٥). وفى إطار العمليات التى نفذتها شركة سوليل بونيه من قبرص غرباً حتى هضبة الفرس شرقاً تم تحويل أموال طائلة من سلطات الانتداب البريطانى إلى الاستيطان اليهودى القديم.

وفى سبتمبر ١٩٤٢ قامت شركة سوليل بونيه بتوطيد علاقاتها مع الدولة الاستعمارية عندما قامت بتجنيد سرية تضم ٢٦٠ عاملاً يهودياً للالتحاق بسلاح المهندسين فى الجيش البريطانى (Royal Engineers). جاءت الدعوة لتأسيس سرية المهندسين الملكية رقم٧٤٥ التى شكلتها شركة سوليل بونيه من جانب دافيد هاكوهين. وبدأت أواصر العلاقة مع ضباط الجيش البريطانى تتوطد مع تنفيذ عمليات البناء الأولى فى معسكرات الجيش البريطاني، وكان عرض العمل يتضمن تشغيل عمال يهود فقط. طرحت فكرة تشكيل السرية للبحث فى شركة سوليل بونيه بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٤٢، وتم التصديق عليها أيضاً فى أمانة اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية فى جلسة شارك فيها دافيد ريمز وإلياهو جولمب وجولدا ميئيرسون (ميئير). وتم اختيار قائد السرية بمعرفة إدارة شركة سوليل بونيه، وقبل البريطانيون بهذا الاختيار ومنحوه رتبة ميجور.

فى شتاء ١٩٤٣ استقبل جنود السرية يهود طهران الذين وصلوا إلى إيران (مجدال ١٩٨٤، وتومير ١٩٧٢). كانت طهران نفسها بمثابة محطة انتقالية لآلاف اللاجئين الذين يحملون الجنسية البولندية بعد أن سمح لهم بمغادرة الاتحاد السوفيتي. وقام مبعوثوا منظمة الهاجاناه - الذين كانوا مقيمين فى طهران متظاهرين بأنهم ممثلين لشركة سوليل بونيه، بدعوى الحاجة إلى إجراء اتصالات مع السلطات بشأن الأعمال التى كانت تجرى فى إيران- بالاهتمام بهؤلاء اللاجئين، ووجهوا كثيرين منهم إلى فلسطين/ أرض إسرائيل (دان ١٩٦٣ ص١٨٠). وقام جنود السرية بتهريب سلاح لليهود وساعدوا فى تنظيم الهجرة الثانية (بيلتسكى ١٩٧٤ ص٢٤٧). وكانت رواتب العمال والمتطوعين تدفع من الخزانة البريطانية.

أتاح وجود شركة سوليل بونيه فى المنطقة العربية اعتباراً من العقد الثالث من القرن العشرين لشخصيات من قيادات الاستيطان اليهودى القديم فى فلسطين التجوال فى الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال ففى صيف ١٩٤٢ سافر دافيد هاكوهين وشاءول ميئيروف أفيجادور- الذى كان مؤسس جهاز المخابرات الخاص بمنظمة الهاجاناه (١١)- وهليل دان لزيارة العاملين فى الشركة الذين كانوا منتشرين فى سوريا ولبنان. حيث تم فتح أفرع للمؤسسة فى بيروت ودمشق، وشهدت المنطقة تجوال الكثيرين فيها بحكم عملهم فى الشركة ومنهم المهندسون والمعماريون وعمال البناء والمقاتلون من أعضاء منظمة البلماح(١٢). وخدم دافيد هاكوهين فى فترة الحرب فى مناصب متعددة كان منها منصب رجل الاتصال مع المخابرات البريطانية والفرنسية (هاكوهين ١٩٧٤ ص٧٣). كان هاكوهين عضواً فى مجلس إدارة شركة سوليل بونيه وعضواً فى مجلس بلدية حيفا ومبعوثاً للمهام الخاصة إلى الدول العربية. وكان موضع سر اليهاو جولمب الذى كان رئيس منظمة الهاجاناه وموشيه شرتوك شاريت الذى كان مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية. وفى هذا الإطار أقام هاكوهين علاقات مع رؤساء شركات ومؤسسات غربية منها شركة النفط الأنجلوإيرانية. وقد كان هذا ما أسهم فى نشأة الظروف الخاصة التى أتاحت سفر مجموعة سوليل بونيه إلى عبدان. فى صيف عام ١٩٤٢ كان هاكوهين موجوداً فى دار استشفاء فى منطقة زخارون يعكوف. وتلقى فى ذلك الوقت إخطاراً بقدوم اثنين من مهندسى شركة النفط الأنجلوإيرانية من لندن وبأنهما يريدان مقابلته. وأوضحا له أن بورما قد سقطت فى أيدى اليابانيين، وبسقوطها فقدت الإمبراطورية العظمى آبار النفط فى الشرق، ولذلك فإن البريطانيين يريدون زيادة إنتاج معامل تقطير البترول فى عبدان بإيران (المرجع السابق ١٩٧٤ ص٧٧). ولذلك كانا يسعيان إلى الاستعانة بمساعدة شركة سوليل بونيه. رد هليل دان، الذى أصبح فى وقت لاحق مديراً للمؤسسة فى يومياته على السؤال الذى يدعو للفضول بشأن السبب فى استعانة إدارة شركة البترول الإيرانية بالشركة اليهودية رغم ابتعادها الجغرافى عنها إلى هذا الحد. وفسر ذلك بأن "شخصية ونستون تشرشل الحازمة هى التى كانت السبب فى ذلك". فقد كان شاه إيران متعاطفاً مع ألمانيا النازية، وكانت بريطانيا تخشى أن تسقط معامل تكرير البترول فى أيدى الألمان. وكان الخبراء الأمريكيون قد تلقوا تعليمات بترك أعمالهم هناك وخلفوا وراءهم فراغاً تسبب فى تشويش عمل آلة الحرب البريطانية. وفى هذا الصدد كتب هليل دان: "عُرضت هذه المشاكل على تشرشل فقال فى حزم: يهود فلسطين هم الذى سيقومون بالعمل"(دان ١٩٧٣ ص١٧٦). جاء هذا القرار نتيجة للمصالح الاستعمارية وبناءً على الخطوط العرقية التى تفصل بين اليهود والعرب. فقد كان اليهود يعدون جزءاً من الغرب، أما العرب فلا. وقد فسر شماريا جوتمان ذلك بقوله "لأن البريطانيين كانوا لا يثقون فى العمال العرب فقد قرروا استقدام عمال يهود من أرض إسرائيل".

كانت التركيبة الإنسانية لعمال سوليل بونيه الذين تم إرسالهم إلى عبدان تتسم بالتنوع فيما يتعلق بمهامهم ودوافعهم. وكما سبق أن ذكرت آنفاً فإن بعض العاملين ذهبوا إلى هناك كعمالة فنية بكل معنى الكلمة، بينما كان هناك آخرون ذهبوا متنكرين مثل أنتسو سيراني. وكان سيراني مديراً لمكتب سوليل بونيه في بغداد، رغم انشغاله الدائم في العمل السري. وجاء عمال آخرون إلى المنطقة كعمال فنيين بكل معنى الكلمة، ولكنهم أثناء بقائهم في عبدان اكتشفوا الإمكانيات المتاحة للعمل القومي. ووجدوا اهتماماً بتعلم اللغة العبرية وبتنظيم دروس تقوية وجماعات أنشطة وحركات شباب. وكان هناك عمال آخرون لم يوافقوا على التعاون مع العمل القومي في المنطقة، بل وتآمروا عليه، موجهين السباب إلى المنظمة الصهيونية وإلى القيادة السياسية للاستيطان اليهودي في فلسطين حسبما سأوضح في موضع لاحق. وأخيراً، كان بين المجموعة يهود جاءوا للتو من أوروبا. وهو ما يعني أن اليهود المحليين كانوا يعتبرونهم "يهود شتات". وقد حاول هؤلاء في عبدان دراسة اللغة العبرية وإعادة رسم ملامح هويتهم المتخبطة. وكما سأوضح في موضع لاحق فإن كل هذه التشكيلة من الهويات تعبر عما سأطلق عليه "تأثير الاستعمار". كان البريطانيون واعين لهذه التنويعة البشرية الكبيرة، وللمهام الكثيرة والمتناقضة أحياناً التي يؤديها مسئولو سوليل بونيه. وقد حكى موشيه أجمي مبعوث سوليل بونيه إلى عبدان وطهران عن المجموعة التي كانت تحمل هوية مصطنعة بين أعضاء البعثة والتي جاءت بموافقة صامتة من البريطانيين، وقال: "كان مدير العمل يعلم أننا نعمل في مهمة سرية، ولكنه كان مكلفاً بتكليفنا بعمل بغرض التخفي". كما حكى عن التعاون مع رقباء وضباط الجيش البريطاني في المنطقة، وقال: "مال الرقيب فوق رأسي وسأل في هدوء عن اسم قائدي. وأجبته في همس بأنه "دافيد هاكوهين". ورد في حماس قائلاً "نعم، نعم" وكأن هذا الاسم يعني له شيئاً، وذهب إلى المجموعات الأخرى ليؤدي مهمته في التفتيش عليها".

حكى أفرايم شيلا مبعوث سوليل بونيه الذي ذهب إلى هناك بالزي العسكري البريطاني قائلاً: "كنا نبحث عن وسيلة لتهريب اليهود من إيران إلى البلاد، وحاولنا تهريبهم كجنود، وألحقناهم بالقوافل العسكرية... وكان الشباب ينقلون عن طريق الخليج إلى البصرة ومن هناك كانوا ينقلون إلى بغداد ومنها إلى البلاد عن طريق الصحراء، وكان يصاحبهم جنود بريطانيون. وكان المسئول عن هذا الأمر في عبدان شاب يدعى تسيون كوهين من منطقة جيشر هازيف. وفي طهران كانت هناك علاقات أخرى مع رجال المخابرات البريطانية بخلاف العلاقات العلنية والتجارية المتعلقة بإرسال الطرود..". وتوضح حكايته طمس الحدود بين العسكري والمدني وبين السياسي والاقتصادي، كما توضح طمس الحدود بين النشاط البريطاني والنشاط الصهيوني باعتباره أحد السمات البارزة للسياق الاستعماري لنشاط مجموعة سوليل بونيه.

في مقابل هذا، ورغم المزايا التي حصل عليها الاستيطان اليهودي من الإدارة البريطانية فقد كان موقفه منها عدائياً كما سبق القول. وفي كثير من الأحيان كان هناك نقد يتردد سواء ضد سلطات الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل أو ضد "الإمبريالية البريطانية" عامة. لأنها - حسبما قال هليل دان - "استمدت قوتها من الطغيان والاستبداد الذي فرضته على المستعمرات. حيث عمل الملايين لأجيال عديدة من أجل ملء خزائن العاصمة البريطانية" (دان ١٩٦٣ ص١٦١). وجدير بنا أن نلتفت إلى أن هذا العداء يعبر بدقة عن مدى تعقيد الظروف التي كانت شركة سوليل بونيه تعمل فيها، وعن العلاقات المتوترة والمتكاملة في نفس الوقت بين التوجه القومي والتوجه الاستعماري. ومن هذا المنطلق وجهت صحيفة شركة سوليل بونيه نقداً إلى الاستعمار البريطاني الذي تتعامل الشركة معه، حيث نشرت الصحيفة ما يلي: "إن الصناعة التي تسخرها الاحتكارات الأجنبية ليس في استطاعتها أن تستغل الثروات الطبيعية في بلادها لصالح الشعب، لأن الاحتكارات الأجنبية تعارض ذلك بشدة... وهذه الصناعة المسخرة لا تسهم في توسيع قاعدة الاستقلال القومي- إنها تزيد من الاحتكار والتبعية للحكم الأجنبي". كان توجيه النقد للاستعمار هنا يعد دعماً للموقف القومي رغم العلاقات المثمرة بين الطرفين. ويواصل الكاتب في صحيفة الشركة كلامه قائلاً:

""لقد قامت شركة سوليل بونيه بالاختيار، وقبلت الأوامر وانحدرت إلى مرتبة عميل للاحتكارات البريطانية. فأصبحت عميلاً لتلك الاحتكارات التي تعد العدو اللدود للاستقلال الحقيقي لكافة شعوب الإمبراطورية بما في ذلك الاستيطان العبري.. هذا هو الوجه الحقيقي لشركة سوليل بونيه. إنها رب عمل كبير تتدنى لديه ظروف العمل والأجر، أو مقاول بناء يبني قواعد القمع البريطانية في قلب بلدنا. وهي شركة صناعية تعمل وكيلة للاحتكارات البريطانية وتعقد اتفاقيات معها تؤدي إلى خنق تنمية الاقتصاد الوطني".

يشير الكاتب إلى التعارض بين المطامح القومية اليهودية والمصالح الاستعمارية البريطانية، التي ربما كان فيها كسب لليهود، إلا أنها كانت تؤخر الاستقلال. وكما سبق القول فقد واكب هذا النقد إشارة من قيادة الاستيطان اليهودي إلى الإمكانيات التي تنطوي عليها علاقات التفاعل بين التوجه الاستعماري والتوجه القومي (الذي يعد هو

الآخر توجهاً استعمارياً بطريقته الخاصة). وفى هذا الصدد يقول دافيد هاكوهين تعليقاً على الأعمال التى قام بها فى المنطقة العربية يهود كانوا يعملون فى شركة سوليل بونيه تحت رعاية الدولة الاستعمارية البريطانية: "لم يكن لدينا شك فى أهمية هذه العملية للمجهود الحربي. ولكن الحقيقة هى أننا لم نتجاهل أيضاً الفائدة التى ستعود علينا من اكتساب التكنولوجيا والخبرة فى مجال تشغيل معامل التكرير. وبخلاف هذه الاعتبارات فقد كنا نسعى - كما هو حالنا فى كافة العمليات التى قمنا بها فى الدول العربية التى كانت بها تجمعات يهودية - إلى الوقوف إلى جانب المؤسسات القومية المسئولة، وإلى تلبية احتياجات اليهود فى العراق وإيران فى حالة رغبتهم فى ذلك" (هاكوهين ١٩٧٤ ص٧٧). كما نشرت صحيفة مؤسسة سوليل بونيه فى نهاية عام ١٩٤٢ أن "اختراقنا لهذه الدول له أهمية شديدة فى حد ذاته. فنحن ندرس الظروف، ونزيد من نفوذ مؤسسة اقتصادية يهودية... ولا حاجة لأن نوضح أن هناك أهمية شديدة للقاء بين رجالنا وبين الطوائف اليهودية فى الأماكن التى كانوا فيها، وللتأثير المباشر من جانب القادمين من أرض إسرائيل على اليهود المتواجدين فى أماكن نائية. يبلغ عدد العاملين فى مؤسستنا اليوم نحو ٢١٠٠، يعملون فى أعمال عسكرية من خلال مقاولات مباشرة حسب التعاقد، منهم نحو ١٦٠٠ يعملون فى البلاد، وحوالى ٥٠٠ فى الدول المجاورة".

كانت قيادات الاستيطان اليهودى وقيادات شركة سوليل بونيه تعتبر الشركة كياناً هاماً للتنسيق مع الدولة الاستعمارية البريطانية وأداة فى أيدى الاستعمار الصهيونى (حتى لو لم يستخدم أحد منهم هذا المصطلح). وقد شرح شمريا جوتمان للمعارضين أن "لدينا أشياء كثيرة مشتركة مع الإنجليز وليس هنا (فى عبدان) فحسب، إذ أننا نلتقى بهم فى أماكن كثيرة، ولاسيما فى فلسطين/ أرض إسرائيل".

بناء على قرار قبول التكليف بالعمل فى عبدان سافر عمال الشركة من حيفا إلى دمشق، ومنها بالحافلات إلى بغداد التى بقوا فيها قليلاً. ثم سافروا من بغداد بالقطار لمسافة خمسمائة كيلومتراً إلى البصرة، ومن البصرة انتقلوا بالعبارة إلى عبدان. وكان بعض عمال الشركة فى ذلك الوقت يعملون فى العراق، فى مدينتى كركوك والموصل، وذهبوا إلى عبدان بالزى العسكرى الخاص بالجيش البريطاني. وتم انتداب "حاى يسّاكاروف" كبير مهندسى شركة الكهرباء للعمل مديراً لفرع شركة سوليل بونيه، كما أصبح مرشداً فى حركة الشباب المحلية فى عبدان. كانت عبدان نموذجاً كلاسيكياً للمدن المستعمرة. وكان أغلب سكانها مرتبطون بشركة النفط الإيرانية ويتعيشون من العمل فى معمل تكرير البترول التابع للشركة. كان فى عبدان نحو عشرين ألف عامل إيرانى وهندى ونحو ألف أوروبى (أغلبهم إنجليز، وأغلبهم يعملون فى إدارة المنشآت). وكانوا يقيمون فى ضواحى معزولة عن بعضها البعض. كان الأوروبيون يعيشون فى فيلات تتسم بالفخامة والاتساع تحيط بها حدائق خضراء، بينما كان العمال الإيرانيون والهنود يقيمون فى أكواخ ضيقة فى أحياء مزدحمة. وكانت المدينة تدار كمدينة صناعية بكل معنى الكلمة، وكان ارتباط العمال بالمصنع الذى يعملون فيه ارتباطاً مطلقاً. ويؤكد هليل دان أن المصنع كانت فيه غرف طعام منفصلة لكل من الأوروبيين والإيرانيين المحليين والهنود واليهود (دان ١٩٦٣ ص١٧٥).

يؤكد دافيد هاكوهين أن الشركة كانت تحرص على أن تكون ظروف عمل وأجور عمالها "مماثلة للأوروبيين" (هاكوهين ١٩٧٤ ص٧٨). وكان عمل شركة سوليل بونيه فى عبدان مختلفاً عن صور التعاقد السابقة لها، لأن هذا العمل لم يكن قاصراً على العمل فى المقاولات، حيث كانت الشركة تتولى توفير الأيدى العاملة المدربة لشركة تكرير البترول المحلية. كان كل عامل يوقع على عقد عمل مع شركة سوليل بونيه، وكانت شركة سوليل بونيه توقع كمؤسسة على عقد عمل جماعى مع إدارة شركة تكرير البترول. كان هذا إذن تعاقد له ملامح استعمارية، يتضمن التزاماً قومياً يتجاوز الالتزامات التجارية والصناعية.

فى عبدان تم تشكيل مجلس عمال عبدان. وكان هذا هو المجلس العمالى الأول (والأوحد على ما يبدو) الذى شكل خارج حدود أرض إسرائيل. وجرت مناقشات مستفيضة - فيما يتعلق بتأسيس المجلس العمالى - تركزت على وضع العمال القادمين ضمن مجموعة عمال سوليل بونيه، ووجودهم فى مكان غير آمن، لا يعرفون ما إذا كان داخل حدود أرض إسرائيل أم فى الشتات. وقد لفت تأسيس المجلس الانتباه إلى مشكلة المكان، وسوف أعود إلى مناقشة هذا الموضوع فى موضع لاحق. أصدر المجلس العمالى صحيفة خاصة اسمها صحيفة "عيناف" لتعبر عن عمال سوليل بونيه فى عبدان (بيلتسكى ١٩٧٤ ص٤٠٤). وبالاطلاع على بعض أعداد الصحيفة يتبين أن العلاقات بين إدارة الشركة وبين العمال كانت متوترة، نتيجة لطمس الفوارق بين المهمة الاقتصادية والمهمة القومية والتناقض الذى أفرزه هذا الأمر فيما يتعلق بمهمة المجموعة فى عبدان (وسوف استفيض فى الحديث عن هذا الأمر أيضاً فى موضع لاحق).
كانت هناك وفود من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية تأتى بشكل ثابت من فلسطين/ أرض إسرائيل لبحث نقاط الاحتكاك والخلاف وإزالة التوتر بين أعضاء المجموعة، غير أنها لم تكن تحقق نجاحاً بالغاً فى ذلك. وقد تأسست فى

عبدان فرقة عزف للآلات الوترية وأقيمت مكتبة، ونظم بعض الفنانين معارض صور، ونظم البعض الآخر عروضاً ثقافية وترفيهية. وكانت تعقد حفلات منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مدارس مسائية لتعليم الراغبين. وبلغ عدد الكتب فى المكتبة المحلية ألف كتاب كان أغلبها كتباً صهيونية مرسلة من المستعمرات التعاونية (وحدات الكيبوتس) ومن مؤسسات الهجرة الثانية ومن دور نشر فى تل أبيب.

جدير بنا أن نشير إلى أن مشروع سوليل بونيه فى عبدان كان ذا طابع يهودى أوروبي. وكان الهدف الأساسى من سفر شاءول ميئيروف مسئول منظمة الهاجاناه إلى العراق وإيران فى بداية عام ١٩٤٢ هو العمل لدى اللاجئين اليهود البولنديين الذين تجمعوا فى ذلك الوقت عند الحدود بين إيران والاتحاد السوفيتي، أو وصلوا إلى العراق بطرق مختلفة (جلبار ١٩٨٣ ص٢٤، ٣٢، ٣٣). وكما كتب أنتسو سيرانى فى العام الثانى من إقامته بالمنطقة: "أصبحت العراق فى الآونة الأخيرة مركزاً عسكرياً هاماً، يمر منه آلاف الجنود من كافة الدول ومن بينهم اليهود". كما تحدث "يسرائيل سابير" عضو "كيبوتس رامات هاكوفيش" هو الآخر بشكل مماثل عن السياق اليهودى الأوروبى لمهمته حسب الشرح الذى تلقاه فى الدورة التى اجتازها قبل سفره إلى عبدان: "عندما جاء المحاضرون فى الدورة بدأوا يشرحون لنا أننا لابد أن نصل إلى اليهود الروس، أو على الأقل إلى القادمين من بولندا منهم... وكيف سنصل إلى هناك..؟ كانت الورقة الوحيدة المتاحة لنا هى الشركة الأنجلوإيرانية... سافرت كعامل لفتح الحدود بين إيران والعراق حتى قبل وفود اليهود الذين سيتم تهريبهم من هذه الحدود. وفضلاً عن ذلك فقد كانت التقارير المتتالية التى تلقاها دوف هوز من مسئولى سوليل بونيه فى عبدان تتحدث أيضاً عن يهود أوروبا.

ومع هذا فإلى جانب الاهتمام بمصير اللاجئين اليهود الوافدين من أوروبا إلى المنطقة- الذين كانت الحركة الصهيونية تسعى لاستقدامهم إلى فلسطين/ أرض إسرائيل- يمكن الربط بين وجود المجموعة فى المنطقة وبين ظاهرة أخرى، وهى "اكتشاف" الحركة الصهيونية ليهود العراق. كان هذا الاكتشاف مرتبطاً بالمذبحة التى وقعت فى بغداد فى يونيو عام ١٩٤١، والشعور أو الأمل الذى ساد لدى نشطاء الحركة الصهيونية فى أعقاب هذه الأحداث بشأن استعداد يهود العراق للرحيل عنها.

فى أعقاب المذبحة قامت اللجنة القومية بنقل ألف من الطائفة اليهودية فى العراق إلى فلسطين. وتوجه يتسحاق بن تسفى إلى هيئة هجرة الشباب، وطلب منها الاستعداد للعمل بين يهود بغداد. ووافق المسئولون عن هجرة الشباب غير أنهم طالبوا بإشراكهم فى الوفود التى ستسافر إلى بغداد لبحث الظروف السائدة فى المنطقة (جلبر ١٩٨٣ ص٢٤). فى غضون ذلك نشأ أساس يسمح بوجود يهود من فلسطين/ أرض إسرائيل فى العراق. كان هؤلاء جنود يهود التحقوا كأفراد بالجيش البريطانى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. وتم إرسال المتطوعين الأوائل للخدمة فى قاعدة الحبانية بجوار بغداد. وقد ساعد هؤلاء الجنود فى تهريب المعدات والأسلحة، وكذلك فى تهريب اليهود من مكان لآخر. اتسع نطاق وجود اليهود الفلسطينيين فى العراق فى مستهل عام ١٩٤٢، بعد أن تولت شركة سوليل بونيه العمل فى عبدان. وقررت مؤسسة الهجرة الثانية التى تم تشكيلها فى أواخر الثلاثينات استغلال هذه الظروف وإرسال ثلاثة مبعوثين إلى العراق وهم أنتسو سيرانى وشمريا جوتمان وعيزرا كدوري. وكان سيرانى هو الوحيد من بينهم الذى كان يعمل فعلياً وبشكل قانونى فى شركة سوليل بونيه. سافر شمريا جوتمان فى يوليو ١٩٤٢ إلى الموصل، وحاول بمساعدة مسئولى سوليل بونيه الترتيب لهجرة الشباب إلى فلسطين/ أرض إسرائيل (جلبر ١٩٨٣ ص٢٨). وقد أسهم وجود مجموعة سوليل بونيه فى المنطقة- من الناحية العملية- فى وجود شبكة متشعبة من النشاط الصهيونى المستقل الذى لم يتم التخطيط مسبقاً سوى لجزء منه. وامتد هذا النشاط لمسافة مئات الكيلومترات بين البصرة والموصل وخورمشهر وكركوك وبغداد.

مع ذهاب شركة سوليل بونيه إلى عبدان عام ١٩٤٢ أكد المسئولون بالشركة لمديرى شركة النفط الأنجلوإيرانية أنهم لابد أن يقيموا مكتباً وفرعاً فى بغداد على الطريق إلى عبدان لرعاية العمال القادمين من فلسطين إلى عبدان، الذين يمرون بالعراق فى الطريق. وكما سبق القول فقد كان من بين أسباب ذلك مذبحة يهود العراق التى ارتبطت بصلة وثيقة - فى وعى قيادات الاستيطان اليهودى فى فلسطين - بالنكبة التى تعرض لها يهود أوروبا (وسوف أتحدث عن ذلك باستفاضة فى الفصل الرابع). كان المسئول فى بغداد هو أنتسو سيرانى الذى كان يساعده جنود يهود- مثل نحمان بورشتاين وشموئيل جنيزي- من أفراد الاتصال فى وحدة اتصال الجيش البريطانى بالمنطقة. وفى فبراير ١٩٤٢ وصف أنتسو تسيرانى مهمة سوليل بونيه فى المنطقة فى إطار النشاط الصهيونى فيها، ومساعدة الاستعمار فى وصول الشركة إلى يهود العراق على النحو التالي:

"لو كان العمل فى العراق أصبح ممكناً فإن هذا بفضل المساعدة المخلصة التى تلقيناها من رجال سوليل بونيه، الذين يعملون منذ عام فى العراق وإيران، والذين وقفوا إلى جانبنا طوال فترة وجودنا هنا. فبدون مساعدة سوليل

بونيه ما كنا لنستطيع القدوم إلى هذا المكان والبقاء فيه. وبدون تفهم العاملين فى سوليل بونيه ما كنا لننجح فى الابتعاد عن التصادم مع السلطات المحلية... فقد أدى وجود مجموعة سوليل بونيه والجنود اليهود فى الجيش البريطانى وقدرتهم على المرور فى العراق إلى وجود إمكانية لدخول مواد عبرية وصهيونية إلى تلك الدولة التى لم يكن من الممكن على مدى السنين إدخال صحيفة أو كتاب عبرى أو يهودى إليها. وقد بذلنا كل ما لدينا من طاقة لنستغل هذه الإمكانيات، لأننا كنا نعتبر أن العلاقة مع أرض إسرائيل ومعرفتها هما الأساس لكل ما سنفعله فى المستقبل. ونحن نعتقد أننا يجب أن نبذل الآن كل ما فى استطاعتنا وبسرعة لكى نستغل هذه الفترة للقيام بعملية صهيونية كبيرة هنا... ونطالب بتخصيص ميزانية شهرية لنا... من أجل تنظيم نشاط صهيونى عام بين الراشدين. ولإقامة حركة شباب محلية والترتيب لعملية إنقاذ".

تحددت الخطوط الأساسية لتعليم الشباب اليهودى المحلى بناء على المعايير المتعارف عليها فى حركات الشباب اليهودية فى فلسطين. ويظهر ذلك فى وثيقة أرسلت فى توقيت معين إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية. وقد ورد فيها أن "حركة الشباب تعلمهم المبادئ الصهيونية الطليعية القائمة على العمل والاستيطان". ووصفت الأساليب التعليمية المذكورة فى الوثيقة الرسمية بأنها "تنمية الشخصية، والحقيقة والمسئولية الشخصية والاجتماعية وطهارة الذيل والتربية الاجتماعية والصمود اليهودى ذو الكبرياء والقدرة على الدفاع عن النفس والإحساس المتطور بالجمال والنظام والنظافة والطبيعة". غير أن الانطباعات التى تكونت لدى مبعوثى الوكالة اليهودية بالنسبة للشباب اليهودى العراقى وقدراته التنظيمية كانت سلبية. ففى أكتوبر ١٩٤١ كتب أحد المبعوثين: "لا يوجد شباب يهودى يفكر فى الدفاع، فإدارة الطائفة تخشى السلطات.. ولا يوجد أحد يمكننا العمل معه، إذ أن الشباب هنا متفسخ ومتعفن" (جلبر ١٩٨٣ ص٢٣). كما تحدث سيرانى عن ضياع الفرصة الكبرى لدفع يهود بغداد للصحوة والمشاركة فى النشاط الصهيونى بعد المذبحة قائلاً: "أشك فى مدى جدوى التخلى عن هذا الأمر برمته. نحن اليوم نحصد ثمار الإهمال الذى زرعناه على مدى سنين طويلة، ولا يمكن عن طريق النشاط الدعائى الذى ألهب الخيال لساعات إصلاح ما أخطأنا بالامتناع عن عمله طوال سنوات..." (جلبر ١٩٨٣ ص٣٠). وأضاف قائلاً: "لا يجب أن ننسى أننا ضيعنا الفرصة المناسبة للعمل السريع.. عندما لم نحضر إلى هنا فور وقوع الأحداث" (نفس المرجع). أما أنتسو سيرانى فقد تناول رد فعل اليهود على المذبحة من خلال الكلمات التالية:

"كانت المذبحة التى وقعت فى العام الماضى خاتمة واضحة لتطور كان الأذكياء يتوقعونه منذ وقت طويل. ذات مرة قال لى واحد من أعيان اليهود كان يتمتع بمكانة فى العراق: "كنت أتمنى وأدعو الله طوال الوقت أن يتعرض يهود العراق لمذابح. فقد كنت أعلم أنه لن يحركهم من ثباتهم سوى شيء كهذا. ولكن ما تمنيته كان هراء، فحتى هذه المذبحة لم تحركهم". والحق أن من الممكن ان نجد يهوداً الآن يقولون: صحيح أن مذبحة قد وقعت، غير أن هذه المذبحة لم تكن سوى خاتمة لتدهور أوضاعنا منذ بضع سنين. وسوف تمر هى الأخرى. غير أن أغلب اليهود الآن يشعرون بالرعب... ولكن الصهيونية لم تصل حتى إلى الشباب، الذين لديهم شعور بالكرامة الوطنية والإنسانية، ولكنهم لا يتمتعون بالفكر الصهيونى ولا بالغريزة الصهيونية".

أو كما حكى ناتان بليجوفسكى أحد مبعوثى سوليل بونيه، فإن ذاكرة يهود العراق كانت قاصرة عن الاحتفاظ بذكريات المذبحة طويلاً. "فأثناء زيارة قمت بها إلى المعبد، عندما تجرأت على الحديث عن الهجرة وعن أن عليهم السعى للنجاة بأنفسهم، لأن هذا المكان بركان قال لى حاخام البصرة: "لم يتمكن عيزرا ونحاميا من إخراجنا من هنا، فما مدى قدرتك على ذلك". وقد حكى أنتسو سيرانى هو الآخر عن خيبة رجاء الصهاينة قائلاً: "عندما جئنا فى أبريل ١٩٤٢ كان اليهود قد نسوا ما حدث فى المذبحة. فقد تكيف اليهود مع الوضع الجديد الذى نشأ مع قدوم الإنجليز... أما نحن الذين كنا نعتقد قبل قدومنا إلى هنا أن العراق فيها جماهير يهودية على استعداد للهجرة بأى ثمن، وأن مهمتنا ستكون مجرد الحضور والتنظيم، والترتيب للهجرة وتوجيه خطوات المهاجرين، فسرعان ما أدركنا أن الوضع مختلف، وأن الانتقال إلى أرض إسرائيل أصبح أصعب فى تلك الفترة... وكان ما وجدناه هو عدم وجود أى تعليم صهيونى وطليعى يسمح بخلق نماذج مبدئية للتطبيق". وأضاف واصفاً الوهن القومى الذى أصاب يهود العراق:

"لقد وجد جميع الضعفاء والمتشككين دعماً أيديولوجياً لرفض فكرة الهجرة الطليعية التى تتسم بالصعوبة والخطورة. فالعمل الجسدى ليس ساحراً ولا جذاباً بالنسبة للشباب العراقي. وأى رجل "محترم" هنا ينأى بنفسه عن الأعمال الدنيئة. فالعمال الذين يقومون بالأعمال اليدوية فى أدنى الدرجات. ولذلك فعندما هاجر الشباب الأوائل بعد المذبحة وأدركوا أن مصيرهم فى البلاد هو الكدح أصيبوا باليأس بسرعة، وعاد كثيرون منهم إلى العراق وهم يسبون البلد التى عادوا منها. وأرسلوا خطابات سيئة".

يحتل فهم سيرانى لمشكلة العمل مكاناً وسطاً بين المنطق القومى والمنطق الاستعماري. ففى التوجه القومى يُنظر

إلى الإنتاجية على أنها من السمات الجماعية للجماعة الصهيونية وعلى أنها أداة لتشكيل ملامح الإنسان الجديد. وفى التوجه الاستعمارى يُنظر إلى العمل اليدوى على أنه عمل دنيء. ويسعى سيرانى من موضعه بين التوجهين إلى إحداث الانقلاب المستحيل. فهو يسعى إلى فصل المشروع القومى عن السياق الاستعمارى حتى يمكن وصف العمل اليدوى بأنه حيوى وإيجابى. كما يقترح أنتسو سيرانى حلولاً تتماشى مع فكر خطة الهجرة، المسماة "خطة المليون"، والتى سبق نشرها قبل ذلك بعامين: "لابد من وجود أماكن تجميع خاصة يعمل فيها أناس ممن يعرفون لغة وطرق تفكير يهود العراق ويعرفون كيف يستقبلونهم. وفى نفس الوقت فإن المعلومات السيئة بشأن عدم التوفيق الذى تعرض له عدد كبير من يهود العراق فى البلاد كانت سبباً فى ضياع الرغبة فى الهجرة بأى ثمن".

وكان تقدير سيرانى أنه فى حالة عدم وجود مذابح لن تنجح عملية تعبئة اليهود للهجرة إلى أرض إسرائيل. وقد ركز سيرانى فى عمله على تأسيس منظمة محلية. وفى اكتوبر ١٩٤٢ جاء عضو منظمة البلماح موشيه ديان لزيارة بغداد متنكراً فى زى جندى فى الجيش البريطاني. وأحضر ديان معه شحنة من السلاح وكتب التدريب للمنظمة المحلية (جلبر١٩٨٢ ص٣٠). غير أنه قوبل بالرفض الشديد من جانب اليهود المحليين. وقد كتب عيزرا كدورى الذى سافر إلى العراق فى خطاب إلى مستعمرته "معوز حاييم" عن حاخام بغداد الأكبر ساسون كدورى - الذى كان يعارض النشاط الصهيونى - قائلاً: "كان رئيس الطائفة المذكور رعديداً، ويمكن أن نرجع إليه وإلى أتباعه الفضل فى تردى أوضاع يهود العراق وعدم ارتباطهم بالشعب وبماضيه...". وفى خطاب مرسل عام ١٩٤٦ كتب أحد مبعوثى سوليل بونيه إلى عبدان عن تجاربه فى العراق وعن تشكك الطائفة اليهودية فى المبعوثين قائلاً: "إن من يفهم عقلية الشرقيين يمكن أن يدرك بالطبع أن كل هذه الأمور لم تمر ببساطة...". والأدهى من ذلك أن هذا المبعوث يحكى أنهم لم ينجحوا فى تهجير ولو يهودى واحد من تلك المنطقة طوال فترة بقائهم فيها.

ورغم ذلك فقد حضر بعض يهود بغداد إلى فلسطين/ أرض إسرائيل، إلا أنهم سرعان ما غادروها وهم يسبونها ويسبون الجهات المسئولة عن الاستيعاب. وكتب مبعوث إلى العراق فى خطاب لمستعمرة "بيت هاشيطا". ورغم عدم وضوح اسم المرسل إليه فى الخطاب، إلا أنه يشير إلى تقصير ثقافى مع بعض الشباب اليهود العراقيين - الذين تركوا المستعمرة التى كانوا يقيمون فيها وعادوا إلى بغداد - ويقول:

"لا تظنوا أنكم لو لم تكتبوا لن يكون لدينا أخبار. فلدينا أخبار ولكنها أخبار مزورة وغير صحيحة، وفى بعض الأحيان يكون لدينا شائعات كاذبة. لقد انتشرت ظاهرة الرحيل عن البلاد، ولاسيما هروب يهود العراق حتى من كانوا منهم أعضاء فى الحركة فى وقت من الأوقات... تحكى القصص والحكايات والكتب والشائعات- بشأن ما يجرى فى البلاد عامة وبين يهود العراق خاصة- عن أشياء شديدة الصعوبة بالنسبة لوحدات الاستيطان التعاونى (الكيبوتس). وأنتم تعلمون رأى كثير من الأسر العراقية فى هذه المستعمرات. إنهم يعتقدون أن من يدخل الكيبوتس لا يستطيع الخروج منه لأنه كالسجن الذى يودع فيه المرء رغم أنفه. وهم يحكون أيضاً عن ملاحقة الإشكناز للسفارادييم وعن ملاحقة اليهود الأوروبيين للشرقيين فى كافة أنحاء البلاد عامة وفى المستعمرات بشكل خاص. ويحكون شائعات أخرى كاذبة عن الرحيل عن جفعات برينر. ويحكون أن مستعمرة بيت هاشيطا قد عاملت يهود العراق معاملة سيئة ولذلك هربوا منها... لابد أن تفهموا أن كل هذا الكم من الشائعات لا يؤثر على الأسر فحسب وإنما يؤثر أيضاً على كثير من أعضاء الحركة... وأنتم بصمتكم تسمحون لهذه الشائعات بالانتشار... إعلموا حجم المسئولية الملقاة على عاتقكم. ويبدو لى أيضاً أن مستعمرة بيت هاشيطا - التى فتحت لكم أبوابها مع حضوركم إلى البلاد وتولت رعايتكم وتشغيلكم- لا تستحق من أحد الحديث عنها على هذا النحو وترديد الشائعات عنها بما يفيد بأنها أساءت معاملتكم وبأن الإشكناز يضطهدون المهاجرين القادمين من الشرق وما إلى ذلك".

وقبيل نهاية الخطاب تلين حدة الكاتب ويقول: "كثرت حالات الرحيل عن البلاد فى الآونة الأخيرة. ولا يجب أن نصاب بالذعر من هذا. فقد عاد اليهود من أرض إسرائيل إلى بولندا وألمانيا والولايات المتحدة أيضاً وليس إلى العراق وحدها... ولكن العائدون للعراق يسيئون لسمعة البلاد. فعليكم أن تحاربوا ظاهرة الرحيل عن أرض إسرائيل والهروب منها. فالعائدون يمثلون خطراً شديداً حتى من الناحية الأمنية على سرية الحركة". وقد أعادنا هذا الخطاب إلى "الهوية الطائفية" التى سأتناولها بالبحث فى موضع لاحق. كان عمل رجال سوليل بونيه إذن يتأرجح بين وجهتى نظر أو توجهين لا يمكن لأى منهما التغلب على الآخر، وهما التوجه الاستعمارى والتوجه القومي. فقد ذهبوا إلى المنطقة من ناحية لتحقيق أهداف أوروبية يهودية واستعانوا بالبريطانيين من أجل تحقيق ذلك. وكان توجههم الأوروبى هو الوسيط بينهم وبين يهود العالم العربى الذين كانوا يعتبرونهم "مختلفين". ومن ناحية أخرى فقد كانوا يعتبرون يهود العالم العربى أهلهم وسعوا إلى إشراكهم فى الحلم القومى الذى يتحقق فى الشرق الأوسط.

تجلى هذا التناقض فى الوعى أيضاً فى المواقف المختلفة التى اتخذها أعضاء المجموعة من يهود العراق. وكما

سأوضح فى موضع لاحق، فقد تجلى أيضاً فى المواجهات التى اندلعت بينهم وبين الطائفة اليهودية فى العراق وبينهم وبين البريطانيين. وسوف نوضح كيف ناور المبعوثون بين هذين الوعيين المتناقضين واكتسبوا شرعية العمل. وبالتالى فإن حالة مشروع عبدان ليست مجرد حالة تاريخية عابرة مهما كانت درجة أهميتها، وإنما هى عرض مصغر لظاهرة أوسع نطاقاً، تتضمن عناصر مختلفة مما نصفه بأنه "الهوية القومية الصهيونية". وفى هذا الصدد سوف أقدم هنا عرضاً نظرياً موجزاً يمكن بواسطته توضيح بعض الظواهر التى سأصفها فى موضع لاحق.

الهوامش وتعليقات المترجم:

١- سوليل بونيه: شركة اقتصادية من تأسيس الهستدروت العامة، تحولت إلى شركة حكومية بعد قيام إسرائيل. ولعبت هذه الشركة دورا كبيرا فى بناء وترسيخ الاقتصاد الإسرائيلى من خلال مبادرات ومشاريع العمل التى كانت تقوم بتنفيذها فى إسرائيل وخارجها. وأسهمت فى توفير فرص عمل لعشرات آلاف العمال والموظفين. جرى تأسيسها العام ١٩٢٣ تحت شعار (شركة العمال العبرية المساهمة للأشغال العامة-بناء وصناعة). وتفرعت عن هذه الشركة مع مرور الزمن شركات أخرى فى ميادين اقتصادية متنوعة، وكان للشركة مساهمات فى شق وتعبيد الطرق وإقامة منشآت كبيرة ومساكن شعبية وجسور. تعرضت الشركة لأزمات اقتصادية فى أواخر التسعينيات مما أدى إلى خصخصتها، وللشركة عدد من المشاريع العمرانية والصناعية خارج إسرائيل. .http://databank.madarcenter.org

٢-حركة الكيبوتس الموحد (هكيبوتس همئوحاد): إطار يشمل حركات الاستيطان التعاونى (الكيبوتسات) التى كان فى طليعتها (عين حارود). وتكوّن هذا الإطار من وحدات استيطانية أسستها حركات (هحالوتس) و (فرق العمل) و (الحارس الفتى). ومن مبادىء هذا الاطار التنظيمى العمل المستقل وبالأجر أيضاً، والوحدة الزراعية والصناعية والمهنية، والوحدة الجماعية فى كافة مجالات الحياة والإنتاج واستيعاب الهجرة والاستيطان وإقامة مجتمع أساسه الانتاج وتنمية الثقافة والمعرفة وزيادة التعلم. وللحركة شبكة من المؤسسات التعليمية - التربوية. وقد ساهمت الحركة فى إقامة مؤسسات للتعليم العالى مثل أورانيم وسمينار الكيبوتسات فى شمالى تل أبيب. ولها نشرات أسبوعية ودورية، مثل (فى الكيبوتس) و(من الداخل (مبفنيم)، ودار للنشر والإصدار وعدة مصانع فى الكيبوتسات الخاضعة لها. .http://databank.madarcenter.org

٣-أرض إسرائيل: اسم يطلقه اليهود على المساحة التى تضم الآن إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة والمملكة الأردنية الهاشمية وأجزاء من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر. وتزيد هذه المساحة أو تنقص حسب الانتماء الحزبى والدينى لمن يتحدث عن أرض إسرائيل.

٤- الهجرة الثانية: موجة الهجرة الجماعية اليهودية التى وفدت لفلسطين فى الفترة ١٩١٩-١٩٨٤ . وكانت تضم جيل الرواد من أعضاء التنظيمات العمالية الصهيونية فى روسيا وأوروبا الغربية، الذين قاموا بدور رئيسى فى تأسيس المؤسسات العسكرية والجماعات السرية. وقد تكونت من أبناء هذه الهجرة الجالية الإشكنازية. وبلغ عدد المهاجرين فيها ٣٥-٤٠ ألف نسمة. راجع: أشرف عبد العليم عطية الشرقاوى (١٩٩٦) "دراسة نقدية لمضامين الرواية عند حانوخ برطوف" رسالة ماجستير، آداب عين شمس ص١٣-١٤ .

٥- منظمة "كل يسرائيل حفريم" (كل إسرائيل اصدقاء): منظمة يهودية عالمية لمساعدة اليهود فى مجالى السياسة والثقافة فى البلاد التى يعيشون فيها. تأسست هذه المنظمة فى فرنسا العام ١٨٦٠ إثر انتشار مظاهر العداء للسامية فى تلك الفترة، فقام رجال فكر وأصحاب مصالح من يهود فرنسا بتقديم المساعدة ليهود فى بلدان مختلفة فى العالم لحق بهم نوع من هضم حقوق، كما سعوا لتدبير مصادر رزق ليهود فقدوا أماكن عملهم. وترأس مجلس ادارة هذه المنظمة الوزير اليهودى فى الحكومة الفرنسية أدولف كرميه الذى شغل منصبه هذا حتى وفاته عام ١٨٨٠ . قامت المنظمة بإنشاء أول مدرسة زراعية يهودية فى العالم وتحديداً فى فلسطين فى مستعمرة مكفيه يسرائيل وذلك عام ١٨٧٠ . واقامت هذه المنظمة مع مرور الوقت شبكة من المدارس التابعة لها فى عدة بلدات تعيش فيها جاليات يهودية، وكانت قمة نشاطها القيام بتنظيم حملة مساعدات واسعة لدعم اليهود البولنديين أثناء الحرب العالمية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن لهذه المنظمة مدارس ما زالت تعمل حتى يومنا هذا فى حيفا وتل أبيب والقدس وتعرف باسم (مدارس الإليانس)، ورغم أنها مؤسسات خاصة إلا أنها خاضعة لمراقبة وتفتيش أجهزة وزارة المعارف الإسرائيلية الرسمية. .http://databank.madarcenter.org

٦-"جمعية مساعدة يهود ألمانيا" :(Hilfsverein der Deutschen Juden): منظمة أسسها باول ناتان فى برلين عام ١٩٠١، للمساعدة فى نشرالثقافة الألمانية بين اليهود. تم حل المنظمة رسمياً عام ١٩٣٩، غير أنها استمرت فى العمل فعلياً حتى عام ١٩٤١ .http://he.wikipedia.org

٧-منظمة البعثات الدينية: منظمة من رجال الدين كانت ترسل البعثات إلى يهود الشتات لجمع التبرعات لليهود المقيمين فى فلسطين. "موسوعة من هاماساد للمصطلحات اليهودية والصهيونية" (١٩٨٧) دار نشر وزارة الدفاع ص٢٤٩ .

٨- الطائفة الفريسية: إحدى الطوائف الدينية اليهودية الرئيسية الثلاث التى كانت معروفة عند اليهود حتى مجيء المسيح. وهذه الفئات الثلاث، هي: الصدوقيون، والأسينيون والفريسيون. وكلمة فريسى بحدّ ذاتها، كلمة آرامية ومعناها "المنعزل" فالفريسيون هم "المنعزلون". وهى الطائفة التى أطلق عليها يوحنا المعمدان وصف "أولاد الأفاعي". وتتناقل هذه الطائفة بينها مادة دينية متوارثة شفوياً يطلق عليها اسم التوراة الشفوية يزعم أعضاؤها أنها جزء من الشريعة التى نزلت على موسى عليه السلام. http://lovemorocco.net.

٩-وحدة العمل: من أكثر الأحزاب العمالية الإسرائيلية ميلاً إلى اليسار. تأسس عام ١٩١٩ . وكان يقوم على المبادئ الاشتراكية والصهيونية. انضم إلى جماعة هابوعيل عام ١٩٢٩ لتكوين حركة ماباي، ولكنه عاد وانشق عن ماباى عام ١٩٤٥ لعدم وضوح الفكر الاشتراكى لدى ماباي. انضم لجماعة الحارس الفتى عام ١٩٤٨ لتكوين حزب مابام ثم انشق عن مابام فى وقت لاحق، وبقى مستقلاً إلى أن انضم للتكتل الذى نشأ عنه حزب العمل. راجع د. حسن ظاظا وآخرون "الصهيونية العالمية وإسرائيل" مؤسسة دار الشعب، القاهرة ص١٩٩ .

١٠- يقصد الكاتب ما يعرف لدينا باسم الخليج العربي.

١١- الهاجاناه: اختصار لاسم المنظمة العسكرية السرية التى شكلها اليهود فى ظل الانتداب البريطانى على فلسطين. وقد تأسست أثناء مؤتمر حركة "وحدة العمل" فى طبرية فى ١٩٢٠/٦/١٢ . وسميت بأسماء أخرى منها "هاإرجون" و"هاشوراه". وكانت الأساس الذى انبثقت عنه المنظمة التى تشكل منها الجيش الإسرائيلى فى وقت لاحق. راجع أفرايم ومناحم تلمى (١٩٨٢) "الموسوعة الصهيونية" مكتبة معاريف ص٩٢-٩٧ .

١٢- البلماح: سرايا الصاعقة التابعة لمنظمة الهاجاناه تأسست فى الفترة ١٩٤١-١٩٤٨ . كان الغرض المزعوم من تأسيسها هو مواجهة الألمان عند قدومهم إلى فلسطين. غير أن الاستخدام الفعلى الرئيسى لها كان موجهاً ضد العرب. بعد حرب ١٩٤٨ أصدر دافيد بن جوريون قراراً بحل سرايا الصاعقة، غير أن العديد من مقاتليها التحقوا بالجيش الإسرائيلى وخدموا بين صفوفه. راجع: "موسوعة من هاماساد للمصطلحات اليهودية والصهيونية" (١٩٨٧) دار نشر وزارة الدفاع ص٢٠١-٢٠٢ .



وحدة شاكيد.. الوقاية والأمن الجاري في تاريخ الجيش الإسرائيلي
الفصلان السادس والسابع
دار نشر "حيمد" - ١٩٩٤

بقلم: أوري ميلشتاين ودوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفي الهواري

الفصل السادس: روح الوحدة

◆ **النزعة الفردية:**

كانت وحدة "شاكيد" نموذجا لوحدات الأمن الجاري التابعة لقيادات المناطق التي تشكلت بعدها ("حاروف" في قيادة المنطقة الوسطي، و"إجوز" في قيادة المنطقة الشمالية). قال بنيامين (فؤاد) بن إليعيزر: "عندما التحقت بالوحدة كانت بمثابة عصابة، وأنا اقصد المدلول الإيجابي للكلمة". كما قال باروخ أورن: "كانت الوحدة تضم مقاتلين يفكرون ويعملون بفردية، مجموعات صغيرة للغاية تعمل في ساحة غير محدودة تقريبا، ومثل هذا النشاط الفردي يعبر عن كفاءة كل مقاتل. في خضم المصاعب الكثيرة أمكنني التعرف على جوهر زميلي في المجموعة، فقد كنت واحدا من ستة أو سبعة أفراد في الميدان، وكان كل فرد يخرج أفضل ما لدية ".

كان جنود "شاكيد" من أفراد الخدمة النظامية، إلا أن بعض الضباط كانوا من أفراد الخدمة العاملة الدائمة. لم تكن هناك طوابير صباح أو تدريبات رياضية، ولكن كان للوحدة زى خاص: حذاء أحمر، غطاء رأس (بيرية) أسود، شارة المظلات على شكل جناحين، وشارة الوحدة الخاصة، ثم بعد ذلك شارة "الثعلب الطائر". وكانت الوحدة شبه مستقلة. وخاصة في عهد عاموس يركوني. وقد وصف قائد قيادة المنطقة الجنوبية، حاييم لسكوف، أفراد الوحدة بأنهم " ذوو فكر ونهج فردى، وحواس خاصة وذكاء حاد ". كما قال إن " المشكلة تمثلت في كيفية ضم أفراد يتمتعون بتلك الصفات إلى الوحدة. لقد ناضلت أنا وغاندي من أجلهم حيث كانت هناك محاولات كثيرة لتصفية الوحدة. كما بذلنا معهم جهودا كبيرة وأنفقنا عليهم الكثير، وكانوا يستحقون ذلك. وقد أدرك ديان ذلك عندما كان رئيسا لهيئة الأركان العامة، وعندما توليت رئاسة الأركان أعطيت دفعة للوحدة.

١- كيف تبدو "شاكيد" في نظر مقاتليها الأوائل..؟

عندما طلب من مقاتلي كتيبة المظلات التطوع في وحدة "شاكيد"، كان جابي فلين يخدم في السرية السادسة بهذه الكتيبة. روى فلين: "قالوا لنا إن شاكيد هي الأحرف الأولى لعبارة شيروت كوماندو دروم (وحدة كوماندو الجنوب). حتى ذلك الحين كان الجنود المثيرون للمشاكل هم الذين ينتقلون من وحدات المظلات إلى شاكيد، وكنا أول مجموعة منظمة تنتقل إلى شاكيد قوامها عشرة أفراد". قيل لهم إنهم سيدرسون الاستطلاع وتقصي الأثر وجمع المعلومات حتى يكونوا أكثر حنكة خلال خدمة الاحتياط. وعندما وصلوا إلى القاعدة في مشمار هانيجف وجدوا نائب قائد بدويا، وقصاصي أثر دروزاً وبدواً وعددا قليلاً من الضباط اليهود. وفي حجرة الطعام أدهشتهم قائمة الطعام المتواضعة. وفي هذا الصدد روى فلين: " ثرنا على ذلك فحصلنا على طعام إضافي من المطبخ. سألنا زملاءنا :كيف تعيشون..؟ فأجابونا: نرتب أمورنا مما تجود به الطبيعة ".

التحق أمتسيا حن (باتسي) بوحدة "شاكيد" عام ١٩٦٠، بعد أن أنهى دورة ضباط، وكان يخدم قبل ذلك في الكتيبة ٨٩٠ . وهو يروي قصته قائلاً: "سمعنا في المظلات قصصا بطولية وكنا نبذل قصارى جهدنا في التدريبات، ولكننا لما نحقق شيئاً. وخلال دراستي في دورة الضباط روى لي صالح الهيب عن دوريات الاستطلاع والمطاردات وعن المتعة غير العادية، وعرض على الانضمام إلى شاكيد. التقيت بقائد الوحدة الذي كان عربياً ذا يد صناعية، فتذكرت لورنس العرب وقدمت طلبا بالانتقال إلى شاكيد. كانت الصحبة غير عادية، فقد كانوا يمضون جزء من وقت كل دورية في الصيد وكانت للطهو طقوس خاصة. فعلى سبيل المثال كان محظورا استخدام الورق في إشعال الموقد ولا يسمح إلا باستخدام الأغصان الصغيرة. حافظنا على سرية نشاطنا ولم نكن نذكر كلمة آثار في البرقيات التي نرسلها إلى قيادة المنطقة الجنوبية. لم نكن نبلغ عن أي واقعة إلا بعد انتهائها، ولم يكن ذلك بالهاتف أو عبر جهاز الاتصال ولكن عن طريق جندي مراسلة. قمنا بمهام معقدة في كل أنحاء النقب، تعقبنا خلالها الآثار ونصبنا الأكمنة وطاردنا المتسللين. هذا النشاط المكثف أرضى طموحاتي. كنا بمفردنا في الميدان خلال دوريات المسار الجنوبي البعيد، منعزلين بلا أي معاونة، مسئولين عن إصلاح السيارة وعن نظافة السلاح وعن الطعام، وكان التنفيذ الكامل للمهمة يمثل لنا قيمة عليا.

"في إحدى الدوريات على شاطئ البحر شاهدنا سفينةً كبيرةً راسية فوق مرتفع رملي على مسافة غير بعيدة عن الشاطئ. أطلقنا صوبها دانة هاون عيار ٥٢ ملليمتر، فألقى بحارتها حمولتها في البحر حتى ينزلوها من فوق الرمال فسحبت الأمواج الحمولة في اتجاه الشاطئ الذي امتلأ بين زيكيم وأشكلون بالصناديق المليئة بزجاجات العطور والسجاجيد والتفاح. كنا قد تلقينا بلاغاً يفيد بأن مجموعة من رجال المخابرات المصرية ستنزل في تلك الليلة على الشاطئ، وكنت أخشى أن ينزل الأهالي المقيمون بالقرب من الشاطئ لجمع الغنائم ويتسببوا في عرقلة ضبط هذه المجموعة. طلبت من الشرطة إغلاق الطريق الموصل للشاطئ، وتمكنا خلال الليل من نقل الغنائم إلى مشمار هانيجف. لم تنزل مجموعة المخابرات المصرية إلى الشاطئ في تلك الليلة وإنما بعد عدة أيام واستطعنا الإمساك بها".

روى دوف سترليتس: "كنا نحظى بالأفضلية في قيادة المنطقة الجنوبية نظراً لكوننا وحدة عملياتها الوحيدة. كان قادة المجموعات ضباطاً من الوحدات النظامية. في تلك السنوات لم تكن هناك عمليات تسلل كثيرة إلى الأراضي الإسرائيلية، وكانت وحدتنا الصغيرة تؤمن أكثر من نصف مساحة دولة إسرائيل. لم يفرض علينا أحد ما يجب أن نقوم به، وكان كل نشاطنا يتم بمبادرة منا".

قال أحد قدامى المقاتلين: "أحببنا الوحدة، وكانت إجازة يوم السبت بمثابة عقوبة لنا".

كما قال يناي زاكس نائب عاموس يركوني في أواخر الخمسينيات: "في تلك السنوات كانت تعمل في النقب وحدتان: وحدة شاكيد ووحدة الأقليات. وقد تخصص مقاتلو وحدة الأقليات في دوريات فرض السيادة في عرافا وفي قطاع إيلات، بينما تخصصت شاكيد في تقصي الأثر والملاحقة. كانت شاكيد في بداية الستينيات سرية فقط، ولم تكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من سرية. وكانت المهمة التي كُلفت بها هي التصدي لعمليات التهريب أو لتسلل عناصر جمع المعلومات،التي كان معظمها يجرى بالقرب من قطاع غزة، وكانت معظم الصدامات تدور مع خلايا صغيرة ".

٢- من واقع الحياة في الوحدة:

كانت وحدة "شاكيد" تحصل على طعامها من الشرطة العسكرية في مشمار هانيجف، إلا أن عددا ضئيلا من أفرادها كانوا ضيوفا دائمين على حجرة طعام الشرطة.

٣- التجربة الأولى:

حتى عام ١٩٦٠ كان يتم إلحاق المستجدين من مركز التجنيد بوحدة شاكيد. وكان معظم المقاتلين اليهود بالوحدة يأتون إليها من وحدات أخرى قبل ستة أشهر من انتهاء خدمتهم العسكرية، في حين كان يتم إلحاق قصاصي الأثر بصورة فردية أو ينتقلون إلى "شاكيد" من وحدة الأقليات، بينما كان يتم إقناع الضباط بالالتحاق بالوحدة بعد أن يجتازوا دورة الضباط.

وفي أغسطس من عام ١٩٦٠ قام دوف سترليتس وعاموس يركوني بإلحاق المستجدين العشرة الأوائل بالوحدة، تسعة من الكيبوتسيم وواحد من الموشافيم. روى داني بار عوز (برزاني)، عضو كيبوتس جيشر: "سمعت في الكيبوتس وفي مركز التجنيد روايات كثيرة عن وحدة شاكيد: اختبارات في التسلل،اختبارات في كيفية جمع المعلومات،البقاء وحيداً في أرض العدو. تأثرت بهذه الروايات وانتابني الخوف أيضاً. قالوا لي إنهم سوف يرسلون كلاً منا بمفرده إلى غزة (كانت غزة آنذاك خاضعة للسيادة المصرية) وإن كل فرد سيجلس في مقهى ويتصرف كما لو كان من سكان غزة".

روى عمرام ("بلبل") جولدمان، أحد أفراد نفس الدفعة، أنه كان يريد الالتحاق بالكوماندو البحري، "إلا أنه لم يكن هناك مكان في الكوماندو البحري، وطلبوا منا الالتحاق بالغواصات أوبوحدة أخرى. ذهب معظمنا إلى الغواصات ولكني قررت أن هذا لا يناسبني. أخبرني عمي أهارون دورون، الذي كان رئيساً لشعبة القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي، أن هناك وحدة خاصة في قيادة المنطقة الجنوبية ورتب لي لقاءً مع قائدها. سألني ستيرليتس عما إذا كنت آكل الثعابين والسحالي، فقلت له إنني أعيش على السحالي وإن هذا شيء في دمي!.كما سألني عما إذا كنت أستطيع البقاء بمفردي في الميدان طوال أسبوع كامل دون أي إمدادات،فقلت له إن هذا شيء طبيعي بالنسبة لي، فقال:لا بأس،انتظر حتى يستدعوك".

سمع دافيد زاكس عن "شاكيد" من نيسان شيران، أحد أصدقائه في كيبوتس جفعات برنر. روى زاكس: "قال لي نيسان إن هذا أفضل لي.كانوا يقولون في مركز تدريب المستجدين إن وحدة شاكيد هي فقط التي تقوم بعمليات، بينما باقي الوحدات تتدرب فقط، وأنا أكره التدريبات.عقد عاموس يركوني لقاءً معي، ووضع خلاله يده الصناعية فوق المنضدة وقال: هل أنت مستعد للتضحية بهذا من أجل شعب إسرائيل..؟ فكرت لحظة وأجبته: لا..! قال لي لا بأس، يمكنك أن تخرج. أسرعت إلى نيسان وقلت له إن عاموس لن يقبلني.إلا أنه قبلني رغم ذلك. فيما بعد توطدت الصداقة بيني وبين عاموس يركوني الذي قال لي: لو كان ردك بالإيجاب ما قبلتك. كنا أول مجموعة طبيعية يتم تجنيدها في وحدة شاكيد".

تم إرسال المجندين العشرة إلى مركز المستجدين التابع للناحال، ثم عادوا إلى مشمار هانيجف بعد شهرين. روى داني بار عوز: "كان جرشون فيلان - أقدم رقيب في الوحدة - هو أول قائد لنا. وقد عقدوا لنا دورة مكثفة لمدة ثلاثة أشهر درسنا خلالها المفرقعات والاستطلاع.كما تحدث ستيرليتس معنا عن مهام الوحدة. وفي نهاية الفترة أصبحنا نتمتع بلياقة بدنية غير عادية،وأنهينا التدريبات في فبراير ١٩٦١ .

◆ تجنيد الفصائل:

في أغسطس من عام ١٩٦٠، جندت "شاكيد" جماعات مستجدين، وفي نوفمبر ١٩٦٦ جندت فصيلة. روى أفينوعم جولان،أحد هؤلاء المجندين: "رأينا في شاكيد أجساماً رائعة وأبداناً سليمة وكنا نريد أن نكون مثلهم فتطوعنا. اجتزنا فترة المستجدين في كتيبة مظلات، وتمكنا خلال التدريبات من احتلال أهداف حصينة. كما كان المعلم يوقظنا أثناء الليل للقيام بتدريبات مفاجئة.كان هذا المعلم يتمتع بخيال خصب وكثيراً ما عبر بنا الأنهار وشن هجمات عديدة على أعداء وهميين.

كما روى هيلل إيرز (مندلباوم): "وافق المظليون على اشتراكنا في دورة مظلات بشرط أن نترك شاكيد وننضم إليهم، ولكنهم تخلوا عن هذا الشرط بعد أن أبدينا الرفض. بعد فترة المستجدين التحقنا بدورة استطلاع في مشمار هانيجف تحت قيادة بيني تلمي".

قال آرييه شيفمان: "كان من الصعب علينا أن نترك المظلات. كانوا يضغطون علينا لكي نبقى في وحدتهم، وسخروا من شاكيد واتهمونا بأننا خونة لأننا لم نستجب لتوسلاتهم".

ويروي مناحم ستودنت: "أتذكر من دورة الاستطلاع تلك المسيرة التي قطعنا خلالها ثمانين كيلومتراً سيراً على الأقدام. كانت المسيرات مع المظليين بمثابة لهو أطفال مقارنة بهذه المسيرة".

ويضيف يائير إفشتاين مكملاً حديث زميله:"خلال مسيرة الثمانين كيلومتراً انهار أحد زملائنا قبيل النهاية فأمرنا بيني تلمي بحمله فوق نقالة. بعد انتهاء المسيرة استغرق وصولنا من عنابر النوم في القاعدة إلى الحمامات التي تبعد مسافة مائة وخمسين متراً، ما يقرب من نصف ساعة".

روى شلومو جرونر الذي جند بالجيش الإسرائيلي في مايو ١٩٦٧:"كانت دفعة تجنيد مايو سيئة الحظ، حيث لم تضم وحدات الصفوة والوحدات الخاصة مستجدين من تلك الدفعة. لم نجد مكاناً نذهب إليه، وهكذا حظيت شاكيد بأكفأ أفراد الدفعة. كانت اختبارات القبول صعبة للغاية وفشل فيها الكثيرون. وقد برز من المجموعة المسئولة عن الاختيار موكي بتسر العملاق. وبعد لقاء قصير معه اصطحبنا في جولة على رمال الصحراء لمدة ساعة كاملة، ثم أوقفنا على هيئة ثنائيات وجهاً لوجه، وأمرنا بأن يصفع كل منا زميله بقوة. كان يطلق على ذلك "اختبار الوحشية". حاول بعضنا ألا تكون الصفعة مؤلمة لزميله، فضربهم موكي. حتى يومنا هذا مازالوا يتذكرون كف يده الضخم على وجوههم. اجتزنا فترة المستجدين في المظلات، وفي اللحظات العصيبة كنا نحلم بـ"وحدتنا"، ولكننا لم ننكسر. قبيل انتهاء الدورة حاول المظليون إغراءنا للبقاء معهم ولكن أحداً منا لم يستجب لهذا الإغراء. وبعد فترة المستجدين انتقلنا إلى مشمار هانيجف، وهناك كانت التدريبات في دورة المقاتل عنيفة للغاية إلا أن المناخ كان يختلف عن المناخ في المظلات. كان لدينا حافز كبير وأنهينا الدورة بحماس بالغ".

الفصل السابع

١- الوحدة ٥٢٥:

جند النقيب أهارون جيل في الجيش الإسرائيلي في أغسطس من عام ١٩٥٣، واجتاز دورة ضباط ثم انتقل إلى كتيبة المظلات رقم ٨٩٠ وشارك في العمليات الانتقامية وفي عملية "قادش" (عام ١٩٥٦). وفي أواخر عام ١٩٥٦ تم تسريحه من الجيش الإسرائيلي وانتقل إلى صفوف الخدمة الدائمة عام ١٩٥٩ وعمل معلماً في دورة للقتال المحدود، ثم التحق بدورة قادة الجماعات في مركز التدريب رقم ٣ واشترك مع دوف سترليتس، أحد الذين تولوا قيادة وحدة "شاكيد"، في التدريس لوحدات الاستطلاع. وذات يوم عرض عليه قائد قيادة المنطقة الجنوبية، تسفي زامير، أن يتولى مهمة تشكيل وحدة استطلاع لتأمين المنطقة الواقعة بين حدود قيادة المنطقة الوسطى في الشمال وبين خط نيتسانا - حتى ذلك الحين كانت دوريات نيتسانا وفارن والحصبة التي تتشكل من مقاتلي وحدة الأقليات، هي التي تتولى مهمة الأمن الجاري في الجنوب الأقصى، كما تولى هذه المهمة مقاتلو "شاكيد" في بعض الأحيان.

قال زامير لجيل: "أريد أن تشكل وحدة على غرار وحدة شاكيد. اختر الضباط من مركز التدريب رقم ١، من الدفعة التي ستتخرج قريباً. يمكنك ضم ستة ضباط، أما المقاتلون فيمكنك اختيارهم من دورة قادة الجماعات. في الوقت الحالي سيكون السائقون من الدروز حتى تنتهي من إعداد وتأهيل سائقيك".

كان بعض الضباط الذين اختارهم جيل من مقاتلي وحدة "شاكيد"، وعين من بينهم صالح الهيب نائباً له. وقد تولى جيل مسؤولية الشؤون الإدارية بينما تولى نائبه المسؤولية الميدانية. تم عقد لقاءات مع المتطوعين ثم جرت عملية تصنيفهم وبعد ذلك أرسلوا إلى يروحام حيث قادة تكتل بئر سبع التي كانت تتبعها الوحدة الجديدة. وفي يروحام انضم إلى الوحدة عدد من أفراد الاتصال، والتحق الجنود بالدراسة في دورة استطلاع لمدة أسبوعين، وقد أصبح في مقدور كل جنود الوحدة ٥٢٥ قراءة الخريطة وتوجيه طابور السير الليلي وفقاً لهذه الخريطة، في حين أن الضباط في وحدة "شاكيد" كانوا هم فقط الذين يتمتعون بهذه المهارة.

كان أفراد استطلاع الوحدة ٥٢٥ يقومون بدورياتهم في أربعة مسارات ثابتة: حتى امتداد وادي عوفدا الذي كان يستخدم كمنطقة تجارب لهيئة تطوير وسائل القتال (رافائيل)، ومن فارن إلى إيلات في الجنوب، ومن فارن في الشمال حتى عين يهف، ومن منطقة متسبيه رامون على امتداد الطريق إلى إيلات. كان يتم تسيير دورية داخل جدول فارن، مرة أو مرتين في الأسبوع، لتصل إلى الكونتيلا ومن هناك - على امتداد الحدود - إلى إيلات ثم العودة إلى يروحام. كان الهدف من ذلك ليس فقط رصد المتسللين بل أيضاً لكي يراهم المتسللون، حتى يثبتوا لهم أن هناك عيناً ترى وأذناً تسمع. تلقى مقاتلو الوحدة ٥٢٥ أمراً بالامتناع بقدر الإمكان عن المساس بالمهربين من أجل عدم التورط في صراعات مع البدو سكان سيناء، كانوا يعرفون كيف يميزون بين جمل شارد لا يتخذ مساراً مستقيماً، وبين جمل يمتطيه شخص، حيث تكون أقدامه أكبر وأكثر عمقاً في الرمال.

قال يوفال دافير: "كانت الدوريات أطول وأكثر صعوبة من الدوريات في القطاع الذي كانت شاكيد تتولى مسؤوليته. وفي مقابل ذلك، عند الكشف عن عملية تسلل كان يتحتم علينا تخصيص وقت طويل لمعرفة مكان المتسللين قبل وصولهم إلى أي مستعمرة يهودية، بينما كان المتسللون في قطاع غزة يصلون مباشرة إلى أحد الكيبوتسيم أو الموشافيم".

عندما كان المتسللون يدخلون إلى جبل النقب، كان مقاتلو الوحدة ٥٢٥ ينصبون لهم كميناً على طرق الانطلاق. كان "طريق شمعون" - وهو عملية هندسية نفذتها الوحدة ٥٢٥- يعبر هضبة فارن، على مسافة نحو خمسة كيلومترات غربي عرافا. وتم إخفاؤه عن أعين السائرين في عرافا. قبل شق "طريق شمعون"، قام قائد قيادة المنطقة تسفي زامير ومساعدوه بزيارة لمسار الطريق، وقال لهم ضابط الهندسة: "لن يكون في مقدور أي مركبة السير على هذا الطريق". وقال زامير لجيل: "سوف نسير على هذا الطريق وإذا استطعنا المرور سوف تحصل على المعدات اللازمة لشق الطريق. وإذا لم نتمكن من ذلك سيتم إلغاء العملية". إلا أنهم تمكنوا من المرور وخصصت قيادة المنطقة للوحدة ٥٢٥ ثلاث جرافات ضخمة لتمهيد القطاعات التي يصعب المرور بها. وعلى الفور أثبت "طريق شمعون" فاعليته.

بعد فترة قصيرة من شق طريق "شمعون" ظهرت عليه آثار لمتسللين. استقل جيل وصالح الهيب طائرة مروحية وتعقبا آثار ثلاثة متسللين. نقلتهم المروحية من تل لآخر، وعبر المطاردان طريق متسبيه رمون - إيلات، في اتجاه الغرب وواصلوا المطاردة. وعند الجدول الذي يصب في نهر فارن عثروا على المتسللين وقتلوهم.

في وقت من الأوقات كانت قيادة المنطقة الجنوبية تعتبر الوحدة ٥٢٥ ابناً غير شرعي، على عكس وحدة "شاكيد" التي كانت تحظى بكل الاهتمام. قال صالح الهيب: "قلت لرفاقي: لا بأس، سوف تحصلون على كل ما تحتاجون، لا

تقلقوا". وقد تحقق ذلك بالفعل، حيث حصلت الوحدة - بعد المطاردة الناجحة على "طريق شمعون" - على الوقود والطعام الفاخر، وعلى كل المعدات التي كانت تحتاجها، وارتفعت معنويات أفرادها.

كانت إحدى مهام الوحدة ٥٢٥ هي تأمين المتعاونين الذين يدخلون من مصر والأردن إلى جبل النقب للالتقاء بالمسئولين عن تشغيلهم. وكانت معظم هذه اللقاء تتم بالتنسيق مع المجموعات التابعة للوحدة ٥٢٥، إلا أن هذه المجموعات كانت في بعض الأحيان لا تتلقى بلاغاً بمجيء هؤلاء المتعاونين، الأمر الذي تسبب في وقوع اشتباكات معهم. ذات يوم تم اكتشاف آثار تسلل من مصر على أحد الطرق عند مختيش رامون، كما تلقت قيادة الوحدة ٥٢٥ رداً بالنفي على السؤال عما إذا كان قد تحدد لقاء بين أفراد من جهاز الأمن العام والمتعاونين، وبالتالي تم نصب عدة أكمنة عند كل محاور الدخول والخروج، وتعقبت مجموعتان آثار المتسللين. وعند الساعة الثالثة بعد الظهر تم العثور على بقايا حطب محترق، لم يمض وقت طويل على إطفاء نيرانه. قال جيل: " المتسللون لا يسيرون نهاراً "، ثم اتصل بالقيادة وسأل ثانية عما إذا كان هناك لقاء مع متعاونين فتلقى نفس الرد الذي يفيد بعدم وجود لقاء كهذا. وعند أحد الوديان ظهر رجلان فقام قصاص الأثر بتجهيز سلاحه لإطلاق النار عليهما إلا أن جيل منعه من القيام بذلك وتم اقتيادهما إلى قيادة الوحدة حيث اتضح أنهما متعاونان.

كانت هناك أوامر دائمة تلزم كل مجموعة تنتهي من تنفيذ دورياتها الاستطلاعية حول قاعدة هيئة تطوير وسائل القتال بالصعود إلى جبل جروفيت الذي توجد فوقه نقطة مراقبة للطريق إلى إيلات. شاهد أفراد الوحدة ٥٢٥ على الجبل أفراد مراقبة مصريين، وعثروا فوقه على تقارير مراقبة. وذات يوم اكتشف يهودا فيدان حول الجبل آثار جملين يمتطيهما أشخاص. كان قائد قيادة المنطقة الجنوبية يزور قاعدة الوحدة عندما وصل بلاغ فيدان وعلم أن جيل أمره بتعقب الآثار. قال قائد قيادة المنطقة لجيل متسائلاً: "لماذا ترسل هذا الفتى وراء جملين لا حول لهما ولا قوة..؟". فأجابه جيل: "هذان جملان يمتطيهما أشخاص، مازال الوقت مبكراً وسنواصل البحث حتى يحل الظلام".

بعد فترة من الوقت أبلغ فيدان بحدوث صدام في جبل جروفيت وبمقتل أحد المتسللين واستسلام زميله، فأمره جيل بأن يجمع كل ما لدى المتسلل ويعود إلى القاعدة. لم يكن المتسلل الأسير يرتدي سوى بعض الأسمال البالية فقال جيل: " ما من أحد يقطع كل هذا الطريق من سيناء إلا إذا كان يحمل معه شيئاً ذا قيمة، حشيش، نقود، أو وثائق. سأل قصاص الأثر الأسير عن مكان النقود فنفي وجود أي نقود معه. ركله جيل وأخرج له سكيناً هدده بها، وكرر قصاص الأثر سؤاله: "أين النقود..؟". فرد عليه الأسير الذي انتابه الرعب: "تحت الشُجيرات". وبالفعل تم العثور تحت الشجيرات التي أشار إليها الأسير على وثائق تحوى معلومات وعلى أربعين ألف جنيه مصري.

في أواخر عام ١٩٦٤ امتزجت الوحدة ٥٢٥ بوحدة "شاكيد" وأصبحتا كتيبة استطلاع تابعة لقيادة المنطقة. قبل مزج الوحدتين معاً قام عاموس يركوني بدراسة مناطق عمليات الوحدة ٥٢٥، وقام ضباط "شاكيد" بدراسة مسارات دورياتها الاستطلاعية، وبعد المزج تولى يركوني قيادة الوحدة التي اتسعت بنحو سبعين في المائة، وانتقل أهارون جيل إلى تكتل ماجن وشكل وحدة "عطلف" التي انضمت هي الأخرى إلى "شاكيد" في عام ١٩٦٦.

٢- العتاد الإلكتروني:

في عام ١٩٦٤ استخدم الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى وسائل ميكانيكية وإلكترونية ضد المتسللين، في تكتل ماجن المواجه لقطاع غزة. وقد روى قائد التكتل، داني هرمان، لجاره إيفن طوف الذي يعمل في شركة الصناعات الجوية، عن المتسللين الذين يهربون بعيداً عن الأكمنة التي ينصبها مقاتلو "شاكيد" ويسرقون المعدات الزراعية، فاقترح عليه إيفن طوف أن يستخدم وسائل إلكترونية. وتم في مصانع شركة الصناعات الجوية في اللد تصنيع المعدات الأولى التي أمكن بواسطتها تأمين الحدود.

كانت المعدة الأولى تتكون من رشاشي "عوزي" خفيفين مركبين فوق حامل ثلاثي، حيث يتم تشغيلهما بالخلية الكهرو - ضوئية. وفي مواجهة هذه المعدة تم تركيب جهاز أشعة تحت الحمراء، وكل من يقطع الشعاع غير المرئي يتسبب في تشغيل السلاح. وقد حقق الرشاشان السيطرة على قطاع يبلغ عرضه مائة وخمسين متراً. وقد اقترح أهارون جيل (الذي كان قائد للوحدة ٥٢٥) استبدال الرشاشين الخفيفين برشاشين ثقيلين، فقال له حاييم بارليف نائب رئيس هيئة الأركان العامة: "مخازن الجيش الإسرائيلي مفتوحة أمامك، خذ كل ما تحتاجه". وبالفعل، حصل جيل على كل ما يريده، متمثلاً في رشاشات ذات خاصية تحويل الضوء إلى قوة كهربية. وتم ربط هذه المعدة ببطارية ذات جهد ٢٤ فولت، وبالتالي اتسع القطاع المؤمن إلى أكثر من ثلاثمائة متر. وكان كل متسلل يجتاز خط النار يلقى مصرعه. وقد أطلق على هذه المعدة اسم "المضخة" رغم عدم وجود علاقة له بوظيفتها.

أحضر ضابط عمليات قيادة المنطقة، يهودا ريشف، إلى تكتل ماجن رادار فرنسياً صغيراً يتم تثبيته على حامل ثلاثي ويكشف عن أي حركة في دائرة نصف قطرها ١٢٠٠ متر، حيث يطلق صفيراً في حالة دخول أي شخص إلى مجاله. وقد

أضاف جيل إلى الرادار كشافاً يعمل بالأشعة تحت الحمراء وبه منظار يتيح إمكانية المراقبة الليلية لمسافة ٨٠٠ متر، ويتم تشغيله عندما يكشف الرادار عن أي تسلل. وفي وقت لاحق طور إيفن طوف هذه المعدة، وأضاف جهاز توجيه إلى المنظار المركب على الكشاف ووضعه فوق رشاش على خط نيران واحد مع الكشاف. كان الرشاش يطلق النار على النقطة التي يتجه إليها المنظار. وقد تم وضع المعدة بكل مشتملاتها فوق سيارة عمليات وأطلق عليها اسم "دجان".

شكل جيل الوحدة "عطلف" عام ١٩٦٦، وكان أفرادها البالغ عددهم ثلاثين مقاتلاً ينصبون أكمنة للمتسللين مستعينين بتلك المعدة وبالرادار، وحققوا نجاحات كثيرة لم يعلن عنها بسبب السرية التي كانت مفروضة على المعدات الإلكترونية، وهو الأمر الذي كان يسبب لهم الإحباط.

لم تأت محاولات إغلاق الحدود بواسطة كلاب تعقب الأثر بنتائج طيبة، فقد كانت وحدة "عطلف" تضم بعض الكلاب من هذا النوع إلا أنه لم يتوفر لديها المدربون المتخصصون في هذا المجال. وفي أغسطس ١٩٦٦ تم حل وحدة "عطلف" وانضم بعض أفرادها إلى "شاكيد" مع قائدهم إيلي ملميد.

بعد دمج الوحدتين معاً طورت "شاكيد" استخدام المعدات الإلكترونية بالتوازي مع تقصي الأثر والمطاردات. وقد تم تعميم استخدام هذه المعدات، وأصبحت تستخدم فيما بعد على امتداد كل حدود إسرائيل.

في السنوات الأولي من عقد السبعينيات كان ضباط "شاكيد" هم الذين يقومون بتدريب المستجدين بالوحدة. وقد كانت دفعة تجنيد أغسطس عام ١٩٧٠ هي أكبر دفعة تلتحق بوحدة "شاكيد"، حيث وصل عددهم إلى سبعين فرداً. وكان المجندون يمضون فترة المستجدين في منطقة بيت جوبرين، وبعد عام أصبحوا يتدربون في خان يونس.

٣- استطلاع على الحدود:

في أوائل عام ١٩٦٦ كانت "شاكيد" ما تزال فصيلة موسعة، إلا أن الصدى الإيجابي لعملياتها وصل إلى قيادة المنطقة الجنوبية وإلى هيئة الأركان العامة.

روى اللواء يشعياهو جافيش: "عندما توليت قيادة المنطقة الجنوبية قال لي رئيس الأركان العامة يتسحاق رابين: لقد توليت مسؤولية قيادة منطقة لا تدور فيها حروب ولكنها تعج باللصوص والفدائيين الذين يتسللون من قطاع غزة. المساحات شاسعة ولا توجد وحدات قتالية أو جيش، كل ما هناك صحراء مترامية الأطراف. الحرب ضد اللصوص هي الأساس ". كانت لدى قيادة المنطقة الجنوبية آنذاك نحو ثلاثة ألوية احتياط (لواءان مدرعان ونحو لواء مشاة)، وقيادات التكتلات – وخاصة في منطقة قطاع غزة– ووحدة الأقليات رقم ٣٠٠ ووحدة الأمن الجاري "شاكيد".

يصف جافيش الحدود الجنوبية التي يبلغ طولها ٥٠٠ كيلومتر – ٢٠٠ كيلومتر على الحدود مع الأردن و٢٠٠ كيلومتر مع مصر، إلى جانب التعرجات – على النحو التالي: "كانت كل الحدود بلا أي عوائق، والحدود مع مصر على شكل أخدود صناعي. ولم تكن في عرافا أي علامة حدودية، بينما كان طريق الدوريات في جبل الخليل يمثل نهاية الأراضي الإسرائيلية ".

استمرت حراسة الحدود – التي بدأت بعمليات تعقب – بإعداد دروب ممهدة ونصب أكمنة. وبعد ذلك أدى العتاد الإلكتروني إلى الاقتصاد في استخدام القوة البشرية، إلا أنه كان يطلق النار أيضاً على الحيوانات التي تقطع الأشعة تحت الحمراء، وفي بعض الأحيان كان الضباب الكثيف يتسبب في تشغيل الرشاشات. قال جافيش: "كان هناك الكثير من النشاط غير المجدي، كما كانت هناك إنذارات كاذبة. ولكن الأكمنة التي استخدمت فيها هذه المعدات أدت إلى إغلاق قطاع غزة إغلاقاً شبه محكم".

كان "الجدار الملغم" سراً دفيناً لسنوات طويلة. روى جافيش: "تساءلنا كيف يمكن إغلاق ٢٠٠ كيلومتر..؟ إذا أقمنا جداراً سيجتازه المتسللون، كما أننا لا نمتلك العدد الكافي من الرجال لشغل الأكمنة. وأخيراً انتهى بنا الحال إلى إعداد أعمدة مستديرة بقطر بوصتين وملأناها بالمتفجرات ووضعناها بحيث تفصل بين كل عمود وآخر مسافة ٣٠ متراً.ثم مددنا بينها خيوطا. وعندما كان المتسلل يقطع الخيط ينفجر العمودان على يمينه ويساره. وقد عملت ورشة قيادة المنطقة ساعات إضافية. وبمساعدة دافيد لسكوف من السلاح الهندسي ثم إعداد آلات التدمير التي وفرت الأمن لعرافا. وبعد عدة شهور عملت وحدة "شاكيد" في عرافا أيضاً.

٤- انقلاب فؤاد:

كان شراف الذي جاء من "جولاني"، نائباً ليركوني بعد يناى زاكس. قال بيني تلمي: "كان شراف ملاحاً ماهراً، لذلك تقرر إسناد التدريبات إليه. وقد انتهج أساليب في التدريب لم تكن معروفة لنا من قبل، كما أشرف على قادة الفصائل، إلا أن هذا لم يكن انقلاباً، فقد كان فؤاد هو الذي أحدث الانقلاب في شاكيد".

كان الرائد بنيامين بن إليعيزر (فؤاد) قائد فصيلة، ونائب قائد سرية وضابط عمليات في " جولاني " ومعلماً ونائباً للقائد في مركز التدريب رقم ١ . ومن مركز التدريب رقم ١ عاد بن إليعيزر إلي "جولاني" كقائد سرية واجتاز الدراسة

بمدرسة القيادة والأركان، كما كان نائب قائد تكتل ماجن على مدى شهرين وتولى مسؤولية تشغيل وحدة "عطلف".
وفي نوفمبر ١٩٦٦ استدعاه يشعياهو جافيتس وقال له: "ستتولى منصب نائب قائد كتيبة في شاكيد وبعد فترة ستحل محل عاموس يركوني، لقد اتسعت الوحدة وأصبح بها أكثر من سرية احتياط، ولكنها غير مستغلة على الوجه اللائق. سوف نستخدم المعدات الإلكترونية التي مازال عاموس يركوني غير مؤمن بها. مطلوب منك أن ترسي النظام العسكري بالوحدة لأن أسلوب حرب العصابات لم يعد يناسبها. ستصبح قائداً للوحدة ذات يوم، ولكني لا أعرف متى سيحدث ذلك - بعد أسبوعين أو شهرين أو سنة".

روى فؤاد: " كان التحدي كبيراً، وكنت أحلم بوحدة كهذه. كنت أعرف أن عاموس يركوني هو معبود الوحدة وأنه لن يكون من السهل أن أحل محله". توجه فؤاد بزيه العسكرى إلي مشمار هانيجف ومثل أمام عاموس يركوني. يقول فؤاد: " في أول حديث لنا حرصت على أن أهدئ من روعه وقلت له إني لم آت لأخذ مكانه بل لمساعدته في علاج المشكلات الإدارية وفرض النظام. إلا أنه شعر بالإساءة وقال: ماذا تعني بفرض النظام، ألا يوجد عندنا نظام..؟ قلت له: يوجد نظام ولكن يمكن تحقيق المزيد. لقد جئت للتعاون معك، تحت قيادتك. فقال لي: إذا كان الأمر كذلك فلا بأس ". بعد ذلك قال له يركوني: "ابدأ العمل وسوف أكون عوناً لك".

وفي المساء، عندما اجتمعت الوحدة في قاعة الطعام، قال عاموس يركوني لرجاله: "هذا هو فؤاد، لقد جاء ليكون نائباً، ولكن عليكم أن تدركوا أن فؤاد هو عاموس وعاموس هو فؤاد".

وقال لهم فؤاد: " جئت إلى هنا لمساعدة عاموس في تنظيم هذه الوحدة وترتيب أوضاعها. سوف نجري تدريبات رياضية في الخامسة والنصف من صباح الغد". ساد صمت مطبق واجتاح مقاتلي الوحدة غضب دفين، إلا أن جميع المقاتلين تجمعوا في صباح اليوم التالي لأداء تدريبات الصباح الرياضية لأول مرة في تاريخ شاكيد.

روى فؤاد: "أصدرت أوامر دائمة، ووضعت منظومة للتفتيش والرقابة وهيكلا تنظيمياً، وفرضت الانضباط بالوحدة، كما كنت أشارك في الدوريات". وقد غادر صالح الهيب وحدة شاكيد بسبب التوتر في العلاقات بينه وبين نائب القائد الجديد. قال بيني تلمي: "كان هناك شعور بأن هذه هي الأيام الأخيرة لعاموس يركوني في الوحدة. لزم عاموس مكتبه وتولى فؤاد مسؤولية كل ما يتعلق بالتدريبات وتجنيد المقاتلين والشؤون الإدارية والمركبات والمخازن. اعتبرناه شراً لابد منه". علي الرغم من ذلك، حاول مقاتلو "شاكيد" إظهار تميزهم وتفردهم حتى في عهد فؤاد.

قال الرقيب أول نيسيم شيمولو: "أعادنا فؤاد إلى الخط الذي يتماشى مع خط الجيش الإسرائيلي، وقد أغضبنا هذا الأمر في البداية. بل إنه كان يأمرنا بخلع السروال كي يتأكد من أننا استبدلنا ملابسنا الداخلية. كان يسأل كل فرد منا: متى استبدلت جوربك..؟ والويل لمن كان يتضح أنه يكذب".

بعد شهر من التحاق فؤاد بالوحدة تغير شكلها تماماً وأصبح النائب الجديد يعشق وظيفته. يقول فؤاد في هذا الصدد: " أدركت أن السيارة الجيب وسيارة العمليات جزء لا يتجزأ من هذه الوحدة، وأن الاستعداد للقيام بأي مهمة دون طرح أسئلة هو سمة تتسم بها الوحدة، وأنه يسودها انضباط داخلي رائع ". بعد فترة انضمت وحدة "عطلف" إلي "شاكيد". يقول إيلي ملميد قائد "عطلف": "مزج قائد قيادة المنطقة الوحدتين معا، وتولت شاكيد مهمة الدوريات والأكمنة، بينما كانت عطلف تعتمد علي التجهيزات الحديثة. كان المزيج غريباً: جنود أكفاء كانوا يبدون كالعصابة، ومثقفون يتولون مسؤولية المعدات الإلكترونية". وتم تعيين ملميد قائداً لإحدى سريتي "شاكيد" القتاليتين.

قام فؤاد بتنظيم تشكيل الاحتياط (الذي تم حله بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧)، وأقيمت في عاراد القاعدة التي تعقد بها دورة تدريب المقاتل: "وضعنا معايير لم يكن معمولاً بها في وحدات أخرى، وأكدنا على نشاط الجندي الفرد في وحدة صغيرة. كان كل كمين ننصبه يشغله ثلاثة مقاتلين، وكانوا ينقضون علي العدو دون تردد ".

٥- دورة تدريب المقاتل:

كان تدريب المقاتل في "شاكيد" يستمر نحو ثلاثة أشهر، حيث كان التركيز على الدوريات والمفرقعات والكشف عن الألغام وتفجير الأهداف وشن هجمات على أهداف حصينة. وكانت الأكمنة هي نشاط العمليات الوحيد في فترة التدريبات، في حين كان يتم تدريس نظرية تقصي الأثر في نهاية الدورة، ودون تعمق. كما كانت الدوريات الطويلة جزء من برنامج التدريبات المكثف، وتبدأ من معسكر ناتان بالقرب من بئر سبع، مروراً بمعليه عقرافيم وتنتهي في حتسيفا. وكان هناك تدريب آخر يتمثل في الإغارة مع إطلاق الذخيرة الحية في منطقة تل مرسيم عند بيت جوبرين. وبعد حرب ١٩٦٧ كان جنود "شاكيد" يتدربون علي عبور عوائق مائية. كانت الدوريات الملاحية تتم نهاراً وليلا في مجموعات تتكون من ثلاثة أفراد، كما كانت هناك دوريات راكبة في طرق وعرة للغاية. كان لزاماً علي كل جندي اجتياز دورة لقيادة السيارات، ودورة مظلات، علاوة على دورة قادة الجماعات التي كانت تعقد في قواعد الناحال في شيبتا وفي كرميئيل، وبعد ذلك في قاعدة لواء "جولاني" أيضاً، في معسكر بيزك.

وثائق

تقرير فينوجراد (الفصل الرابع-٢) التغييرات التنظيمية والتدريبات وتأثير تخفيض ميزانية الجيش

١ - كشفت حرب لبنان أيضاً عن أخطاء ترتبط بالسمات التى يتميز بها الجيش الإسرائيلى على مستوى البنية والثقافة والعمليات. وبعض هذه العناصر التى رصدناها أثناء تحقيقاتنا ليست جديدة. وعلى سبيل المثال فقد سبق أن طرحها مراقب الدولة ومراقب وزارة الدفاع. كما ورد بعضها أيضاً فى تقرير لجنة أجرنات. وهذا التكرار يطرح أسئلة فيما يتعلق بقدرة الجيش على الاستفادة من الأخطاء التى تكشفت. وعلى أى حال فسوف نستعرض فى هذا الفصل باختصار سمات وإجراءات مختلفة سيوفر عرضها الخلفية المناسبة لوصف وفهم أحداث الحرب. وفى هذه المرحلة سنركز على المادة التى يمكن أن تسهم فى تحليل الفترة الأولى من الحرب فى إطار التقرير الجزئي. وسنعود إلى هذه الموضوعات بمزيد من التفصيل فى التقرير النهائي.

٢ - يتضمن مصطلح "استعداد الجيش" حقائق وتقديرات ونظام عمليات ومعلومات فنية وخبرة ثابتة ومتراكمة وهيكل تنظيمى وأموراً أخرى سنتقف عندها فى الجزء التالى من التقرير. فالجيش الإسرائيلى هو تنظيم كبير وقائم على وجود درجات من القيادة. ومن المفترض أن يقدم الحلول العسكرية والأمنية لكافة التهديدات المحتملة، وأن يتيح لنا مهلة ملائمة لاستدعاء قوات الاحتياط فى حالة وجود خطر أو حرب بما يتجاوز النشاط الأمنى المعتاد.

❖ الهيكل والتنظيم:

٣ - لدى الجيش ثلاثة أنواع معروفة من القوات، وهى القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية. وتتمتع القوات البحرية والجوية بقدر أكبر من الاستقلالية فيما يتعلق ببنيتها. ويتولى قادتها التنسيق فيما يتعلق بالسلطات العليا لعمل السلاح، سواء فيما يتعلق ببناء القوة أو باستخدامها فى الأحوال العادية وفى حالات الطوارىء. ويتيح لهم هذا سيطرة أفضل على القوة المتاحة لهم. وبذلك فإن القدرة على تخطيط وتنفيذ إجراءات داخل السلاح أفضل ظاهرياً مقارنة بالقوات البرية. وفى مقابل ذلك فإن هذا الهيكل التنظيمى يؤدى إلى اختلاف هذه الأسلحة عن باقى قوات الجيش. فهذه الاستقلالية أيضاً قد تسبب مشكلة فى إيجاد التكامل بين الأسلحة المختلفة على النحو المطلوب لتحقيق الأهداف المشتركة.

٤ - منذ إقامة الجيش الإسرائيلى حتى الآن وهو يواجه مشكلة الهيكل التنظيمى الفعال والسليم للقوات البرية. وفى السنوات الأخيرة جرت محاولة لإكساب أسلحة القوات البرية المزايا الثابتة المكفولة للأسلحة الأخرى. وجرت محاولة لبناء قيادة للقوات البرية تتولى التنسيق فيما يتعلق بسلطات بناء القوة فى الأسلحة البرية المختلفة. حيث من المفترض أن يجرى استخدام هذه القوات عن طريق قيادة المنطقة، وعلى رأسها قائد المنطقة العسكرية. ومن المفترض فى قائد المنطقة العسكرية فى أوقات الطوارىء أن يصبح قائد الحرب فى قطاعه، الذى يتم تحديد عمقه بالاتفاق بين قيادة المنطقة وبين هيئة الأركان.

٥ - حدثت التغييرات التنظيمية الرئيسية فى هيكل الجيش فى القوات البرية. فى عام ١٩٨٤ أقيمت قيادة الأسلحة الميدانية. وفى عام ١٩٩٩ قرر رئيس الأركان فى ذلك الوقت الجنرال شاءول موفاز إلغاء قيادة الأسلحة الميدانية وإقامة قيادة القوات البرية لتتولى بناء القوة بدلاً منها. ونقلت إلى هذه القيادة سلطات عديدة - كانت مكفولة لجهات مختلفة فى هيئة الأركان العامة - ولاسيما فى مجال الشئون الإدارية والإمداد والتموين والأفراد والتخطيط والمخابرات. وكان المفترض فى مسئولية قيادة الأسلحة الميدانية أن تمتد إلى قادة الجيوش، غير أنها من الناحية العملية كانت تمتد لقادة الفرق. وقرر رئيس الأركان التالى الجنرال موشى يعلون عدم استمرار هذا التطوير. وقرر أيضاً أنه لابد من إعادة سلطات الشئون الإدارية إلى فرع التكنولوجيا والشئون الإدارية لفترة محدودة.

٦ – مع تولى الجنرال دان حالوتس لرئاسة الأركان قرر القيام بتغيير آخر، بموجبه تصبح قيادة الأسلحة الميدانية مسئولة عن بناء القوة فى المناطق العسكرية الثلاثة الرئيسية أيضاً. وقد عبر الجنرال حالوتس عن ذلك بقوله: "إن التغيير التنظيمى هو أهم ما سيحدث لنا فى عام ٢٠٠٦، وسيكون التغيير على نطاق لم نعرف له مثيلاً فى السنوات السابقة. والهدف من هذا التغيير هو بناء القوات البرية فى الجيش". وقد كانت النية تتجه إلى تكليف هيئة الأركان بمزيد من العمل الإدارى وتقليل ما يتم تكليفها به من مهام تنفيذية. وكان توزيع العمل الجديد مقسم على النحو التالي: يكون نائب رئيس الأركان مسئولاً أمام هيئة الأركان عن محور بناء القوة، ويكون هو المسئول أيضاً عن قيادة الجيش وعن التنسيق بين الأفرع المختلفة. يكون قطاع العمليات فى هيئة الأركان هو المسئول عن محور استخدام القوة، من خلال قيادات الأسلحة والأفرع المختلفة، ومن خلال أفرع هيئة الأركان. وكان قرار رئيس الأركان تحت عنوان: "تنسيق موارد القوات البرية تحت قيادة واحدة".

٧ – كانت العناصر الرئيسية لتطوير القوات البرية تتمثل فيما يلي:

❖ اعتبار قيادة القوات البرية قيادة لبناء القوة حتى مستوى المناطق العسكرية.

❖ إقامة قطاع للتكنولوجيا فى قيادة الأسلحة الميدانية للتعامل مع متطلبات القوات البرية فى مجال الشئون الإدارية، والعمل على نشر أدوات الاتصال والتنسيق البرية، وإعادة تنظيم أفرع هيئة الأركان المختلفة على ضوء كل هذا.

❖ نقل المسئولية عن المخابرات الميدانية من المخابرات العسكرية إلى قيادة القوات البرية فى وقت سابق.

٨ – حتى تتمكن قيادة الأسلحة الميدانية من ممارسة مسئولياتها تم تعزيزها من خلال أفرع هيئة الأركان والجهات التابعة لها على النحو التالي:

❖ من شعبة الموارد البشرية: تم نقل مدير إدارة السكرتارية ومدرسة السكرتارية إلى قيادة الأسلحة الميدانية.

❖ من شعبة الاتصالات والإشارة: تم نقل مدير إدارة الاتصالات والإشارة ومركز التدريب التخصصى لسلاح الإشارة وبعض منظومات السلاح ومعداته القتالية إلى قيادة القوات البرية.

❖ من شعبة الشئون الإدارية تم نقل مدير إدارة الشئون الإدارية ومدير إدارة الأسلحة والذخيرة ووحدة فنية متخصصة فى الشئون الإدارية وإدارة الصيانة ومراكز تدريب الشئون الإدارية والأسلحة والذخيرة.

❖ ومن شعبة العمليات نُقلت إلى قيادة القوات البرية المسئولية عن تخصيص القوة المطلوبة لتنفيذ مهام العمليات.

❖ فى نفس الوقت تم إلغاء وحدات الصيانة فى تشكيلات الجيش وإلغاء الوحدات الطبية الموجودة فى ألوية المشاة. وأقيم بدلاً منها جهاز لوجستى قوى على مستوى القيادة يهدف إلى توفير حل لوجستى كامل للوحدات المقاتلة التابعة له.

٩ – جدير بالذكر أن هذه الخطوة كانت محل خلاف داخل هيئة الأركان. فقد اعتقد البعض أن قيادة القوات البرية هى قيادة كبيرة للغاية، حتى قبل أن تنتقل إليها السلطات والصلاحيات الإضافية؛ وأن هذا من الممكن أن يلحق الضرر بكفاءة الجيش وبفعاليته. وسنعود إلى مناقشة هذا الأمر وانعكاساته أثناء مناقشتنا لإدارة الحرب نفسها فى التقرير النهائي.

❖ التدريبات والمناورات:

١٠ – استلزمت التخفيضات فى ميزانية الدفاع من الجيش أن يدفع من ميزانيته تكلفة أيام الخدمة فى الاحتياط. وقد حدث تغيير بالغ فى تدريبات ومناورات الجيش سواء بالنسبة لقوات الجيش النظامى أو لقوات الاحتياط، نتيجة للنظرية السائدة التى ترى أن العبء الاقتصادى على دولة إسرائيل ثقيل نتيجة لتجنيد الاحتياط ونتيجة للمطالبة باستخدام قوات كبيرة ومحترفة بشكل متواصل فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

١١ – أدت هذه الضرورات- بالإضافة إلى الاعتقاد بأنه لن يحدث اشتباك عسكرى كبير فى الدائرة الأولى (باستثناء ما يجرى فى الضفة وغزة) سوى بعد تدهور وتصعيد تدريجى أو بمبادرة إسرائيلية- إلى افتراض أنه ستكون هناك مهلة عند التحول من الحفاظ على الأمن إلى الحرب تكفى للاستعداد المناسب للقتال، وأن هذه المهلة ستفيد سواء فى التدريب أو فى إعداد القوة. وقد أصبحت هذه النظرية خطة عمل تهدف إلى تحديد أسلوب إعداد وتدريب قوات الاحتياط قبل دخولها دائرة القتال.

١٢ – بناء على ذلك تم تخفيض الفترة التى تستغرقها تدريبات الجيش وتغيير ملامح هذه التدريبات. ونظراً لصدور قرار بتخفيض ميزانية الدفاع فى عام ٢٠٠٣ لم تقم قوات الاحتياط بأى تدريبات. وبما يتفق مع ذلك تم إعداد خطة، يتم فى إطارها استدعاء وحدات الاحتياط للتدريب مرة كل ثلاث سنوات. ولكن من الناحية العملية كان الوضع أسوأ مما تم التخطيط له. كانت التدريبات فى أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ جزئية على وجه العموم، ولم تحقق

الأهداف المخطط لها. كذلك لم تجر مناورات كاملة على مستوى الألوية والفرق العسكرية، ولم يقم بتنفيذ مناورات بالذخيرة الحية سوى عدد محدود من كتائب الاحتياط. أما الوحدات النظامية التى كانت فى الماضى تتدرب عدة أشهر كل سنة فقد أصبحت تدريباتها أقصر. وهنا أيضاً كان الموقف الفعلى أسوأ مما تم التخطيط له. حيث من الناحية الفعلية تدربت كل كتيبة مدة أقل. ومن الناحية العملية حدث تخفيض شديد فى التدريبات فى تلك الفترة.

١٣ - لم يتحقق ما تم التخطيط له من قيام القوات النظامية باستكمال النقص خلال العمليات، حيث من الناحية العملية كانت التدريبات فى هذا الإطار جزئية فحسب، وكانت على مستوى الفصائل فقط.

د. اللبنة اللوجستية

❖ أيام القتال

١٤ - يوصف "يوم القتال" فى إطار المصطلحات التى يستخدمها الجيش الإسرائيلى بأنه "المتوسط التقديرى للتعيين الذى يستخدمه الجيش كله فى يوم واحد من القتال فى سائر الجبهات". ويمكن حساب عدد أيام القتال المتوقعة من خلال تحليل سيناريو التهديد المتوقع. ومن المفترض ملأ مخازن الطوارئ فى الجيش حسب أيام القتال المتوقعة فى الجبهات كافة ومن خلال مضاعفة التعيين المطلوب فى كل يوم من أيام القتال. ولا حاجة بنا لأن نوضح أن الفيصل فى تحديد عدد أيام القتال المتوقعة لا يكون سيناريو التهديد المنتظر فحسب وإنما أيضاً دواعى الميزانية.

١٥ -اتسمت الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ بتخفيض مستمر فى احتياطى تعيين أيام القتال المتاح للجيش. فى الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ كان المخزون الاحتياطى يتحدد بناء على توقع عدد كبير نسبياً من أيام القتال. وفى عام ٢٠٠٣ تم تخفيض المخزون الاحتياطى المخصص لأيام القتال. وفى عام ٢٠٠٥ وصل المخزون إلى أدنى درجاته منذ بداية العقد. وكانت الأوضاع أسوأ فيما يتعلق بمستوى المخزون الاحتياطى من المعدات والتجهيزات الطبية فى الجيش. فى عام ٢٠٠٣ كان هذا المخزون يتحدد بناء على توقع عدد كبير نسبياً من أيام القتال، وفى عام ٢٠٠٥ تحدد بناء على توقع عدد منخفض نسبياً من أيام القتال، وعندما اندلعت الحرب فى لبنان تحدد بناء على توقع عدد قليل جداً من أيام القتال. ومع هذا لابد من الإشارة إلى أن سلاح الأطباء تمكن من إيجاد حل تنظيمى يتناسب مع حالة الحرب المتركزة فى نقاط محددة بما يتفق مع نظرية العمل الجديدة فى الجيش الإسرائيلى.

❖ الاحتياطيات:

١٦ - يوصف الاحتياطى فى قاموس مصطلحات الجيش الإسرائيلى بأنه "معدات مخزنة فى مخازن الطوارئ من أجل توزيعها أو استهلاكها". وقد تبين من تحقيقات فرع التخطيط أن احتياطى هيئة الأركان من الذخيرة عشية اندلاع الحرب لم يكن يتناسب مع الأعداد التى تقرر أن تشارك فيها.

هذه الظاهرة المشار إليها آنفاً لها مغزى شديد الخطورة. والأكثر منها خطورة هو عدم فهم القيادتين العسكرية والسياسية لمغزة هذه الحقيقة. وعلى سبيل المثال فعند سؤال وزير الدفاع عامير بيرتس ورئيس الأركان الأسبق الجنرال موشى يعلون عن مستوى الاحتياطيات فى الحرب رد كلاهما بطريقة أو بأخرى بأن الاحتياطيات على حد علمهما كانت تواكب الحد الأدنى من العدد المقرر للجنود وفقاً للأوامر. وجدير بنا أن نشير إلى أن هذه الظاهرة ليست بالجديدة. ففى عام ١٩٩٨ قدم مراقب وزارة الدفاع تقريراً بشأن مستوى الاحتياطى أكد فيه وجود فارق مستمر بين ما يقرره الجيش من أهداف التأهب لحالة الطوارئ وبين الخطط الفعلية للتزود بالمعدات.

❖ وحدات مخازن الطوارئ:

١٧ -تنقسم المسئولة عن مخازن الطوارئ إلى عدة عناصر، وهي: مسئولية تحديد الأنواع؛ وفى إطارها يجرى تحديد ما الذى سيوضع فى كل مخزن وفى كل دبابة وفى كل جوال أمتعة (مخلة)؛ ومسئولية تنفيذ ما تقرر بشان هذه الأنواع؛ وأخيراً مسئولية حفظ وصيانة المعدات الكثيرة ومنها مركبات ومعدات قتالية ومعدات عامة. وفى إطار التغييرات التنظيمية سالفة الذكر انتقلت المسئولية الأولى إلى وحدات مخازن الطوارئ فى قيادة الأسلحة الميدانية بينما ظلت صيانة المعدات والاحتفاظ بها جاهزة وفى حالة مناسبة تحت مسئولية قيادة المنطقة العسكرية.

١٨ - صدقت قيادة القوات البرية عندما أكدت أن جودة الأسلحة والمعدات الموجودة فى المخازن تبعث برسالة أخلاقية إلى جنود الاحتياط. وبالفعل فقد بعثت المعدات الناقصة والقديمة والتالفة برسالة لجنود الاحتياط تفيد بأنه لم يكن هناك من يحرص على تزويدهم بأفضل الأسلحة والمعدات التى تسمح لهم بالعمل على أفضل وجه مع التعرض للحد الأدنى من الخطر، عند استدعائهم. وقد بدأت قيادة القوات البرية بالفعل فى تنفيذ نظريتها الجديرة بالثناء فى هذا الصدد. وفى عام ٢٠٠١ تم إنفاق مئات ملايين الشيكلات على شراء إمدادات خاصة لبعض مخازن الطوارئ. غير أن هذه الميزانية لم تكف سوى لإعادة تزويد عدد محدود من مخازن الطوارئ الخاصة

بتشكيلات الاحتياط. وتم إرسال المعدات الجديدة المطورة التى حصل عليها الجيش فى بداية عام ٢٠٠٢ إلى وحدات الاحتياط التى استدعيت فى ذلك الوقت للمشاركة فى عملية "السور الواقي" (١) بالضفة وغزة.

١٩ - رغم وجهة النظر المذكورة لم تنفق قيادة القوات البرية منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦ ولو شيكل واحد آخر على تطوير المخزون المحتفظ به فى مخازن الطوارئ. فلا غرابة إذن من خيبة الأمل التى أصيب بها جنود الاحتياط- الذين تم استدعاؤهم للمشاركة فى الحرب- بعد أن حصلوا من وحدات مخازن الطوارئ فى قيادة المنطقة الشمالية على معدات كان بعضها مناسباً للقتال منذ عشرين عاماً.

٢٠ - تكشف التحقيقات التى اطلعنا عليها فيما يتعلق بالمعدات المحفوظة فى مخازن الطوارئ أنه من الناحية الكمية لم يكن هناك أى نقص فى المعدات تقريباً، وأن أغلبية المعدات المقررة كان موجودة وفى حالة جيدة. ومن ناحية أخرى فقد اطلعنا على شهادات لجنود احتياط احتجوا على عدم وجود معدات كما احتجوا على عدم صلاحية المعدات. وقد أكد الجنرال آفى مزراحى رئيس الشئون الإدارية الذى شهد أمام اللجنة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ بصحة المعلومات سالفة الذكر، والتى تفيد بأن المعدات كانت موجودة لكافة الأعداد المستدعاة، غير أنها حتى لو كانت تعمل بشكل جيد ما كانت لتفى دائماً بمتطلبات العمليات.

٢١ - جدير بنا أيضاً أن نتحدث عن جانب إيجابى فيما يتعلق باستدعاء الاحتياط:

❖ كانت نسبة تلبية جنود الاحتياط لنداء الاستدعاء فى حرب لبنان مرتفعة.

❖ أثبت نظام الاستدعاء فعاليته ومصداقيته.

❖ كانت حالة المركبات المخزنة فى مخازن الطوارئ جيدة جداً فيما يتعلق بمدى استعدادها للمشاركة فى المعركة.

القوات الجوية

❖ تمهيد:

٢٢ - بموجب إستراتيجية الجيش الإسرائيلى فإن الهدف من القوات الجوية هو العمل على المستوى الجوى للدفاع عن دولة إسرائيل من خلال الحرب الجوية والقصف الجوى والاشتباك مع الطائرات المعادية، وعليها أن تلعب دوراً فى ردع العدو عن الحرب وفى تحقيق الأهداف. وقد كانت أهداف القوات الجوية - فى ميدان القتال فى لبنان - هى ضرب الأهداف الإستراتيجية ومنها الصواريخ الأرض- أرض، وضرب تشكيلات حزب الله، وفرض حصار جوي، ومساعدة القوات البرية فى نقل القوات وإخلاء القتلى والجرحى.

❖ القوات الجوية فى الفترة السابقة على الحرب:

٢٣ - فى مجال الدفاع عن سماء البلاد: فشلت القوات الجوية فى منع اختراق طائرتين بدون طيار لحدود إسرائيل. كان أول اختراق فى ٧ نوفمبر ٢٠٠٤ وكان الثانى فى ١١ أبريل ٢٠٠٥ . وفور وقوع الاختراق الأول قامت القوات الجوية بسلسلة من التدريبات، أكسبتها مهارة طيبة جعلتها تنجح فى الدفاع عن سماء الدولة ضد اختراق هذا النوع من الطائرات لها.

٢٤ - فيما يتعلق بالصواريخ الأرض - أرض: تقرر أن تكون مسئولية القوات الجوية هى توفير حل فى المدى البعيد والمتوسط لمشكلة التهديد الذى تمثله الصواريخ. وقد قامت القوات الجوية بدراسة هذا التهديد وجمعت معلومات عنه، وقامت بمناورات تدريبية على كافة المستويات واستعدت للحرب المنتظرة.

٢٥ - فيما يتعلق بمهاجمة الأهداف تم إيضاح أن هناك حاجة أيضاً للتخطيط لتدمير المراكز الحساسة الخاصة بحزب الله فى بيروت. وتم تكليف القوات الجوية بهذا الأمر.

سلاح البحرية:

٢٦ - تحدد الهدف من سلاح البحرية فى إستراتيجية الجيش الإسرائيلى بأنه "العمل فى البحر ومن البحر للحفاظ على سلامة دولة إسرائيل وسيادتها والدفاع عن مصالحها الحيوية فى البحر.

٢٧ - خلال الفترة السابقة على الحرب كانت القوات البحرية تهتم بالجبهة الشمالية من خلال إعداد خطط عمليات للحرب، ولاسيما الحرب ضد حزب الله فى البحر ومن البحر، واهتمت بالإعداد لتنفيذ مهام حصار بحري، وللقيام بتدريبات ومناورات على مستوى السلاح وبمناورات مشتركة مع قيادة المنطقة الشمالية وفرقة الجليل والقوات الجوية.

٢٨ - فى مجال العمليات قامت القوات البحرية بتنفيذ أنشطة متشعبة. وفى مجال بناء القوة استعدت القوات البحرية- اعتباراً من عام ٢٠٠٠ بعد الانسحاب من لبنان- لتدعيم وتكثيف تواجد البحرية فى الساحل الشمالى من أجل كشف وتغطية الرادارات وتزويد قطع البحرية بالسلاح دقيق التوجيه لمهام الأمن العروتينية وتطوير وسائل للدفاع ضد القطع البحرية.

سوف يرد الحديث بالتفصيل عن ضرب الزورق الحربى الإسرائيلي "حانيت" بصاروخ من طراز "C802" فى التقرير النهائي.

❖ **خطط العمليات قبل الحرب:**

❖ **تمهيد:**

٢٩ – تؤكد نظرية عمل هيئة الأركان فى وقت الحرب ضرورة الاعتماد بشكل أساسى على تخطيط العمليات وعلى الخطط والإعدادات المسبقة. وقد ورد فى نظرية الحرب الصادرة عن شعبة العمليات عام ١٩٧٧ ما يلي: "من بين مهام هيئة الأركان أثناء الحرب التقدم بخطط معدة مسبقاً وتم التدرب عليها بحيث تكون ملائمة للمواقف المحتملة. ويعد الارتباط بهذه الخطط كبيراً للغاية فى المراحل الأولى من الحرب، لإسهامها فى نقل الجيش من حالة السلم إلى حالة الحرب".

٣٠ – خلال الفترة التى تناولها التقرير بلور الجيش خطط عمليات للرد وللعمل فى الجبهة اللبنانية. وكانت الخطط المذكورة فى جوهرها تدريجية، تبدأ بالرد بقصف نيرانى ومدفعى (لأهداف تتضمن أهدافاً تابعة لحزب الله إلى جانب أهداف من البنية الأساسية اللبنانية) ونهاية بخطة لمواجهة حالة التصعيد وتدهور الموقف بما يؤدى إلى قصف مركز لبلدات شمال إسرائيل، فيما يتطلب عملية برية واسعة النطاق من أجل السيطرة المؤقتة على جنوب لبنان، وذلك بهدف تحريك الأوضاع بما يؤدى للتوصل إلى تفاهمات جديدة من أجل وقف إطلاق النار وتغيير قواعد اللعبة فى هذه الجبهة.

❖ **تطور خطة العمليات للجبهة الشمالية:**

٣١ – فى مايو ٢٠٠٠ – بعد انسحاب الجيش من لبنان وانتشاره على الحدود الدولية – ظهرت الحاجة إلى خطة عمليات جديدة لمواجهة حزب الله. وكان السبب فى ذلك امتناع الحكومة اللبنانية عن نشر قواتها وبسط سيادتها، وسيطرة حزب الله حتى على المستوى العسكرى فى جنوب لبنان. وبما يتفق مع ذلك نشرت فى أكتوبر ٢٠٠٠ خطة عمليات أصبحت من الناحية العملية خطة لإدارة الحرب ضد حزب الله فى الجبهة اللبنانية.

٣٢ – فى الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢)- بعد اختطاف الجنود فى مزارع شبعا وبداية المواجهة فى الساحة الفلسطينية- ظهرت فى قيادة المنطقة الشمالية نظرية ترى أن هناك حاجة إلى وضع خطط برية أيضاً. وذلك بناءً على إدراك أن القصف النيرانى لن يتمكن من وقف إطلاق حزب الله لصواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل. ولن يكون قادراً ولو على الحد منه. وقام الجيش بناء على ذلك بوضع خطة جديدة قائمة على الاجتياح البرى لجنوب لبنان (٦). وتم استخدام الخطتين فى نفس الوقت كل فى سياقها.

٣٣ – وبعد مزيد من التفكير تم التوصل إلى قرار بإعداد خطة واحدة متكاملة، تتضمن القصف النيرانى من ناحية وإمكانية القيام باجتياحات برية ومناورات تكميلية من ناحية أخرى. وفى ضوء هذا القرار تم إعداد خطة عمليات فى عام ٢٠٠٢ تضمنت العنصرين المشار إليهما. وتم اعتماد الخطة ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ . كان الهدف من الخطة حسبما حدده شاءول موفاز رئيس الأركان فى حينه: "إزالة التهديد الصاروخى (وليس الحد منه فحسب)، مع التأكيد على ضرورة إزالة الصواريخ الأرض- أرض بعيدة المدى، وتوجيه ضربة قوية لحزب الله دون أن يصل الوضع إلى حدود التدهور الشامل". وجدير بالذكر هنا أن شاءول موفاز- بعد أن أصبح وزير الدفاع- هو الذى صدق على خطة العمليات المذكورة فى فبراير ٢٠٠٣ .

٣٤ – عشية اندلاع الحرب فى عام ٢٠٠٦ كان على الساحة أكثر من خطة وأكثر من منطق، لم يصل أى منها إلى حد أن يصبح خطة حديثة ومعتمدة. وكانت الخطة المعتمدة والسارية حتى انسحاب السوريين من لبنان هى خطة العمليات التى اعتمدت عام ٢٠٠٢ . ومع اندلاع الحرب فى عام ٢٠٠٦ كانت تلك هى الخطة الرسمية السارية، نظراً لأنها لم تستبدل بأى خطة أخرى معتمدة، رغم أن الأسس التى قامت عليها لم يتم تحديثها، ورغم أن المنطق الذى قامت عليه أصبح لا محل له.

٣٥ – قبل انسحاب السوريين من لبنان ظهرت فى هيئة الأركان نظريات عمل جديدة، من بينها "إدارة معركة موجهة وفعالة"، واستخدام أساليب عمل غير مباشرة لمواجهة حزب الله حتى بدون تنفيذ هجوم بري. وقد تدرب الجيش على النظرية المذكورة فى شهر يونيو ٢٠٠٤ فى مناورة مشتركة لأفرع القيادة والأركان تم فى إطارها اللجوء إلى قصف نيرانى مضاد غير مصحوب بهجوم برى واسع النطاق، وذلك بما يخالف خطة العمليات المعتمدة. وقد وصف بينى جينتس قائد المنطقة الشمالية فى ذلك الوقت خطة العمليات المذكورة بأنها تحول جوهري، وأكد فى ختام المناورة أن قيادة المنطقة الشمالية ستقوم ببحث النقاط التالية:

❖ أولاً: كيفية تصرف القيادة فى معركة تجرى بقصف نيراني.

❖ ثانياً: استخدام أشكال أخرى من أشكال المناورة والخداع.

❖ ثالثاً: خلق مستويات عمل أخرى تدعم الإنجاز المطلوب تحقيقه من القصف النيراني. واستكمال تحقيق الإنجاز المطلوب عن طريق القيام بهجوم برى داعم قد يأخذ شكل اجتياحات برية.

٣٦ - أرسل قائد المنطقة الشمالية توجيهات إلى قيادة الجيش وقادة الفرق من أجل إعداد خطة أخرى وفقاً للمبادئ الجديدة التى تم وضعها بعد المناورة المشتركة. وتمثلت الخطة المذكورة فى تعديل وضع القوات البرية لتتناسب مع التغيير فى توزيع قوات حزب الله، عن طريق إضافة قوات، وزيادة قوات المشاة المشاركة فى القوات المهاجمة، وإعداد نظرية قتال تكتيكية مناسبة. وقد صدق قائد المنطقة الشمالية على الفكرة الرئيسية التى قامت عليها الخطة الجديدة فى شهر يناير ٢٠٠٥ .

٣٧ - مع صدور قرار المم المتحدة رقم ١٥٥٩، وبعد انسحاب السوريين من لبنان فى أبريل ٢٠٠٥، وبعد انتهاء فك الارتباط مع قطاع غزة تم إرسال تعليمات جديدة للمنطقة الشمالية من فرع التخطيط بهيئة الأركان العامة. وكانت التعليمات تتضمن خطة تعتمد كالخطة السابقة على افتراض أن حسم المعركة ضد حزب الله لن يكون ممكناً باستخدام القصف النيرانى فقط. وبالتالى فقد قررت الخطة إذاً ضرورة القصف النيرانى التمهيدى الذى يجهز لعملية برية واسعة النطاق فى جنوب لبنان، تستخدم فيها القوات النظامية وقوات الاحتياط. وقد صدق رئيس الأركان على الفكرة الأساسية التى قامت عليها الخطة- التى اطلق عليها اسم "الغيث"- فى شهر مايو ٢٠٠٦ .

٣٨ - تم التدريب على خطة "الغيث" فى يونيو ٢٠٠٦ فى إطار مناورة على مستوى القيادة الشمالية. وكان من المفترض أن يصدق عليها رئيس الأركان بعد القيام بمناورة أخرى لتقييمها فى أكتوبر ٢٠٠٦ . غير أن اختطاف الجنود فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أدى للتعجيل بتنفيذ الخطة. ولذلك تم توزيعها- تحت اسم خطة "الغيث" رقم ١ الصادرة عن هيئة الأركان- فى اليوم الذى بدأت فيه الحرب نفسها فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، وذلك دون استكمالها والتصديق عليها على النحو المطلوب (٧).

٣٩ - بما يتوازى مع سير مجريات الأمور على النحو الموصوف آنفاً أعدت فى الجيش خطة عمليات جديدة للمنطقة الشمالية أطلق عليها اسم "كساح الجليد". وكان الهدف من خطة العمليات المذكورة هو خلق وضع جديد ومختلف فى الساحة اللبنانية، فى ظل ظروف تصعيد شامل أو كرد فعل على حادث استثنائي، وذلك عن طريق عملية قوية قائمة على القصف النيرانى دون القيام باجتياح برى واسع النطاق. واعتمدت الخطة على القصف النيرانى المصحوب باختراق برى محدود. وكانت المرحلة التالية فى إطار الخطة المذكورة هى مرحلة تقييم ما إذا كان الهدف من خطة العمل قد تحقق. فإذا تحقق، تتوقف الحرب ويعود الجيش إلى النشاط الدفاعى وإلى سياسة الاحتواء والحفاظ على قواعد اللعبة. وإذا لم تتحقق الأهداف يجرى بحث إمكانية توسيع الخطة للوصول إلى تطبيق خطة "الغيث" وما فيها من اجتياح بري.

٤٠ - وفى غضون ذلك - وتحت اسم "كساح الجليد" - ظهر فى قيادة المنطقة الشمالية منطق آخر للعمل. كان هذا المنطق قائماً على شن عملية هجومية تتضمن اجتياحات برية للسيطرة على مواقع فى جنوب لبنان مع استخدام القصف النيراني. وكان الهدف من هذه الخطة هو إقصاء حزب الله شمالاً، بحيث يلقى صعوبة فى العودة إلى خط الحدود والتشبث به، وفى نفس الوقت يصبح هذا أساساً للمرحلة التالية من الحرب.

٤١ - تسبب الاختلاف بين الخطط المختلفة - وهو اختلاف مشروع فى حد ذاته- فى عدم بلورة خطة "كساح الجليد" التى لم تصل إلى حد أن تصبح خطة معتمدة ومتفق عليها. ووصل الأمر إلى حد أن أصبح من غير الواضح لكافة القوات فى الجيش أى خطة من الخطط التى أطلق عليها اسم "كساح الجليد" هى الخطة "الصحيحة" والمعتمدة: وما إذا كانت الخطة المعتمدة هى التى تشمل المناورة على الحدود بجوار الجدار الحدودى أم التى تتضمن اختراقاً للعمق اللبنانى لعدة كيلومترات.

٤٢ - قبيل نهاية عام ٢٠٠٥ كانت لدى الجيش ثلاثة خطط مختلفة ومتدرجة على النحو التالي:

❖ خطة تتعامل مع الوضع الراهن الذى يشهد حرباً متواصلة، تتطلب أنشطة للحفاظ على الأمن وأنشطة دفاعية واحتواء وحفاظ على "قواعد اللعبة" الحالية مع منع حزب الله من تحقيق إنجازات.

❖ خطة "كساح الجليد". وهى خطة مخصصة لفترة تصعيد شامل أو تحدث نتيجة لحادث استثنائى كبير يمكن أن يقود المنطقة إلى تصعيد. وتم توجيه الخطة فى اتجاه زيادة التصعيد إلى حد التهديد بأزمة إقليمية من أجل ردع حزب الله واحتوائه وتحسين الوضع الإستراتيجى العسكرى عن طريق الضغط على الأطراف المختلفة فى اللعبة. وكان أسلوب العمل قائماً على انتهاز الفرصة والقيام بعملية سريعة تخرج عن إطار الاحتواء المنتظر، مع التأهب للحرب وفقاً لخطة "الغيث"، ولكن أيضاً مع الاحتفاظ بخيار الانسحاب والعودة إلى النشاط الأمنى المعتاد.

❖ خطة "الغيث"، وتمثل معركة تهدف لقهر حزب الله استمراراً لعملية "كساح الجليد" أو نتيجة لتصعيد شديد فى الشمال. وتعكس الخطة اتخاذ قرار إستراتيجى بإلحاق هزيمة عسكرية ساحقة بحزب الله

عن طريق القيام بعملية عسكرية برية واسعة النطاق فى جنوب لبنان.

٤٣ – فى نهايةعام ٢٠٠٥ عاد الجيش إذاً إلى نمط خطط العمليات السابقة على عام ٢٠٠٢- الذى كانت القوات السورية فيه موجودة فى لبنان- بشكل يجعل من الصعب الجمع بين القصف النيرانى والعملية البرية، مما أدى لتقسيمهما إلى خطتين مختلفتين. وفيما يتعلق بخطط العمليات شهد أمام اللجنة رئيس شعبة العمليات الجنرال جادى أيزنكوت بأن خطة عام ٢٠٠٢ كانت هى الخطة السارية حتى لو لم يكن هناك محل لتنفيذها من وجهة نظر القوات. وعلى الجانب الآخر فقد شهد الجنرال بينى جينتس قائد القوات البرية (وقائد المنطقة الشمالية الأسبق) بما يلي: "أنا واثق فى خطة عام ٢٠٠٢، وأعتقد أنها كانت قابلة للتنفيذ، وكان من الممكن أن تؤدى لإنجازات".

٤٤ – فى ظل هذه الخلفية يجدر بنا الحديث عن خطة عمل شعبة العمليات لعام ٢٠٠٦، وكان من بين ما ورد فيها أن الجيش الإسرائيلى لم ينجح فى أعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ فى الحفاظ على قدراته العملياتية وفقاً للمستوى المطلوب، وأنه فى نهاية عام ٢٠٠٥ لم يكن مستوى الاستعداد لتنفيذ خطط العمليات كافياً، وتطلب تطويراً كبيراً فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦ . وقد أكدت تلك الخطة على ما يلي: "حتى مارس ٢٠٠٦، يجب الانتهاء من بلورة الخطط العملياتية الخاصة بالجبهة الشمالية... لابد من إعطاء الأولوية القصوى للاستعداد على الساحة الفلسطينية وعلى الساحة الشمالية مع التأكيد على أهمية الجبهة اللبنانية". كما يمكن الإشارة إلى توجيهات نائب رئيس الأركان العامة الصادرة فى شهر مارس ٢٠٠٥ إلى رئيس قطاع العمليات بالبدء فوراً فى إعداد خطة العمليات. كان ذلك قبيل فك الارتباط، الذى تطلب الأمر بعده التأهب لمواجهة واقع جديد سواء على الساحة الفلسطينية أو على الساحة الشمالية.

٤٥ – والخلاصة أن الموقف حتى يوم بداية الحرب كان على النحو التالي: لم يتم تحديث خطة العمليات التى كانت سارية منذ عام ٢٠٠٢، ولم تصدق هيئة الأركان العامة على خطة العمليات الجديدة التالية لها. ولم تكن خطة "الغيث" وخطة "كساح الجليد" قد اكتملتا وبالتالى لم تكن أى منهما سارية. ولم يكن من الممكن وصف النتيجة بانها مطمئنة على الإطلاق، فعشية الحرب لم تكن لدى الجيش الإسرائيلى خطة عمليات واحدة مكتملة وجاهزة وحديثة لمواجهة حالة التصعيد تمهيداً للحرب فى الجبهة اللبنانية.

٤٦ –فى ظل كل هذه الخلفيات، مع بداية الحرب، حدد رئيس الأركان الهدف الإستراتيجى والفكرة الإستراتيجية التى تقوم عليها الحرب، ولكن كان كل هذا بعيداً عن أى من الخطط العملياتية سالفة الذكر. غير أنه يمكن القول بأن النشاط الميدانى كان شديد الشبه بخطة "كساح الجليد".

هـ- الجانب المخابراتي:

❖ تمهيد:

٤٧ – كانت المواجهة ضد حزب الله تتطلب من المخابرات الإسرائيلية بذل أقصى ما لديها من طاقات. وكانت ملامح التحدى الذى تواجهه اجهزة المخابرات الإسرائيلية معروفة لها منذ سنوات. وجرت تعبئة القدرات المخابراتية المبهرة التى تتمتع بها المخابرات الإسرائيلية- وإن لم يكن بالكامل- من أجل مواجهة حزب الله، وبما يتوازى مع جهود مخابراتية أخرى.

❖غطاء جمع المعلومات:

٤٨ – أدى الانسحاب من لبنان إلى القضاء على قدرة أجهزة المخابرات الإسرائيلية على جمع المعلومات المطلوبة عن حزب الله. وزادت حدة هذه المشكلة بسبب عناصر أخرى هامة، منها إعطاء أولوية لتمويل قيام المخابرات الإسرائيلية بجمع معلومات عن مجالات أخرى هامة. وكان حزب الله كهدف مخابراتى يحتل مكانة هامة على الساحة المخابراتية من الناحية الرسمية طوال الوقت، إلى جانب أهداف مخابراتية أخرى، وخاصة منذ عامى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . ومع ذلك لم يصمد هذا التقييم السليم فى محك اختبار الواقع فى كثير من الأوقات.

٤٩ – وكانت النتيجة وجود نقص فى الصورة التى ترسمها المعلومات التى تم جمعها عن حزب الله. وحتى عندما كانت تقديرات المخابرات العسكرية تفيد بوجود فرصة كبيرة للتصعيد لم يحدث تغيير جوهرى فى جهود جمع المعلومات أو فى نتائجها.

٥٠ – كانت هناك أيضاً نقاط ضعف واضحة فى مجال جمع المعلومات العسكرية التكتيكية. فأغلب وحدات جمع المعلومات فى هيئة الأركان لم تكن موجهة إلى الساحة اللبنانية، ولم يكن هناك إدراك كاف من جانب القيادة التكتيكية المقاتلة لأهمية وحدات جمع المعلومات. وتزايدت توقعات وارتباطات القوات بالمعلومات التى تأتى من الجهات المسئولة. وقد سقطت هذه الجهات فى الثغرات الموجودة فى مجال جمع المعلومات نتيجة لعدم كفاية الموارد فى قيادة المنطقة الشمالية وفى قيادة الفرقة العسكرية هناك، ولم يتم التوصل إلى معلومات قتالية وتكتيكية كثيرة، ولم يتم الاستفادة من المعلومات التى تم التوصل إليها، وكان السبب فى ذلك ترشيد الإنفاق فى مجال التأهيل والإعداد الفني.

◆ **مستوى المعلومات المخابراتية:**

٥١ – بصفة عامة قامت المخابرات العسكرية الإسرائيلية فى السنوات السابقة على الحرب بإمداد القيادة العسكرية والسياسية بمعلومات مؤكدة وواسعة النطاق عن حزب الله، على الرغم من الثغرات فى مجال جمع المعلومات. ورغم أنها لم توفر للقيادة ما يكفى من المعلومات المخابراتية الأساسية لتغطية نشاط حزب الله كمنظمة اجتماعية وثقافية وأيديولوجية، إلا أنها فى المجال السياسى تمكنت من تكوين صورة واضحة عن ماهية المنظمة وأهدافها وسياستها تجاه إسرائيل، والمساعدات المتزايدة التى تقدمها للمنظمات الإرهابية الفلسطينية، وطموحاتها وأساليب عملها على الساحة اللبنانية. وكانت الرؤية الإستراتيجية تتميز بفهم نوايا المنظمة ومعرفة قدراتها على النحو السليم.

٥٢ – فى التقدير السنوى للموقف الصادر عن المخابرات العسكرية فى يوليو ٢٠٠٥ ورد أن منظمة حزب الله "سوف تسعى إلى تنفيذ عمليات... وقد تعمل على تنفيذ تهديداتها رغم القيود، وقد تحاول القيام بعملية اختطاف أو أسر جنود..". وفى ديسمبر ٢٠٠٥ ورد فى تقديرات المخابرات أن منظمة حزب الله سوف تستمر فى ارتكاب عمليات تخريبية معادية تتضمن حوادث الاختطاف التى وصفت إمكانية حدوثها بأنها كبيرة. وورد فى خطاب من رئيس المخابرات العسكرية فى ديسمبر ٢٠٠٥ أن "هناك حاجة للتأهب والاستعداد لإمكانية التصعيد على الحدود الشمالية.. وتعزيز قوة الردع فى مواجهة نية حزب الله اختطاف جنود". وفى مارس ٢٠٠٦ فى مشاورات عسكرية جرت برئاسة رئيس الوزراء بالوكالة قال رئيس المخابرات العسكرية ما يلي: "إن حزب الله يدبر أمراً... ولا يزال الاختطاف أمراً مشروعاً..". وفى مايو ٢٠٠٦– فى إطار تقييم المخابرات العسكرية للخطة متعددة السنوات التى يلتزم بها الجيش– ورد أن هناك احتمال متزايد لحدوث تدهور فى الجبهة الشمالية بسبب النشاط الإرهابى الذى تقوم به منظمة حزب الله، كما ورد التهديد بالاختطاف فى تحليل سيناريوهات المواجهة المحتملة فى الشمال، ووصفت إمكانية حدوثه بأنها كبيرة إلى متوسطة.

٥٣ – يدخل كل ما سبقت الإشارة إليه آنفاً فى إطار عمل المخابرات فى المعلومات الإستراتيجية التى حققت فيها البحوث المخابراتية إنجازات كبيرة وإن لم تكن كاملة فى الفترة السابقة على الحرب. وفى مقابل ذلك فعلى المستوى التكتيكي كانت الصورة التى قدمتها المخابرات أقل وضوحاً وكشفت عن وجود ثغرات واضحة. وكانت المشكلة الأساسية راجعة إلى القيود المفروضة على المخابرات فى ترجمة كثير من المعلومات التى لديها– أو التى كان من الممكن أن تصبح لديها لو بذلت الجهود الفنية الكافية– إلى لغة العمليات التى تحتاج إليها القوات المقاتلة. وينطبق نفس الشئ على معلومات المخابرات فى القوات البرية التى كان مستواها فى الغالب شديد العمومية.

◆ **نشر المعلومات وتحليلها المشترك:**

٥٤ – لا يكون للمعلومات التى تأتى بها أجهزة المخابرات أهمية فى حد ذاتها، إذا لم يتم توزيعها ونشرها بين العناصر المعنية على النحو المناسب وفى الوقت المناسب. ولابد أن يتضمن توزيع هذه المعلومات ثلاثة عناصر رئيسية: الأول هو صورة العدو وفهمه تماماً وتفسير تصرفاته قدر الإمكان؛ والثانى هو ما لا نعرفه عن العدو؛ والثالث هو الآثار المترتبة على العنصرين الأولين، فيما يتعلق بكيفية مواجهة العدو وأساليب عمله فى مواجهة قواتنا فى زمن المواجهة (وهو عنصر يدخل فى نطاق المسئولية المشتركة بين المخابرات وعناصر أخرى). ولابد أن يجرى نشر المعلومات بشكل فعال ومتواصل ومنظم بين كافة العناصر المعنية، ولاسيما عن طريق الدعوة إلى إجراء حوار فنى مع تلك العناصر على كافة المستويات. وفيما يتعلق بتقييم نشر المعلومات المخابراتية وتحليلها، يبدو أن عمل المخابرات قبيل المعركة كان يشوبه نقص.

٥٥ –على المستوى الإستراتيجي: من الطبيعى أن نشر المعلومات وتحليلها يعد امراً معقداً. فقد كانت النظرية التقليدية ترى فى رئيس المخابرات العسكرية المسئول عن تقدير الموقف على المستوى القومي، وهو ما يعنى أنه المسئول فى جهاز المخابرات عن بلورة تقدير موقف قومى وعرضه على القيادة السياسية. وقد تم التخلى عن هذه النظرية تدريجياً بمضى الوقت. وعلى وجه العموم فإن الحوار بين القيادة السياسية وبين جهاز المخابرات بشأن حرب لبنان لم يكن خالياً من المشاكل.

٥٦ –حتى بداية عام ٢٠٠٦ كان هناك اتفاق داخل اجهزة المخابرات وفى المخابرات العسكرية على مبادئ بسيطة. فقد كانت جميع الأطراف تتفق على العناصر المكونة لنظرية عمل حزب الله وعلى تأثيراتها على مواجهته للجيش عندما يحين الوقت لذلك. وقد تمكنت المخابرات العسكرية من إجراء حوار جيد وممتد مع القيادات العسكرية والسياسية العليا، من أجل نشر المعلومات المخابراتية بينها. وقد كان من بين ما أوضحته المخابرات العسكرية أيضاً التأثير المقيد لنقص المعلومات المخابراتية الضرورية لتوجيه قصف نيراني، نظراً لأن هذه المعلومات هى العنصر الوحيد

الضرورى لتحقيق إنجازات كبيرة فى مواجهة منظمة حزب الله وللنجاح فى توجيه الضربة البرية. وقد تغير هذا الوضع فى وقت لاحق.

٥٧ -على المستوى العملياتي: نشأ حوار ممتد بين العناصر المخابراتية والعملياتية فى القيادة الشمالية وكذلك فى هيئة الأركان وبين زملائها فى فرع المخابرات العسكرية وفى قيادة سلاح الطيران. وقد كان لهذا الحوار تأثيراته الإيجابية على فهم العدو كجماعة مسلحة منظمة تخوض حرب عصابات، وعلى الفكر العملياتي، وعلى تشكيل نظرية العمل، وعلى خطط العمليات التى تبلورت فى الفترة السابقة للحرب. وقد أفرز هذا الحوار فهماً مشتركاً لجوهر المواجهة بين إسرائيل وحزب الله وللقيود التى واجهها القصف النيرانى والحاجة إلى الاعتماد أيضاً على المناورة البرية عند الحاجة لتغيير المعادلة بين الأطراف.

٥٨ - على المستوى التكتيكي: كانت المعلومات التى تلقتها القوات الجوية تأتى فى إطار نشر المعلومات على الجهات المعنية من أجل حاجة العمليات. وقد اتسمت الصورة بالنسبة للقوات البرية بوجود قدر أكبر من النقص والثغرات. وفى هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن أجهزة المخابرات لم تتمكن فى السنوات الأخيرة (ولاسيما اعتباراً من عام ٢٠٠٣) من إيجاد عناصر مخابراتية معاونة بالكم والكيف المطلوب الذى يكفى القوات المقاتلة على الجبهة اللبنانية وأن إدارة المخابرات الميدانية فى قيادة القوات البرية المسئولة عن تعريف القوات بالعدو لم تف بالمهام المكلفة بها. وأن أكثر شيء كان واضحاً هو النقص فى عناصر القيادة والسيطرة لدى قيادة المخابرات العسكرية (وكذلك فى قيادة المنطقة الشمالية وفى قيادة القوات البرية) فلم تتمكن من السيطرة على ما يجرى وما لا يجرى فى جهاز المخابرات الميدانى التكتيكي.

و- التداخل بين اختصاصات القيادة العسكرية والقيادة السياسية فى يناير- يوليو ٢٠٠٦:

٥٩ - قد يكون هذا هو الموضع المناسب لتخصيص فقرة خاصة تتناول اللقاءات والمشاورات التى جرت بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية فى الشهور التى سبقت الحرب، ولاسيما بسبب الظروف الخاصة التى نشأت اعتباراً من يناير ٢٠٠٦ فصاعداً. فقد بدأت تغييرات فى القيادة الإسرائيلية، وأصبح على رأس القيادة السياسية شخصيات ارتباطها بالقيادة العسكرية ومعرفتها بالقضايا الإستراتيجية والعسكرية قليل مقارنة بالوظائف العليا التى تشغلها هذه الشخصيات. وقد كان للفترة التى بدأت فى يناير ٢٠٠٦ أهمية لفهم مدى وعى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بملامح الجبهة اللبنانية وسياقاتها العريضة عشية بدء حرب لبنان.

٦٠ - سنشير فى بداية الأمر إلى التفاهمات الأساسية التى سادت فى الحوار بين القيادات العسكرية والمخابراتية والتخطيطية وبين القيادة السياسية (متمثلة فى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية) حسبما تجلت فى المشاورات التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٥ وفى يناير ٢٠٠٦ فى مكتب رئيس الوزراء وتناولت الحرب فى الشمال. (وسنورد فيما يلى ما تم تسجيله فى المشاورات سالفة الذكر. وجدير بالذكر أننا لا يجب أن نستنتج من هذا الكلام بالضرورة ما الشكل الذى كانت عليه خريطة الواقع فى نظر صناع القرار التى تأثرت بأشياء عديدة وبأنماط فكر شخصية):

❖ كان هناك ضغط دولى متزايد على سوريا التى كانت فى عزلة مطلقة وليس هناك من يدعمها سوى إيران (وقد كان هذا الضغط أكبر من جانب الولايات المتحدة وفرنسا). وكان من مصلحة إسرائيل استمرار الضغوط الدولية لتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ . وكانت الحكومة اللبنانية تسعى لاستقلالية القرار اللبناني. وكانت حكومة السنيورة تعتزم تفكيك حزب الله، حتى مع عدم طرح موضوع السلاح بشكل واضح. وقد أدرك نصر الله أنه لا حياة له ولا صراع له سوى داخل لبنان، وأنه لا يستطيع التغاضى عن التطورات السياسية فى بلاده.

❖ تعرضت منظمة حزب الله لأزمة فى سعيها للحفاظ على هويتها كمنظمة مقاتلة ذات سمات إسلامية، ولاسيما فى مواجهة إسرائيل. وفى هذه المرحلة استمرت فى الالتزام بضبط النفس فى مواجهة إسرائيل، ولكن كان هناك اعتداء يتمثل فى اختطاف الجنود مما جعل حزب الله هو السبب فى تسخين القطاع.

❖ بعد إحباط محاولة الاختطاف التى وقعت فى قرية الغجر فى نوفمبر ٢٠٠٥ جرت مشاورات بمشاركة رئيس الوزراء شارون ووزير الدفاع موفاز تم فيها إلقاء الضوء على المواقف والمفاهيم التى كانت سائدة بالنسبة لمواجهة منظمة حزب الله ومحاولات الاختطاف التى تقوم بها. وتبين من المناقشات أن أى عمليات اختطاف من شأنها أن تؤدى إلى تشويش الاتجاهات الإيجابية فى الساحة اللبنانية، وأن الرد الإسرائيلى لا يجب أن يوفر لحزب الله أداة لدعم مكانته. فليس كل حادث اختطاف يرتكبه حزب الله خطوة إستراتيجية تجعل إسرائيل تغير من المبادئ التى قامت عليها سياستها. ومن المحتمل أن يكون هناك مبرر للرد، غير أن الرد

لابد أن يأتى بعد تفكير. وكانت توصية رئيس الأركان هى "العمل على احتواء الحادث نظراً للتوقيت".

٦١. بالنسبة للرد الإسرائيلي: فى حالة اتخاذ قرار بالرد أكد رئيس الأركان حالوتس فى هذه المناسبة أن الأهداف التى سيركز عليها الرد لابد أن تكون من البنية الأساسية. وأكد أن من الأهمية بمكان ألا يؤدى الرد الإسرائيلى إلى خسائر فى الأرواح بسبب الوضع الخاص السائد فى لبنان. وقال رئيس الوزراء شارون فى ختام تلك المشاورات إنه بالنسبة لنشاط الجيش الإسرائيلى على الخطوط اللبنانية بصفة عامة "فإن السياسة التى كنت أتبعها فى السنوات الخمس الأخيرة تقضى بالامتناع عن القيام بأى عمل يمكن الامتناع عنه هناك".

٦٢. فى الرابع من يناير ٢٠٠٦ تلقى إهود أولمرت المسئولية باعتباره رئيس الوزراء بالوكالة نظراً لدخول شارون المستشفى. وفى الفترة من ٨ يناير إلى ١١ يوليو ٢٠٠٦ عقدت بعض جلسات التشاور بينه وبين قيادات الأجهزة الأمنية. وفيما يلى النقاط الأساسية التى تم الاتفاق عليها:

❖ بالنسبة لقضية الاختطاف المتوقع:

– لم تتغير استراتيجية منظمة حزب الله التى قادتها لمحاولات الاختطاف. وسوف تبحث المنظمة عن فرصة للتنفيذ. وليس فى استطاعة إسرائيل السكوت على هذا. ونحن ننظر إلى الاختطاف على أنه حادث ممكن الوقوع وأن إمكانية حدوثه كبيرة ويمكن أن يحدث على الفور.

– يجب رفع درجة الاستعداد إلى أقصى درجة ممكنة من أجل إجهاض عمليات الاختطاف، ولابد من الوصول إلى أقصى مستويات الاستعداد والتأهب (تصريح رئيس الوزراء بالوكالة فى ٥ مارس ٢٠٠٦).

– فى هذا الصدد لابد من الالتزام بأقصى درجات الحساسية والانضباط من جانب الجنود فى الميدان ومن جانب المدنيين. ولابد من الحرص على تكثيف النشاط المخابراتى وتعزيز الأجهزة المخابراتية والعمل على تنفيذ التوجيهات (رئيس الوزراء فى ١٠ مايو ٢٠٠٦). وبعد اختطاف جلعاد شاليط بحث رئيس الوزراء ما إذا كانت قد صدرت الأوامر بالتحذير من وقوع اختطاف فى المنطقة الشمالية، وبرفع حالة التأهب. وأكدت هيئة الأركان حدوث ذلك (فى ٢٥ يونيو).

❖ بالنسبة للرد الإسرائيلى على الاختطاف المتوقع:

– بعد عرض المعلومات على رئيس الوزراء بالوكالة إهود أولمرت أدرك أن منظمة حزب الله تتمتع بنقاط امتياز تتفوق بها علينا، وذلك لأن ردنا لم يكن كفيلاً بمنع استمرار وجود حزب الله أو بحرمانه من مواصلة الاستفادة من الامتيازات التى يتمتع بها.

– كان فى رأى رئيس الأركان حالوتس أن هذا يرتبط بنوعية الرد الذى سنختاره، وبمدى قدرتنا على تحمل ثمن هذا الرد.

– فى تلك الجلسة أكد عاموس جلعاد أنه يعتقد أننا لو وصلنا إلى درجة المصادمات مع حزب الله فلابد أن تكون هناك عمليات برية واسعة النطاق. وأكد رئيس الموساد أنه يعتقد أن استخدام القوات الجوية لا يجب أن يكون السبيل الوحيد للتعامل مع قطاع كبير من ساحة التهديد، وأننا سنضطر للدخول إلى العمق لإبعاد التهديد عن حدودنا. ورد على ذلك رئيس الوزراء إهود أولمرت بأن "هذه معادلة تنطوى على بعض التعقيد".

– أوصى رئيس الأركان حالوتس باتباع سياسة الاحتواء، التى تقضى عند حدوث أى حادث على الحدود بالعمل على عدم اتساع نطاقه. لأن الهدوء على الحدود الشمالية يحقق مصلحتنا. ولكن إذا كنا فى حاجة لاستخدام مستويات مختلفة من القوة لجعلهم يدفعون الثمن فإننا قادرون على ذلك.

– وافق وزير الدفاع على ذلك، وأضاف أنه لابد من الالتزام بسياسة الاحتواء فى الشمال فى مواجهة حزب الله، والاستعداد لإمكانية التصعيد من جانب الحزب.

– وأكد رئيس الوزراء بالوكالة "أننا لابد أن نكون جاهزين بأنماط الرد التى تتناسب مع نوع الاستفزاز الذى قد يحدث". وأعرب عن أمله فى "أن يكون هناك من أعد هذه الخطط". ورد رئيس الأركان بأن "الخطط موجودة". وأضاف رئيس الوزراء بالوكالة أنه يريد "الاستماع إلى هذه الخطط فى أقرب فرصة". وقال رئيس الأركان إن الخطط موجودة وإن كافة الجهات المعنية قد اعتمدتها. وأضاف رئيس الوزراء بالوكالة قائلاً: "ما كنت لأنتظر- حاشا لله- أن يحدث شيء لكى أبدأ بحث الموضوع. وما أتحدث عن وقوعه هو حادث يؤدى لتشكيل الساحة وليس حادثاً عرضياً".

ولم نجد أى دليل على أن هذه الخطط قد عرضت على رئيس الوزراء أو على مجلس الوزراء المصغر للشئون السياسية والعسكرية بشكل كامل ومنظم، وبالتالى فإن هذه الجهات لم تصدق على الخطط المذكورة.

فى نهاية جلسة المشاورات أكد رئيس الوزراء بالوكالة إهود أولمرت أن "المصلحة تقضى بالحفاظ على الوضع على النحو الذى هو عليه دون فتح جبهة أخرى فى الشمال". وفى وقت لاحق عقدت جلسة مشاورات أخرى كرر فيها وزير الدفاع ورئيس الأركان نفس الكلام.

– بالنسبة للهدف من المواجهة المحتملة: قال رئيس الوزراء إهود أولمرت فى ١٠ مايو ٢٠٠٦ فى ختام جلسة عقدت للإعداد لزيارته إلى الولايات المتحدة (التى لم يكن موضوع حزب الله هو الموضوع الأساسى فيها) إنه "لو أتيح لنا الوصول إلى موقف يترتب عليه انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب فسوف تنسحب منظمة حزب الله إلى الوراء ويتم نزع سلاحها، ومن الناحية العملية سيكون فى هذا استكمال لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩، فإذا كان هناك شيء يمكن أن يؤدى لإبعاد تهديد حزب الله... فإنه يهمنا للغاية".

– بالنسبة لقوة وقدرات الجيش الإسرائيلي: قال رئيس الأركان لرئيس الوزراء إن "فى استطاعته الاعتماد عليه وإن المهام المعتاد سوف تنفذ على أفضل وجه مع الحد الأدنى من الأخطاء والحد الأقصى من الإنجازات، وذلك من أجل دعم فكرة سياسية وليس عسكرية" (وقد نقلنا هذا الكلام من ملخص اجتماع رئيس الوزراء برئيس الأركان الذى عقد فى ١١ يوليو ٢٠٠٦ وخصص أساساً لميزانية الدفاع).

٦٣ – لابد من إضافة ملاحظة بشأن الحوار بين قيادات أجهزة المخابرات والقيادات السياسية فى الفترة المذكورة. فعلى حد علمنا لم يتم طرح الرؤية الأساسية لأجهزة المخابرات- فيما يتعلق بمشكلة حزب الله وما لها من تأثيرات معروفة على السياسة الإسرائيلية- للبحث بشكل جذرى بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين رؤساء أجهزة المخابرات فى الفترة من يناير ٢٠٠٦ حتى اندلاع الحرب. صحيح أن رؤساء أجهزة المخابرات شاركوا فى جلسات عديدة تم فيها طرح المشاكل المعتادة التى يتعلق بعضها بحزب الله، إلا أن هذه الجلسات لم يتم فيها عرض الصورة الكاملة والمعقدة واستيضاح تأثيراتها. ويبدو أنه حتى اندلاع الحرب لم يجر أى تدارس مشترك للموقف بالكامل بين القيادة السياسية وبين رؤساء أجهزة المخابرات.

٦٤ – وباختصار يمكن القول أنه فى حالة طرح المشكلة اللبنانية فى الجلسات التى شهدتها الفترة التى تلت بداية عام ٢٠٠٦، لم تظهر أى تغييرات هامة تحيد عن وجهة النظر التى كانت سائدة قبل ذلك. وقد كانت المبادئ الأساسية لوجهة النظر المذكورة هي: إدراك أن حادث الاختطاف ممكن، بل ومتوقع؛ والاعتراف بأهميته كحادث إستراتيجى يسهم فى تشكيل الساحة وبالتالى فإن من الأهمية بمكان الحيلولة دون وقوعه؛ واتجاه النية بصفة عامة إلى التمسك بسياسة الاحتواء التقليدية- التى كان ينظر إليها على أنها تخدم المصلحة الإسرائيلية- مع التأهب للقيام برد تصاعدى حسب درجة خطورة استفزازات حزب الله. وكان الشئ غير العادى فى الموضوع هو ملاحظة لرئيس الوزراء قبيل سفره للولايات المتحدة، قال فيها إن من المحتمل أن يتبين أن إسرائيل كان لها مصلحة مبدئية فى تغيير المعادلة الأساسية فى لبنان. ولم نجد أى دعم او إشارة أخرى لهذه الملاحظة الهامة، كما لم نجد أى دليل على أنها كانت بمثابة توجيه للتخطيط العملى للمدى القريب، كما لم نجد أى دليل على اتجاه النية إلى تحقيق ذلك عن طريق عملية عسكرية.

ز. خاتمة الفصل والنتائج الأساسية المتعلقة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦:

٦٥ –قامت اللجنة بالتحقيق فى الفترة التى بين انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان وبداية الحرب، ولاسيما باعتبارها خلفية لفهم الوضع مع بداية اندلاع الحرب فى صيف ٢٠٠٦ . بالنسبة لأغلب صناع القرار كان الوضع السائد أمراً واقعاً. ولكن بعض التطورات التى وصفناها فى التقرير حدثت فى فترة ولاية صناع القرار الذين نركز على وصف أدائهم. وسوف نؤكد على دور هؤلاء فى الفصل التالي، الذى يتناول تحليل قرار الحرب والنتائج التى أسفر عنها وأداؤهم خلالها. ومع ذلك فقد وجدنا من الصواب أن نعرض فى هذا الفصل باختصار شديد بعض النتائج العامة، التى تتناول التطورات التى جرت والقرارات التى تم اتخاذها فى الفترة التى يستعرضها هذا الفصل، فى المجالات التى تتعلق بشكل مباشر بفترة الحرب. وسنعود إلى بعضها فى التقرير النهائي. والنتائج التى نوردها هنا تبدو لنا مهمة سواء لتقييم أداء الأطراف المعنية بحرب لبنان أو لتقييم القرارات التى أصدرتها هذه الأطراف، أو للتعرف على التطورات والعناصر التى لابد من تقييمها من أجل رفع قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات التى ستواجهها فى المستقبل.

٦٦ – كانت سياسة ضبط النفس والاحتواء التى اتبعتها إسرائيل فى أيام الحكومات السابقة منذ الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠ قائمة على مبررات لها وزنها. غير أن الجدير بالذكر هنا أن هذه السياسة على الرغم من الامتيازات الواضحة التى ترتبت عليها قد أسهمت فى السماح لمنظمة حزب الله بزيادة قوتها العسكرية دون معارضة فعلية من جانب إسرائيل، كما سمحت لها بالتزود بصواريخ بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، وأسهمت فى تشجيعها على العمل فى جنوب لبنان بالكامل وعلى امتداد الجدار الحدودى كله على نحو استفزازى عنيف ضد إسرائيل. وقد أدى الجمع بين كل هذه القدرات التى كانت فى جوهرها قدرات إستراتيجية (ذات تأثير حتى على المستوى الإقليمي) وقدرات تكتيكية (كوسيلة لإضرام نار الحرب فى

الظروف المناسبة) إلى إكساب المنظمة ميزة وقدرة على العمل الفعلى ضد إسرائيل. وبذلك أتيح لمنظمة حزب الله- باعتبارها قوة شبه عسكرية تستخدم أساليب حرب العصابات، دون أن تقع عليها أى مسئولية سياسية، وباعتبارها منظمة لديها عقيدة أيديولوجية متطرفة معادية لإسرائيل وخطط لمهاجمة الجيش الإسرائيلى طوال الوقت- القدرة المستمرة على العمل فى الوقت والظروف وبالطريقة المناسبة لمصالحها، دون أى رد عسكرى فعلى من جانب إسرائيل أو اعتراض على تجميعها لهذه القوة العسكرية الكبيرة. وبهذه الطريقة أصبح الوضع حساساً للغاية بالنسبة لدولة إسرائيل لفترة طويلة. وترتبط هذه التطورات أيضاً بقرار الانسحاب من المنطقة الأمنية فى جنوب لبنان بدون أى اتفاقية مع لبنان فى مايو ٢٠٠٠، بينما فى ظل عدم وجود اتفاقية- وعدم وجود الترتيبات التى تترتب على أى اتفاقية- كان من المتوقع ألا تتمكن الحكومة اللبنانية من نشر جيشها على الحدود، وأن تسيطر منظمة حزب الله عليها. وعلى الرغم من افتراض أن شرعية عمل حزب الله ضد إسرائيل ستضعف- وهو ما حدث بالفعل- إلا أنه كان من الواضح فعلياً أنه بعد الانسحاب ستكون هناك قواعد مختلفة لسياسة الرد الإسرائيلية فى مواجهة الحكومة السيادية اللبنانية حتى لو لم تبسط سيادتها على جنوب لبنان وعلى خط الحدود. ورغم أننا لا نحكم هنا على هذا القرار وعلى الأسلوب الذى تم به اتخاذه وتنفيذه إلا أن من الأهمية بمكان أن نؤكد على الصلة بينه وبين الوضع الذى نشأ على الحدود اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦ .

٦٧ - لم تتخذ اللجنة أيضاً أى موقف من سياسة الاحتواء وتنفيذها والأسلوب الذى تم به اتخاذ وتنفيذ القرارات بشأن بدايتها واستمرارها حتى اندلاع الحرب. ومن الواضح أن هذه السياسة كانت لها مزايا واضحة، ولاسيما فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى تلك الفترة. فالعمل داخل الأراضى السيادية لدولة اخرى هو أمر شائك حتى لو لم تمارس هى نفسها سيادتها على أراضيها، وحتى لو سمحت بتعاظم القوة العسكرية لمنظمة عنيفة تمثل دولة داخل الدولة. وعلى أى حال فإننا نعتقد أنه كان من الأجدر بالحكومات الإسرائيلية أن تجرى تقييماً دورياً متعمقاً للمزايا والعيوب التى تنطوى عليها سياسة الاحتواء، وأن تستعد جيداً للحظة التى تقرر فيها إسرائيل أن الوقت قد حان للتوقف عن هذه السياسة وللعمل بشكل مختلف أكثر حزماً سواء على المستوى السياسى أو العسكرى أو كليهما، من أجل تقليل الخسائر الإسرائيلية سواء على المستوى الإقليمى أو المحلي. ونحن ندرك أن إسرائيل كانت تقوم بنشاط سياسى متواصل فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية على الساحة الدولية حتى فى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ . غير أننا من الناحية العملية يمكن أن نقرر أن ما فعلته لم يترتب عليه الاستعداد السياسى أو العسكرى الذى يتناسب مع التحول الذى حدث فى يوليو ٢٠٠٦ .

٦٨ - لقد أكد الجيش الإسرائيلى سواء لقواته او للقيادة السياسية أن تدهور الموقف للوصول إلى حد الحرب فى المستقبل هو أمر شبه حتمي. وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع المتمثل فى مدى استعداد الجيش والجبهة الداخلية فى المنطقة الشمالية يكشف عيوباً خطيرة فى كافة المستويات. وفى هذا الصدد جدير بنا أن نشير بشكل خاص إلى أنه مع اندلاع الحرب لم تكن هناك خطط عمليات حديثة ومعتمد للجبهة اللبنانية تكون "محل ثقة" رئيس الأركان والوحدات وقيادة المنطقة العسكرية بحيث يؤمنوا بأهميتها وينفذوها فعلياً فى الاشتباكات. وقد كان عدم استكمال التخطيط للعمليات- منذ الانسحاب السورى من لبنان، وبما يتفق مع الوضع الجديد ومع الفهم الأساسى لأجهزة المخابرات للوضع فى لبنان- بمثابة خطأ فادح. وفى نفس الوقت فإنه لم يتم فى الوقت المناسب تخصيص الموارد المطلوبة لإجهاض نوايا العدو حتى فيما يتعلق بحادث الاختطاف المتوقع، وللإعداد المناسب والتفصيلى للرد المطلوب على أساس الدروس المستفادة من احداث مماثلة فى الماضي. وقد أدى إعطاء أولوية لقطاعات أخرى- حتى فى ظل الصراع العنيف ضد الفلسطينيين- إلى جعل مشكلة الأخطاء والنقص فى الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات الجيش مشكلة خطيرة فى ظل سيناريو رهيب كانت المؤسسة العسكرية نفسها تتوقع حدوثه بشدة. وقد أدت هذه الأخطاء إلى إلحاق ضرر بالغ باستعدادات الجيش حتى فيما يتعلق بتدريب وحدات الاحتياط والوحدات النظامية وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطيات القتالية ووحدات مخازن الطوارئ. وسنعود لمناقشة هذه الموضوع أيضاً عند مناقشة الحرب فى التقرير النهائي. غير أن من الأهمية بمكان هنا أن نشير إلى أن الجيش كان لابد أن يكون جاهزاً ومتأهباً لمواجهة المواقف التى يفرض عليه التصعيد فيها فجأة. وذلك حتى لو كنا ندرك أنه لا يمكن الاستعداد دائماً بنفس القدر للأحداث المختلفة وللسيناريوهات المختلفة. ورغم ذلك فإننا نفترض أن الجيش كان يعتبر النقص فى استعداداته لمواجهة الأخطار فى الجبهة اللبنانية مخاطرة محسوبة، قائمة على الاعتقاد بأنه ليس من المتوقع أن يحدث فجأة تغيير شامل من ناحية العدو فى هذه الجبهة، وأن التغيير فى حالة حدوثه سيكون

تدريجياً أو سيحدث من جانب إسرائيل، وأن الجيش فى كافة الأحوال كان سيتمكن من استكمال استعداداته فى المجالات التى تشهد نقصاً. غير أن نتيجة ذلك كانت وجود ثغرة فى درجة الاستعداد عندما قررت الحكومة الإسرائيلية اللجوء إلى التصعيد الفورى بعد حادث الاختطاف.

٦٩ - فيما يتعلق بعمل المخابرات كانت هناك أخطاء بارزة أوردناها فى التقرير السري، ولأسباب بديهية لن نذكرها هنا.

٧٠ -ومن جهة اخرى فإن نظرية العمل السلبيبة فيما يتعلق بالأمن العام على الحدود اللبنانية- والتى كانت من الناحية الفعلية ترجمة حقيقية لتوجيهات القيادة السياسية فيما يتعلق بسياسة الاحتواء فى الساحة اللبنانية، والتى كانت ترجع أيضاً إلى الخوف من اختطاف جنود فى منطقة الجدار الحدودي- كانت لها انعكاسات سلبية سواء فيما يتعلق بالعمليات أو بالوعى الذى نشأ لدى الجنود والقادة. وقد أدى هذا بالجيش إلى العمل على نحو كان من المفترض أن يقلل من خطر المساس بجنوده، ولكن بهذه الطريقة حدث عدم وضوح فى فهم الجيش الإسرائيلى لدوره الرئيسى فى الدفاع عن المنطقة الشمالية مع ردع حزب الله.

٧١ - سنعود إلى مناقشة نظرية عمل الجيش فى التقرير النهائي. ولكننا سنوضح هنا باختصار أن الهزة التى تعرض لها الجيش نتيجة لمناقشة نظرية عمله كانت قوية، وكانت لها تأثيرات مباشرة على مجالات عديدة وهامة ترتبط بالحرب فى لبنان. وفى هذا الصدد نشير إلى أننا نعتقد أن محاولة ملاءمة نظرية العمل الحديثة للواقع الجديد فى ساحات العمل المختلفة كانت تتضمن أبعاداً ألحقت الضرر بالمبادئ الأساسية لاستخدام القوة العسكرية،وأن النظرية الجديدة للحرب المحدودة كانت أكثر ملاءمة لمحاربة الإرهاب الفلسطينى وأقل ملاءمة لمحاربة منظمة شبه عسكرية مثل حزب الله. ولابد من الإشارة فى سياق آخر إلى أن استيعاب النظرية الجديدة كان يمثل مشكلة حتى فى الجيش بسبب اللغة الخاصة المعقدة التى صيغت بها. ويبدو أيضاً أن نظرية العمل الجديدة قد أفرزت قدراً لا يستهان به من خلط للأدوار فى الجيش، بين هيئة الأركان وقيادات المناطق المختلفة من ناحية وبينها وبين القوات المقاتلة من ناحية أخرى. ونود أن نشير هنا إلى أن وضوح الأوامر هو عنصر شديد الأهمية لتحقيق الفاعلية فى الحرب.

٧٢ - سنتناول فى الفصل التالى تأثيرات كثرة تغيير الحكومات الإسرائيلية فى السنوات الأخيرة والتقلبات الكثيرة والتفاوت بين السمات الشخصية لقادة هيئة الأركان. وقد كان من قبيل الصدفة أن شهدت بداية عام ٢٠٠٦ تولى رئيس وزراء عديم الخبرة العسكرية للحكم، فى نفس الوقت الذى كان رئيس الأركان فيه لم يتول رئاسة الأركان سوى منذ عام وكان رئيس المخابرات العسكرية حديث العهد بمنصبه، وكان كلا الأخيرين قادماً من القوات الجوية. وفى مايو ٢٠٠٦ أضيف إلى هذه الصورة أيضاً وزير دفاع ليس له خبرة سواء فى العمل الوزارى أو فى العمل العسكري. ورغم أن كل هذه المعطيات قد تبلورت قبل الحرب إلا أنها هى التى حددت المكونات الرئيسية لصناعة القرار فيما يتعلق ببدء الحرب وإدارتها. ومن الناحية العملية يبدو لنا الآن أن مساهمة المخابرات العسكرية فى جعل القيادة السياسية تتفهم تعقيد الصورة فى الساحة اللبنانية، وفهم التغيير فى تقديرات أجهزة المخابرات فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦ قد شابها النقص.

٧٣ - وسوف نتناول فى الفصل التالى تفاصيل العناصر المكونة لصناعة القرار فيما يتعلق بقرار الحرب.

---

١ -عملية السور الواقي: فى ليلة التاسع والعشرين من مارس ٢٠٠٢ بدأت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى اجتياحاً للمدن الفلسطينية فى الضفة الغربية بعد أن وافق الكنيست على استدعاء قوات الاحتياط بموجب قرار الاستدعاء فى عملية اطلقت عليها اسم "السور الواقي". وكان هدف الحملة العسكرية الأساسى هو القضاء على حركات المقاومة الفلسطينية، ووقف عملياتها التى تواصلت حتى خلال الاجتياح.

٢ - شهد بذلك اللواء بينى جينتس أمام اللجنة فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦ .

٣ - سيناقش التقرير النهائى ما إذا كان رئيس الأكان أم رئيس المخابرات العسكرية هو الذى صدق على الخطة.

شهادات

"محمد صافي" مصور حركة حماس يحكى كيفية اختطاف "جلعاد شاليط"

بقلم: شمعون إيفرجن ـ ملحق معاريف ٢٠٠٧/٧/٣٠

كان محمد صافى (٣٠ سنة) قد اشتهر وسط التنظيمات الإرهابية فى قطاع غزة بأنه متخصص فى قطع الجدار الإلكترونى المكهرب. و ذلك الأمر قد جعله بطلاً فى أعينهم. خدم على مدار السنين فى صفوف الشرطة بأريحا، لكن حينما اشتد شوقه لعائلته فى مدينة رفح، قرر العودة إلى هناك والخدمة فى صفوف الأمن الوطني.

كان صافى يتولى حراسة النقاط العسكرية، ويقوم بدوريات استطلاع، مما جعله يحفظ الجدار الإلكترونى عن ظهر قلب. وفى وقت فراغه، بين نوبة حراسة وأخرى، كان هو قاطع الجدار الإلكترونى الرسمى للتنظيمات الإرهابية فى قطاع غزة. فعندما يرن هاتفه المحمول، كان صافى يدرك أنه سيكون فى أغلب الأحيان "ناشطاً" يريد إحداث ثغرة فى الجدار، حتى يتسنى له تنفيذ عملية تخريبية داخل إسرائيل.

وإضافة إلى معرفته الجيدة بالجدار الإلكتروني، كانت التنظيمات الإرهابية تستعين بصافى لتصوير تحركات جنود الجيش الإسرائيلى فى المنطقة. وهكذا نجحت التنظيمات الإرهابية فى دراسة أنشطة الجنود وتوقيت مرور الدوريات. وبواسطة تلك المعلومات الثمينة نفذوا عمليات إرهابية كبيرة، راح ضحيتها كثير من جنود الجيش الإسرائيلي. كان صافى يخدم المخربين على مرحلتين: معلومات، وبعد ذلك إحداث ثغرة بالجدار فى غضون عشر دقائق.

وحتى يصبح ذلك العمل أكثر جدوى، قامت حماس بتجنيد صافى إلى صفوفها، واستأجرت له منزلاً بالقرب من الجدار، ومنحته كاميرا فيديو ودفعت له ١٠٠ دولار شهرياً. قام صافى بتوثيق الدوريات التى يقوم بها الجيش الإسرائيلى بالقرب من منزله بواسطة آلة التصوير، وأصبح يمد مشغليه بمعلومات غزيرة.

❖ نفق حظيرة الدواجن:

كان الشاباك (جهاز الأمن العام) قد اعتقل محمد صافى قبل شهر، وقدمت النيابة العامة ضده صحيفة اتهام خطيرة، اشتملت على تورطه فى أربع قضايا قتل لجنود إسرائيليين عند نقطة "أفريقيا"، والأهم تهمة المشاركة فى اختطاف الجندى جلعاد شاليط.

داخل زنزانته فى سجن بئر سبع، أخبر صافى المحقق إبراهيم قرعان بعملية اختطاف الجندى شاليط وما سبقها من استعدادات، بما فى ذلك توثيق تنفيذها.. وتنشر شهادته هنا لأول مرة.

المحقق: حدثنى عن عملية اختطاف جلعاد شاليط..؟

صافي: "قبل تنفيذ عملية الاختطاف، جاء إلى منزلى (أ) الذى أعرفه منذ طفولتي، و(ر) أحد القادة الكبار فى لجان المقاومة الشعبية. وقد أخبرانى بأنهما يحتاجوننى بشدة. كان ذلك فى منتصف الليل، حيث أتيا برفقة شخصين آخرين لا أعرفهما. لم يكن هذين الشخصين من البدو ولكنهما فلاحان. وقد طلبوا أن أصور فى أسرع وقت برج الحراسة الإسرائيلي، الذى يقع على مسافة لا تزيد على ٢ كم من منزلي.. فوافقت على ذلك".

المحقق: ماذا فهمت من طلبهم..؟

صافي: "فى البداية، أدركت أنها عملية عسكرية ضد إسرائيل. وقد مكثوا فى منزلى حتى الخامسة صباحاً تقريباً، أى بعد صلاة الفجر، ثم اصطحبتهم إلى منطقة يكثر بها نبات الصبار، تقع شرق موقع لجهاز الأمن الوطني، وأشرت لهم إلى المنطقة التى تصلح لتصوير محيط منطقة كيرم شالوم بكاميرا فيديو. كان (ر) بحوزته أيضاً كاميرا وأخبرنى بأن العملية ستنفذ بالقرب من هذا البرج".

بعد هذه المقابلة، تم تعيين صافى قائداً لخلية المصورين ووثق عملية الاختطاف بواسطة كاميرا فيديو. يقول صافي: "شاهدت دبابة إسرائيلية تقف بجوار هذا البرج. ونحو الساعة السادسة صباحاً،

سمعت دوى أعيرة نارية تطلق صوب البرج من الأراضى الفلسطينية وشاهدت الدبابة الإسرائيلية وهى تنفجر. وبعد مرور ١٥ دقيقة عدت إلى المنزل، والتقيت بالشخصين اللذين كانا عندى، ثم توجهت إلى عملى فى الشرطة".

المحقق: ما نوع السلاح الذى كنت تحمله..؟

صافي: لم يكن بحوزتى أى سلاح.

المحقق: هل أطلقت النار خلال العملية..؟

صافي: "أقسم بالله، لم أطلق أى رصاصة. لقد أخبرنى (ر) بأن العملية المشتركة التى قامت بها حركة حماس ولجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام أسفرت عن مقتل جنود إسرائيليين، وأسر جندى إسرائيلي. ثم علمت غداة اليوم التالى أن الجندى المختطف يدعى جلعاد شاليط".

المحقق: كم خلية شاركت فى هذه العملية..؟

صافي: "أربع خلايا: خلية التصوير، و أنا كنت بها و(ر)، والخلية التى تسللت إلى برج المراقبة، وخلية قاذفى الهاون وقذائف الآر. بي. جيه، وخلية رابعة مختصة بالتفجيرات".

المحقق: كيف عرفت ذلك..؟

صافي: "لقد أخبرنى (ر) عن هيكل هذه الخلايا، لكنه لم يخبرنى بأسمائهم".

المحقق: ماذا حدث معك بعد العملية..؟

صافي: "اتضح يوم عملية الاختطاف أو فى اليوم التالي، أن هناك شاباً يدعى أحمد (١٨ سنة)، شاهدني، أنا و(ر) نصور عملية الاختطاف. وعندما عدنا إلى المنزل، قام أحمد بإخبار أحد الأشخاص بأننا كنا فى المنطقة. وقد خشيت أن تعلم إسرائيل بهذا الأمر، ويأتوا ويأخذوننى بسبب ذلك. فقلت لـ (ر): هيا نختطفه ونقوم بضربه، وإخافته حتى لا يبلغ عنا أى شخص.. ولكننا فى نهاية الأمر لم نفعل ذلك".

المحقق: ما الذى تعرفه عن كيفية تنفيذ العملية..؟

صافي: "لقد أخبرنى (ر) بأن النفق الذى استخدم لتنفيذ عملية الاختطاف تم حفره داخل حظيرة دواجن يمتلكها صبحى الدباري".

المحقق: هل عرض (ر) الفيلم الذى تم تصويره أثناء العملية حينما كنت لديه..؟

صافي: "لقد جعلنى أشاهد الفيلم بعد ذلك. وكانت الصورة مشوشة قليلاً، لكننى شاهدت الحريق وانفجار الدبابة فى الفيلم.. لم نشاهد الجندى المختطف من شدة الدخان والحريق، فقد حدث كل شيء بسرعة. كانت مجرد لحظات".

❖ كيف اختفى الفيلم..؟:

أخبر صافى المحقق بعد ذلك عن الأشخاص الذين نفَّذوا العملية، وأعد قائمة تضمنت نحو ٢٠ ناشطاً من جيش الإسلام، وشهداء الأقصى، ولجان المقاومة، وحركة حماس. وقد قتل الجيش الإسرائيلى واعتقل جهاز الشاباك عدداً قليلاً من المتورطين فى الحادث الذى أسفر عن اختطاف جلعاد شاليط ومقتل جنديين عند نقطة المراقبة.

يقول صافي: "لقد صورت (ع)، ٢٨ سنة، وهو يطلق النار من رشاش عيار (٢٥٠) وسط الموقع العسكرى الإسرائيلي. وشاهدنا فى الفيلم (س) وهو يعطى إشارة البدء لتنفيذ العملية عن طريق جهاز لاسلكى كان يحمله فى يده. كان هناك أربعون شخصاً اشتركوا فى العملية ونفَّذوا عملية الاختطاف".

المحقق: مَنْ عالج جلعاد شاليط..؟

صافي: "أعتقد أنه (أ)، فهو طبيب، يبلغ من العمر ٤٠ عاماً، يقيم بالقرب من مسجد الفاروق فى رفح، يعمل فى إحدى المستشفيات هناك، وهو أحد المنتمين لحركة حماس".

المحقق: هل تعلم مكان جلعاد شاليط..؟

صافي: "حسبما فهمت، فإن حماس هى التى تحتجزه. وفى الأيام الأولى لحادث الاختطاف، كان يمكث لدى (ي) شقيق أحد كبار قادة حركة حماس. وقال إنه لن يطلق سراح الجندي، إذا لم يطلقوا سراح شقيقه من السجن الإسرائيلي".

بعد أن قام بتوثيق العملية بنجاح، تم إلحاق صافى بصفوف لجان المقاومة وأنهى تدريبات القناصة. وعلى حد قوله، كان من المفترض أن يتوجه هو وبضع عشرات من النشطاء إلى سوريا ولبنان لتلقى تدريبات أخرى. كما قال، أثناء التحقيق، إن التنظيمات الإرهابية فى قطاع غزة بدأت تتخصص فى تنفيذ العمليات بواسطة الهواتف المحمولة. وقد اعترف صافى شخصياً بوقوع العشرات من عمليات إطلاق النار تجاه دبابات الجيش الإسرائيلي.

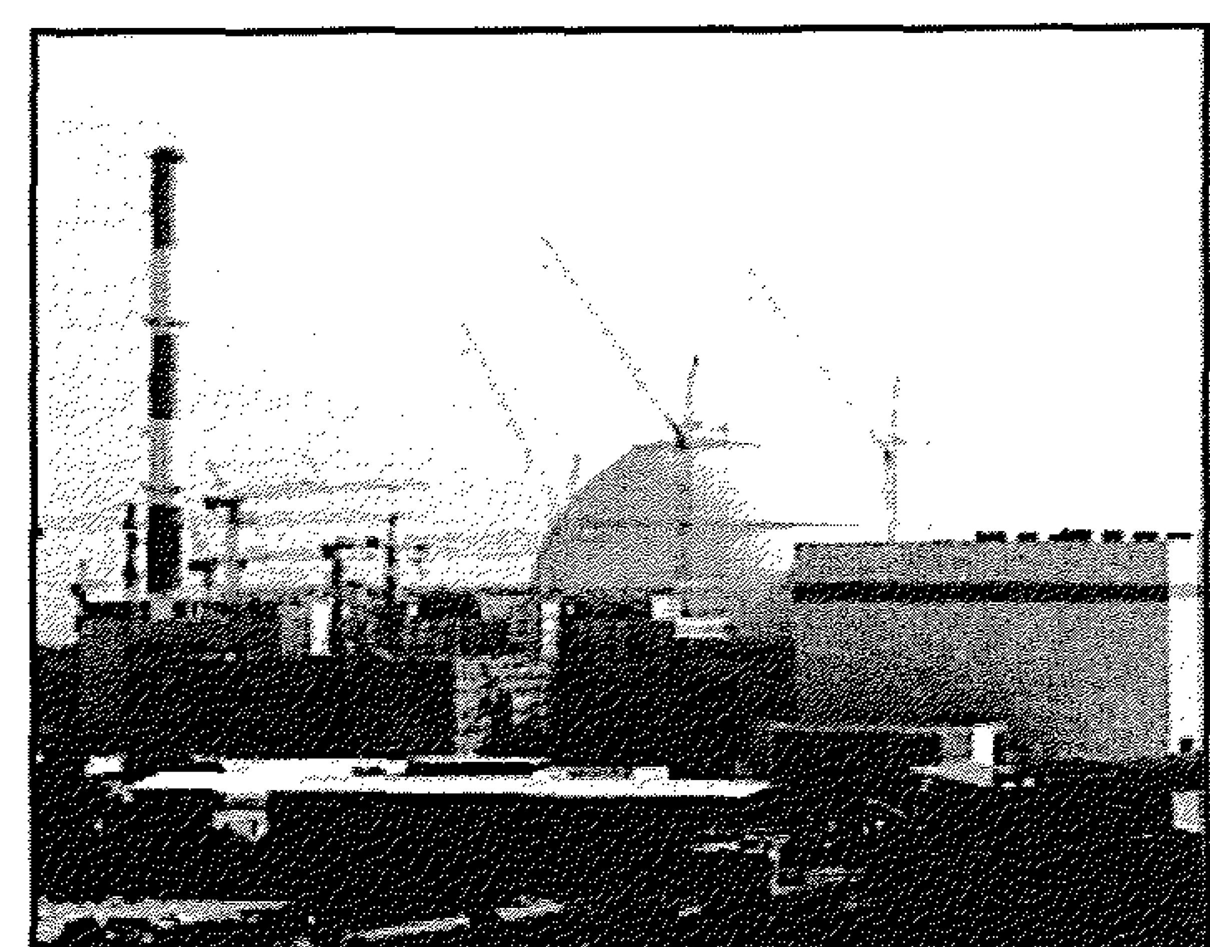
كما اعترف صافي، أثناء التحقيق، بأنه شاهد الفيلم الذى يوثق عملية الاختطاف عدة مرات، لكنه لا يعلم الشخص الذى يحتفظ بهذا الفيلم. يقول صافي: "جاء أحد الأشخاص بعد وقوع العملية ببضع ساعات، وأخذ منى الفيلم، ثم اختفى.. كان ملثم الوجه، ولا أعلم من هو بالتحديد".

المحقق: هل لديك أقوال أخرى..؟

صافي: "إننى آسف على كل ما فعلته ضد الجيش الإسرائيلى، وضد دولة إسرائيل.. لا أعلم لماذا انجرفت وراء ذلك..؟ وإن كان هناك كثير من الشباب مثلى يفعلون نفس الشيء".

هكذا ساعدت إسرائيل في بناء المفاعل النووي الإيراني
تفاصيل تكشف لأول مرة عن دور إسرائيل في بناء المفاعلات الإيرانية

بقلم: دافيدا جينتر - معاريف ٢٠٠٧/٨/٢٦



يحك "موطي بلوخ" رأسه بسرعة ويشير بإصبعه إلى صورة قديمة، قائلا: "هذا برج رادار في مرحلة البناء"، ثم ينتقل إلى صورة أخرى: "هذه المنشآت الموجودة في بوشهر، وهذه قبة المفاعل وهذه الهوائيات".

للوهلة الأولى، يخيل للمرء أن هذه الصور لمنشآت اتصالات عادية جداً، إلا أن هذه الصور هي في الواقع ألبوم نادر جمعه بلوخ في السبعينيات، عندما كان رئيسا لطاقم خبراء إسرائيليين عملوا على بناء الأنظمة الدفاعية في القواعد الإيرانية. لا يصدق بلوخ نفسه أنه ساعد في إقامة المفاعل النووي الشهير والذي يهدد العالم الآن.. "مفاعل بوشهر".

طيلة نحو أربعين عاما، حافظ بلوخ على ما لديه من صور وتفاصيل بشأن مهمته التي قام بها في إيران، ولم يتحدث بشأنها مع أحد، حتى مع أفراد أسرته. وكثيرا ما سجل بلوخ الدور التاريخي الذي قام به، والذي يندرج في إطار العلاقات التاريخية بين إسرائيل وإيران. ولكنه حفظ ما كتبه في السر، تماما مثل المهام التي قام بها في السبعينيات من القرن الماضي في الدولة التي كانت لا تزال تسمى فارس.

والواقع أن العناوين المتكررة في الآونة الأخيرة حول الخطر النووي الإيراني، دفعت بلوخ إلى الكشف عن قصته. فحينما يسمع في الأخبار عن أصفهان وبوشهر، يعود بذاكرته إلى البنى التحتية التي أقامها هناك. ويتذكر بلوخ منزله هناك، ومقر طاقم الفنيين الإسرائيليين الذين رافقوه. الأنباء التي تتحدث عن تحويل المنشآت التي قام ببنائها إلى مفاعلات نووية لا تدهشه كثيرا، لأنه كان يشعر في حينه أن الإيرانيين يعدون تلك القواعد والمنشآت لنشاط من نوع آخر.

في نهاية فترة عمله - قبل سنوات معدودة من ثورة الخميني التي أسدلت الستار على العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، التقى بلوخ بخبراء ألمان حضروا لاستكمال عمليات البناء، واستقى منهم معلومات عن الهدف الحقيقي لتلك المنشآت. ولكن تلك المعلومات لم تثر حفيظة المسئولين الإسرائيليين، حسب قوله. ورغم أن الجهة التي أرسلته إلى إيران هي "مكتب تبادل المعلومات" التابع للموساد، ورغم أنه كان على اتصال دائم بمندوب من الموساد، إلا أنهم حسب قوله "ناموا أثناء الحراسة".

❖ متعطشون للمعلومات:

في عام ١٩٦٨، كان بلوخ يبلغ من العمر ٣٣ عاما، وتلقى عرضا للعمل في إيران من قِبل جهات خاصة تعمل في مجال الاتصال والرادارات، كانت تمثل شركات أمريكية كبيرة كشركة "يوز". وبعدما وافق، نظموا له في مكان عمله حفل وداع، وخلاله ربت مديره في العمل على كتفه قائلا: "سيكون الفارسيون سعداء بعملك معهم".

تم الاتفاق على أن يبدأ بلوخ عمله بعد سنتين. وفي هاتين السنتين - اللتين شهدتا حرب الاستنزاف مع مصر - عمل في شركة إسرائيلية مهمتها تركيب الأجهزة في سلاحي الجو والبحرية، حيث كان تخصصه الدقيق في مجال تركيب أجهزة الرادار والاتصالات.

وذات يوم، عاد بلوخ من عمله في سيناء إلى منزله الكائن في بلدة كريات أونو، وأخبرته زوجته بأن هناك من يبحث عنه ويريده بشكل عاجل في تل أبيب. وفوراً، بدأ بلوخ في إعداد نفسه، وذهب إلى هناك، حيث أخبروه: "ستسافر لبلاد فارس خلال ثلاثة أيام". حاول بلوخ استيضاح الجهة التي سيذهب من قبلها، لكن كل ما قيل له أن "من وراء الستار يقف بنيامين. هل هذا يكفيك..؟" والحديث عن "بنيامين بلومبرج"، الذي حظي بمكانة رفيعة في أوساط الاستخبارات الإسرائيلية

ولدى المسئولين عن المفاعل النووي في ديمونا. وكان بلومبرج يشغل منصب مسئول الأمن في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ثم عيّنه شمعون بيريس، مدير عام وزارة الدفاع حينها، مسئولاً عن تأمين بناء "قرية الأبحاث النووية". وكان بلومبرج يثير إعجاب كل من التقى به أو سمع عنه.

يقول بلوخ في وصفه لبنيامين: "كان بلومبرج اسماً مقدساً. لم أقابله أبداً، ولكنه كان المرجعية العليا في الشئون الأمنية". وحينها اكتشف بلوخ أن ذهابه لإيران ليس لأسباب تجارية، ولكن كخبير موفد من قِبل "مكتب تبادل المعلومات" - وهي جهة استخباراتية لم تعد قائمة الآن. ويقول بلوخ: "تجلت عظمة مكتب تبادل المعلومات في أنه عرف كيف يشغل أناس لجمع المعلومات خارج إسرائيل. لقد كانوا متعطشين للمعلومات وطلبوا منا أن نكون متيقظين".

وبعد ذلك، تعرف بلوخ على مشغليه المدنيين، وجلس لساعات طويلة في مكاتب شركة "بلاكبورت" من أجل دراسة مهمته، ومن ثم أرسل إلى إيران من قِبل شركة "ساريك إيران". وبعد ثلاثة أيام من تلقيه الاتصال وحضوره اللقاء في تل أبيب، سافر إلى إيران. ويقول: "خرجت بجواز سفر إسرائيلي، وفي إيران اعتبرونا موظفين في الشركة الفارسية".

❖ مساعدات أمنية بحتة:

كان بلوخ أول من توجه إلى إيران، ثم تبعه فريق ضم ١٥ فنياً إسرائيلياً، وقد جندوا للعمل ٧٥٠ إيرانياً آخرين. ويقول: "كان العمل الأساسي إقامة أنظمة إنذار تمنح الحماية الجوية لكل الأراضي الفارسية". وأوضح أنه أقام ١٤ موقع اتصالات، وكل موقع شمل قبتي رادار، وأربع هوائيات، وبرج اتصال واحد على الأقل - على شكل أطباق عملاقة تستخدَم للاتصالات الميدانية.

امتدت المواقع بين الحدود الجنوبية مع باكستان، مروراً ببندر عباس على مشارف الخليج العربي، وإلى الشمال الغربي باتجاه بوشهر وعبر وسط إيران - شيراز وأصفهان وحتى طهران. ويقول بلوخ إن الإيرانيين استوعبوا العمل بسرعة.

كان بلوخ يتحدث هناك الفرنسية والإنجليزية، وبعد عام تقريبا أصبح يتحدث الفارسية أيضا. ولكي يختار العمال الفارسيين الذين سيعملون معه، استعان بلوخ بشخص يُدعى "علي"، وقد توجه كلاهما إلى مدينة قم الشيعية المقدسة. ويضحك بلوخ قائلا: "جلسنا هناك على مقهى مقابل للقبة المقدسة - أنا على ثقة بأن الإيرانيين لا يمكنهم تخيل مشهد كهذا حالياً - في ذلك اليوم، نجحت في تجنيد ١٦٠ فنياً إيرانياً، كانوا قد فصلوا من عملهم في إقامة أبراج الكهرباء". ويقول بلوخ: "إن كل اثنين من الفنيين الإسرائيليين كانوا يشرفون على ١٥٠ عاملاً إيرانياً".

على ضوء العلاقات التي كانت تربط بين إسرائيل وإيران في تلك الفترة، لم يكن هناك شيئا غريبا في هذه القصة. فالضباط ورجال الأعمال الإسرائيليين والإيرانيين كانوا يجتازون الحدود بسهولة وحرية، وكانوا يتبادلون الخبرات التكنولوجية ويستثمرون في مشاريع مشتركة. ويقول: "كان الأمريكيون يقدمون العتاد، ونحن نقدم الخبرات، والجانب الإيراني يقدم الأموال".

ولكن، ورغم كل ذلك، كان هناك شيء غير طبيعي في وجود الخبراء الإسرائيليين التابعين لشركة "ساريك إيران". يقول بلوخ: "كانت هناك عشرات الشركات الأجنبية العاملة في إيران، من بينها شركات إسرائيلية كانت تعمل عبر قوات أخرى. الإسرائيليون كانوا منتشرين جدا هناك، مثل شركات "كور آسيا" و"سوليل بونيه". ومن ضمن الشخصيات البارزة التي كان لها ضلع في النشاط الإسرائيلي في إيران، العقيد احتياط يعقوف نمرودي، الذي كان بمثابة دعامة رئيسية للعلاقات بين إسرائيل وإيران وكان الإيرانيون معجبون به. ولكن نحن كنا شيئا آخر، فقد كان عملنا يتم في الظل، ولم ننكشف للأضواء. لم يعرف أحد أننا نعمل في ثمة جبل لإقامة منشأة عملاقة للرادار والاتصالات. كان عملنا ذا طابع أمني بحت، فقد عملنا في تركيب أنظمة عسكرية".

❖ علاقات دافئة جداً:

ويقول بلوخ إن التعاون الأمني والعسكري تطور بخطى حثيثة، وأنه حينما بدا للإسرائيليين أن الأمور تسير على ما يرام، سعوا من أجل تسويق مزيد من الاختراعات التي تنتجها مؤسسة الصناعات الأمنية الإسرائيلية. ويستطرد قائلاً: "قبيل انتهاء المشروع الذي كنا نشرف على بنائه، زارني في منزلي في طهران نائب مدير عام مؤسسة الصناعات الجوية ألحنان يشاي، بصحبة بيني داجان. قالا لي إن لديهما منتجاً يريدان بيعه لإيران، كان عبارة عن جدار إلكتروني، وطلبا مني أن أحاول إقناع الجانب الإيراني بشراء المنظومة الإسرائيلية. وبالفعل، نجحت في إبرام عقد مع الإيرانيين لبناء جدران إلكترونية بطول ٥٠ كيلومتراً، مع إمكانية زيادتها إلى مئات الكيلومترات. وقد أقمنا الجزء الأول من هذه الجدران في جزيرة قيش، حيث طلب سلاحي الجو والبحرية الإيرانيين بناء جدار حول أحد آبار النفط كنموذج".

وبعد ذلك، جاء الدور على الصناعات الجوية الإيرانية، حيث زودت شركة نورثروب الأمريكية إيران بعتاد عسكري متقدم، مثل طائرات (إف ١٤)، ومنحتهم أيضاً المعدات اللازمة لصيانة هذه الطائرات". يقول بلوخ: "شركة نورثروب أدخلت إسرائيل من الباب

الخلفي. خططنا وأقمنا مبنى الصناعات الجوية في طهران، كما نفذنا مشاريع في مطار مهرباد، أحد المطارات الرئيسية في إيران".

كان بلوخ يحمل تصريح مرور خاص للتنقل بين القواعد الإيرانية، وكان يتنقل بين المنشآت الحساسة بسهولة لا يمكن تصورها. ويقول عن ذلك: "كنت أسافر باستخدام الطائرة بين المواقع بحرية لم يحظ بها باقي الإسرائيليين، وكنت أعرف بالضبط متى تقلع كل طائرة من أي قاعدة إيرانية".. ولا يزال بلوخ يحتفظ بتصريح المرور الذي يحمل صورته وبعض الكلمات الفارسية، وهو التصريح الذي أتاح له دخول المنشآت الإيرانية، التي تعد من أكثر الأماكن سرية في إيران الآن.

ويتذكر بلوخ أن قاعدة بوشهر كانت تحظى حينها باهتمام الإيرانيين بشكل خاص. ويقول: "عندما نتحدث عن بوشهر، فإن الأمر يختلف. لقد زرت هذا المكان مرات لا تحصى. أقيمت القاعدة على بعد ٢٠ كيلومترا من المدينة، غربي الخليج. وبخلاف باقي المواقع، تجول هناك أناس من كثير من دول العالم. وحينما رأيت عام ١٩٧٣ البنى التحتية وأعمال الحفر، أدركت ما الذي يتم الإعداد له هناك. تعرفت حينها على الخبراء الألمان. وكنت احتسي معهم البيرة في المقهى. وبعد زجاجة بيرة أو اثنتين، فهمت منهم ما الذي سيجري في بوشهر".

◆ الحكومات الإسرائيلية تجاهلت التقارير التي وصلتها:

يضيف بلوخ: "في عام ١٩٧٤، وقَّعت إيران عقدا مع شركة كرافت الألمانية لإقامة مفاعلين نوويين. وكان هذا واضحا بالنسبة لي من البنى التحتية التي أقيمت. وفي تلك الفترة، كان أعداء شاه إيران هم أعداؤنا – العراق وسوريا. كما كانت هناك مشاكل مع مصر أيضاً".

ويقول بلوخ إن الحكومات الإسرائيلية وصلتها تقارير حول ما يحدث هناك، إلا أنها فضَّلت التجاهل. ويضيف: "في عام ١٩٧٣، عرفنا أنه يقام هناك مفاعلان نوويان. ومن لم يعلم حينذاك، فقد نام أثناء الحراسة". وردا على سؤال ما إذا كان هو نفسه قد حذر المسئولين في إسرائيل، يقول بلوخ: "هل كانت وظيفتي أن أحذر..؟! هل كنت الإسرائيلي الوحيد الموجود هناك..؟! الجميع كانوا يعرفون. وأشار بلوخ إلى وجود تبادلية في المصالح بين إيران وإسرائيل، قائلا: "بنفس النسبة التي ساهمت بها إسرائيل في بناء الصناعات الأمنية الإيرانية، ساهمت إيران في تمويل التطوير التكنولوجي في إسرائيل".

ويضيف: "كانت إيران الدولة الإسلامية الوحيدة التي اعترفت بنا. كان هناك الكثير من المشاريع التكنولوجية التي لم يتوافر لها التمويل في إسرائيل، وفي بلاد فارس كانت هناك أموال طائلة. لقد اشتروا معدات لم يستخدموها حتى الآن. وقد أعطت الصفقات المشتركة دفعة قوية للتطوير التكنولوجي في إسرائيل".

وقد بلغت العلاقات الوثيقة ذروتها حينما زار الجنرال الإيراني توفينيان إسرائيل، والتقى بوزير الدفاع "عيزرا فايتسمان"، وحضر، حسب تقارير غربية، تجربة إطلاق صاروخ. ووقعت إيران مع إسرائيل، عقب ذلك، صفقة لشراء صواريخ أرض-أرض إسرائيلية الصنع.

إذا صدقت التقارير، فإن الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، إذ إنه بعد أشهر معدودة من التوقيع على الصفقة، قامت الثورة الإيرانية. ولكن حتى مطلع عام ١٩٧٩، كانوا في إسرائيل متفائلين جدا بشأن العلاقات مع الفرس. إلا أن بلوخ يوضح أنه كان أقل تفاؤلا، ولديه أسبابه.

كان الإسرائيليون العاملون في إيران يتمركزون في طهران، وكانوا على احتكاك دائم بالمقربين من شاه إيران، الذين أبدوا الكثير من الثقة في استقرار نظام حكمه. ولكن بلوخ، الذي كان يتجول باستمرار في كل أنحاء الدولة، لاحظ صورة مغايرة: "خلافا للإسرائيليين الآخرين، كنت أعيش مع الشعب الإيراني وأعرف العمال والطبقة الأدنى في الشعب، خاصة على الحدود الجنوبية مع باكستان. عرفت منهم ما يدور بداخلهم. في احتفال عاشوراء المقدس في الجنوب، كنا نغلق علينا أبواب المنزل بالمتاريس. كراهية الأجانب كانت متفشية جدا هناك، ولكنها لم تنعكس في صورة عنف، نظرا لخوفهم من العقوبات المشددة. كنا نقيم في شمال طهران، ولكن في الأسواق في الجنوب كانت المشاعر مختلفة، فقد كنت استشعر الغضب بين الأغلبية. وفي إحدى الأمسيات، اكتشفت مَنْ الحاكم الفعلي للشعب الإيراني".

ويضيف قائلا: "أردت محادثة العمال لرفع معنوياتهم، نظرا لأننا لم نف بالجدول الزمني، وكان الشاه على وشك زيارة الموقع. حاولت تشجيعهم قائلا: ملككم قادم. ولكنهم نظروا إليّ وقالوا: هذا ليس ملكنا. ملكنا واحد وهو الله. وحينها شعرت بأن هناك حالة غليان".

ويقول بلوخ إنه كان يعامل الإيرانيين بحذر: "لم نشعر بمظاهر معادية من قبلهم. لكن العمال الإيرانيين في المطار، كانوا يعاملوننا بضغينةٍ واشمئزاز. بعد حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧) كنا نُعامل كالملوك هناك. ولكن بعد حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، تغيرت المعاملة. جنرال إيراني سألني: كيف سمحتم بحدوث ذلك..؟". كما كان بلوخ يحذر من الحديث مع الإسرائيليين أكثر من اللازم، ويقول: "كانت توجد في طهران مدرسة إسرائيلية تابعة للجالية اليهودية هناك،

وكان يلتقي فيها كل ممثلي الشركات الإسرائيلية، ومن بينهم مندوبو العال وشركة "سوليل بونيه" وشركات أخرى. لكني كنت لا أستطيع الحديث أمام هؤلاء، ولم أكن أتحدث سوى مع الملحق العسكري، والسفير ومندوب الموساد".

في عام ١٩٧٥، عرفت جهة ما، على ما يبدو، معلومات أكثر من اللازم، حيث كانت الشركة التي يعمل فيها بلوخ قد حصلت قبل أشهر من ذلك على دعم شركة فرنسية، ولكن العلاقات تفجرت فجأة.. حيث طلب الفرنسيون من إسرائيل قطع كل العلاقات التجارية مع إيران، دون أن يوضحوا الأسباب. يقول بلوخ: "أوقف الفرنسيون تمويلهم للفرع الإيراني لشركة ساريك بين عشية وضحاها".

ويقول: "طرت إلى باريس، ولم يكن من الممكن إقناعهم بالعدول. كان لديهم إحساس أنه غُرِّر بهم. يبدو أن دولة ما طلبت منهم وقف التعاون مع إسرائيل". لم ينتظر بلوخ من أجل الاستيضاح، ويقول: "عدت إلى إيران، وجمعت متعلقاتي، وخلال بضعة أيام غادرنا. عدت إلى الوطن وودعت هذه القصة إلى الأبد".

وبعد عودته بأقل من أربع سنوات، اندلعت الثورة في إيران، وأصبحت العلاقات الوثيقة مع إيران ذكرى بعيدة وشبه واهمة، على خلفية الواقع الحالى.

الذكرى ٥٢ لإسقاط سلاح الجو البلغارى طائرة شركة العال

بقلم: يوسى ميلمان - ملحق هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٢٩

غداً، تمر الذكرى الـ٥٢ لحادث إسقاط سلاح الجو البلغارى إحدى طائرات شركة العال الإسرائيلية، وهو الحادث الذى راح ضحيته ٥٨ مسافراً، إضافة إلى طاقم الطائرة.

كان نير باروخ – أحد قادة الشاباك سابقاً ورجل أعمال – مسئولاً مؤقتاً حينها (عام ١٩٥٥) عن المفوضية الدبلوماسية لإسرائيل فى العاصمة البلغارية صوفيا. توجه نير إلى المنطقة المنكوبة فى محاولة لجمع شهادات من الأشخاص الذين شاهدوا هذا الحادث. وقد استرجع هذا الأسبوع أسوأ كارثة جوية حدثت فى تاريخ إسرائيل، كما لو أنها حدثت بالأمس فقط، فيقول: "فى الصباح الباكر، دخلت طائرة ركاب تابعة لشركة العال المجال الجوى لدولة بلغاريا عن طريق الخطأ. كان طاقمها يتكون من سبعة أفراد، وتحمل على متنها واحد وخمسون مسافراً.. وهى تقوم بهذه الرحلة أسبوعياً كالمعتاد، حيث يبدأ مسارها من لندن، مروراً بالمجال الجوى ليوغوسلافيا، وصولاً إلى إسرائيل.. كان برنامج الرحلة الفنى معداً لمواجهة رياح تبلغ سرعتها ٢٠ عقدة، ولكن قبل أن تصل الطائرة إلى سماء قرية سكوفيا ببضعة عشرات من الكيلومترات، نشبت عاصفة شديدة غير متوقعة، حسبما ذكر برجى مراقبة بلجراد وسكوفيا. كانت سرعة الرياح ٧٠ عقدة، مما جعل الطائرة تنحرف نحو الشرق. اضطر الطيارون إلى تعديل مسار الرحلة بأربعة درجات، لكن العاصفة تسببت فى إحداث خلل بأجهزة الطائرة وأصبحت لا تعمل بنفس الكفاءة. يبدو أن الطيارين لم يكونوا على دراية بميل الطائرة ناحية الشرق، الأمر الذى أدى إلى دخولها المجال الجوى البلغارى بعمق يتراوح ما بين ٥ إلى ٨ كم، جنوب مدينة تيرون".

يضيف باروخ: "على الفور دفع سلاح الجو البلغارى بطائرتين من طراز (ياك – ٢٣)، ولحقتا بالطائرة التابعة لشركة العال. واصلت طائرة العال استكمال رحلتها جنوباً دون الشعور بالطائرتين اللتين كانتا تصاحبها، وكانت الطائرة تسير فى تلك المرحلة فوق نهر ستروما. ويمكن الافتراض بأن الطيارين اعتقدوا أنهم مازالوا داخل المجال الجوى لدولة يوغوسلافيا، وأن النهر الذى يسيرون فوقه هو ذلك النهر الذى يسيرون فوقه دائماً فى رحلتهم الأسبوعية...

"وعندما وصلت الطائرة إلى مدينة بتريتش البلغارية، بدأت تحلق بشكل منخفض على بعد ٦٥٠ متراً. ويبدو أن قائد الطائرة اكتشف فى ذلك الوقت الخطأ الذى ارتكبه، ولكن كان ذلك متأخراً جداً، فقد أطلقت الطائرتان البلغاريتان النار عليها بالرشاشات والمدافع. وقد أفاد شهود عيان من القرويين المحليين بحدوث ذلك، حيث شاهدوا ما حدث من الأرض.. ولا أشك أن القيادة السوفيتية كانت تعلم بالقرار الذى اتخذ بشأن إسقاط الطائرة، بل كان بمصادقة منها.. ومن الأمور الغامضة فى الحادث أيضاً أنه تم توجيه

شكر فى البداية للطيارين اللذين أسقطا الطائرة، ولكن بعد مُضى وقت قصير، تم تسريحهما من الخدمة لأسباب مجهولة".

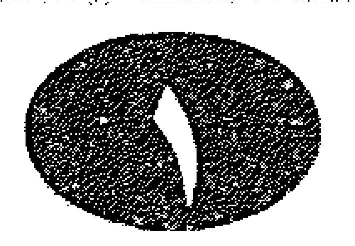
يقول باروخ: "لقد أخبرنى الشهود بما رأوه، وأدلوا بشهادتهم أمام لجنتى تحقيق توجهتا إلى مكان الحادث. وقد أخبرت رؤسائى بذلك على الفور، وأرسلت تقارير إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية. وتم تسليم تقارير وزارتى الخارجية الإسرائيلية والبلغارية إلى المحققين، ولكن تقارير سلاح الجو البلغارى ظلت محجوبة حتى هذا اليوم...

"وقد ظلت الطائرة، داخل المجال الجوى البلغاري، منذ لحظة دخولها وحتى إسقاطها شرقى مدينة بتريتش، نحو ست أو سبع دقائق.. ولم ينج أحد، وتفرقت حقائب وأمتعة المسافرين على الأرض لمسافة ٢ كم".

يستكمل باروخ: "توجهت كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى، كان لها مسافرين على متن الطائرة، بطلب للحصول على تعويضات لصالح أسر المفقودين، لكن الحكومة البلغارية رفضت دفع أى شيء. وبعد مفاوضات طويلة، تم إحالة القضية لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى فى مارس ١٩٥٩، أى بعد مرور أربعة أعوام على وقوع الحادث. استمرت المداولات فى المحكمة نحو ثلاثة أسابيع، قررت بعدها المحكمة أنه يجب دفع تعويضات للجانبين، الإسرائيلى والبلغاري، حتى يتسنى إيجاد حلٍ لهذا النزاع. وبعد مفاوضات استغرقت وقتاً طويلاً، تم الاتفاق على أن تدفع بلغاريا ثمانية آلاف دولار لكل أسرة. وقد رفعت إسرائيل كثير من الدعاوى لرفع قيمة التعويض، لكن بلغاريا أصَّرت على دفع الحد الأدنى المتعارف عليه فى مواثيق الطيران الدولي.. وبمرور السنين، دخل هذا الحادث طى النسيان، ولم يعد يتذكره إلا أسر المفقودين وشركة العال ومجموعة أشخاص آخرين...

"فى الأعوام الأخيرة، ظهرت عدة سيناريوهات افتراضية تشير إحداها إلى أنه قد نما إلى علم بلغاريا والقيادة السوفيتية أن رئيس الموساد كان على متن الطائرة، مما جعلهم يتخذون قراراً بإسقاطها. وهذه فى الواقع مجرد مزاعم ليس لها أساس من الصحة. فالبلغاريون، على ما يبدو، أسقطوا الطائرة بموافقة القيادة السوفيتية، نظراً لأن الحرب الباردة أصابت السوفيت وأتباعهم فى أوروبا الشرقية بالبرانويا (جنون العظمة)، واعتبروا أى إجراء، حتى لو حدث عن طريق الخطأ، بمثابة تهديد لهم.. لقد كان من الممكن الحيلولة دون وقوع هذه الكارثة لو كنا فى ظروف أخرى".

◆ افتتاحيات الصحف ◆



المتطوعون ليسوا مستباحين

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٢٧

يطرح حقن بعض الجنود بمصل ضد الإنثراكس - في إطار تجربة طبية بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦ - أسئلة صعبة حول سلوك الهيئة الأمنية في هذا المجال، الذي يتسم بالغموض.. فقد تم تنفيذ البرنامج المسمى "عومر ٢" في مناخ من السرية، بدعوى التطوع من أجل خدمة الدولة.. والآن، يتضح، عندما تم الكشف عن التفاصيل رغم أنف الهيئة، أن من تم تطعيمهم من الجنود، صحيح أن كلهم من وحدات مختارة، ومشبعين بالدافع (الوطني) وتطوعوا للمهمة، إلا أن الأمر لا يتعلق، في مثل هذه الظروف، بتطوع بأي شكل من الأشكال. فقد ظهرت لدى بعضهم أعراض جانبية خطيرة، وليتستروا مرة أخرى على إخفاقات الهيئة بأجسادهم وبأرواحهم حتى اليوم.

الآن، حيث تقدم بعض الجنود، الذين يعانون من مشاكل في التنفس، والطفح الجلدي، ومشاكل حتى في الأداء اليومي بدرجات متفاوتة، بدعاوى إلى محكمة العدل العليا، يطالبون فيها أن تعترف الهيئة بمسئوليتها تجاههم، وأن تعترف بهم كفئة معينة في حاجة إلى رعاية، وأن تكشف بوجه خاص عن مراحل اتخاذ القرارات، وعن هيئات الرقابة الخاصة ببرنامج "عومر ٢" - فإن التفاصيل تكشفت. وطالما تتنصل الهيئة الأمنية من تقديم رد واضح، فإن الاستغرابات تزداد.

تزعُم الهيئة حتى اليوم أن المصل الأمريكي (الذي تم إعطاؤه لربع مجموعة التجربة) كان "آمناً تماماً" في ذلك الوقت، حيث تم تجربته بنجاح في الولايات المتحدة الأمريكية، علماً بأن نحو نصف جنود الجيش الأمريكي رفضوا حتى عام ٢٠٠٥ أخذ المصل تخوفاً من الأعراض الجانبية. وقد فرض على التجربة آنذاك تعتيم كبير، حتى إن رئيس المعهد البيولوجي، البروفيسور "أفيجدور شيفرمان"، الذي أشرف على التجربة، يزعم الآن أن تركيبة المصل لم تكن سرية، فقد نشرت تفاصيل عن المصل الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠١ في المجلات العالمية، وفي الصحف الإسرائيلية.

جديرٌ بالذكر أن لوائح الصحة العامة المتعلقة بالمواطنين تنص على ألا ينفذ طبيب تجربة في إنسان يخضع لسلطته وبدون إشراف لجنة "هلسنكي" وهيئة الصيدلة بوزارة الصحة. وهما الشرطان اللذان لم يتما الالتزام بهما في "عومر ٢"، التي جرت بين جنود. صحيح أن من أجروا التجربة حصلوا على المصادقات الضرورية لتنفيذها، ولكن ليس معروف ما هي الهيئات المدنية التي أشرفت عليها..؟ وبأي قدر أشرفت فعلاً..؟ ولماذا لم تتابع الجنود الذين تم تطعيمهم بعد التجربة..؟!.

إن قانون التجارب على البشر، الذي تم تمريره بالقراءة الأولى في الكنيست، بداية هذا الأسبوع، يحاول وضع حدود وضوابط لما سبق وصفه في تقرير مراقب الدولة رقم ٥٥ بأنه "استباحة". وإلى أن يتم تنظيم الأمر قانونياً، فإنه يجب تشكيل لجنة فحص تنشر التفاصيل الخفية وتحدد المسئولية تجاه المواطنين الذين تضرروا، وتمنع مثل هذه الحالات في المستقبل.



تلوث ومصالح فى نهر الكيشون

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٣٠

لقد أدى التلوث فى ميناء "الكيشون"، كما وصفته التقارير التى تحدثت عن حالة الأسماك ونشاط نادى التجديف (كما كتب كل من تسفرير رينات وفادى عيادات فى "هاآرتس" ٢٠٠٧/٧/٢٩) - أدى إلى انتشار رائحة كريهة بشكل كبير، وذلك رغم كفاح جمعية مقاتلى "هشيطت" (وحدة عسكرية بحرية مختارة).

لقد رسم تقرير لجنة "شمجار"، التى تقصت العلاقة بين الأضرار الصحية التى لحقت بأفراد "هشيطت" - الذين قاموا بالغوص فى "الكيشون" - وبين صرف النفايات فى النهر - رسم التقرير خريطة دقيقة للمناطق الملوثة، وجزم بأن النهر خطر على الصحة ومن شأنه أن يتسبب فى تفشى أوبئة. كما أن نفوق الأسماك فى مصب النهر، وتدمير عتاد الصيد، وازدياد حالات الموت بالسرطان بين الصيادين - كلها أمور تردع، بحق، شباباً وآباءهم عن الاقتراب من المياه القذرة.. ومن ثم تقلص الآن النشاط فى الميناء، وبدلاً من الرياضات البحرية والصيد ورعاية قطاع التجديف، فإن الخراب يستشرى هناك.

وفى هذا الإطار، من الصعب تجاهل الربط بين استمرار صرف النفايات الخطرة فى "الكيشون" والاهتمام الذى تبديه سلطات الميناء لتوسيع المنطقة التجارية فى المكان، رغم تعهد الحكومة وبلدية حيفا بتطوير متنزه هناك.. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا بقوة هو: إذا كانت المصانع تزعم بأنها تصرف نفايات فى النهر بإذن من مكتبى الصحة وحماية البيئة، فلماذا أصدر هذان المكتبان ذاتهما فى الآونة الأخيرة للجمعيات العاملة فى الميناء - ومن بينها مدارس للتجديف - أوامر بأن تكف فوراً عن نشاطها فى المكان بمبرر أن الماء ملوث..؟! وإذا كان قاضى محكمة الصلح فى حيفا، "يعقوف فاجنر"، لم يقتنع، قبل نحو ثلاثة أشهر، بأن التلوث يضر بالأنشطة فى الميناء، وزعم بأن صرف النفايات يتم بمقتضى تصاريح، وبأنه قد طرأ تحسن فعلى فى وضع "الكيشون"، إلا أن حتى من يتفق مع هذا الكلام ويُقر بأن المياه أصبحت أكثر نقاءً اليوم مما كانت عليه فى الماضي، لا يستطيع تفسير لماذا مُنعت السباحة ونشاطات الصيد فى النهر رغم هذه الحقيقة، ولماذا مُنع أعضاء نادى التجديف من حشد أعضاء جدد..؟!.

من كل هذا ترتسم صورة مقلقة: ربما يكون "الكيشون" أقل تلوثاً مما كان عليه فى السابق، إلا أنه مازال يمثل خطراً على من يرغبون فى ممارسة أى رياضة، سواء السباحة أو التجديف، حيث تواصل المصانع صرف النفايات فيه تحت رعاية الحكومة. وفى ظل هذا الواقع، يستطيع مسئولو ميناء حيفا توسيع نشاطهم التجارى بلا معوق، والالتفاف على التعهد بإقامة متنزه، وعلى مسألة الحفاظ على جودة البيئة، وتصفية النشاط الرياضى فى النهر، بل والقضاء على أوقات الفراغ التى كان يقضيها الجمهور فى أكبر مدينة ساحلية بإسرائيل.

إن ميناء "الكيشون" ليس ممتلكات خاصة لهذا المصنع الملوِّث أو ذاك التابع لرجل أعمال معنى بزيادة مساحة الأرض التى يحتاجها لتفريغ بضائعه فى المكان.. إنها أرض عامة، وينبغى على المسئولين عن النهر أن يسمحوا للجمهور بالقيام بنشاط صحى وآمن فيه. وعلى مكتبى الصحة وحماية البيئة أن يعيدا فحص أوامرهما، وعلى بلدية حيفا أن تنفذ تعهداتها للرياضيين والصيادين، لأن النهر ملكهم هم والجمهور، وكذلك مياهه التى تستصرخنا من أجل نظافتها وحمايتها.

٣

تراجع فى طبرية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٢

أصيب الزائرون الكثيرون، الذين يتوجهون فى شهور الصيف إلى بحيرة طبرية، بخيبة أمل، فقد ظلت معظم شواطئ البحيرة مُسيَّجة بجدران وظل الدخول إليها برسوم، هذا فضلاً عن تعذر دخول بعض الشواطئ بسبب التلوث الناجم عن صرف النفايات الخام.

وقد خاضت "جمعية المحافظة على الطبيعة" خلال العامين الماضيين نضالاً جماهيرياً حثيثاً ضد التسوير الممنهج لشواطئ طبرية، وضد جباية رسوم دخول تقدر بعشرات "الشواكل" للفرد الواحد، وهو ما يتناقض مع قانون تنظيم أماكن الاصطياف. وقد جاء تقرير مراقب الدولة فى هذا الشأن، الذى نُشر مؤخراً، وكان تقريراً لاذعاً، ليعزز من النضال الجماهيري، الذى تقوده "جمعية المحافظة على الطبيعة"، من أجل فتح الشواطئ.

فى مرحلة معينة كان يبدو أن الضغط الجماهيرى يسفر عن نتائج، حيث شرعت وزارة الداخلية فى إزالة جدران، وفى اتخاذ إجراءات قضائية ضد عناصر استولت على شواطئ بالمخالفة للقانون، كما قرر المجلس القطرى للتخطيط والبناء التصديق على مشروع "طريق محيط بطبرية"، الذى من شأنه أن يسمح بالسير الحر حول كل البحيرة.

ولكن، كما ذكر "إيلى أشكنازي" نهاية الأسبوع الماضي، (فى "هاآرتس" ٧/٢٧)، توقف هذا التقدم، حيث ما يزال يتم جباية رسوم لقاء الدخول فى معظم شواطئ طبرية وظلت معظم الأسوار على حالها. وحتى فى الشواطئ التى سُمح فيها بالدخول الحر، لم يتم العناية بالنظافة، رغم أن النظافة بند من المفترض أن السلطات تموله من رسوم الدخول التى تجبيها، ولكنها ظلت قذرة.

والواقع أن العناصر الرئيسية لعدم التقدم تتمثل فى عوائق تضعها السلطات المحلية المسئولة عن الشواطئ، وتتمثل أيضاً فى عجز الوزارات الحكومية عن تنسيق الجهود فيما بينها من أجل تغيير الواقع على الشواطئ. وفيما يتعلق بالصرف، فإن بعض الأعطال التى حدثت مؤخراً فى منطقة طبرية أدت إلى تدفق النفايات على طبرية، وكانت النتيجة ارتفاع فى نسبة تركيز الجراثيم البرازية.. والكارثة أن كل هذا يحدث فى ذروة موسم الاصطياف.

إن الفشل فى فتح شواطئ طبرية وتأمين نظافة شواطئها يتطلب مواصلة الضغط الجماهيرى على الوزارات الحكومية من أجل الحفاظ على البحيرة الإسرائيلية الوحيدة وأحد مصادرها الرئيسية للمياه. ولذا، ينبغى أن يتركز الجهد فى مسارين متوازيين: الأول، إزالة كل جدار غير قانونى بشكل ممنهج، ووقف كل شكل من أشكال الدفع فى مقابل الدخول يكون غير مستند إلى المسموح به فى القانون. أما المسار الآخر، فيتمثل فى تأمين مساعدة مالية للسلطات المحلية من أجل صيانة وتنظيف الشواطئ بشكل مستمر.. ومن الممكن النهوض بالمسارين من خلال هيئة خاصة تعتنى بالبحيرة، على أن تضع السلطات بين يديها الصلاحيات والميزانيات المناسبة.

أما فيما يتعلق بالأعطال المزمنة فى هيئة الصرف، فإن الأمر يتعلق بمشكلة أكبر، تتعلق بصيانة سيئة لمنشآت الصرف الصحى لدى سلطات محلية عديدة.. والحل هو تطبيق أكثر صرامة للقانون على السلطات التى تتسبب فى التلويث، وتبنى حلول مثل إقامة شركات للصرف والمياه تتولى معالجة البنى التحتية، دون أن تكون تابعة بشكل مباشر للسلطة المحلية، بحيث تضمن أن يكون ما يدفعه المواطنون للماء والصرف سيُستخدم فقط فى الأهداف المخصصة لهذا الغرض.

٤

سيف أولمرت

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٣

ليس مهماً ماهية الإصلاحات التى يقترحها وزير العدل، "دانيئيل فريدمان"، وما إذا كان بوسع بعضها أن يفيد الهيئة القضائية فى أدائها أم لا.. الأهم هو أن الوزير بدا، خلال الفترة القصيرة التى شغل فيها منصبه، كمستفز، وليس كإصلاحي، وكشخص غير قادر على التعاون مع رئيسة محكمة العدل العليا، وغير قادر على النهوض بالهيئة القضائية.

ثمة شك فى إمكانية تغيير مناخ الخلاف والشقاق الذى تتطرق إليه "دوريت بينيش" فى خطابها إلى "فريدمان" فى النقاش أمام لجنة الدستور بالكنيست. صحيح أن رئيس اللجنة، البروفيسور "مناحم ساسون"، يحاول تحويل التناطح بين الوزير ورئيسة المحكمة العليا إلى نقاش موضوعي وإثارة نقاش عام هادف حول التغييرات التشريعية بدلاً من الأشخاص، لكن يجب أن نفترض أن النقاش فى الكنيست سيتحول فقط إلى نقاش أكثر صخباً، لأن فشل وزير العدل فى منصبه، للأسف البالغ، أصبح حقيقة.

إن تعيين "فريدمان" فى منصب وزير العدل هو نموذج لتدهور السياسة، التى لم يعد فيها ذكر للرأى الموضوعي، وكل قرار يبدو كأنه موبوء بالحسابات الشخصية. ربما يكون "فريدمان" ملائماً للمنصب من زاوية مؤهلاته المهنية، لكن كان من الممكن العثور على شخص آخر يتمتع بمؤهلات مماثلة، ولكن لديه رؤية إصلاحية.. وزير لا يصرح سلفاً باستخفافه بمؤهلات رئيسة المحكمة العليا. فقد كتب "فريدمان"، فى مقالات عديدة بالصحف، آراء مفادها أن هناك فى المحكمة مرشحين أفضل من "بينيش" للرئاسة، كما اقترح تغيير التعيين فى المنصب طبقاً للأقدمية من أجل الحيلولة دون تعيينها.. مثل هذه البداية بالطبع ما كان يمكن أن تبشر بالخير لعلاقات العمل بين الاثنين، وهى تدل بوجه خاص على دوافع رئيس الحكومة، الذى لم يعبأ كما هو واضح بأداء الهيئة القضائية، بقدر ما أراد الانتقام منها لتقديمها صديقه "حاييم رامون" للمحاكمة (قضية التحرش الجنسي).

لا يمكن مناقشة الإصلاحات التى يقترحها "فريدمان" بمعزل عن حقيقة أنه تم تعيينه فى المنصب بعد أيام معدودات فقط من مهاجمته للهيئة القضائية لتقديمها "رامون" للمحاكمة وإدانته. يدل الوضع الذى ينتقم فيه "أولمرت" لـ"رامون"، وينتقم فيه "فريدمان" لعدم تعيين صديقته "نيلى كوهين" فى المحكمة العليا، على حقارة السياسة.. إن كل محاولة لتصوير الأحداث على أنها نتاج اختلافات فى الرؤى لا تتسق مع الطريقة المبتذلة التى تدار بها الأمور. فلا يمكن تصديق "أولمرت" عندما يتحدث عن المحكمة العليا كـ"قاطرة" وكـ"درع"، بينما هو يتكاتف مع وزير العدل فى صراعه، الذى يحمل طابعاً انتقامياً، ضد رئيسة المحكمة العليا، خاصة أنه من السهل حشد أغلبية فى الكنيست لكارهي المحكمة العليا: أولئك الذين يعتقدون أنها تغالى فى الحفاظ على حقوق الإنسان، وأولئك الذين يعتقدون أنها قوية جداً، وأولئك الذين يريدون تقييد الرقابة القضائية على الكنيست والحكومة، وأولئك الذين كانوا يريدون أن تتركهم المحكمة العليا كى يشرعوا كل قانون يرغبون فيه.

لم يُخفِ البروفيسور "فريدمان" مواقفه من الهيئة القضائية، ومن "بينيش" حتى قبل تعيينه، ولذا لا يجب أن نلومه، وإنما نلوم من قام بتعيينه فى المنصب.. وإذا كان هناك من يعتقدون بأنه من الممكن إطفاء الحريق، من خلال التوفيق والإصلاح بين الطرفين، فإننى أقول لهم "اعتقادكم ساذج". فمن قام بتعيين وزير عدل تحدى سلفاً رئيسة المحكمة العليا هو الذى يتحمل مسئولية ذلك وتداعياته الكارثية على الهيئة القضائية.

٥

الأمن ليس منظاراً فقط

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٩

يتصرف وزير الدفاع، "إيهود باراك"، كأنه قد استؤجر كـ"خبير" من أجل ترميم جيش الدفاع الإسرائيلى بعد حرب لبنان الثانية، فكل همه يتركز فى ذلك فقط. ورغم أن الأمر يتعلق بزعيم حزب "العمل"، الذى قارب جداً فى "كامب ديفيد ٢" من اتفاق مع الفلسطينيين حول إقامة دولة، فإن "باراك" لا يبدى رأيه علانية فى الخطوات السياسية لـ"إيهود أولمرت"، ويخيل لى أنه يعزز قوته السياسية من خلال النظر إلى الواقع عبر عدسات المنظار.

يظهر "باراك" كرئيس أركان سوبر فى مناورات عسكرية، ومنهمك فى إقامة فرق عسكرية جديدة وفى تطوير وسائل دفاعية من الصواريخ، كما يقتضى منصبه الحكومي.. وفى الوقت نفسه، نجده حريصاً على عدم ترديد أقوال سياسية، وهو ما ينتقص من وضعه باعتباره زعيم معسكر السلام.

من الممكن أن نفهم من شهادة "باراك" أمام لجنة "فينوجراد"، أنه يعتقد اليوم أيضاً أن انسحاباً أحادى الجانب هو خطوة ممكنة ومرغوبة أيضاً عندما لا يوجد من يمكن التحدث معه.. هو لا يرى أن الانسحاب من لبنان فى عام ٢٠٠٠ كان عملاً متسرعاً، وإنما ضرورة فرضها الواقع، بعد أن تم فحص خيار تنسيق الانسحاب مع سوريا جيداً. يجب الافتراض بأنه يرى هكذا أيضاً الانسحاب أحادى الجانب من غزة. وإذا حكمنا طبقاً لأقواله فى الماضى حول انسحاب من الضفة، فإن الانسحاب من هناك أيضاً فى نظره هو قَدَر أكثر منه خيار، أو طبقاً لصياغته: "الحياة ستدفعنا بالضبط إلى هذه الخطوة".

كان رد الفعل الوحيد من جانب "باراك" على الخطة السياسية التى نشرت هذا الأسبوع ونسبت إلى "شمعون بيريس"، أنه لا ينبغى الانسحاب من الضفة حتى تطور إسرائيل منظومة دفاعية من الصواريخ، وهذا من شأنه أن يستغرق عدة سنوات.. ولكن أليست هذه الفترة الزمنية (عدة سنوات) التى يتحدث عنها كفيلة بنسف التوقيع على اتفاق مبادئ مع الحكومة الفلسطينية حول إقامة دولة فى الضفة وغزة..؟! أم أن هذه فقط هى الفترة التى سينتهى فيها الوجود العسكرى الإسرائيلي، وليس المدني، فى الضفة، طبقاً لنموذج الانسحاب من شمال الضفة..؟! على "باراك" أن يجيب على هذه الأسئلة ليس أمام لجان ستحقق فى الحرب القادمة، وإنما أمام ناخبيه المحتملين، الذين لا يرون حتى هذه اللحظة أى فارق بينه وبين "بنيامين نتنياهو".

لا يمكن تجاهل تطورات اجتماعية من شأنها أن تحبط أى اتفاق سياسى فى المستقبل، وأن تحول حتى مهمة إخلاء مستعمرات إلى مهمة مستحيلة. اليمين يقظ إلى هذا التطور، الذى يزداد فيه عدد "الحريديم" (اليهود الأرثوذكس) ومعه القوة السياسية لليمين، ويزداد فيه بشكل مطرد عدد معتمرى القبعات المضفرة (أنصار الصهيونية الدينية) بين كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي. ومن ثم، من شأن منحنى رفض إخلاء مستعمرات فى الضفة، بعد بضع سنوات، أن يتصاعد بالشكل الذى يتعذر معه تنفيذ الإخلاء، وربما تكون نواة هذا التصاعد فى المنحنى "كبار الضباط" الذين سبق أن ألمحوا إلى عدم رضائهم عن فك الارتباط الذى أنيط بهم.

إن تطوير سلاح مضاد للصواريخ هو فقط رؤية ضيقة لأمن الدولة، ومن المفترض أن يعى وزير الدفاع ذلك، كما أنها رؤية ضيقة أيضاً بالنسبة لـ"باراك" كزعيم لحزب "العمل".. ولذا، فإن التوصل إلى اتفاق يحدد حدود إسرائيل فى أقرب وقت ممكن ليس لفتة طيبة لصالح "محمود عباس"، وإنما رؤية واعية لواقع سياسى واجتماعى يمكن فقط أن يتغير للأسوأ.

٦

علاج طبى فى ظروف مزرية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/١٣

حدث ذات مرة أنه كان يتم علاج مرضى فى طُرُقات المستشفيات فى ذروة الشتاء فقط، عندما تسببت مشاكل فيروس الأنفلونزا فى إشغال زائد بالأقسام الداخلية. لكن الآن أصبح هذا مشهد روتينى فى جميع المستشفيات طوال أيام السنة: مرضى يعالجون فى الطُرُقات حتى فى أقسام الجراحة، كما لا تتوافر لمئات المرضى الموضوعين على أجهزة التنفس أسرة فى أقسام العناية المركزة.. لم تستطع الدولة مواءمة خدماتها العلاجية مع معدل الزيادة السكانية.

قبل ثلاث سنوات، حددت وزارة الصحة، أنه حتى عام ٢٠١٥ ينبغى إضافة نحو ٣٠٠٠ سرير علاجى فى المستشفيات، إضافة إلى وجوب إقامة ثلاثة مستشفيات جديدة.. لكن هذا لم يحدث ويبدو أنه لن يحدث فى القريب. فقد رفض وزير الصحة إضافة أسرة جديدة فى المستشفيات حتى عام ٢٠١٠ ..!!. ومن ثم، يبدو أن المحنة ستستمر فى التفاقم حتى عام ٢٠١٥، نظراً لأن الوقت الذى ينقضى بين التخطيط والتنفيذ، عندما يتعلق الأمر بتشييد مستشفيات، هو خمس سنوات على الأقل.

العلاج ليس ترفاً، كما أننا لسنا فى حاجة إلى شرح لماذا يشكل العلاج فى الطُرُقات مساساً بكرامة الإنسان، هذا ناهيك عن نوعية الرعاية التى يلقاها المريض، حتى أنه يتم أحياناً إرسال مرضى إلى البيت قبل أن يتعافوا.. يكفى القول إن فرص وفاة مريض يحتاج إلى عناية مركزة لم يتوافر له مكان، أكبر ضعفين مقارنة بمن يعانى من مرض بنفس درجة الخطورة، لكنه تلقى منذ البداية علاجاً فى العناية المركزة.

تعكس موافقة وزير الصحة "يعقوف بنيزري" على التوقيع على ميزانية متدنية فيما يتعلق بتخصيص أسرة علاجية، والانخفاض المستمر فى الميزانية الحكومية لهيئة الصحة - تعكس اتجاهاً مقلقاً للغاية.

وعلى الرغم من قانون التأمين الصحى الحكومي، الذى يضمن علاجاً أساسياً لكل مواطن، بغض النظر عن دخله، فإن التمويل الخاص للإنفاق الصحى فى إسرائيل أصبحت نسبته من بين النسب الأعلى فى العالم، فى حين ظل الإنفاق القومى على الصحة عند حدود ٧,٨٪ من الناتج القومى الصافي، وهى نسبة قليلة مقارنة بالعالم الغربي.

إن وزارة المالية محقة عندما تقول إن وزارة الصحة فشلت فى الإشراف على المستشفيات والخدمات العلاجية. لذا، ينبغى بلورة خطة قومية لسنوات متعددة بدعم من رئيس الحكومة.

يدفع المواطن الإسرائيلى كل عام كثيراً للصحة - سواء فى شكل تأمينات مكملة تثرى صناديق علاج المرضى، أو فى شكل تأمينات خاصة أغلى - حتى يضمن الحصول على خدمات هى من المفترض أصلا تقديمها مجاناً فى متابل ضريبة الصحة.

مشكلة أخرى تواجهها وزارة الصحة، فكانت دائماً ومنذ الأزل (يقصد منذ قيام الدولة) ما تُناط بوزير ضعيف جداً من الناحية السياسية، ودائماً ما كان، وما يزال، الوزير الذى يشغل المنصب يعتبر نفسه ضيفاً، وأنه فى طريقه إلى وزارة أخرى. صحيح أن الوزير "بنيزري" لم ينظر إلى منصبه على هذا النحو، إلا أنه فى النهاية غير قادر على تغيير الكثير.

وإذا كانت سلة الأدوية، على سبيل المثال، موضوعاً جماهيرياً مثيراً للجدل فى الإعلام، إلا أن الأدوية فى النهاية هى فقط وجه واحد صغير من أوجه الخدمات العلاجية.. فالمشكلة أكبر وجوانبها متعددة تتخطى حدود الصحة فقط، حتى أصبح غياب التخطيط القومى فى هذا المجال، كما فى مجالات عديدة أخرى، دلالة على عدم الجدية فى إدارة شئون الدولة برمتها.



فليعُد الميدان كما كان

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/١٥

كـان الميـدان فـى قلب المدينة، مـتـصل بشـارعـهـا الرئيسى الخلاب والمكتظ، فكان عبارة عن رئة خضراء صـغـيـرة ومسـتـديرة، تحـيط بهـا من كل جـانب تحف مـعـمارية على الطراز العالمي. فكل من تجول فى شارع "ديزنجوف" بأول مدينة عبرية (تل أبيب) - وحتى من لم يتجول - توقف ليستجم على مقعد أمام فسقية المياه التى تتوسطها نافورة بسيطة فى تكوينها.. هنا ترعرعت قصص الحب الأول، وترعرع أطفال أمام النافورة، بين "أكمـان" - أول شبـه سـوبر مـاركت فى المدينة - ودارى سينما "حين" و"إستير" اللذين أحاطا به، وبدَّل مستعيرو الكتب من مكتبـة "ميـرا" التى فى أطرافه، أو اشـتـرى بعضهم القهوة المطحونة لآبائهم من دكان "قالي".

كـان الميـدان لافـتـاً للأنظار، حـيث أحـاطت به المؤسـسـات الثـقـافـيـة، من مـسـرح "هاأوهيل" وحـتى "الكاميـري" وكذلك المقاهى الأسطورية مثل "كسيت"، "رافيل"، "شتيرن"، "فيرد" و"بيناتي". وربما كانت الشكوى الوحيدة التى ترددت فى تلك الأيام الخوالى هى أن ١٠٪ فـقط من الراغـبين فى الجلوس على مـقـاعـده يجـدون مكاناً للجلوس. فلك أن تتخيل كم كان الميدان مكتظاً.

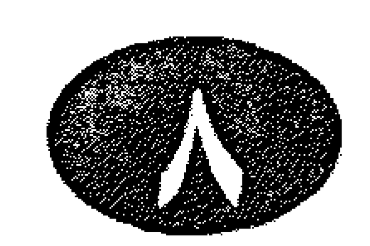
فى "أخبار بلدية تل أبيب" كتب أثناء تخطيط الميدان عام ١٩٣٤: "يبـرز الشكل الدائرى للميدان بشكل جميل من خلال الخطوط الأفقية البارزة فى واجهات البيوت". كان هذا وضعاً معقولاً. كان ميدان "ديزنجوف" أحد دُرر المدينة. كان كذلك حتى تم استئصاله، أو لمزيد من الدقة حتى ظهر المخطط السيء، الذى رفع الميدان لأعلى فى صيف ١٩٧٨، لأسباب مرورية، وزيَّنه، بعد ذلك بثمانى سنوات، بتمثال متحرك مثير.

وبذلك، فـقـد قـضـى هذا التـخطيط الجـديد على الميدان وعلى شارع "ديزنجوف"، فمنذ ذلك الوقت، مات الميـدان وتحـول إلى ملجـأ للمـتـشـردين، والموتورين، والبائعين الجائلين للأشياء البالية فى المعرض المهلهل الذى يقام فيـه مـرتان فى الأسـبـوع. واليوم، قليلون هم الذين يكلفون أنفسهم عناء الذهاب إلى الميدان بعد أن أصبح مـهـمـلاً، قبـيحـاً وقذراً، حـتى تمثاله توقف عن الحركة.

لقـد فـقـدت "تل أبيب" أحد مـواضع حـسنهـا. حـتى أشـجـار النخـيل الثـمـانيـة، التى جُلبت إلى هنا قـبل ٧٠ عاماً من حديقـة "راحيل" بطبرية، لا تستطيع التغطية كـثـيـراً على الفـضـيـحـة.. وقـد اعـتـرف رئيس المدينة، "شلومو لهط"، الذى كان مسئولاً عن الخطأ بشجاعة فى نهاية أيامه فى المنصب، بأن هذا كان الخطأ الأكبر الذى اقترفه.

هذا الأسبوع حدث أمر جلل: فقـد صدَّق مـجلس بلدية تل أبيب - يافا على تخـصيص ٢,٨ مليون شيكل لـ"فحص احـتـمـاليـة" هدم الميدان وإعادته إلى منسوب الأرض، كـمـا كـان فـى أيامـه الجـميلة. هذه بشـرى ترد الروح. صـحـيح أن فـحـص الاحـتـمـاليـة من المقرر أن يستغرق عـامـاً، وصـحيح أن الأمر ليس نهـائيـاً - ولكن الآن ينبـغـى حث ودفع رئيس المدينـة، "رون حـولداي"، الذى اهتم بترميم شوارع المدينة بشكل جـميل للغـاية، للعمل أيضاً من أجل ترميم ميدان المدينة.

صحيح لن يعود كل شيء إلى سابق عهده، فسينما "إسـتـيـر" هى فندق الآن، وتحـول "أكـمـان" إلى ملهى، ونادى لجنة الجندي، الذى كـان هو الآخـر فى الميـدان، إلى بنك، ولم يعـد الأطفـال يسـتـبـدلون الكتب التى اسـتـعـاروها من المكتبـات، وأصبح شـارع "ديزنجـزف" مهجوراً من الناس - لكن إعادة المجد القديم للميدان يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو تحسين وجه العاصمة الثقافية والاقتصادية لإسرائيل.. فليعُد إذاً الميدان كما كان على الفور.



استيلاء فى القدس الشرقية

افتتاحية هاآرتس ٢٠/٨/٢٠٠٧

من الصعب التخلص من الشعور، بأن إدارة أراضى إسرائيل، التى هى هيئة حكومية، قد تعاونت مع جمعية المستعمرين "عطيرت كوهنيم" من أجل الاستيلاء على الـ٣٠ دونماً المعروفة باسم "كرم المفتي" بالقدس الشرقية - هكذا يتضح من تحقيق "ميرون رابوبورت" فى "هاآرتس" أمس.

إن هذه الأرض هى واحدة من أغلى الأراضى فى القدس الشرقية وأكثرها طلباً فى أطراف حى الشيخ "جرَّاح" المشرفة على تلال جبل المكبِّر. الأرض مسماة على اسم مفتى القدس إبان الانتداب البريطاني، الحاج "أمين الحسيني"، الذى ساعد النازيين فى الحرب العالمية الثانية، وكانت أسرته هى مالكة الأرض.. وبعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، أعلنت الحكومة الإسرائيلية اعتزامها مصادرة الأرض للمنفعة العامة.. ولكن فى مارس فقط من هذا العام، أى بعد ٤٠ عاماً، صادرت الحكومة الأرض بأمر وزير المالية السابق "أفراهام هرشيزون".

يقع النزاع على الأرض بين "شركة الفنادق العربية"، التى تزعم بأن ملكيتها للأرض مُعترف بها منذ أمد، وبين إدارة أراضى إسرائيل، التى أجَّرت الأرض منذ سنوات لجمعية "عطيرت كوهنيم" بغرض "الاستصلاح الزراعي".

من المعروف منذ الثمانينيات أن هناك جماعات من طلاب المعاهد الدينية اليهودية ذوى المواقف الدينية المتشددة، على غرار "جوش إيمونيم"، تقوم بحملات لشراء بيوت وأراض لتوطين يهود فى الأحياء العربية من شرق المدينة. الجمعيات المعروفة جداً هى "إلعاد"، التى تعمل فى قرية سُلوان (مدينة داوود)، و"عطيرت كوهنيم"، التى تقوم بتوطين أسر طلاب معاهد دينية فى أحياء عربية. وقد قامت بعض الهيئات والشركات الحكومية مثل "عميدار"، الوصى على ممتلكات الغائبين (الفلسطينيين)، ودائرة أراضى إسرائيل، وبعض الوزارات الحكومية والصندوق القومى الإسرائيلى بتحويل أموال إلى هذه الجمعيات.

ولكن بعد أن وصلت شكاوى عن المساعدات المالية غير الشرعية التى تحصل عليها هذه الجمعيات، تشكلت فى أغسطس ١٩٩٢ لجنة وزارية، عيَّنها وزير العدل آنذاك "دافيد ليبائى" ووزير المالية "أفراهام شوحاط" لفحص الشكاوى.. وقد ترأس اللجنة مدير عام وزارة العدل "حاييم كلوجمان". وبعد بضعة أسابيع، وُضع ما توصلت إليه على طاولة الحكومة. فاتضح من التقرير، أن عشرات الملايين من "الشواكل" قد حُوِّلت إلى الجمعيات غير القانونية للمستعمرين، بدون إشراف أو رقابة. وطبقاً للصورة التى رسمها التقرير، فإن مسئولين كباراً فى الحكومة وفى جمعيات عامة قد تعاونوا سوياً من أجل مساعدة المستعمرين، وأن المساعدة كانت حتى موبوءة بشبهة ارتكاب مخالفات جنائية.

إن هدف الجمعيات القومية الدينية من وراء شراء ممتلكات فى القدس الشرقية هدف أيديولوجى وسياسي، لكن ذلك لا يبرر تجاوز القانون أو لوائح الإدارة المعمول بها. ويبدو، على الرغم من مرور سنوات عديدة على تقرير "كلوجمان"، أنه لم يتم فعل الكثير من أجل إصلاح هذا الخلل. ويبدو الآن أيضاً، أن سلطات الدولة، ممثلة فى هذه الحالة فى إدارة أراضى إسرائيل، التى من المفترض أن تحافظ على القانون، مستمرة فى العمل كوكيل لهذه الجمعيات وتدير لصالحها معركة قوامها الاستيلاء على ممتلكات عربية بطرق غير قانونية.

بمعنى آخر، فإن ظاهرة وضع المستعمرين فوق القانون، التى يتم الحديث عنها مراراً وتكراراً فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، قد وصلت أيضاً إلى القدس الشرقية.

٩

التحدى الذى يواجه الحاخامات

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٢١

ليس ثمة ما يدعو للتفاؤل، حتى وإن تم تطبيق تقرير لجنة "حلفون" لفحص موضوع التهويد، الذى قدِّم أمس، وحتى إن تم إقامة هيئة تهويد قومية.. لأنها لن تحل أزمة تهويد مهاجرى الاتحاد السوفيتى السابق، خاصة أنه سبق إقامة إدارة للتهويد فى العقد الماضى دون أن تحل المشكلة.

إن ضم مهاجرين غير يهود - هاجروا انطلاقاً من أحقيتهم طبقاً لقانون العودة - إلى الجمهور اليهودى فى إسرائيل هو، فى رأى عديدين، تحد قومى ومهمة وطنية. إلا أن أى تغيير هيكلى فى هذه المسألة سيواجه دائماً بحاخامات لا يريدون تهويد المهاجرين ومستمرون فى مطالبتهم بقبول التوراة والفرائض الدينية طبقاً لتفسير ضيق ومتشدد.

مطلوب تغيير فى الوعى واعتراف بالواقع الذى استجد فى إسرائيل. فقد انضم ٣٠٠ ألف مهاجر غير يهودى من الاتحاد السوفيتى السابق إلى الجمهور الإسرائيلي، وأصبح الأخير ينظر إليهم على أنهم جزء منه بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فهم يعيشون فى وسطنا، يدرسون، ويعملون، ويصوتون فى الانتخابات، ويتغنون بأغانينا، وبالطبع يتجندون فى الجيش ويعرضون حياتهم للخطر.

إن محاولة الحاخامات إبقاء هؤلاء المهاجرين خارج الجدار هو حكم جائر، لا يستطيع الجمهور اليهودى فى إسرائيل أن يتحمله. ويكفى أن نتذكر ردود الأفعال القوية على مبادرة وزير العدل، "دانيئيل فريدمان". والحاخام الأكبر "شلومو عمار" بالسماح بالزواج المدنى لمهاجرين بلا ديانة، فيما بينهم فقط.

إن جمهور مهاجرى الاتحاد السوفيتى السابق هو الجمهور الأكثر علمانية فى إسرائيل، فكيف يُطلب منه أن ينافق ويقبل بالتوراة وبالفروض الدينية كشرط للانضمام إلى اليهودية. لابد أن ينطوى حل تهويد المهاجرين على تخفيف لهذا الطلب. على سبيل المثال، الإفتاء بأنه يكفى إظهار الولاء للشعب اليهودي، والرغبة فى الانضمام إلى اليهودية وتعلم الفروض الدينية والتراث، كى يُقبل الشخص كيهودي.

لقد عرف كبار علماء اليهودية فى الماضى كيف يبدون مرونة فى قضايا أصعب من هذه.. اليوم، يقع تحدى تهويد المهاجرين، فى المقام الأول، على كل من الحاخام الأكبر السابق "عوفاديا يوسف" وتلميذه الحاخام الأكبر "شلومو عمار"، فينبغى عليهما، من أجل تقريب هذا الجمهور من المهاجرين، أن يخففا مطلب القبول بالتوراة وبالفروض الدينية، وأن يُصدرا نداءً إليهم بالانضمام إلى اليهودية.

إذا فعلا ذلك فعلاً، سواء تشكلت هيئة تهويد أم لا، فإن عشرات الآلاف منهم سيتهودون.. وإذا لم يفعلا، فإن الفرقة بين الجمهور ستستمر، وسيزداد مطلب الزواج المدني. وفوق ذلك، فإنهما سيخونا دورهما والمسئولية التاريخية التى أنيطت بهما.

تحتاج التحديات الخاصة زعامة استثنائية. وقد سبق أن تصرف الحاخام "يوسف" والحاخام "عمار" على هذا النحو، عندما تعلق الأمر بقرار تهجير يهود إثيوبيا والفلاشمورا.. فهل سيتصرفان كذلك أيضاً فى أمر مهاجرى الاتحاد السوفيتي..؟!.

◆ ترجمات عبرية ◆



انتخابات حزب الليكود

لا يوجد ما يبشر لدى نتنياهو

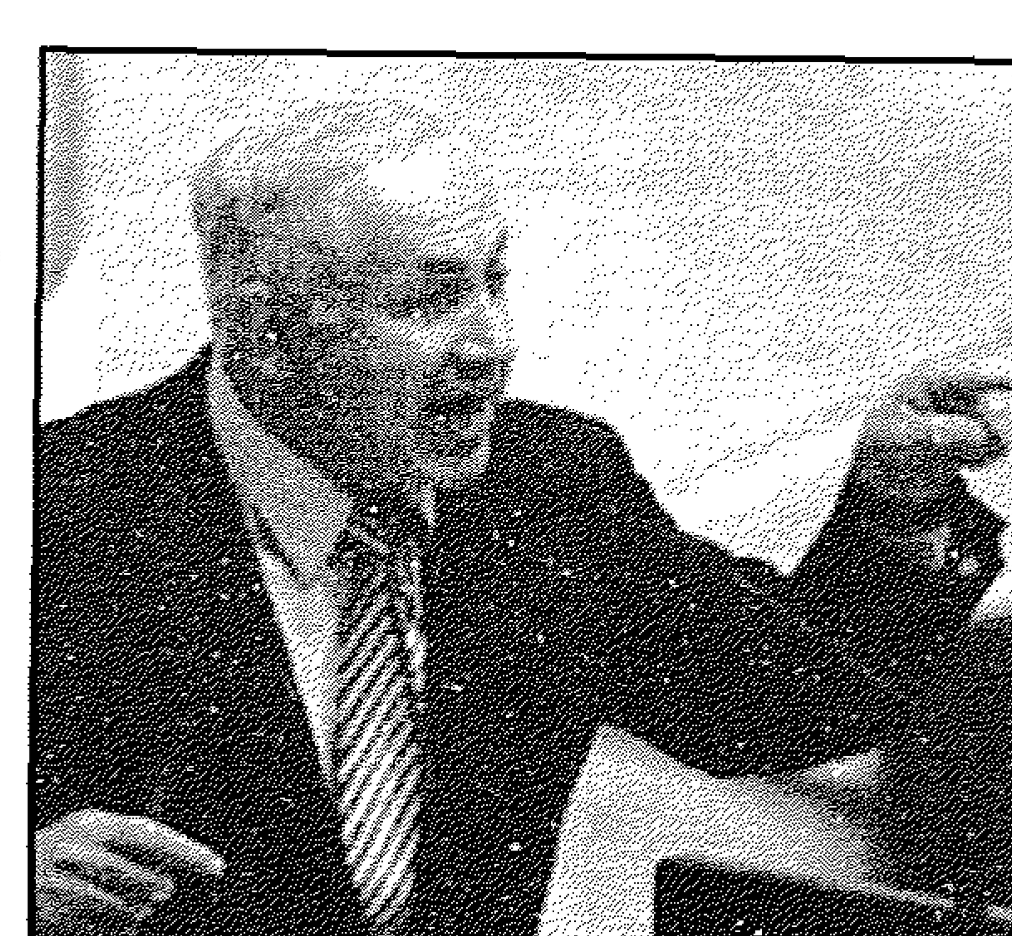
بقلم: يهوديت ديسبرج
المصدر: www.makor1.co.il
٢٠٠٧/٨/١٣

اليوم على موقع ماكور ريشون، كتب أمنون لورد يقارن بين "كراهية اليسار لنتنياهو" و"كراهية اليمين لنتنياهو"، وإن كان من الصعوبة بمكان التطرق لمسألة الكراهية، خاصة إذا كان الحديث عن رجل سياسي، وهو ما يستوجب أن يكون حديثاً موضوعياً وليس عاطفياً أو انفعالياً.

والمقارنة هنا ليست فى محلها لعدة أسباب: فاليسار يتصارع مع نتنياهو بسبب كفاءته، فى حين يتصارع اليمين معه على الرغم من كفاءته.. اليسار يخشى من فوز نتنياهو أمام باراك. وفى مقابل ذلك، فإن اليمين محبط من أدائه منذ كان رئيساً للوزراء ويخشى من أن يكرر أخطاء الماضى ويندم مرة أخرى على منحه ثقته.

بدلاً من عقد هذه المقارنة، من الأحرى أن نطرح الأسئلة التالية: كيف يمكن التباهى بأداء رئيس المعسكر القومى دون الإشارة إلى سقوطه فى اتفاق الخليل واتفاق واى ريفر ومصافحة عرفات..؟ هل من الصعب على مؤيدى نتنياهو أن يفهموا سكان الخليل الذين يعزون كل الكوارث التى حلت بهم لنتنياهو..؟ هل من الصعب أن نفهم أنه نظراً لأن نتنياهو صافح عرفات لم يعد من الممكن الاعتماد عليه فى محاربة العدو العربى واستئصال شأفة الإرهاب..؟.

قبل نحو شهر، اقترح نتنياهو إدخال وحدة "بدر" الأردنية (❖) إلى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فهل من الممكن أن نفهم ذلك على أنه شىء آخر غير اعتباره



اعترافاً بأن يهودا والسامرة تنتمى للأردن أو تنتقل إلى مسئوليتها..؟. لقد كان بإمكانه الانتظار وعدم طرح هذا الاقتراح إلى ما بعد الانتخابات. إذن لماذا فعل نتنياهو ذلك..؟!.

واليوم، ليس لدى نتنياهو ما يبشر به الجمهور الإسرائيلي. فأمام رغبته الكامنة فى جعل يهودا والسامرة تحت السيادة الأردنية، يقف فيجلين مدعوماً بحقنا التاريخى وحق الوعد الإلهى وشعب إسرائيل، الذى لديه رب، ويقول بثقة: "هذه أرضنا.. سنطبِّق فيها القانون اليهودى ونفرضه على جميع سكانها، وسنعيد الشرطة والجيش إلى دورهما الأصلي، وهو الحفاظ على القانون وسيادة دولة إسرائيل على أرض إسرائيل".

(❖) "وحدة بدر" هى جزء من جيش التحرير الفلسطينى الذى أنشئ على أراضى أربع دول عربية، هى مصر وسوريا والأردن والعراق.. ووحدة بدر هى وحدة موجودة فى الأردن منذ تشكيلها عام ١٩٧٤، وهى موالية لحركة "فتح".. قوامها يتراوح ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ جندى تلقوا تدريبات شرطية وعسكرية مكثفة فى الأردن.. ويقول خبراء عسكريون أنها تتلقى تدريبات على مستوى عال من الدقة والتنوع واستخدام مختلف أنواع الأسلحة، مثل الطائرات، والمهام البحرية والبرية، وكذلك حرب الشوارع.. وكانت إسرائيل، ومازالت، ترفض دخول عناصر وحدة بدر إلى الضفة الغربية.

هل توجد رؤية لدى اليمين..؟

بقلم: إيلا كوفلنتس
المصدر: موقع سكوب scoop
٢٠٠٧/٨/١٤

أعضاء الليكود الأعزاء: كيف حالكم وما هي حالتكم المعنوية..؟ ماذا تشاهدون في الأفق..؟ ماذا تتمنون..؟ ولماذا تسمحون لأنفسكم بالتمني فقط في العقد الأخير..؟.

أيها الرفاق: إن اللاعبين على الساحة السياسية معروفين، وكذلك ديناميكية التفاعل فيما بينهم، حيث لم يتغير شيء. فاليسار هو اليسار ذاته، الرائد في أوسلو تارة، والرائد في الطرد وتسليم الأراضي تارة أخرى. وهذا أيضاً يمين نتنياهو ذاته، الذي لا يحاول تغيير دفة القيادة، وإنما يفضل الوقوف بلا حراك في مواجهة العاصفة. ألم يحن الوقت للنضوج..؟ وأن نتعلم من جراح الماضي..؟ وأن نخطط لرؤية جديدة، وأن نأخذ الرجل الواقف أمام الهاوية ونخطو به للقمم الخضراء..؟ إننا جميعاً نرغب في ذلك في قرارة أنفسنا، وإذا كنا كذلك، فنحن لسنا أقلية وإنما أغلبية. إننا لا نرغب في الوجود فحسب، وإنما في توصيل الرسالة.

وبسبب عقدة اليمين وسيطرة اليسار على الوعي، نلحظ أنه عندما يظهر صوت ينادي بتحقيق الرؤية اليهودية وينتهج سبيلا سياسياً واقعياً للوصول لموقع القيادة وعرضه على الجمهور، مثل صوت موشيه فيجلين وحركته "زعامة يهودية" - يحاول الجميع إسكاته بشدة وغضب، لأنهم اعتادوا أن يقودهم شخص ما، كما أنهم فقدوا الإحساس بالواقع، وبأنهم الأغلبية.

إن موشيه فيجلين عنصر جديد على اليمين القومي (يقصد بأفكاره) قد يقلب أوراق الجميع. لماذا..؟ لأنه يقترح التحرك القوي نحو الرؤية اليهودية في أرض إسرائيل. ولنضع سيناريو نسأل فيه أنفسنا: ماذا سيحدث بعد فوز فيجلين واختياره لرئاسة حركة اليمين الرائدة (يقصد رئاسة الليكود)..؟ ستنهار كل السدود، وسيتم استبدال عشرات السنين من انهيار اليمين القومي بأجندة يهودية صارمة، ستظهر أخيراً في الفراغ الكبير، أمام أجندة اليسار.

في واقع كهذا، أي شعب، وأي جمهور، كان سيختار النهج الجديد، النشط، الذي لم يمنى بالفشل، ويفضله عن النهج المدمر والمكروه.

فيجلين - البديل المناسب

بقلم: موطي كربل
المصدر: موقع ماكور ريشون
٢٠٠٧/٨/١٤

ربما تتيح الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب الليكود، المقرر إجراؤها اليوم، للمرة الأولى في تاريخ السياسة الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة، الاختيار الحقيقي بين خيارين مختلفين في الجوهر: نتنياهو وفيجلين.

إن السؤال المطروح الآن حول "مَنْ سنؤيد مِنْ الاثنين..؟" يرجع إلى سؤال أكثر تعقيداً حول ماهية أزمة القيادة التي يشهدها الكيان الإسرائيلي في العقود الأخيرة. هناك من يعتقد - الغالبية على ما يبدو - أن هذه ليست أزمة قوية، وربما لا توجد أزمة من الأساس. هناك مشكلات - أمنية، سياسية، اجتماعية وغيرها.. ولكن هذه المشكلات لا تتعلق بجوهر الهوية الإسرائيلية وبأسس المجتمع الإسرائيلي، وإنما تعتبر مشكلات محلية داخل أجهزة الدولة المختلفة وداخل المجتمع. ولا تتعلق بالوعي الإسرائيلي العام. لذا، فإن الزعامة ذات القدرات المناسبة هي التي تجيد التعامل معها، والآن ما علينا إلا اختيار الحركة السياسية المناسبة، أو الزعيم المناسب، القادر على حل هذه المشكلات.

لكن هناك من يدركون أنه منذ عقدين، توجد حركة متخبطة بلا هدف في السياسة الإسرائيلية، ودائماً ما يحصلون على نفس الشيء. بينما المشكلات آخذة في التفاقم. الجميع يدرك أن هناك أزمة قيادة قوية جداً، ولا يمكن حلها عن طريق تغيير الأحزاب أو الأشخاص.

في الواقع أن المشكلة لا تكمن في شخصية القادة أو انتمائهم السياسي، وإنما في أفكارهم. إن أزمة القيادة تعزو إلى أزمة الوعي التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي. فالبعد عن تقاليدنا القومية، والتاريخ اليهودي، وقيم

الهوية اليهودية، دفعتنا إلى فقدان الطريق، وعدم القدرة على معرفة مكان أصولنا، ووجهتنا المقبلة ومغزى الحروب التي يجب علينا مواصلتها من أجل وجودنا. وقد أدى هذا البعد إلى ضياع النسيج الذي يؤلف بين طوائف المجتمع الإسرائيلي وانتشار الفردية والسطحية التي تفسد كل شيء جيد.

وكما هو واضح، فإن هذه الرياح لا تهب على الصفوة الإسرائيلية - العلمانية والأشكنازية - التي يخرج منها أيضاً الزعامة. إذاً، الأزمة هي أزمة في الوعي والاختيار بين استمرار حكم الوعي "الإسرائيلي"، وإيجاد أساس قيمي جديد للوعي اليهودي. وأنا هنا لا أقصد الوعي "الديني"، وإنما الهوية اليهودية، والحياة في إطار تاريخي والارتباط بكل سمات الأمة وقيمها.

لذا، أقول هنا أن الاختيار بين نتنياهو وفيجلين واضح: زعامة أخرى جربناها وعاصرنا فشلها، ممثلة في نتنياهو، أم تغيير وعي الزعامة، واختيار زعامة ذات أجندة مختلفة تماماً، ممثلة في فيجلين.

إن أزمة الزعامة هي أزمة في الوعي.. مطلوب تغيير جذري، وليس مجرد تغيير عادي. ولمن يدرك بالفعل مشكلات المجتمع الإسرائيلي، أقول له اليوم أصبح هناك بديل لأول مرة.

فيجلين يستطيع أن ينافس على رئاسة الليكود

معاريف ٢٠٠٧/٨/١٤
بقلم: إيتسيك وولف

أكدت محكمة حركة الليكود يوم الاثنين ٢٠٠٧/٨/٦ أن موشيه فيجلين، الذى يتنافس على رئاسة الليكود، لن يتم إبعاده عن الحركة ويستطيع أن ينافس على رئاسة الحزب فى الانتخابات التمهيدية التى سيتم إجراؤها الأسبوع القادم يوم ١٤ أغسطس. وكان قد سبق قرار محكمة الليكود التماسات، قدمها أنصار رئيس الليكود الحالي، عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، لإبعاد فيجلين.

ويقول موشيه فيجلين، لموقع معاريف الإلكتروني، رداً على قرار محكمة الليكود: "إنه قرار منطقى يحافظ على كرامة الحركة. كما تعد محاولات التملص من المنافسة، بواسطة رفض ترشيحي، أسلوباً خطيراً، والمحكمة فى الواقع أنقذت الليكود أكثر مما أنقذتني".

كما أشاد أنصار فيجلين فى حركة الزعامة اليهودية - التى تمارس نشاطها فى إطار الليكود - بالقرار، وقالوا إنهم يأملون أن يدور، من الآن وحتى يوم الانتخابات، نقاش موضوعى حول الطريقة التى يستطيع كل من المتنافسين أن يقود بها حركة الليكود ودولة إسرائيل، دون محاولة القضاء على منافسه السياسي.

❖ بيبى يحاول إقناع المستعمرين بالتصويت لصالحه وليس لصالح فيجلين:

قال "دودى شابيتس"، رئيس حملة فيجلين الانتخابية وأحد كبار أعضاء حركة الزعامة اليهودية، إن محاولات أنصار نتنياهو للقضاء على فيجلين إنما تزيد من قوة وتماسك حركة الزعامة اليهودية.. وقال إن نتنياهو يُضيع فى الفترة الأخيرة المال والوقت فى محاولات للتوجه إلى منتسبى الليكود الذين يعيشون فى المستعمرات، وإحداث فرقة فى صفوف السكان الذين سيصوتون بشكل طبيعى لفيجلين، محاولاً إقناعهم بالتصويت لصالحه فى الانتخابات التمهيدية.

وقال شابيتس: "هناك تفسيران لخطوة بيبي.. الأول هو أن أنصاره يعتقدون أن المجتمع الكلاسيكى لليكود لن يذهب للتصويت يوم الانتخابات، ولذلك يقضون معظم الوقت فى إقناع مَنْ مِنْ المتوقع أن يذهبوا للتصويت. والتفسير الثانى هو أن ذلك يُعد مرة أخرى نموذجاً لاحتياج بيبى الشديد لشرعية من جمهور المستعمرين، ورغبة منه فى أن يمنحه هذا الجمهور الزعامة دون أن تكون لديه القدرة على التأثير فى نهاية الأمر على طبيعة اتخاذ القرار".

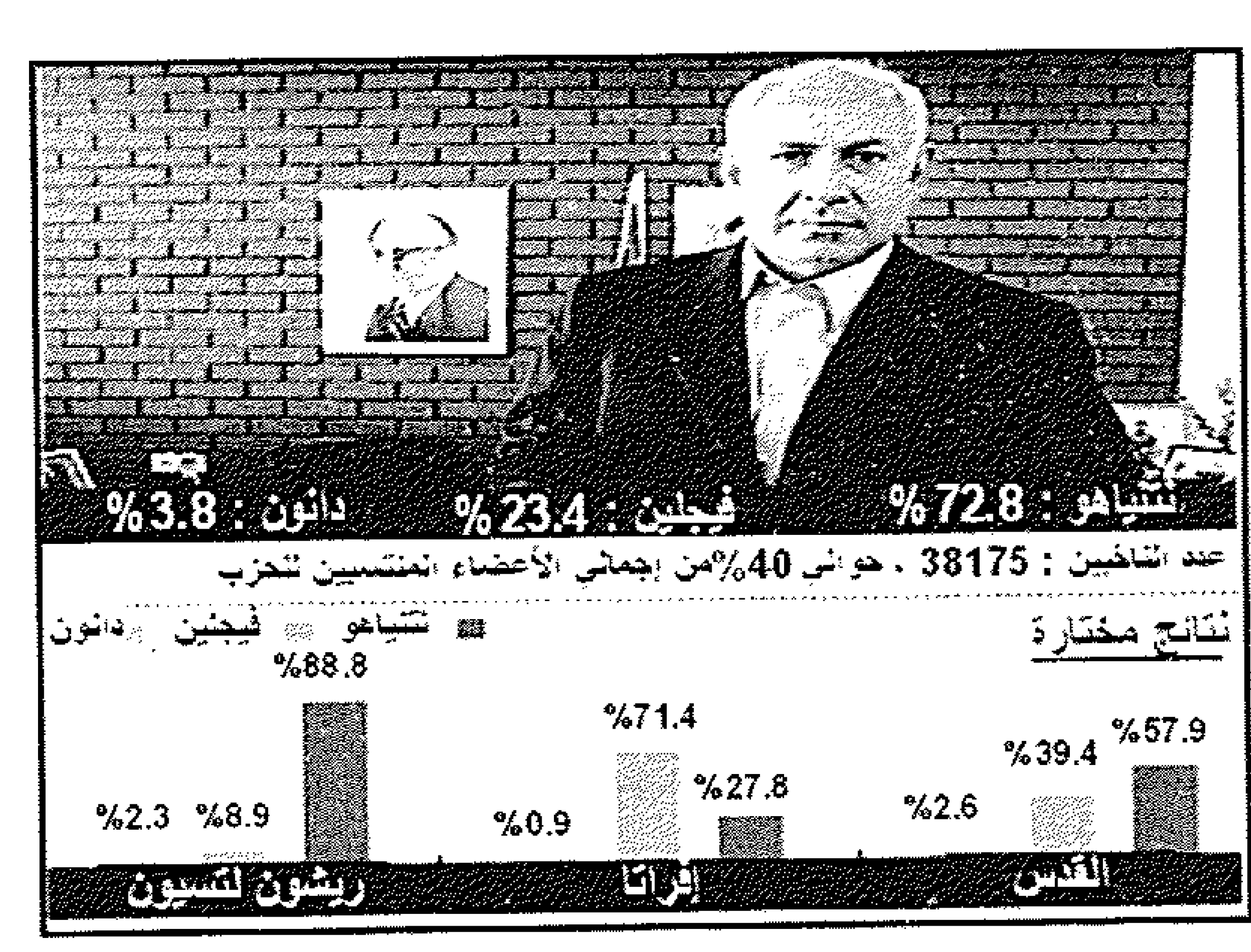
وأضاف شابيتس: "عندما يفوز فيجلين فى الانتخابات التمهيدية، ستكون لدينا الفرصة التاريخية لتغيير الخريطة السياسية فى إسرائيل".

النتائج النهائية لانتخابات رئاسة حزب الليكود:

هاآرتس ١٥/٨/٢٠٠٧
بقلم: مزال موعلام

نتنياهو يهزم فيجلين ويحصل على ٧٣٪ من الأصوات مقابل ٢٣٪ لفيجلين

حقق رئيس حزب الليكود، عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، مساء أمس، إنجازاً في انتخابات رئاسة حزب الليكود.. وقد أفادت النتائج الأولية للانتخابات أنه حقق فوزاً بفارق كبير، وحسب النتائج النهائية التي نشرت صباح اليوم، حصل نتنياهو على ٧٣,٢٪ من الأصوات، بينما أيد ٢٣,٤٪ موشيه فيجلين، اليميني المتطرف، و٣,٤٪ أيدوا داني دانون، رئيس حركة الليكود العالمية.



وقد حقق نتنياهو إنجازاً بعدما نجح في رفع نسبة التصويت في انتخابات رئاسة الليكود إلى نحو ٤٠٪.. وحتى غلق صناديق الاقتراع في الساعة ٢٣:٠٠ أدلى نحو ٣٧٦٣٥ بأصواتهم من بين ٩٥ ألف ناخب بالحزب. وحتى مساء أمس كانت نسبة التصويت قليلة، وفي معسكر نتنياهو سادت مخاوف من أن تقل نسبة التصويت عن ٣٠٪، وأن يحصل منافسه موشيه فيجلين، اليميني المتطرف، على نسبة أصوات كبيرة.

كان من المخطط أن يلقي نتنياهو بخطاب الفوز في "جاني تعروخا" (مكان شبيه بقاعة المؤتمرات)، ولكن في نهاية المطاف تم استئجار القاعة رقم ١ بجوار "جاني تعروخا". وعلى حد قول مصادر داخل حزب الليكود، فإن ذلك بهدف السماح لنتنياهو بالسيطرة على الحاضرين في المؤتمر الصحفي. وقد رفض أنصار نتنياهو هذه المزاعم، غير أن أفراد الحرس لم يسمحوا لفيجلين وأنصاره بالمشاركة في المؤتمر، كما قاطعت وسائل الإعلام الخطاب، لأن القاعة لم تكن مجهزة لاستقبال الإعلام ولم يتم الإبلاغ بها مسبقاً.

ومن جانبه، قال فيجلين: "يبدو أن نتنياهو يكرر الخطأ الذي ارتكبه سابقاً، وبدلاً من محاربة العدو المشترك، يحاول محاربة مجموعة محترمة من أعضاء حزبه". أما نتنياهو فقد ذكر أنه بدءاً من الآن سيظل فيجلين أقلية مهمشة في حزب الليكود.

وقد صرحت مصادر داخل الليكود أن أعضاء كنيست عن الحزب حاولوا إثناء نتنياهو عن قراره بتغيير مكان المؤتمر الصحفي، لكنه لم يستجب لنصيحتهم.

وخلال ساعات النهار، أمر فيجلين أنصاره باستغلال الفرصة والتصويت في صناديق الاقتراع بالقدس، بهدف تحقيق فوز على نتنياهو في العاصمة. وحتى فيجلين، المقيم في مستعمرة كرني شومرون، أدلى بصوته في مباني الأمة بالقدس، وهذا ما قام به نحو مائة من أنصاره، المقيمين في مستعمرات الضفة الغربية. وفي حديثه مع الصحفيين قال فيجلين: "يجب تنصيب زعامة يهودية للمعسكر القومي، وهو ما يبدأ حدوثه اليوم. وحتى لو لم يحدث ذلك هذه المرة، ستكون هناك محاولات أخرى".

وقد ظل نتنياهو لساعات طويلة في دائرته الانتخابية في القدس، وعمل على تحفيز الأعضاء المنتسبين للحزب على التصويت. وقال نتنياهو للأعضاء المنتسبين: "اذهبوا للتصويت، لأنه عند غلق صناديق الاقتراع سنبدأ المنافسة على رئاسة الحكومة". وأحد الأسباب التي ساهمت في زيادة نسبة التصويت، رغم إجراء الانتخابات في شهر أغسطس، قرار نتنياهو بالسماح للناخبين بالتصويت في غير أماكن سكنهم، واستمرار التصويت حتى ساعات متأخرة عن المعتاد.

كما بذل اثنان من أنصار نتنياهو في كتلة الليكود، عضوا الكنيست روبي ريفلين وموشيه كحلون، جهوداً من أجل تشجيع أعضاء الحزب على الخروج للتصويت. وعندما اتضح أن نسب التصويت في اللد وتل أبيب منخفضة، طلب نتنياهو من عضو الكنيست جدعون

ساعر تركيز الجهود على تحفيز الأعضاء في هاتين المدينتين. ومن جانبهم، ذكر أعضاء كنيست عن حزب الليكود أن منظومة العمل التي كانت تعمل خلف نتنياهو أثبتت جدواها، ولذا كانت نسبة التصويت مرتفعة نسبياً.

لقد مرت عملية التصويت، في نحو ٣٠٠ صندوق انتخابي، بهدوء. وذلك، باستثناء شكوى قدمها أنصار فيجلين للجنة الانتخابات حول أن عضو الكنيست حاييم كاتس، المؤيد لنتنياهو، وفر وسائل انتقال للأعضاء المنتسبين من موظفي هيئة الصناعة الجوية الإسرائيلية لصناديق الاقتراع، على عكس ما تنص عليه القواعد الانتخابية.

جديرٌ بالذكر أن وزير الخارجية السابق، عضو الكنيست سيلفان شالوم، الذي كان حتى وقت قريب أقوى منافس لنتنياهو في سباق الرئاسة، كان قد انسحب من المنافسة، ويوجد حالياً في إجازة في نيويورك بصحبة عائلته. وكان شالوم قد انسحب من المنافسة بعد أن تمكن نتنياهو من تقديم موعد إجراء الانتخابات، وهو يزعم أن الانتخابات غير شرعية.

ليست زعامة، وليست يهودية

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٨/١٦

تصريح زعيم "الليكود"، "بنيامين نتنياهو"، بأنه يعمل على إبعاد "موشيه فيجلين" من حركة الليكود، هو "بشرى طيبة".. وكان مسئولون كباراً فى "الليكود" قد أدلوا، فى الأيام الماضية، بتصريحات لاذعة تجاه "فيجلين" والمبادئ التى يمثلها. وإذا كنا نأمل فى أن يتقيأ الليكود هذا التيار اليمينى المتطرف، الذى يمثله فيجلين، إلا أننا يجب أن نعترف بأن "فيجلين" لم ينبت فى أرض قاحلة، وليس من قبيل المصادفة أنه اختار الليكود - وليس أحزاباً أخرى يتسق نهجها العادى مع نهجه - كأساس للعمل.

لقد ترك زعماء "الليكود"، فى الماضى وفى الحاضر، قوة فيجلين السياسية تنمو بلا معوق، بل وأحياناً كانوا يدعمون تلك القوة، طبقاً لما يتواءم مع سياستهم ويخدمها، فقد تبناه "أريئيل شارون" بالرعاية فى صراعه ضد "نتنياهو"، واتحد "نتنياهو" نفسه معه عندما أدار حملة المعارضة ضد فك الارتباط.

لا يكفى الآن التبرؤ من "فيجلين"، فهو يمثل نهجاً عنصرياً وعنيفاً، يدوى فى أرجاء المستعمرات وفى بيئتها الفكرية منذ سنوات عديدة، ولم يفعل "الليكود" ما يكفى لكى يعزل نفسه عنه، بل على العكس، فقد اعتمد أكثر من مرة على قوته. كانت ذروة الأمر فى فترة فك الارتباط، إذ لم يتردد "نتنياهو" فى حينه - وهو الذى يحرص الآن عشية انتخابات الليكود على الظهور بمظهر زعيم حزب وسط معتدل - فى أن يتخذ من العناصر المشبوهة فى اليمين المتطرف داخل الحزب سنداً له فى معارضته لخطة فك الارتباط، فظهرت النتيجة بشكل واضح فى صندوق الاقتراع (يقصد فى انتخابات الكنيست ٢٠٠٦): فقد تحول "الليكود" من حركة شعبية عريضة ومن حزب للسلطة فى الثلاثين عاماً الماضية (باستثناء فترتى هدنة وتناوب قصيرتين) إلى كتلة هامشية.

إن ضعف حزب "كاديما" ووهنه الفكرى والعملى يسمحان الآن لليكود بالعودة إلى الحلبة، إلا أن حقيقة أن ٢٣٪ من منتسبيه أيَّدوا إنساناً خطراً وغير مشروع كـ"فيجلين" يشير إلى أن الحوار المتشدد قد تغلغل عميقاً داخل التيار الرئيسى للسياسة الإسرائيلية. لذا، يقع على كبار مسئولى "الليكود" اليوم واجب البرهنة على أنهم غير مشاركين، ولو بكلمة واحدة، فى هذا الحوار.

لا يمثل "فيجلين" زعامة، وهو بالتأكيد لا يمثل يهوداً. إن "اليهودية" التى يتحدث باسمها هى ورم خبيث ومخز، نما بشكل شيطانى فى أرض يهودا وكله عنصرية، وإيمان غيبى متخلف، ودعوة إلى العنف والكراهية. لقد تجمع المصوتون لصالحه من القطاعات الرجعية، التى تجمع "الحريديم" مع مستعمرين ومتدينين جدد سحرتهم الصوفية الضحلة، مكّنتهم طريقة البرايماريز (انتخابات الأوائل) ومقاولى الأصوات، كما لجماعات هامشية فى حزب العمل، من التأثير بشكل يفوق قوتهم وسط السكان والحزب.

على الرغم من أن القوة السياسية لليكود تقلصت، فإنه ما يزال يحافظ على الاسم والنواة الفكرية الأصليين، اللذين يجعلانه شريكاً مشروعاً فى الساحة السياسية الإسرائيلية. وهاهم ساسة وبرلمانيون محترمون وجديرون مثل "جدعون ساعر"، "ميخائيل إيتان"، "روبى ريفلين" وآخرين، يصطفون خلف "نتنياهو". فإذا لم يفعلوا شيئاً، ولم يثبتوا للجمهور أن "فيجلين" وأنصاره وأفكاره لا ينتمون إليهم، فسيكونون مسئولين عن التطرف الخطر الذى سيخترق حركتهم.

فرص نتنياهو

بقلم: د. حانان رايخ
معاريف ٢٠٠٧/٨/٢٠

رغم إنجازاته الاقتصادية الباهرة، تعرض نتنياهو للنقد من قبل المنظمات الاجتماعية، بسبب الارتفاع الكبير فى نسبة الفقر ومؤشر عدم المساواة فى الاقتصاد.

بنيامين نتنياهو، زعيم المعارضة حالياً، ورئيس الوزراء سابقاً، تفوق هذا الأسبوع على خصمه موشيه فيجلين فى الانتخابات المبكرة لرئاسة حركة الليكود.. وقد أعرب المرشحان عن ارتياحهما إزاء نتائج الانتخابات: نتنياهو بسبب فوزه وشعوره بأن هذه هى بداية المشوار للمنافسة على رئاسة الوزراء، وفيجلين المحافظ على أداء الفرائض الدينية ويعتمر الكيباه (الطاقية الدينية)، يشعر بالرضاء لأن هناك - على حد قوله - نسبة كبيرة من المشاركين "يريدون زعيماً يعرف الله"، وبناءً عليه، فإن هذه بداية الثورة التى ستجلب فى نهاية الأمر زعامة مؤمنة لشعب إسرائيل".

وقد شكا فيجلين، الأقل شهرة بالنسبة لنتنياهو، والذى صعد إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي) قبل التصويت - شكا من أن وسائل الإعلام ألصقت به صورة شيطانية كإنسان متطرف يتطلع لجعل إسرائيل دولة تسير وفق الشريعة (يقصد دولة دينية "يهودية")، فى حين أنه، حسب قوله، لا يعتزم ذلك.. كما أن الحل الذى يطرحه للقضية الفلسطينية بسيط وإنساني، ألا وهو منح نصف مليون دولار لكل عربى سيوافق على الإخلاء طواعية.

أما نتنياهو، الذى يسير على خطى أبيه الروحي، زئيف جابوتنسكي- رحمه الله - يؤمن بكل جوارحه بفكرة "الحائط الحديدي"، التى فحواها أن وجود دولة إسرائيل وفرصها للسلام مرتبطين فى المقام الأول بمدى قوتها. ويفضل نتنياهو تكرار الكلمة التى قالها بعد انتهاء الحرب الأخيرة: "إذا ترك أعداءنا سلاحهم، سيكون هناك سلام، وإذا تركنا نحن سلاحنا لن يكون لنا وجود..".

نتنياهو مصمم على أن ترميم قوة إسرائيل هو إكسير الحياة بالنسبة لها. ومصطلح الحصانة القومية فى رأيه هو مصطلح متعدد الأبعاد ويشمل جوانب عسكرية واقتصادية ودولية واجتماعية، وقبل أى شيء قيمية. إنه يعتبر الانسحابات أحادية الجانب، سواء من لبنان أو من قطاع غزة، كانتا عاملاً رئيسياً لحرب لبنان الثانية، وإطلاق صواريخ القسام المتواصل على سديروت والكيبوتسات الإسرائيلية فى محيطها.

وفى ضوء هذا، تجدر هنا الإشارة إلى نضاله الشديد كزعيم للمعارضة واليمين الإسرائيلى ضد اتفاقيات أوسلو.. حيث حذر آنذاك من أن الاتفاق سيؤدى إلى موجة من الإرهاب تستهدف مواطنى دولة إسرائيل. وبالفعل، انتهت هذه الحملة باغتيال رابين وفوز نتنياهو على خصمه شمعون بيريس، فى الانتخابات التى أجريت فى مايو ١٩٩٦ . ولكن تحت ضغط الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، اضطرت حكومة نتنياهو، بمقتضى "اتفاقية الخليل"، إلى الانسحاب من معظم أراضى المدينة، باستثناء منطقة مغارة المكفيلاه (الحرم الإبراهيمي) والمناطق المجاورة التى توجد فيها منازل يقطنها مستعمرون يهود. وفى نهاية فترة ولايته، تباهى نتنياهو بأنه، رغم ذلك، نجح فى الحفاظ إلى حد كبير على "مبدأ التبادل" تحت شعار "يعطوننا، يأخذون.. لن يعطونا، لن يأخذوا".

خلال فترة ولاية نتنياهو كرئيس وزراء، تراجع عدد العمليات الإرهابية إلى أدنى الدرجات، لاسيما مقارنة بالاثنين اللذين سبقوه فى هذا المنصب: الراحل يتسحاق رابين وشمعون بيريس (أطال الرب فى عمره). ولكن نظراً لأن العمليات الإرهابية فى الواقع لم تكن فى صدارة اهتمامات الرأى العام، عشية انتخابات الكنيست الخامسة عشرة ورئاسة الوزراء، تركزت المعركة الانتخابية فى مايو ١٩٩٩ على موضوعات اجتماعية واقتصادية وشخصية، فتراجعت شعبية نتنياهو أمام إيهود باراك.

على الصعيد الاقتصادي، يدعو نتنياهو لتطبيق نظرية السوق الحرة والخصخصة، على طريقة خبير الاقتصاد الشهير ميلتون فريدمان، ورئيسة حكومة بريطانيا السابقة مارجريت تاتشر.

عندما كان وزيراً للمالية (فى الفترة ما بين ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٣-٢٠٠٥) أجرى إصلاحات فى مجالات مختلفة، وتحديداً فى مجال جباية الضرائب وسوق المال.. حيث طبق نتنياهو سياسة رأسمالية صارمة، ودفع بمبادرات لترشيد نفقات الحكومة بالاستقطاع من ميزانيات الرفاه الاجتماعى وخصخصة شركات حكومية.

وعلى ذلك، خلال فترة ولاية نتنياهو كوزير للمالية وبعدها، اتضح أن معدل التنمية فى الاقتصاد الإسرائيلى وصل إلى ٤,١٪ وكان الأعلى فى العالم

الغربي، كما كانت نسبة التضخم هي الأقل على مستوى العالم الغربي، وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي بشكل كبير جداً، وارتفعت المؤشرات الرئيسية في البورصة بنسبة ١٤٠٪، وزاد عدد العاملين في الدولة وانخفضت نسبة البطالة، وارتفع متوسط الأجور بأكثر من ١٠٪، وزاد حجم الصادرات بنسبة ٢٢٪، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ١٠٪، وقفزت الصناعات التكنولوجية المتطورة والعلمية بنسبة ٢٥٪.. كل هذه الإصلاحات التي قام بها نتنياهو، جعلت نسبة العجز الحكومي في نهاية عام ٢٠٠٥ تصل إلى الصفر.

في عام ٢٠٠٦، نشر بنك إسرائيل دراسة، جاء فيها أن سياسة نتنياهو كانت مسئولة عن ثلث النمو في الاقتصاد، بينما كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى تحسن الأوضاع الأمنية وازدهار التجارة الدولية. وقد أجرى الكثير من خبراء الاقتصاد تقييماً لأداء نتنياهو كوزير للمالية، وحظى بتأييد كبير بين النخبة الاقتصادية، حيث قالت هذه النخبة إنه أنقذ إسرائيل من أزمة اقتصادية.. ولكن رغم إنجازاته الاقتصادية الباهرة، تعرض نتنياهو للنقد من قبل المنظمات الاجتماعية، بسبب الارتفاع الكبير في نسبة الفقر ومؤشر عدم المساواة في الاقتصاد.

أدت انتخابات الكنيست الـ١٧ في عام ٢٠٠٦ إلى هزيمة الليكود برئاسة نتنياهو، الذي حصل على ١٢ مقعداً، وفوز حزب كاديما برئاسة إيهود أولمرت، الذي ورث آريئيل شارون بعدما سقط الأخير، ومازال، في غيبوبة طويلة. وفي خطاب الهزيمة، ربط نتنياهو بين سياسته الاقتصادية التي أضرت بالطبقات الفقيرة، وبين الفشل في الانتخابات، ولكنه قال إن الإجراءات التي اتخذها كانت حتمية من أجل إنقاذ إسرائيل، وأعلن أنه سيواصل قيادة حزب الليكود.. وهاهو اليوم يتزعم المعارضة في هذه الكنيست.

وفي الخطابات التي ألقاها في أعقاب حرب لبنان الثانية، أكد نتنياهو على الخطورة المتمثلة في إيران التي تتسلح بالقنبلة النووية، مشبهاً إياها بألمانيا النازية. كد

بوجه عام، يرى نتنياهو أن وضع إسرائيل صعب بسبب عدم وجود زعامة مسئولة قادرة على قيادتها. وحسبما نتوقع، يعتقد نتنياهو أنه الرجل القادر على قيادة إسرائيل إلى بر الأمان.. ولكن الأيام وحدها هي التي ستخبرنا ما إذا كان نتنياهو سيحظى بفرصة أخرى لتولي رئاسة حكومة إسرائيل أم لا. وما إذا كان فعلاً بمقدوره قيادة الدولة إلى بر الأمان المنشود أم لا.

ديموقراطية بيبي

بقلم: آفي جولدرايخ
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/٨/٢٠

اعتاد بيبي والدوائر المحيطة به مؤخراً التباكي على كل هضبة وتحت كل شجرة مثمرة. والقول بأن عناصر أجنبية تريد السيطرة على الليكود. ويستند نتنياهو وأنصاره في ادعاءاتهم إلى نتائج التصويت، التي تفيد بأن المنتسبين لحزب الليكود في بعض البلدات الصغيرة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لم يعطوا صوتهم لليكود خلال انتخابات عام ٢٠٠٦.

قبل القول بأن تلك مجرد ادعاءات ديماجوجية وغير ديموقراطية، تجدر الإشارة إلى أن هذا دليل على وجود أفضل منظومة توازن ديموقراطية. فدستور الليكود مازال لا يلزم الناخبين بالتصويت، حيث أننا لسنا في سوريا تحت حكم الأسد، أو في كوريا الشمالية تحت حكم كيم إيل سونج، حيث يحصل الزعيم على قرابة ٩٩٪ من الأصوات. ولجعل هذا الادعاء أكثر توازناً، كان من الجدير بنا أن نتحرى كم شخصاً من أعضاء الليكود لم يصوت لليكود خلال الانتخابات الحالية في بلدات داخل الخط الأخضر مثل حولون.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى سلوك نتنياهو خلال انتخابات ٢٠٠٦، عندما تصرف بنفس الطريقة البائسة تجاه كتلة فيجلين وأدار معركة ضدها لنبذها وإبعادها، مما جعل الكثيرون يفضلون الهرب من الحزب، بما في ذلك بعض أعضاء الليكود. لا شك أنهم تصرفوا كما ينبغي أن يتصرف الناخب الذكي إزاء السلوكيات الديكتاتورية وغير الديموقراطية التي صدرت عن بيبي.

ولعل الرؤية باتت واضحة جداً بعد انتخابات الكنيست لعام ٢٠٠٦، فقد تراجع الليكود من ٤٨ مقعداً - عندما كان حزباً عملاقاً تهابه كافة الأحزاب - ليصل إلى ١٢ مقعداً فقط. وقد استفاد من هذا العزوف عن الليكود كل من ليبرمان (إسرائيل بيتنا) والمتقاعدين وكاديما والاتحاد القومي. ومن الواضح أن أحداً من

اليساريين لم يعطِ صوته لبيبي بسبب المعركة التي أدارها ضد فيجلين.

تحت ادعاء أنهم يحاولون سرقة الليكود منه، قد يحول بيبي الحزب إلى حزب الرجل الواحد، أو مثلما يقول سيلفان شالوم سيتحول إلى نسخة من حزب "البعث السوري". المسرحية المشينة التي مفادها أن كتلة كاملة في الليكود تهدف إلى نزع الشرعية عن كتلة أخرى بطريقة منهجية لمجرد أن أنصارها يريدون التأثير بشكل ديموقراطي، هي مسرحية مرفوضة ومخزية.

لم نسمع بيبي يتذمر عندما قام عومري شارون بضم عشرات الآلاف من العرب لحزب الليكود بمساعدة التنظيمات الإجرامية لأسرة كراجة (❖)، كما لم نسمعه يقول إنهم يسرقون منه الليكود عندما مُنحت عضوية الحزب للآلاف من أعضاء الكيبوتسات، أو عندما سيطرت جماعات خارجة على القانون على اللجنة المركزية للحزب. إلا أنه الآن تحديداً، بينما تزدهر الأيديولوجية اليمينية على أيدي كتلة فيجلين، يكشر لنا نتنياهو عن أنيابه ويمنع دخول أعضاء هذه الكتلة عن طريق بلطجية.

في هذا المقام، نقول لبيبي: "إن الليكود ليس إرثاً خاصاً لك ولسارة زوجتك.. الليكود ملك لكل أعضائه... ابعد يدك عن الديموقراطية التي أورثها لنا مناحم بيجين وزئيف جابوتنسكي - رحمهما الله".

وماذا كان سيحدث لو حصل فيجلين على ٥١٪ من الأصوات خلال الانتخابات التي أجريت يوم الثلاثاء الماضي..؟ من الواضح لي تماماً أن السياسة هي علم دقيق جداً: كان بيبي سيعقد مؤتمراً صحفياً، وسيُخرج من أحد جيوبه البيان الذي أعده مسبقاً، ثم يمسح العرق من على جبينه، ليعلن أن الليكود سيطرت عليه عناصر معادية، وأنه يفكر الآن ماذا يمكن أن يفعل حيال ذلك، وأنه سيعمل بما يتماشى مع الوضع الجديد.. وفي اليوم التالي، أو بعد عدة أيام، سينسحب بعض أعضاء الكنيست من نواب الليكود - أو معظمهم - من الحزب. وبعد بضعة أيام، سيقام حزب جديد في إسرائيل، ربما يحمل اسم "وحدة الشعب" أو "حرية الشعب"، شيء من هذا القبيل. وبالطبع سيرأس بيبي الحزب.. أما فيجلين فسيبقى لتطارده الديون ومنظومة يجب التخلص منها، وبالتالي سيدفع تعويضات مقابل انسحاب تلك العناصر من الحزب.

هكذا تصرف شارون عندما شعر أن الأحوال في حزبه غير مستقرة، وهكذا سيتصرف نتنياهو أيضاً.

(❖) أسرة إجرامية دخلت في صراعات دموية مع عشيرة جواريش بالرملة، وحصدت المواجهات بينهما حياة الكثير من القتلى من الجانبين، فاستغل الليكود الصراع وأقنع أسرة كراجة بالرحيل عن الرملة والانتقال إلى وادي عارة، وفي المقابل حصل الليكود على تأييد معظم سكان الرملة.

الكل من أجل نتنياهو

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٨/٢٤
بقلم: يحيئيل لايطر (❖)

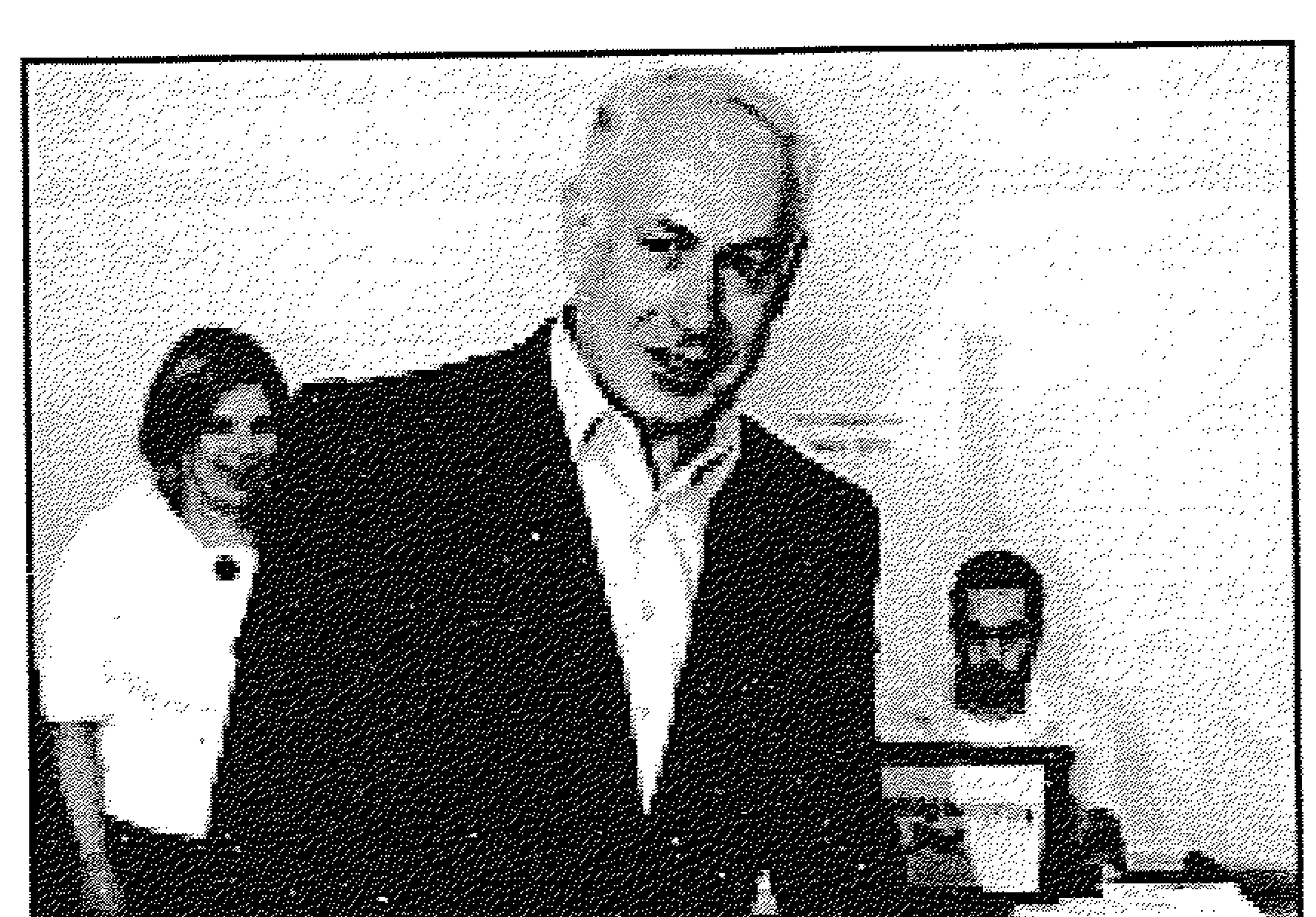
كان الصحفي الأمريكي الشهير، والتر ليبمان، قد قال ذات مرة "إن الأكاذيب سريعة ولكن الحقيقة بطيئة.. فالحقيقة دائماً دفاعية".. وقد تذكرت مقولة ليبمان عندما قرأت مقال جابي شيفر (كاتب إسرائيلي، وأستاذ في قسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية، وأستاذ زميل في معهد فان لير) بعنوان "لنوقف بيبي نتنياهو". في هذا المقال شرح الكاتب شيفر سلسلة طويلة من الحقائق الظاهرية التي تستوجب وقف قوة بنيامين نتنياهو السياسية.

ويرى شيفر أن أول اعتبار هو الاعتبار الأمني والمخاوف من ألا يحرز نتنياهو أي تقدم في العلاقات مع الفلسطينيين حتى فيما يتعلق "بإدارة الصراع". غير أن سنوات حكم نتنياهو كرئيس حكومة كانت الأكثر هدوءاً وأمناً خلال الخمسة عشرة عاماً الأخيرة، حيث تراجع معدل الإرهاب وتكاد لم تقع أي عملية إرهابية.

لقد أدت إدارة حزب العمل لهذا الصراع (الذي لا يُوصف - لسبب ما - بأنه "يساري متطرف" مقابل وصف الليكود بأنه "يميني متطرف")، إلى وقوع عمليات إرهابية كثيرة ومقتل مواطنين إسرائيليين. ويشعر شيفر بالقلق من ألا يمنح نتنياهو "تسهيلات كثيرة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة من حيث حرية الحركة". وربما السؤال المقلق في هذه الحالة هو: هل يا ترى سيصبح الجيش الإسرائيلي أيضاً جهة "يمينية متطرفة"..!؟...؟

يصف شيفر اليميني المتطرف من وجهة نظره، عندما يعرب عن مخاوفه من "ألا يتوقف نتنياهو عن

المساعدة المالية والأمنية لدولة المستعمرين". فكل مواطن إسرائيلي يستحق حماية أمنية بغض النظر عن آرائه السياسية. ولا يُعقل أن نتخلى عن أمن سكان تل أبيب أو كريات شمونة أو ٢٥٠ ألف مواطن إسرائيلي يقيمون في يهودا والسامرة (الضفة الغربية).



حسب القائمة الطويلة التي أعدها شيفر يبدو أن نتنياهو هو السبب الرئيسي لكل مشاكل دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة. وقد أدت سياسته الاقتصادية إلى زيادة فقر الأطفال والشباب، وزيادة معدلات العنف والإجرام، والوضع السيئ للمسنين والناجين من أحداث النازية، والبطالة، والفساد والانهيار الديموقراطي.

يصعب التطرق لكل العلاقات المفندة الواردة في المقال بين عصر نتنياهو في وزارة المالية وبين الواقع المحيط، ويبدو أن شيفر كان قاب قوسين أو أدنى من اتهام نتنياهو بالتسبب في إعصار كاترينا الذي أشاع الدمار في نيو أورليانز. لكن يمكن الرد بسهولة على المزاعم التي يسوقها شيفر بأن هناك مسافة كبيرة بينها وبين الواقع.

عندما دخل نتنياهو وزارة المالية، تجاوزت نسبة البطالة حاجز الـ١١٪، ومنذ تبنى سياسة نتنياهو الاقتصادية هبطت البطالة بشكل دائم، وهي تصل حالياً لنحو ٧٪. كما يكسب عشرات الآلاف من المواطنين، الذين كانوا عاطلين، اليوم من صنع أيديهم، ويخرجون من دائرة الفقر بفضل سياسة نتنياهو. وفي عصر نتنياهو انتقل الاقتصاد من النمو السلبي إلى النمو الإيجابي، وهو المؤشر المستمر حتى وقتنا هذا، كما يتم تدريس سياسته الاقتصادية الآن في كليات الاقتصاد في كل أنحاء العالم.

كما يتهم شيفر نتنياهو بالفساد، في حين يتذكر الجميع عصره في المالية بأنه الفترة الأكثر تخصصاً ونقاءً. في المقابل، كانت هناك أسماء عديدة اقترن اسمها بقضايا رشوة في الانتخابات، وبجمعيات وهمية، وبتعيينات مرفوضة، وبمنح امتيازات وبيع عطاءات. وإذا كانوا يتحدثون عن الفساد، فهل دعا شيفر في الماضي لوقف شارون...؟ أم يا ترى أن خطة فك الارتباط التي قادها "زعيم قوي" ألغت كل ظلم سلطوي في هذا الصدد..؟!...؟

ربما يكون من المبالغ فيه أن نتوقع من بروفيسور في العلوم السياسية أن يكون خبيراً في شئون الأمن أو الاقتصاد. والغريب هنا هو استخفافه بأهم قيم الديموقراطية حتى يصير رجلاً متخصصاً. إن شيفر يحذر من مغبة "سيطرة" نتنياهو على الإدارة في إسرائيل، وأنا أقول له أنه في الديموقراطية لا يعتبر الفوز في الانتخابات "سيطرة" وإنما تحقيق لرغبة غالبية المواطنين.

لكن يبدو أن شيفر لا يشعر بالقلق من نتنياهو فقط، وإنما من الشعب كله ومن العملية الديموقراطية برمتها. وهو يعتقد أن غالبية المواطنين الإسرائيليين يتمتعون بذاكرة "قصيرة" "ومعيبة"، ويشتاقون إلى "الزعيم القوي صاحب التوجهات اليمينية المتطرفة" ويبحثون عن "زعيم بديل" مهما يكن الثمن.

عزيزي شيفر، لا يمكن أن يرفض الجمهور سياسة دفعت عجلة النمو الاقتصادي للأمام ووفرت فرص عمل، أو أن يؤيد نظرية التنازلات دون مقابل والسلام الزائف الذي أدى لسنوات طويلة من الإرهاب.

في ميدان الحقائق يدرك شيفر أنه سيخسر، ولذا فهو يفضل توجيه الاتهامات التي لا أساس لها وذات الصبغة الشخصية.

لقد صدق ليبمان أن الحقيقة بطيئة، لكنها مقبولة في نهاية الأمر. وإذا تم اختيار نتنياهو حقاً وشغل رئاسة الحكومة سيكون ذلك نابعاً من قرار أغلبية الشعب لكبح جماح الآراء المتطرفة والخطيرة من جانب البروفيسور جابي شيفر وحُماته.

(◆) كاتب المقال هو رئيس سابق لمكتب نتنياهو في وزارة المالية.

ذكرى فك الارتباط مع غزة

رغم كل هذا، لم نفشل

بقلم: جادى تاوب
معاريف (ملحق هامجازين)
٢٠٠٧/٧/٣٠

بعد عامين من الانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب من غزة، ترددت الكثير من الادعاءات ضده، مغزاها جميعاً الإشارة إلى فشل فك الارتباط برمته.. يتعلق ادعاءان رئيسيان بالأمن: الأول، أنه وعلى غرار الانسحاب أحادى الجانب من لبنان، وجه فك الارتباط أيضاً رسالة سلبية لأعداء إسرائيل، مفادها أن إسرائيل تراجعت تحت ضغط الإرهاب. وكأن لسان حالهم يقول: "إذا قمنا بالتضييق على إسرائيل بالشكل الكافى عن طريق الهجمات الإرهابية وبإطلاق صواريخ القسام، وبزرع الشحنات الناسفة ضد قوات الجيش الإسرائيلى وبعمليات اختطاف الجنود، سيدفع هذا الضغط الإسرائيليين إلى الهروب فى النهاية".. ووفقاً لهذا الادعاء، يُعد فك الارتباط إذاً مساساً بقوة الردع. أما الادعاء الثانى فهو ادعاء أكثر عملياً.. فعندما تسيطر إسرائيل فعليا تكون قادرة على تقليل النشاط المعادى لها. وإذا انسحبت، تسمح للإرهاب بتنظيم صفوفه، والتسلح وتنفيذ عمليات ضدها أيضاً.

كما توجد ادعاءات من نوع مختلف تماماً تتعلق بطريقة التنفيذ.. فنجد نوعين من الادعاءات: الأول يتعلق بالسياسة الخارجية، على اعتبار أن الانسحاب أحادى الجانب يخلف وراءه حالة من الفراغ فى القيادة، لأنه غير قائم على تسليم منظم للسلطة الفعلية لشخص آخر (يقصد هنا السلطة الفلسطينية). لذلك، ينبغى أن يُنفَّذ الانسحاب بالاتفاق، أى ألا يكون أحادى الجانب.. والادعاء الثانى بشأن التنفيذ يتعلق بالسياسة الداخلية: فالشكل الذى نفّذ به آريئيل شارون العملية كان أحادى الجانب من ناحية السياسة الداخلية. فبدلاً من تمرير القرار عن طريق الحصول على إجماع عليه، تم فرضه على المنظومة السياسية فى إسرائيل. صحيح أنه أسلوب لم ينتهك قوانين الديموقراطية الإسرائيلية، ولكنه فى حقيقة الأمر أضر بروحها عن طريق تمريره للقرارات بشكل تعسفي، ومن خلال استخفافه بمعارضيه، وبروح التعاون التى من المفترض أن تميز الديموقراطية البرلمانية.

وهناك ادعاءان رئيسيان ضد فك الارتباط يتعلقان بمجالات أخرى: الأول، هو أن إسرائيل أهملت من تم إخلاؤهم، واعتدت على حقوقهم، بل وأكثر من ذلك "أغفلتهم وتجاهلتهم".. والادعاء الثانى هو أن فك الارتباط لم يدفع عملية السلام إلى الأمام.

ولكن لنكن صرحاء مع أنفسنا، يجب أن نعى أنه بقدر هذا المخزون من الادعاءات، الذى يحمل كل منهم أهمية فى حد ذاته، ويحمل على الأقل قدرا من الحقيقة، ليس هو الطريق الصحيح لمعرفة مزايا ومساوئ عملية فك الارتباط، لأنه، وبنظرة استراتيجية شاملة، "لا يعد فك الارتباط فى النهاية فشلاً".. فقد قام فك الارتباط على فكرة الاعتراف الأساسى بأن الخطر الأكبر على

الصهيونية هو أن تترك إسرائيل نفسها تنجر إلى وضع "دولة ثنائية القومية"، مع سكان معادين، يوشك عددهم أن يزيد على عدد اليهود، وفى هذه الحالة لن تستطيع إسرائيل تسوية أمورها مع أقلية عربية يقترب حجمها من الأغلبية، وبالتأكيد لن تستطيع فى حال ما إذا تحول اليهود بالفعل إلى أقلية. فبدون "التنازل عن المناطق (الفلسطينية)"، على حد قول الرئيس شمعون بيريس، ستصبح الصهيونية على وشك الزوال.

يجب أن نكون مدركين لذلك جيداً، خاصة إذا كان من المحتمل أن نلجأ مرة أخرى لخيار أحادى الجانب للانسحاب من يهودا والسامرة (الضفة الغربية).. ومن ثم، ينبغى ألا نقع فى أخطاء التجربة السابقة.

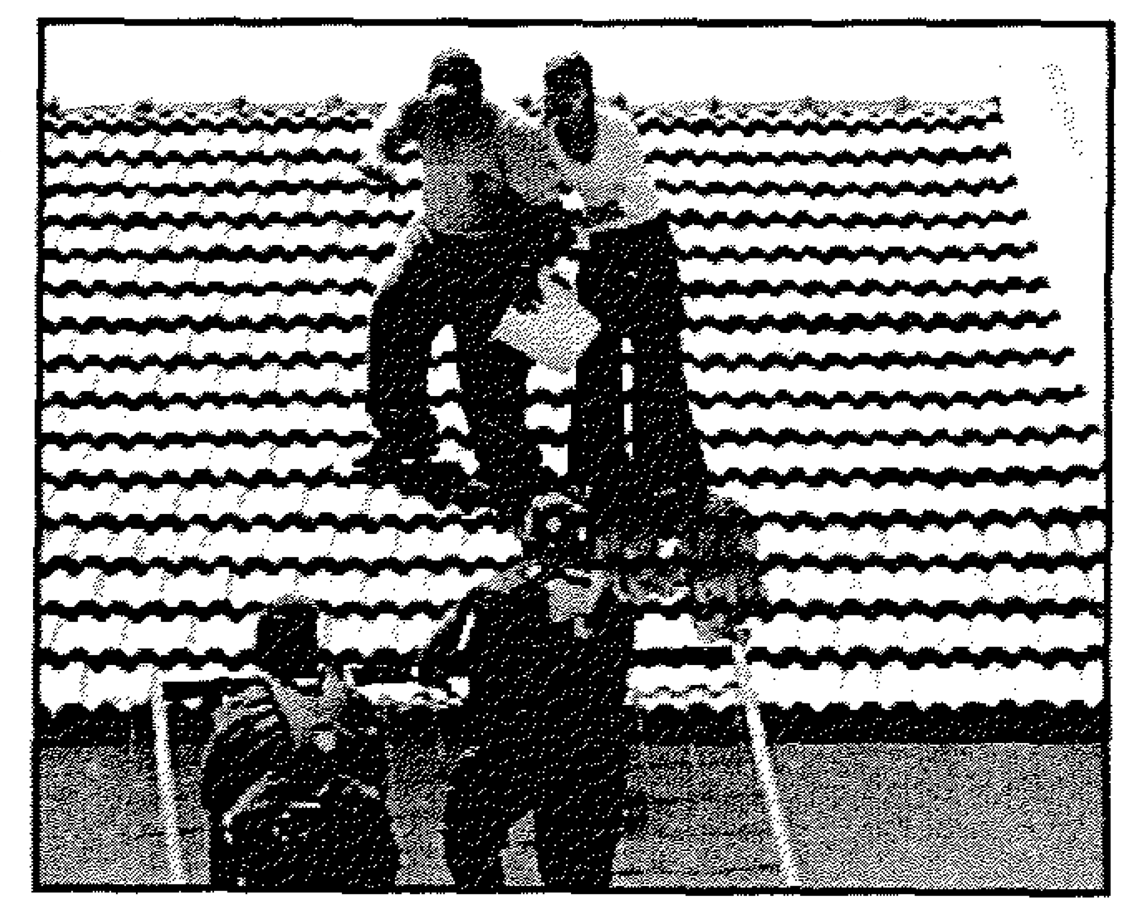
الإخلاء الذى لم ينته

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٥
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

لا يوجد ما يثير الضغينة ضد مَنْ تم إخلاؤهم مِنْ جوش قَطيف، فهم مازالوا يجدون صعوبة فى تحسين ظروف حياتهم، حتى بات وضعهم يشبه وضع المهاجرين.. فرغم أنهم لا يعانون من صعوبات فى اللغة، وكل منهم يحمل نحو نصف مليون دولار من التعويضات، إلا أن الصعوبة الأساسية فى استيعابهم ترجع إلى أنهم جاءوا من جنة اقتصادية (يقصد المستعمرات)، دعمتها الدولة، دون أن يكون لدى أغلبهم المهنة التى تناسب شروط السوق الحر.. وهم بذلك يختلفون عن المهاجرين الروس الذين نجحت الدولة فى استيعابهم.

السؤال: لماذا لا يقدر رجال الأعمال من جوش قطيف على إعادة بناء العمل الذى طوروه بالعلم والخبرة..؟ (يقصد فى الأماكن الجديدة التى انتقلوا إليها).. السبب الأول هو أن أعمالهم فى جوش قطيف لم تكن تدر ربحاً كبيراً (ربما يقصد بذلك أنها كانت معظمها نشاطات زراعية تحقق أرباحاً ولكنها ليست كبيرة، هذا فضلاً عن أن المناطق الجديدة قد لا تستوعب هذه الأنشطة الزراعية). والسبب الثانى هو عدم وجود عمالة فلسطينية رخيصة لديهم، ولا مياه بثمن رخيص، ولا أراضى مجانية، ولا كهرباء رخيصة، ولا تسهيلات ضريبية لا حدود لها.. وعلى ذلك، يحاول التكتل من أجل من تم إخلاؤهم فى الكنيست الحصول لهم على تعويض آخر، كل مرة تحت بند جديد.. مرة تحت بند المطالبة بمعاش كامل للبالغ أعمارهم ٤٦ عاما، ومرة أخرى تحت بند المطالبة بتعويض لصالح كل طفل وُلد فى جوش قطيف...الخ.

من ناحية أخرى، ومع بداية يوليو الماضي، أُعدت خطة لبناء مستعمرة جديدة باسم "مرشم" فى قطاع لاخيش، خُصِّصت لبعض من تم إخلاؤهم من كفار داروم. وهناك مستعمرة جديدة أيضاً تسمى "جفعات حازون" مخصصة لبعض سكان نافيه ديكاليم، وذلك بسبب أن من تم إخلاؤهم يصرون على عدم الاندماج فى المستعمرات الأخرى فى نفس المنطقة التى مُنحت تصريح ببناء آلاف الوحدات السكنية. ولشدة الأسف، لا يوجد بين من تم إخلاؤهم من لديه رغبة فى الاختلاط، حتى مع آخرين ممن تم إخلاؤهم.. فنجد كل مجموعة تختار لها بضعة عشرات من الأسر لتبنى معها المستعمرة التى تحلم بها، وكل ذلك على حساب الدولة.



والواقع أن موقف وزارة المالية والجهات التى تعمل على حماية البيئة لا يتجلى فى عدم إقامة مستعمرات جديدة فقط، وإنما أيضاً فى تكديس المستعمرات الحالية، نظراً للثمن الباهظ الذى تتكلفه الدولة من أجل إقامة بنى تحتية لهذه المستعمرات الجديدة، وفى النهاية لحساب بضع عشرات من الأسر.

ويتمثل الرد على الادعاء بأن من تم إخلاؤهم مسجونين فى فيلات متنقلة (يقصد مساكن سابقة التجهيز يمكن نقلها من مكان لآخر) منذ عامين، وأن الدولة تتأخر فى إقامة مستعمرة دائمة - يتمثل الرد على ذلك، فى أنه من الصعب للغاية استيعاب منطق من تم إخلاؤهم وإرضاؤهم جميعا. آفى فرحان، على سبيل المثال، يتزعم مجموعة تتكون من ٢٨ أسرة تريد العيش فى جفعات أولجا خصيصاً.

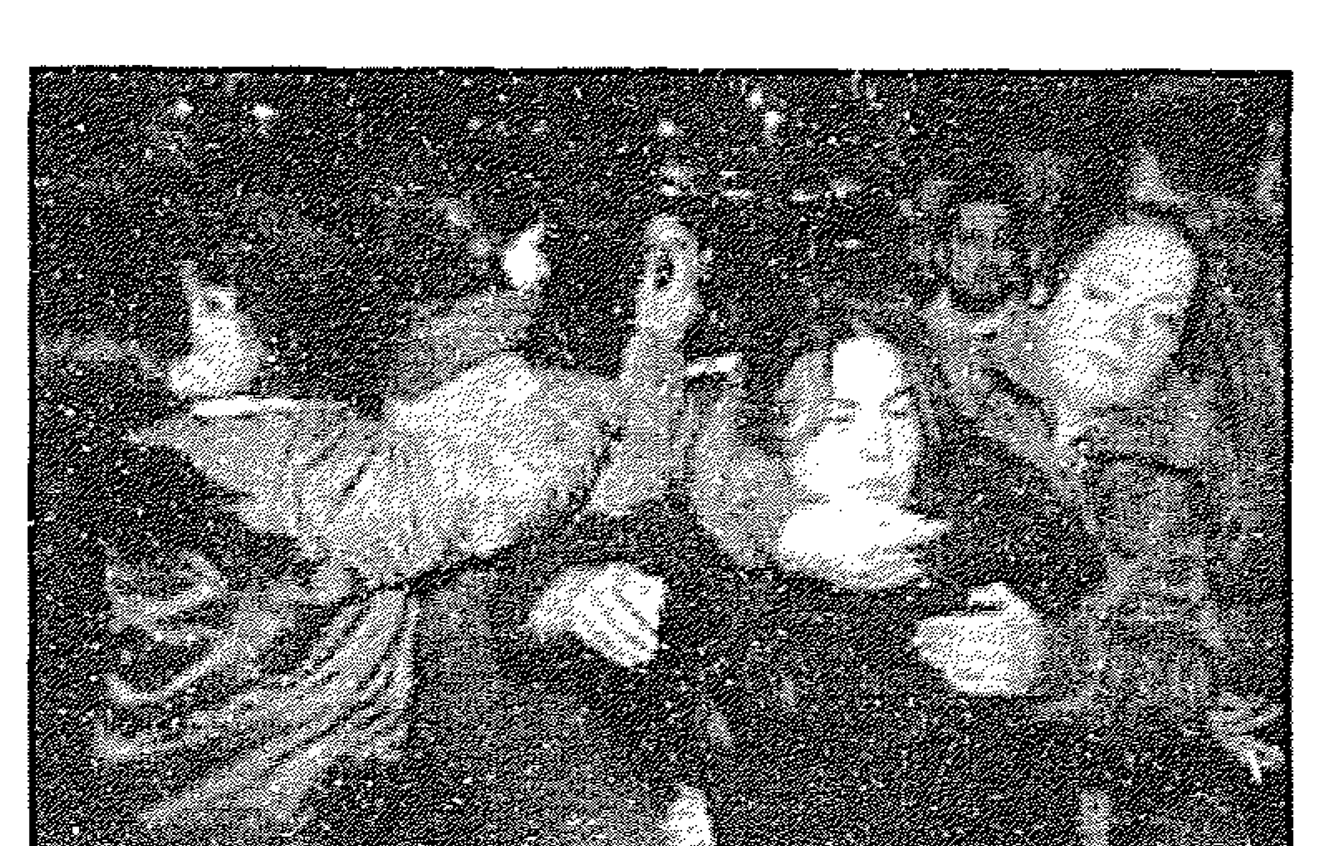
إن معاناة من تم إخلاؤهم من جوش قَطيف تشبه معاناة البريطانيين الذين رحلوا عن الهند، واضطروا للابتعاد عن بيوت واسعة، وبدء حياتهم من جديد فى شقق مزدحمة فى مانشستر. هذا هو الثمن الذى تدفعه الدولة مقابل توسعها خارج الحدود. إن صعوبات الاستيعاب وارتفاع ثمن الإخلاء، أمران من شأنهما أن يمنعا حدوث أى إخلاء آخر، وربما يكون ذلك هو هدف هذه القصة الملحمية التى لا نهاية لها.

لا أرى نهاية لفك الارتباط

هآرتس ٢٠٠٧/٨/٩
بقلم : هدار حوريش

مر عامان على فك الارتباط، وثمة أحد ممن تم اخلاؤهم لم يصل حتى الآن لشقته الجديدة... إثنان فقط من بين الـ٢٤ تجمعاً سكنياً، التي خططت الدولة لإقامتها، بدأت أعمال بناء المباني الدائمة فيها، والحديث يجري يومياً عن تكاليف المشروع.

"تسفيا شمعون" تتولى مسئولة التأهيل وإعادة التوطين، وهي موظفة عمومية مغمورة نسبياً، منتدبة من وزارة الخارجية. في أول حديث تدلي به تكشف لنا عن التخبطات الشديدة والتكلفة الحقيقية لفك الارتباط.



بعد أشهر من تولي تسفيا شمعون مهام منصبها، كرئيسة لإدارة فك الارتباط، ثارت ضجة شديدة، فقد أصاب صاروخ قسام منزل أسرة، ممن تم اخلاؤهم، كانت قد استقرت في حي يقع وراء كيبوتس كرميا (استقرت بشكل مؤقت). كانت الأسرة تعاني من الصدمة حتى قبل سقوط الصاروخ، حيث قام مخربون بالتعدي على منزلها شمالي قطاع غزة، إلا أن المعجزة الإلهية وفطنة رب الأسرة فقط منعا وقوع الكارثة. فعقب سقوط الصاروخ، جمع الأبوان أطفالهما وبعض محتويات المنزل، وشرعا في الرحيل فوراً عن الموقع الذي يقيمان فيه من تم إخلاؤهم شرقي الطريق المؤدى إلي عسقلان. وقد حاول البعض اقناعهما بوقف هذه الرحلة البائسة، ولكنهما لم يتراجعا عن رغبتهما في الانتقال فوراً إلي منطقة بعيدة عن مرمي الصواريخ. وصل رب الأسرة إلى مكاتب إدارة فك الارتباط، الواقعة على مشارف القدس، وقال للحراس إنه سينتحر إذا لم يقابل شمعون.

يقيم من تم إخلاؤهم من شمال القطاع في الحي المؤقت المجاور لكيبوتس كرميا. في الواقع، لقد كان معظم سكان المنطقة يبحثون عن مستوى معيشة أفضل، ولم يكن لهذه التجمعات السكنية شكلاً اجتماعياً من النوع الذي كان مزدهراً جداً في مستعمرات جوش قطيف. وقد كانت المشكلات الاجتماعية كثيرة، ومنذ اللحظة التي بدأت فيها صواريخ القسام في السقوط على المنطقة بدأوا في ممارسة ضغوط مكثفة على إدارة فك الارتباط وديوان رئيس الوزراء المسئول عنها من أجل نقلهم لمكان آخر.

❖شمعون اتخذت قراراً: بسبب الحالة الاستثنائية للأسرة، تم نقلها إلي عسقلان (أشكلون). وبعد تدخلها، حصلت ربة الأسرة على عمل كمشرفة على أحد الحمامات الشرعية. وتقول شمعون: "أنا أيضاً أعمل في مجال الشئون الاجتماعية. وكل موظف في إدارة فك الارتباط يجب أن يكون متخصصاً في الشئون الاجتماعية من داخله". شمعون هي مديرة نشطة ومتخصصة، وتعتبر الشخصية الرئيسية في أحد أكثر المشروعات الدراماتيكية والمعقدة التي نفذتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، وهى إعادة توطين آلاف المطرودين في قطاع غزة.

العمل ملح.. وتعترف شمعون بأنها ليس لديها أي اهتمامات أو رغبة في قضاء أوقات الفراغ في مكان آخر سوى العمل. بضع دقائق فقط تفصل بين محل سكنها في حي عين حميد ومكاتب إدارة فك الارتباط في شارع كنافي نيشاريم بالقدس. وعندما تطالب شمعون بالعودة إلى ذكريات الأحداث التي أثرت فيها خلال عام مشحون جداً من العمل الشاق، تحكي لنا عن اقتراب إحدى من تم إخلاؤهم منها لتقبّلها أثناء قرعة أجريت لتخصيص قطعة أرض، فتقول سمعت السيدة تقول لصديقتها: "لا يبدو على شمعون أنها عديمة المشاعر. ولكن من الصعب نزع قناع الموظف الحكومي الموضوعي والملتزم عنها، ولو للحظة واحدة".

ورغم أنها تعترف بأنها كثيراً ما تكون ضيفة على مناسبات اجتماعية يقيمها من تم إخلاؤهم من جوش قطيف، إلا أنها تصادف في كثير من الأحيان ردود أفعال فاترة. وتقول: "أقوم كثيراً بزيارة منازلهم، ربما قمت بزيارة ١٥٠ أسرة. ولكن عندما أقوم بزيارتهم، أجد أنهم يعاملونني باعتباري رئيسة إدارة فك الارتباط".

لقد أدت خطة فك الارتباط إلي بث شعور لدى من تم إخلاؤهم بالانفصال عن المؤسسة الحاكمة التي تمثلها شمعون. وتقول شمعون: "إنني أتفهم شعورهم".

منذ عام تقريباً، تولت شمعون المنصب بدلاً من يوناتان باسي، الذي أقام إدارة فك الارتباط وأدار الحملة المعقدة والمؤلمة لإخلاء مستعمرات القطاع وإعادة توطين ٤٠٠٠ أسرة داخل الخط الأخضر. وقد تعرض

باسي، ابن أحد الكيبوتسات، والذي خرج من رحم الحركة الدينية، لحملة شرسة من جانب أصدقائه في الحركة. وعندما استقال من منصبه منذ أكثر من عام، ترك الكيبوتس الذي ترعرع فيه، ويقطن الآن في كرافان، من نفس النوع الذي يستخدم كسكن مؤقت لمن تم إخلاؤهم، في معاليه جلبوع.

إن التحدي الماثل أمام مديرة إدارة فك الارتباط هو إقامة ٢٤ تجمعاً سكنياً خلال عامين. نحن بصدد مشروع بناء تقدر تكلفته بمليارات الشياكل. الشعور بالعداء والغضب الذي انتاب المستعمرين، الذين تم إخلاؤهم من جوش قطيف، تجاه باسي، تحول إلى لامبالاة. أما الآن، فتتجه احتجاجات مَنْ تم إخلاؤهم من جوش قَطيف، بسبب طريقة معالجة مشكلاتهم ومطالبتهم بزيادة الميزانيات لإعادة توطينهم – تتجه إلى ديوان رئيس الوزراء والكنيست.

تولت شمعون منصبها منذ يوليو ٢٠٠٦، عندما أكملت الإدارة نقل من تم إخلاؤهم من الفنادق التي أقاموا فيها فور الإخلاء (أو "الطرد" حسبما يصف من تم إخلاؤهم عملية الإخلاء) إلى مساكن مؤقتة. وقد بدأت بإدخال تغييرات هيكلية، بدءاً من توجيه القسم القانوني، وإقامة قسم للانتقال إلى المساكن الدائمة، وتقليل عدد اللجان المختصة ببحث استحقاق المستعمرين الذين تم إخلاؤهم للحصول على تعويضات.

ولكن، رغم كل ذلك، وبعد مرور عامين كاملين على الإخلاء، يتضح أن الإدارة بعيدة تمام البعد عن تحقيق أهدافها. فرغم الاستعدادات التي بدأت قبل نحو عام من تنفيذ الإخلاء، ورغم الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع بعض من تم إخلاؤهم مسبقاً، حتى الآن ثمة أحد ممن تم إخلاؤهم لم يصل إلي شقته الدائمة.

وإذا كان متوسط تكلفة التعويض الذي ستحصل عليه كل أسرة – مالياً وما يساوي قيمته مالاً (المقصود العقارات والأراضي) – يصل، على حد تقدير شمعون، إلي نحو ٣ ملايين شيكل للأسرة الواحدة، فإن هذا المبلغ لو تم عرضه مسبقاً على كل أسرة ونقداً، لانتهت عملية التأهيل والتوطين منذ وقت طويل دون صراعات، ودون حاجة لإدارة يعمل فيها حالياً نحو ٩٠ موظفاً. وتقول عناصر ذات صلة بالإدارة، في أحاديث تم الإدلاء بها لغير غرض النشر، أن تعهد الحكومة بنقل وإعادة توطين قطاعات كاملة أدى إلي زيادة تعقيد الأوضاع بالنسبة للإدارة وغلاء فلكي في تكلفة الإخلاء.

وقد أشارت البيانات، التي نُشرت بمناسبة مرور عامين على فك الارتباط، إلى المشكلات الدراسية التي واجهها الشباب الذين تم إخلاؤهم وارتفاع نسبة البطالة. وتقول شمعون: "لدينا بيانات بشأن ١٦ شاباً فقط لا يندرجون تحت أي إطار تعليمي، وهؤلاء لم يكونوا يدرسون أيضاً قبل فك الارتباط" - وعلى حد قولها، فإن الأحداث والمقالات التي نشرت بمناسبة مرور عامين على فك الارتباط تحديداً هي التي تسببت في زيادة الضغط النفسي على الشباب، وارتفعت نسبة المتوجهين إلى مراكز الخدمة النفسية التي توفرها الإدارة لمن تم إخلاؤهم.

ويزعم عضو الكنيست أوري آريئيل أن لديه بيانات حول نسبة بطالة مقدارها ٣٠٪ بين من تم إخلاؤهم. وتقول شمعون إن "الأرقام مبالغ فيها، وتشمل أناس لا يبحثون عن عمل، وكذلك شباب المعاهد الدينية الذين لم يكونوا يعملون أساساً حتى عندما كانوا في القطاع". وعلى حد قولها، فإن جزءاً من الشاكين الذين كانوا مزارعين في القطاع، كانوا مجرد ملاك لأراضي قاموا بتأجيرها لآخرين، و"من أراد العودة للزراعة..عاد".

❖ يزعم من تم إخلاؤهم بأن الحكومة وعدتهم بأنه خلال عامين سيتم توطينهم في مساكن دائمة.

– شمعون: "لم يكن هناك تعهد كهذا قط، وبالطبع لا يمكن قطع وعد بتوطين سريع إلى هذه الدرجة".

❖ هل تستطيعين القول متي سيتم توطين آخر من تم اخلاؤه في مبنى دائم..؟

– شمعون: "أعتقد أن معظم من تم إخلاؤهم سيدخلون مرحلة الانتقال للسكن في مباني دائمة، أو على الأقل إقامة مباني دائمة، خلال عام ونصف العام".

❖ مرة أخرى، متي سينقل آخر من تم اخلاؤه في مبنى دائم..؟

– شمعون: "لا أستطيع تحديد موعد محدد. ولكن أفضل نصيحة أستطيع أن أقدمها لمن يريد الحصول على مبنى دائم، أن يوقع في أسرع وقت ممكن على عقد الإدارة".

❖ هل تعتزمين البقاء في المنصب بعد اكتمال تنفيذ الخطة..؟

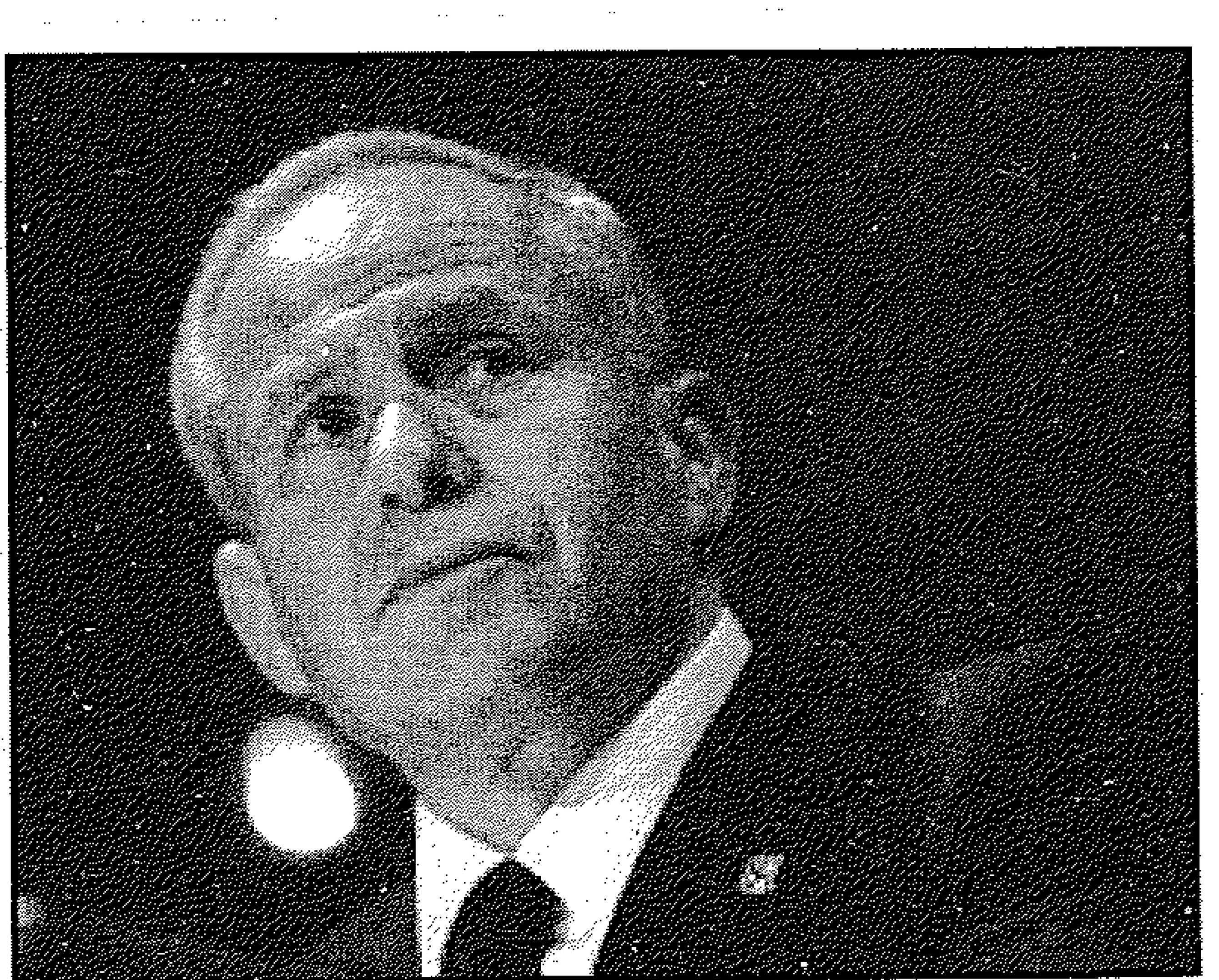
– شمعون: "لا أعتزم الاستقالة، وإنما أنوي المواصلة والترقي كلما أمكن ذلك".

لا نشعر بأن هذه دولتنا

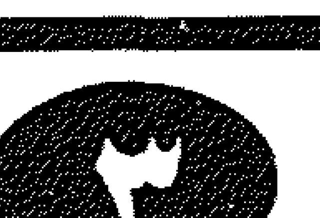
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٨/٢٠
بقلم: هيئة تحرير الموقع

التقى مساء أمس (٢٠٠٧/٨/١٩) آفي ديختر، وزير الأمن الداخلي، بالشباب الذين تم إخلاؤهم من منازلهم خلال فك الارتباط عن قطاع غزة منذ نحو عامين. وقد قامت منظمة "حاخامات تساهر" بالقدس بتنظيم هذا اللقاء.. وقد وجّه الشباب خلال هذا اللقاء انتقادات لاذعة للوزير. وقالت إحدى الشابات المشاركات في اللقاء للوزير ديختر: "لقد مر اليوم عامان على فك الارتباط، إلى أين وصل شبابنا الرائع..؟ لقد تحولنا إلى شباب متكاسلين، لا نفكر إلا في الكحوليات والمخدرات".

وقد تطرق المشاركون في اللقاء إلى تعاملهم مع قضية رفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي، حيث قالت إحدى الشابات المشاركات في اللقاء: "سأخدم دولتي، ولكنني أشعر بالأسف لذلك. فأنا لا أشعر أن هذه دولتي. لقد قمتم بإخلائنا من جوش قطيف، ولكن ما الذي يحدث اليوم..؟ تصل قذائف الهاون وصواريخ القسام إلى عسقلان. لن أسمح لزوجي بالالتحاق بالخدمة في الجيش الإسرائيلي".



وقد أدلى الوزير ديختر بتصريحات شديدة اللهجة خلال اللقاء.. فقد انتقد الأصوات التي أيّدت رفض الخدمة، وقال: "ما أن أبلغ الثامنة عشرة ينبغي أن أسأل نفسي ما الذي أقدمه للدولة، وليس مهماً ما الذي أمُر به". وفي نهاية حديثه، أشاد ديختر بالمتطوعين في الخدمة الوطنية وحظيَّ بتصفيق حاد ومصافحات الجمهور.



الشأن الفلسطيني

مرضى الكلى فى غزة يموتون ببطء

بقلم: يونا مندل
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/٣١

رغم الجهود الإنسانية التى تبذلها بعض المنظمات الدولية للحيلولة دون انهيار الأجهزة الصحية الفلسطينية وأجهزة مدنية أخرى، يبدو أن هذه المهمة أصبحت مستحيلة. فعلى حد قول محللين فلسطينيين، أدى الحصار الاقتصادى المتواصل لغزة، وسيطرة حماس عليها، واستمرار الحصار البحرى والبرى والجوى لها، إلى الحيلولة دون دخول السلع الغذائية والأدوية، وهو الوضع الذى قد يؤدى إلى سلسلة من الكوارث الإنسانية.

ولعل إحدى هذه الكوارث "الجديدة" التى تواجهها غزة تتعلق بمرضى الكلى الفلسطينيين "الذين يواجهون خطر الموت المحقق"، حيث أدى نقص الأدوية وأجهزة الغسيل الكلوى والمعدات اللازمة لزرع الكلى إلى هذا الوضع المتردي. لذلك، قدم مرضى الكلى الفلسطينيون خلال الأيام الماضية طلباً عاجلاً لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، ورئيس الوزراء المبعد إسماعيل هنية، ووزارة الصحة الفلسطينية، ولمسئولين فى منظمات الإغاثة الدولية، ذكروا فيه أن "الأدوية التى يمكنها إنقاذ حياتهم ليست متوافرة فى القطاع".

يقول "باسم نعيم"، وزير الصحة الفلسطينى السابق: "منذ نحو عام طلبنا هذه الأدوية، إلا أنها لم تدخل أبداً إلى القطاع بسبب الحصار المفروض عليه. والمرضى بالفعل ينهارون واحداً تلو الآخر ويعانون من الموت البطيء. كل هذا بسبب العراقيل والتأجيل من جانب إسرائيل".

❖ "ست ساعات من العلاج بدلاً من ١٢ ساعة":

يقول د. عبد الله الكيشاوى، طبيب متخصص فى أمراض الكلى فى مستشفى الشفا فى غزة، لموقع walla الإخباري، أن هناك عدة مشاكل حرجة تؤثر سلباً على أداء القسم: "أول هذه المشاكل عدم توافر إمكانية زرع كلى فى غزة، لذلك يضطر الفلسطينيون للسفر إلى الخارج للقيام بعملية الزرع، وبعد ذلك يعودون إلى غزة". ويقول د. الكيشاوى إن الأشهر التى تلى عملية الزرع أشهر حرجة، وذلك نظراً للخطر الذى يكمن فى احتمال لفظ الجسم للكلية الجديدة، وفى محاولة للحيلولة دون حدوث ذلك يتعين على المرضى تناول أدوية اسمها Cy-clospani - Sept Cell تمنع لفظ الجسم للكلية. ورغم ذلك، يقول الكيشاوى إن "هذه الأدوية ليست متوافرة فى قطاع غزة، ولا يوجد منها فى المخازن".

وأردف الكيشاوى أن المشكلة الثانية التى يضطر مرضى الكلى لمواجهتها هى العجز فى أجهزة الغسيل الكلوى والأدوية التى تعالج مرض القصور الكلوي. ويقول: "لدينا فى المستشفى ٢٢ جهازاً، وهذا ليس كافياً. كان لدينا ٣٢ جهازاً، إلا أن عشرة أجهزة تعطلت بسبب كثرة الاستخدام، وليست لدينا القدرة على إصلاحها، لأن قطع الغيار موجودة فى إسرائيل والحصار لا يتيح لنا الحصول عليها".

ويقول الكيشاوى إن الوضع الجديد يفرض على الفلسطينيين خفض مستوى العلاج: "من المفترض فى مرضى الكلى القيام بالغسيل ثلاث مرات فى الأسبوع لمدة أربع ساعات فى كل مرة. ولكنهم بدلاً من ذلك، يضطرون لأن يغسلوا مرة واحدة فقط أو مرتين كحد أقصى أسبوعياً، وهذا يعنى أن الغسيل يستمر ست ساعات أسبوعياً بدلاً من ١٢ ساعة.. وبهذا الشكل لا يمكن أن تستقر حالتهم الصحية".

لن نستطيع تحمل المسئولية الأمنية عن مدن في الضفة

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٦
بقلم: آفي يسخروف
وباراك رافيد

أبلغ رئيس الحكومة الانتقالية في السلطة الفلسطينية، "سلام فياض"، إسرائيل مؤخراً بأن أجهزة الأمن الفلسطينية غير مهيأة لتحمل المسئولية الأمنية في بعض مدن الضفة الغربية. يأتي هذا على الرغم من أن مطلب تحمل المسئولية الأمنية على مدن الضفة كان أحد المطالب الأساسية لحكومة السلطة الفلسطينية. فقد اعترف قادة أجهزة الأمن الفلسطينية أمام قيادات السلطة بأن القوات التابعة للأجهزة غير قادرة حالياً على إحباط محاولات القيام بعمليات ضد إسرائيل.. كانت إسرائيل قد أعلنت في الماضي أنها ستوافق على نقل المسئولية الأمنية في هذه المدن إذا تلقت ضمانات من السلطة الفلسطينية بأن تعمل أجهزتها الأمنية في هذه المدن ضد أي ناشط يحاول تنفيذ عمليات تخريبية أو يكون متورطاً في الإرهاب.

وسيلتقي رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" برئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"، اليوم في أريحا، في إطار الاتصالات قبيل المؤتمر الإقليمي الذي سوف يعقد في واشنطن في شهر نوفمبر المقبل.. حيث سيدرس كلاهما وسائل التوصل لأقصى ما يمكن من التفاهمات المشتركة حتى انعقاد هذا المؤتمر، وكذلك سبل منح الاستقرار لنظام عباس حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته، خاصة الالتزامات الأمنية.

وأوضح سلام فياض، ووزير الأمن الداخلي في السلطة "عبد الرازق اليحيي" عدم قدرتهم على تحمل مسئولية الأمن في هذه المدن، خلال لقاءات لهم مع قادة إسرائيليين، من بينهم رئيس الشاباك (جهاز الأمن العام) يوفال ديسكين. ومن بين ما قاله فياض خلال هذه اللقاءات إنه حتى هذه اللحظة ليس في مقدور أجهزة الأمن التابعة للسلطة "فرض القانون والنظام في مدن الضفة".

وقد صرح مسئولون فلسطينيون لصحيفة "هاآرتس" إنه فور تعيينه في يونيو، عرض فياض على إسرائيل أهدافه، وقال إنه ينوي التركيز على فرض القانون في الضفة وليس التركيز على الأمور التي تتعلق بالمفاوضات السياسية. ولكن على حد قول أحد المصادر، فإنهم "بعد أن أدركوا أن هناك قيوداً إسرائيلية على مطلبنا بتوسيع اتفاق المطلوبين وقوات الأمن التابعة للسلطة، فإنهم لا يزالون غير مستعدين لتحمل مسئولية هذه المدن، وتراجع فياض عن موقفه وأصبح ينظر إلى المفاوضات على أنها ضرورية، وأنه الأمر الوحيد تقريباً القادر على دعم موقف السلطة في الضفة".

سيلتقي عباس وأولمرت في نحو الساعة الواحد ظهراً في فندق "إنتركونتينتال" في أريحا. وحسب مصادر فلسطينية، فإن عباس ينوي الضغط على أولمرت لعقد سلسلة لقاءات من أجل إكمال اتفاق إطار بين إسرائيل والسلطة قبل عقد مؤتمر القمة المرتقبة.

وأوردت صحيفة "هاآرتس"، في تقرير لها أمس، أن السلطة الفلسطينية ستطلب أيضاً تحديد جدول زمني لتنفيذ اتفاق دائم بين الجانبين. وبرغم ذلك، يبدو أن أولمرت لن يعلن في هذا اللقاء عن لفتات أخرى من جانب إسرائيل للسلطة. وأشار مصدر سياسي رفيع المستوى أن إطلاق سراح المزيد من السجناء الفلسطينيين أمر غير مطروح في الوقت الراهن.

يعتبر هذا اللقاء هو الأول بين أولمرت وعباس في مناطق السلطة، وفي الحقيقة تعتبر الزيارة الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي للمناطق الخاضعة للسلطة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ . وحسب مصادر فلسطينية، فإن هذا اللقاء سيكون مغلقاً أمام وسائل الإعلام، فيما عدا أخذ صورة مشتركة لهما في بداية اللقاء. وسيتناول أولمرت وعباس الغداء في البداية، بمشاركة المستشارين من الجانبين، ولكن معظم اللقاء سيكون ثنائياً. وحتى موعد اللقاء، كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية ترفض تماماً السماح لأولمرت بلقاء عباس في مناطق السلطة، ولذا سيجري اللقاء تحت حراسة مشددة من الجيش الإسرائيلي خارج أريحا وحراسة أجهزة الأمن الفلسطينية داخل المدينة.

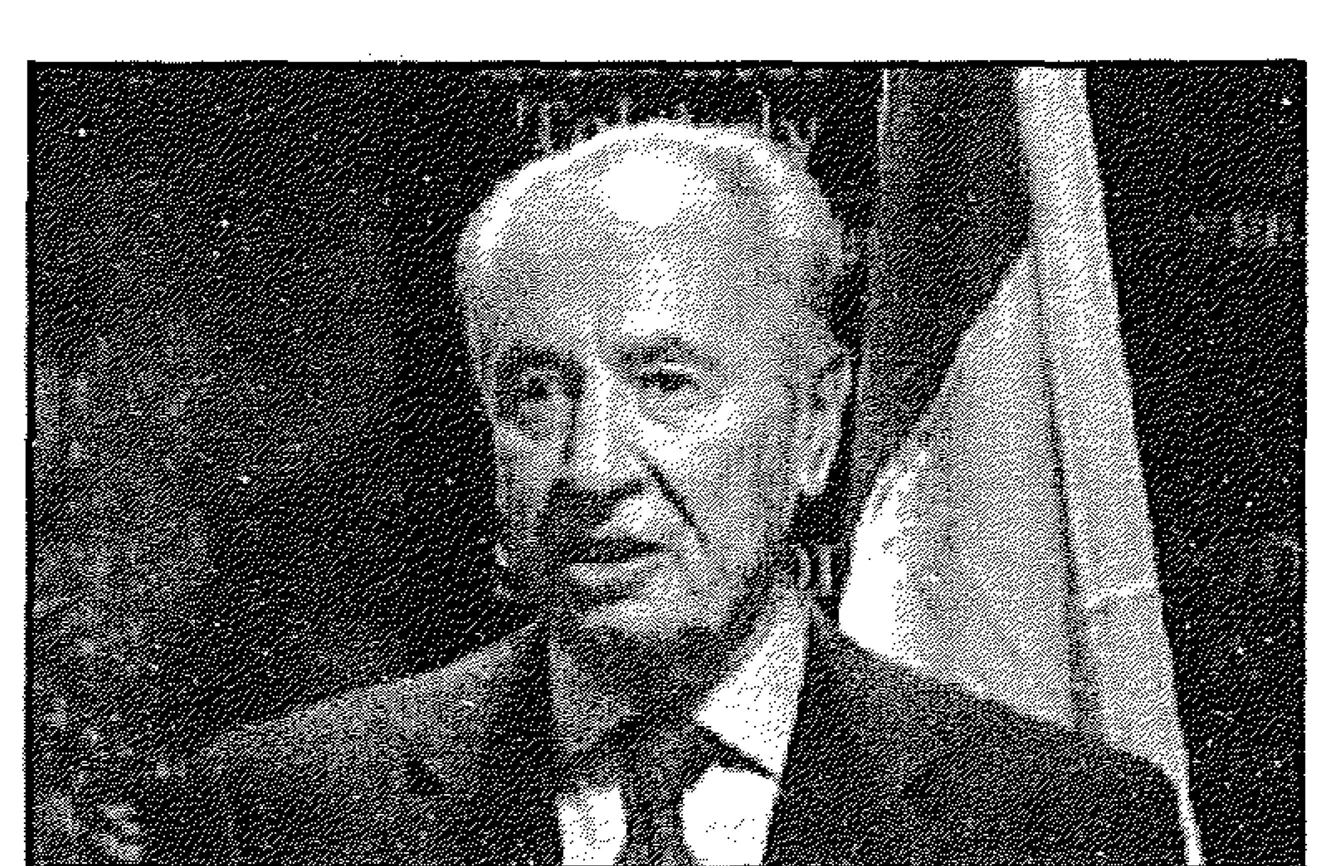
وأكدت الدوائر المسئولة في مكتب أولمرت أمس على أهمية عقد هذا اللقاء في مناطق السلطة.. وقال مصدر مسئول في مكتب رئيس الوزراء أولمرت: "لم يحدث أن قام أي مسئول إسرائيلي بالذهاب إلى داخل مناطق السلطة من أجل لقاء مسئول فلسطيني. وهذا الأمر يحمل دلالة مفادها أننا نرغب في أن يروا أننا لسنا ولاة أمر الفلسطينيين، بل إننا شركاء في مسيرة وطريق واحد".

ورغم كل ذلك، مازال أولمرت يخشى من عدم نجاح فتح وعباس بشكل كاف في جعل نظامهم يستقر في الضفة، وفشل المفاوضات مرة أخرى بسبب غياب الاستقرار الأمني. قال أمس العميد يوسي بايدتس، رئيس قسم البحوث بشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، خلال اجتماع الحكومة، إن الضفة ستكون "ساحة المواجهة" القادمة بين فتح وحماس. وعلى حد قوله، فإن أجهزة الأمن التابعة لفتح تحاول العمل من أجل تقليص قوة حماس في الضفة، ولكن هذه الأجهزة غير مؤثرة ولا تزال تعتمد على الجيش الإسرائيلي وعملياته في مكافحة الإرهاب.

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٨/٨
بقلم تسفى لافي

بيريس يدعو لمساعدة الفلسطينيين، لكن ليس عن طريق التبرعات

تبنى رئيس الدولة "شمعون بيريس"، اليوم (الأربعاء)، المبادرة الإسرائيلية للتعاون الاقتصادى بين رجال أعمال من دول المنطقة، وعلى رأسهم الفلسطينيين، كمفتاح غير مباشر، وغير رسمي، بعيداً عن الحكومات، لإقرار السلام. واللقاء الدولى المخصص لهذا الغرض يتم التخطيط لعقده فى شهر أكتوبر.



كان بيريس يتبنى هذه الفكرة قبل انتخابه رئيساً لإسرائيل. وهاهو اليوم يلتقى فى مكتبه مع وفد مجموعة رجال الأعمال الإسرائيليين، برئاسة عاموس شابيرا، مدير عام شركة سيلكوم، وأليشع يناي، مدير عام شركة موتورولا، من أجل الإطلاع على آخر التطورات فى الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا الأمر، والمشاركة فى إعداد الخطوات التالية، وعلى رأسها تنظيم لقاء دولى بين رجال الأعمال، وهو الأمر نفسه الذى طرحه رئيس الوزراء إيهود أولمرت خلال محادثاته مع أبو مازن.

وأعلن شابيرا أن مجموعة رجال الأعمال الإسرائيليين تضم حوالى ٦٠ من رؤساء الشركات المسئولة عن غالبية الإنتاج، وتضم مجموعة رجال الأعمال الفلسطينيين نحو ٥٠٪ من أكبر رجال الأعمال فى السلطة الفلسطينية. كما أدخل شابيرا "تونى بلير"، رئيس وزراء بريطانيا السابق، والذى يعتبر ممثل اللجنة الرباعية الحالى فى الشرق الأوسط، فى الصورة.

يهدف بيريس من وراء هذه المبادرة إلى ضرورة البدء بالتفكير فى إقرار السلام اقتصادياً، الأمر الذى يعتبر أقوى بكثير من أية تسوية سياسية، لأن "المال الذى يملكه رجال الأعمال أكبر بكثير من الأموال التى تملكها الحكومات، كما أن حسن النوايا لدى رجال الأعمال قوة لا يستهان بها".

وقد عرض شابيرا على الرئيس بيريس صورة حفيدته معيان، وقال: "نحن هنا من أجلها، من أجل أن نضمن لها مستقبلاً أفضل. إننا لا نريد التدخل فى السياسة، بل نرغب فى القيام بصفقات تجارية لهدف أسمى وأرقى. وقد جئنا إلى الرئيس حتى لا نكون بمفردنا. يوجد فى كلا الجانبين رجال أعمال أكفاء يمكن أن يدلوا بدلوهم، ومن الممكن حدوث ذلك أيضاً على المستوى السياسى الحالي".

◆ بيريس: "المساعدة عن طريق تقديم التبرعات أمر غير صحيح"

اعترف بيريس قائلاً: "حتى الآن أهملنا النواحى الاقتصادية وركزنا على الجانب السياسى فقط.. لذلك، فإننى سعيد للغاية لوجود هذا الربط بين النواحى الاقتصادية والسياسية".

كما أشار بيريس قائلاً: "إن التجربة الدولية لمساعدة اقتصاد السلطة الفلسطينية عن طريق التبرعات، التى بلغت مليارات الدولارات سنوياً، أثبتت ضعفها. فهذه التبرعات لم تخلق جديداً، وكل ما فعلته أنها كانت ضرورية للإنفاق على جهاز ضخم يضم عشرات الآلاف من العمال والموظفين، الأمر الذى أدى إلى ظهور الفساد، وتسبب فى خسارتهم فى الانتخابات (يقصد حركة فتح)".

يتمنى الرئيس، عن طريق هذا النهج الجديد، خلق بنية تحتية صناعية فلسطينية توفر فرصاً للعمل، وتحسن الوضع الاقتصادى، بل وتحسن الحالة النفسية للشعب الفلسطيني.. قال بيريس: "لو حدث سلام فقط على مستوى القيادة والصفوة، فإن الناس فى المنازل لن يشعروا به، أما تحسين الوضع الاقتصادي، فإنه يصل مباشرة لرجل الشارع، وإننى سعيد بهذه المبادرة التى تقدمونها، لأن الاقتصاد عابر للحدود".

وخلال هذا اللقاء، عرض الرئيس بيريس على مضيفيه المشروعات الاقتصادية التى يشرف عليها، وعلى رأسها مشروع عيمق هشالوم أو وادى السلام فى غور الأردن، الذى يتاخم الحدود الإسرائيلية والأردنية والسلطة الفلسطينية.. وهو المشروع الذى يعتبره بيريس مشروعاً واعداً بالنسبة لعشرات الشركات الدولية ورجال الأعمال، الأمر الذى يحقق قوة تجارية هائلة. وكذلك مشروع إقامة منطقتين صناعيتين مشتركتين مع الفلسطينيين فى أريحا وجنين بمساعدات من الحكومتين الألمانية واليابانية.

وفيما له صلة بمشروع عيمق هشالوم، كشف أليشع يناى عن أن التنمية المشتركة تتم بالفعل بالتعاون مع الجانب الأردني. وبدعم من رجال أعمال إسرائيليين، تم هناك إنشاء منظومة صناعية، بمساعدة أمريكية، تصدر إنتاجها للولايات المتحدة بدون جمارك، وتقوم بتشغيل

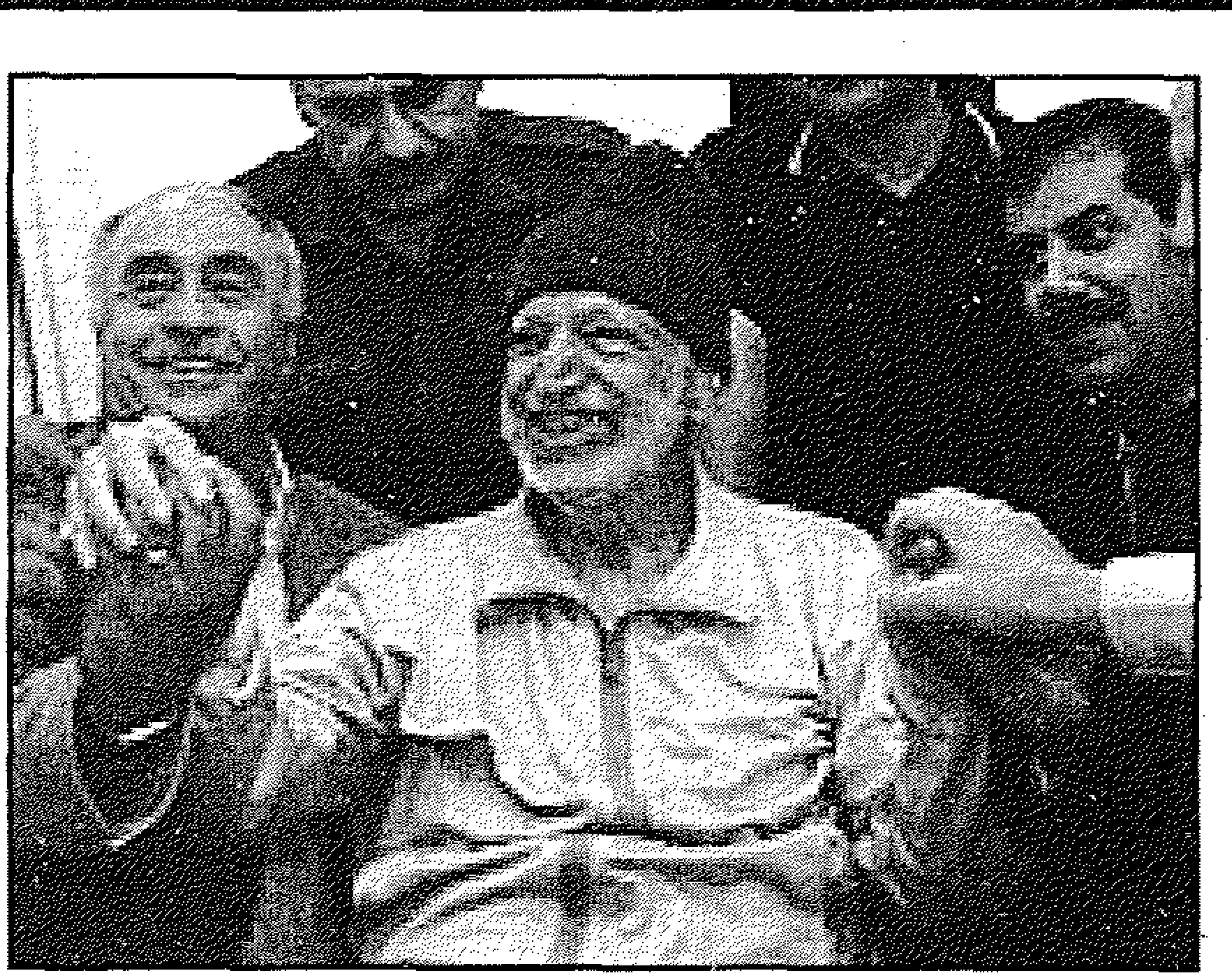
١٥٠ ألف عامل. يقول يناي: "لقد تضاعفت صادراتهم أربعة أضعاف، من ٨٥٠ مليون دولار لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار. إن هذه المنظومة الصناعية حققت طفرة اقتصادية للأردنيين، وفى الوقت نفسه غيَّرت من نظرة الأردنيين لنا.. ربما الكثيرون فى الأردن لا يحبوننا، ولكنهم، بعد هذا المشروع، من المؤكد أنهم يشعرون بالاختلاف، ويجدر بالفلسطينيين أن يجربوا ذلك".

وفى نهاية اللقاء، قال بيريس: "إننى أساند مبادرتكم لأنه يجب خلق سلام حقيقى يستطيع الفلسطينيون والإسرائيليون جنى ثماره. فليس هناك إحساس يفوق إمكانية العمل والحياة فى ظل أمن اقتصادى، إلى جانب الأمن الذاتي. لذلك، اعتبرونى حليفاً مطلقاً لكم فى هذه المبادرة المباركة.. سأساعدها وأقدم لها كل ما يُطلب مني".

البيان الرسمى لم يصدر بعد

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/١٢
بقلم: دانى روبنشتاين

فى فناء المقاطعة برام الله، تم بناء ضريح رائع على قبر ياسر عرفات، إلا أن روح الزعيم الراحل لا تزال تزعج القيادة الفلسطينية. ففى الأسبوع الماضي، احتفل معارفه بالذكرى الثامنة والسبعين لمولده، وعقد أحد المقربين السابقين منه، وهو "بسام أبو شريف"، مؤتمراً صحفياً على شرف هذه الذكرى، التى بدا أثناء الاحتفال بها أن وفاة القائد الراحل مازالت تقض مضجع القيادة الفلسطينية.. فقد طلب بسام أبو شريف من الرئيس الفرنسى السابق "جاك شيراك" الكشف عن سبب وفاة عرفات، أو على نحو أكثر دقة الكشف عن نوعية السم الذى تسبب فى موت عرفات.. حيث يسود أوساط الجمهور الفلسطينى القول بأن الموساد قام بتسميم عرفات، حتى إن مسئول فلسطينى رفيع المستوى قال ذات مرة إنه لا يفهم لماذا لا تعترف إسرائيل بقيامها بذلك..؟!. وعلى حد قوله، فإنه عندما تم التخطيط فى إسرائيل لاغتيال صدام حسين، وتعرقلت الخطة، التى عُرفت باسم "كارثة تساليم" (❖)، لم يتم إخفاء الأمر. وعندما فشل رجال الموساد الذين حاولوا اغتيال خالد مشعل فى عمّان، أعلنت إسرائيل مسئوليتها عن الأمر، أى أنه فى إسرائيل عندما يفشلون فى أمر ما يعترفون بذلك، فى حين أنهم فى المرة الوحيدة التى نجحوا فيها هاهم ينكرون..؟!.



تظهر أحياناً بين أوساط الجمهور الفلسطينى شهادات حول هذه القضية (يقصد قضية وفاة عرفات).. فقبل بضعة أشهر، أفاد مواطنون من رام الله أن طبيب الأسنان الذى كان يعالج عرفات تُوفى إثر انهيار جهازه المناعي، ومن المحتمل جداً أنه تعرض للسم ذاته عندما كان يعالج عرفات.. من ناحية أخرى، لم يتم أبداً إعلان بيان رسمى كامل وواضح حول ملابسات وفاة عرفات، على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل لجنة تحقيق فى الأمر، حتى إن هذه اللجنة كانت مادة مثيرة لحماس استخدمتها فى الانتخابات الأخيرة (يناير ٢٠٠٦)، حيث قال المتحدثون باسم حماس إن قيادة فتح ترفض القيام بتحقيق جاد فى القضية، خشية أن يتضح أن مسئولين كباراً فى صفوة حركة فتح كانوا بالقرب من عرفات خلال شهور الحصار حول المقاطعة، وأنهم هم الذين ساعدوا فى تسميم عرفات.

ولكن الكشف الأكثر تأثيراً، والذى كان له دوى كبير فى هذه القضية، هو ما نُشر نهاية الأسبوع الماضي، عقب اللقاء الذى أجرته شبكة الجزيرة مع د. أشرف الكردي، الطبيب الأردنى للرئيس عرفات.. حيث قال الكردي، خلال المقابلة التى أذيعت من عمَّان، إنه وجد فى دم عرفات فيروس الإيدز. وفور تصريحه بذلك، تم قطع اللقاء الذى كان يُنقل فى بث مباشر بواسطة المحطة.

بعد هذا العطل، أوضح الدكتور الكردى أنه يعتقد أن عرفات تم حقنه بفيروس الإيدز عن عمد، حتى يكون

ذلك غطاءً على السبب الحقيقي وراء موته وطمسه تماماً (ترددت فى الماضى شائعات عن كون عرفات شاذ جنسياً). كما قال الكردى إن قضية الوفاة كانت فى نظره غريبة للغاية. فقد كان الكردى هو الطبيب الخاص لعرفات طوال ثمانية عشر عاماً، وعلى حد قوله: "فى كل مرة كان عرفات يعطس فيها كانوا يستدعونني، وإذا بهم عشية وفاته لم يستدعونني..!! ولم تسمح لى زوجته سها بالسفر معه إلى المستشفى بباريس. وبعد أن مات، لم يسمح الرئيس الحالى (لم يذكر اسم محمود عباس) بفتح قبره للوقوف على سبب الوفاة".

من الصعب معرفة ما إذا كان لهذه القضية مغزى سياسى أم لا.. ففى السياسة العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص، يدور حول كل معلومة كهذه سيل من الشائعات والنمائم، أحياناً يكون بعضها صحيحاً، وفى الأغلب يكون عبثاً وهراء. وإن كنا، على أية حال، نؤكد أن الكردى شخصية لها احترامها وكان فى الماضى وزيراً للصحة فى الحكومة الأردنية. ولكن التصريحات التى أدلى بها تتسبب فى ضرر بالغ لأبو مازن والمقربين منه.

أخبرنى صحفى من رام الله أنه من غير الممكن أن يكون الكردى قد صرح بهذه التصريحات بدون التشاور مع مسئولين أردنيين.. فهل فى الأردن من يرغب فى النيل من أبو مازن والإضرار به..؟!. من الصعب معرفة ذلك.

على أية حال، فقد تحدثوا فى رام الله نهاية الأسبوع الماضى عن أن الحكومة الأردنية، مثلها مثل الحكومة المصرية، غاضبة من أبو مازن لاستجابته للمطالب الأمريكية والإسرائيلية بفرض مقاطعة كاملة على حماس، بينما يعتقدون فى الحكومتين بضرورة التوصل إلى حل وسط مع حماس.. ربما على هذه الخلفية، أتيحت فرصة للأردنيين للنيل منه بعض الشيء، وهذا ما فعلوه.

(❖) هو الاسم الذى أطلق على الحادث الذى وقع فى قاعدة تساليم العسكرية بالنقب، فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٢، خلال عملية تدريب عسكري، قتل خلالها خمسة من الجنود الإسرائيليين، وكان هؤلاء الجنود يتدربون على عملية اغتيال الرئيس العراقى صدام حسين.

لنسمح لفتح بالانتصار

معاريف ٢٠٠٧/٨/١٤
بقلم: يهوناتان داحوح هاليفي

إنها مسألة وقت فقط.. فالمعركة على شرعية الحكم تتصاعد فى السلطة الفلسطينية، ذات الحكم الثنائي، الذى نشأ بعد الانقلاب العسكرى الذى قامت به حركة حماس فى شهر يونيو ٢٠٠٧، حيث يعمل رئيس السلطة الفلسطينية على تجاوز الأغلبية البرلمانية لحماس، من خلال الاعتماد على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى رأسها "المجلس المركزي" الذى يعد المرجعية العليا للسلطة الفلسطينية، والحكومة، والبرلمان وكافة المؤسسات التى تشكلت بعد الاتفاقات المرحلية مع إسرائيل (على اعتبار أن المجلس المركزى هو بمثابة الهيئة التشريعية التى تنوب عن المجلس التشريعى الفلسطينى خارج دورات اجتماعاته الاعتيادية، ومن ثم يمكن من خلاله توفير الغطاء الدستورى والقانونى لحكومة سلام فياض ولقرارات أبو مازن).

ومن ناحية أخرى، تحاول حركة حماس دعم شرعية حكومة إسماعيل هنية، وتزعم أن هذه الحكومة هى الحكومة الشرعية، التى حصلت على ثقة البرلمان ولكنها ستظل فى واقع الأمر بمثابة حكومة انتقالية بعد أن أعلن أبو مازن إقالة رئيس الوزراء.

صحيح أن حركة حماس استولت فعلا على الحكم فى قطاع غزة، ولكن لوحظ أنه من الناحية السياسية الداخلية والخارجية لم تنجح فى الحصول على الشرعية التى تبحث عنها لهذا الحكم، فى حين حظى نظام أبو مازن بالاعتراف السياسى الدولي، وكذلك الدعم الاقتصادي، حيث تصل اليوم أموال المعونة الأمريكية والأوروبية إلى وزارة المالية الفلسطينية فى رام الله.

وقد أعد زعيم حماس، خالد مشعل، الذى يشعر بالضغط المتزايد على حماس، خطة سياسية جديدة، تحاول مواجهة التحديات الحالية، خطة قائمة على النقاط التالية:

١- معارضة إجراء انتخابات تمهيدية: يهدد مشعل بإحباط أى محاولة لأبو مازن لإجراء انتخابات فى منطقة الضفة الغربية، خوفا من أن تمنح الانتخابات الشرعية لحكم فتح وتقدم بديلا لحكم حماس وتعمق انقسام السلطة الفلسطينية لحكمين جغرافيين منفصلين.

٢- التوقف عن تشبيه حماس بنموذج متطرف: أكد مشعل ومتحدثون بارزون فى حماس مجددا أن قطاع غزة لن يتحول إلى إمارة إسلامية تحكم وفقا للشريعة الإسلامية. وأن من شأن الإعلان عن دولة إسلامية فى هذه المرحلة، وفقا لرؤية قيادة حماس، أن يمس بالجهود المبذولة لحشد الدعم الدولي، بل وأن يثير موجة احتجاجية ضد حماس بين الجمهور الفلسطيني.

٣- "إحياء العدو الخارجي المشترك": تحاول حركة حماس ترك انطباع، فى الأحاديث مع وسائل الإعلام وبالتسريبات للصحف العربية، بأن إسرائيل تخطط لعملية عسكرية شاملة فى قطاع غزة. وهى تستهدف من وراء ذلك خلق حالة طوارئ تستلزم تعبئة قومية، وفى الوقت نفسه تنحية الخلافات فى الآراء جانباً.

٤- دعم السيطرة على قطاع غزة: أوصت حكومة حماس بتشكيل جهاز أمنى جديد، إلى جانب القوة التنفيذية، يسمح بترسيخ سيطرتها الأمنية فى قطاع غزة، وقمع إمكانية اندلاع ثورة ضد الحكم.

٥- حملة دعائية ضد نظام أبو مازن: الحملة الدعائية المكثفة لحماس تتواصل بنشر الوثائق التى حصلوا عليها غنيمة من الانقلاب، حيث تسعى إلى تصوير قيادات فتح، بمن فيهم أبو مازن، أمام الجمهور الفلسطيني، على أنهم فاسدون.. بل إن الأمر يتعدى مسألة الفساد إلى حد سعى زعماء حماس لزعزعة مصداقية أبو مازن وحركة فتح حيال القضية الفلسطينية، بإظهارهم وكأنهم خونة.

ولكن رغم هذه الخطة السياسية التى وضعها خالد مشعل، إلا أن الأخير، وفى إطار المناورة السياسية، يردد، ومعه كبار المسئولين فى حركة حماس، الرسالة القائلة إنه "بالمحادثات يمكن تهدئة الأزمة مع فتح"، فى حين أن نوايا حماس غير جادة. فبينما تستهدف حماس من كلمة "المحادثات" ترك انطباع عن الاعتدال والعملية، إلا أنها فى الواقع تتمسك بموقفها بأنها لن تتخلى عن إنجازاتها من الانقلاب العسكري. كما أن موافقة أبو مازن على إجراء حوار مع حماس من شأنه تحقيق اعتراف فعلى بحكم حماس، وإبعاد أبو مازن عن جبهة التحالف مع إسرائيل ضد حماس.

مما سبق، يتضح أن المعركة على الجانب الفلسطيني لا تزال على أشدها، ولا يبدو فى هذه المرحلة أن هناك أى احتمال لرأب الصدع بين أطراف هذه المعركة.. لذا، وفى مقابل هذا الوضع، ينبغى أن تنتهج إسرائيل سياستها على الجبهة الفلسطينية بحرص شديد وترو، وستكون عملية عسكرية واسطة النطاق فى قطاع غزة لتنحية نظام حكم حماس ونزع سلاح الحركة حتمية فى أقرب وقت ممكن. ولكن ينبغى تأجيلها إلى أن يتم تدعيم نظام أبو مازن، وإعادة تنظيم الصفوف فى فتح، وتشكيل قيادة تكون قادرة على السيطرة على الحكم فى قطاع غزة بعد تنحية حماس.

ولابد أن تعتمد السياسة الإسرائيلية فى الفترة القادمة على ضبط النفس فى قطاع غزة، ومواصلة الحملات العسكرية ضد أذرع حماس فى الضفة الغربية، ودعم نظام أبو مازن.. وإذا كان الانقلاب العسكرى الذى قامت به حركة حماس يعد سابقة من نوعه، فى أن تسيطر حركة إسلامية أصولية على الحكم فى الشرق الأوسط، فإن التحدى الآن يكمن فى خلق سابقة جديدة تنجح فيها "قوة قومية" فى تنحية "حكم إسلامي".

سلطة فاسدة

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٢٦
بقلم: موشيه إلعاد (*)

يعتزم توني بلير، في منصبه الجديد كمبعوث للرباعية الدولية، الدفع برؤية "السلام الاقتصادي" الإسرائيلي - الفلسطيني. وبينما يتحدث بلير، تدعو وزيرة الخارجية تسيبي ليفني إلى إتاحة "أفق اقتصادي" جديد للفلسطينيين. ومن جانب آخر، يعلن مائة من رجال الأعمال الإسرائيليين عن نيتهم المبادرة إلى عقد مؤتمر اقتصادي مشترك مع مائة من رجال الأعمال من المناطق (الفلسطينية).

وتجدر الإشارة إلى أنه في المرة الأخيرة التي تبلورت فيها رؤية اقتصادية مشتركة تجمع بين إسرائيل والفلسطينيين، كانت النتائج وخيمة. فالخسائر التي لحقت بالملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو لم تكن اقتصادية فقط. وهناك دور للطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، في حقيقة أن ما بدأ كمحاولة بريئة للدفع بالسلام بواسطة الاقتصاد، تحطم أخيراً بصوت انفجار هائل.

يجب استخلاص درسين قبل الاقتراب من تحقيق الرؤية: الأول ينبع من حقيقة أن الفلسطينيين لم يكن لديهم قط استراتيجية لإقامة اقتصاد وطني مستقل. فقد اعتاد ياسر عرفات في المحادثات المغلقة على القول بأنه "طالما لم تنته الثورة، لا داعي لإقامة حتى ولو مشروع مستقل واحد في فلسطين".. وقد قال وفعل، فبعد خمس سنوات من أوسلو، لم يتردد عرفات في الانطلاق نحو انتفاضة الأقصى، مع علمه بأن إسرائيل لم تجدد بنية تحتية لمعاقبة السلطة الفلسطينية بقصفها.. "نحن لن نكون لبنان" هكذا اعتاد عرفات على التلميح إلى الهجمات الإسرائيلية على البنى التحتية اللبنانية كلما اندلعت أزمة في الشمال.

وهكذا، بينما تعيش إسرائيل والغرب في هدوء، تدفق أكثر من ١٥ مليار دولار إلى المنطقة لصالح "الاقتصاد الفلسطيني الناشئ". وقد تم تحويل المال بالأساس لبناء البنى التحتية للإرهاب، والباقي انحرف إلى جيوب أفراد معينين.. فقد كان واضحاً لعرفات ورجاله أن المراوغة لا تعتبر عيباً في نظرهم.

أما الدرس الثاني فمترتب على الأول: حيث ساعدت إسرائيل، سواء بغض النظر أم بالمصادقة الصريحة، كبار مسئولي السلطة على تحقيق الثراء، في ظل استياء الشعب الفلسطيني الذي يئن تحت نير الأزمات اليومية الطاحنة.. أين سمعنا أن رئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق أحمد قريع (أبو علاء) يملك امتيازا لتوزيع منتجات غذائية أساسية على مستوى القطر..؟ من لا يعرف في إسرائيل أن محمد دحلان استغل معبر كرني لصالح "جهازه" وحقق مئات ملايين الدولارات.

لقد صدقت إسرائيل، بطريق الخطأ، أنه لا مانع بأن يكون شريكها في السلام شريكاً فاسداً. ولكن الجمهور الفلسطيني كان رأيه غير ذلك، وأطاح بقادة فتح. وبدلاً من القيادة الصديقة والثرية، جاءت حماس المعادية والفقيرة.

عشية طرح "الرؤية الاقتصادية" الجديدة، يجدر بنا أن نتذكر أن شيئاً لم يتغير منذ أوسلو: في القيادة الفلسطينية توجد نفس الزعامة التي لم تتخذ القرار الاستراتيجي بإقامة اقتصاد فلسطيني مستقل، والتي لا تزال تعتقد بأنه ليس هناك مثل الوظيفة الفلسطينية لتحقيق الثراء السريع.

(*) كاتب المقال عقيد متقاعد، رئيس جهاز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية سابقاً، وباحث في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) حالياً.



إسرائيل ـ السعودية

السعودية.. الحلم الوردى لإسرائيل

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٢٩
بقلم: تسفى برئيل

فى عنوانٍ رئيسى مبهج ومفرح، زُفّت إلينا بُشرى بأن ضيفاً من الرياض قد يصل قريباً فى زيارة لإسرائيل.. فجأة، أصبحت السعودية الحلم الوردى لصانعى السياسة فى إسرائيل. فبعد أن أصبحت الأردن ومصر "فى الجيب"، على وزيرا خارجيتهما، اللذين زارا إسرائيل الأسبوع الماضي، أن ينسيا الحصول على لفتات طيبة أخرى من إسرائيل.

إننا نلحظ فى الفترة الأخيرة أن إسرائيل تعيش مرحلة مغازلة جديدة للسعودية، وكأن لسان حالها يقول "إما السعودية أو لا شيء"، فإذا أحضرتم السعودية، ستحصلون على الأراضى المحتلة، وسيتم إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وسيتم الإفراج عن السجناء، وسيتم الانسحاب إلى حدود ٦٧، وستتم تسوية قضية اللاجئين؛ بل وربما يتم إعطاء كل منهم سيارة وفيلا فاخرة.. فمن يريد إقناع إسرائيل بقبول المبادرة السعودية، فليتفضل أولاً بإحضار السعودية.

من الصعب أن نفهم لماذا أصبحت السعودية هدفاً منشوداً إلى هذه الدرجة..!! بالتأكيد ليس لأن أسرة من الأمراء الفاسدين تحكمها، أو لأن الإسلام الراديكالى نما فى كنفها، هذا فضلاً عن أن نموذج حقوق الإنسان والحقوق المدنية فيها ليس بالضبط النموذج الذى يرغب فيه كل ليبرالى محب للسلام.. يبدو أن السبب الحقيقى يتعلق بآلية تفكير مفادها أنه إذا وافق الملك السعودي، عبد الله، على الاجتماع مع رئيس الدولة أو مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن كل الزعماء العرب سيتجهون إلى القدس، وعندها ستصبح إسرائيل حقاً جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط.

لكن السعودية، فى واقع الأمر، ليست بالضبط هى قائدة القاطرة العربية، فهى لم تنجح فى منع احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ولم تنجح فى منع حرب العراق الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) والثانية (الغزو الأمريكى للعراق)، وهى لا تستطيع تحقيق تسوية سياسية فى لبنان، والصداقة ليست مصطلحاً مناسباً لوصف علاقاتها مع سوريا. كما أنها فى نزاع دائم مع دولة قطر، وعلاقاتها متوترة مع إيران، ولا تنجح فى التأثير على ما يجرى فى العراق، وكذلك جهودها فى إحلال السلام بين الفلسطينيين فشلت فشلاً ذريعاً، فاتفاق مكة خلف ضحايا أكثر مما خلف حلولاً.

ومع ذلك، فقد سجلت السعودية إنجازاً هاماً يُحسب لها، عندما عرضت مبادرة السلام الخاصة بها وجعلتها المبادرة العربية، رغم أنها لم تتشاور مع أى زعيم عربي.. صحيح أن هذه المبادرة أحدثت إجماعاً جديداً فى الشرق الأوسط، لأنها مثلت بنية تحتية جديدة للتفاهمات التى تهدف لإنهاء النزاع الإسرائيلى العربي، ورغم أنها أصبحت تفاهمات واتفاقات عربية، إلا أنه يجدر بنا أن نتذكر أن السعودية ليس لها وصاية على السلوك الفردى لكل دولة عربية تجاه إسرائيل.

وهاهى إسرائيل تنجح بشكل شبه عبقرى فى إقناع العالم بأن المبادرة السعودية الممتلئة بالمطالب من إسرائيل، تحتاج (يقصد المبادرة) إلى السعودية تحديدا من أجل تطبيقها، وليس إلى إسرائيل. وكأن على السعودية أن تنسحب من المناطق المحتلة، وأن ترتب حق العودة أو السلام مع الفلسطينيين.. وكأن على السعودية أن تعقد سلاماً مع سوريا وتخلى المستعمرات.

ينبغى لمروجى حلم السعودية أن يفيقوا من وهمهم: السعودية ليست الجائزة وليست التهديد. وعندما

سيصل إلى إسرائيل هذا الأسبوع وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس وزميلته وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، يجدر الاستيضاح منهما مرة أخرى لماذا لا يدفعان نحو التفاوض مع سوريا..؟ وكيف سيجعلان المؤتمر الدولى للشرق الأوسط عرضا ذا مضمون، وليس مجرد ألعاب نارية..؟ وهل اقتنعا بأن "اتفاق المبادئ" الذى يقترحه إيهود أولمرت على أبو مازن ليس مجرد "ورقة" نُزعت من مسودة أوسلو..؟ هذه هى الأسئلة الحقيقية التى ينبغى على حكومة أولمرت أن تطرحها عليهما.. أما إذا كان مسئول سعودى هام سيزور إسرائيل لتلتقط له الصور، فسيكون أمراً لطيفاً، ولكن لنعلم أن أمراً كهذا لن يوقف أى صاروخ قسام.

السعودية توافق على حضور مؤتمر السلام مقابل صفقة السلاح

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٢
بقلم: تسفى برئيل

الصدفة أمر نادر الحدوث فى منطقة الشرق الأوسط، لكن تبادل الهدايا مسألة مألوفة جداً. فحينما تقوم الولايات المتحدة بمنح السعودية صفقة سلاح ضخمة تقدر قيمتها بنحو ٢٠ مليار دولار "للحفاظ على الميزان الإستراتيجي"، فليس من العجيب أن تعلن السعودية، بعد بضعة أيام من ذلك، عن استعدادها للمشاركة فى المؤتمر الدولى للسلام الذى دعا إليه الرئيس الأمريكى جورج بوش.

إذا ما شاركت السعودية بوفد رفيع المستوى فى المؤتمر، جنباً إلى جنب مع وفد إسرائيلي، فإنها ستكون بمثابة انفراجة مهمة لإسرائيل - وإن لم تكن المرة الأولى، حيث سبق أن شارك وفد سعودى رفيع فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وهو المؤتمر الذى شهد ظهور مفاجئ للأمير بندر بن سلطان، الذى يشغل اليوم منصب مستشار الأمن القومى السعودي، والذى يلعب الآن دوراً رئيسياً فى نسج العلاقات بين السعودية وإسرائيل.

للمشاركة السعودية فى المؤتمر الدولى أهمية قصوى تتعلق بتكريس الإجماع العربى الذى تحقق فى قمة بيروت عام ٢٠٠٢، هذا الإجماع القائم على معادلة بموجبها تنسحب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة (بما فيها هضبة الجولان السورية) وتوافق على إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مقابل التطبيع الكامل مع الدول العربية. السعودية اكتفت حتى الآن بتسويق المبادرة العربية للسلام - وهى مبادرة سعودية أساسا - وامتنعت عن القيام بخطوات عملية إضافية، حتى ولو بشكل رمزي.

صحيح أن المشاركة فى المؤتمر لا تعد بديلا للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبالطبع ليست أساساً من أسس التطبيع، ولكنها تعد بالتأكيد لفتة



رمزية بمقدورها مساعدة الحكومة الإسرائيلية على إقناع الجمهور الإسرائيلى بالجائزة التى تنتظر إسرائيل إذا ما وافقت على شروط المبادرة العربية.

كان بمقدور السعودية تأجيل الإعلان عن مشاركتها إلى أن يقترب موعد المؤتمر، لكن إعلانها المشاركة فى المؤتمر فى هذا التوقيت المبكر جاء بهدف إرسال رسائل هامة لبعض اللاعبين الرئيسيين فى المنطقة، ومن بينهم إيران، على سبيل المثال، التى يمكنها أن تفهم من ذلك أن العلاقات الوطيدة بين السعودية وإيران - والتى وصلت إلى ذروتها خلال زيارة الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد للرياض فى شهر مارس الماضى - أمر مرهون بموقف إيران من مسيرة السلام مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بالموقف السوري، فقد أعلنت دمشق موافقتها على حضور المؤتمر حتى قبل أن توجَّه الدعوة لها. ولكن على سوريا أن تدرك أنه من أجل المشاركة فى المؤتمر، عليها أولا أن تتخذ خطوات أخرى بخلاف خطابات الأسد ودعواته للسلام (يقصد خطوات عملية).

وفيما يتعلق بمصر والأردن، فإن الوجود السعودى فى المؤتمر يمنح مزيداً من الغطاء العربى الفعال، خاصة بعد أن تحمل البلدان وحدهما حتى الآن عبء العلاقات مع إسرائيل. حتى حماس ذاتها، بات من الواضح بالنسبة لها أنها إذا أرادت وقف محاولات إقصائها عن المشهد السياسى والعودة للتمتع بالتأييد السعودي، خاصة بعد فشل اتفاق مكة، فمن الحرى بها دفع الحوار مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن قدماً.. ويبدو أن هذا ما تتطلع إليه السعودية، ولهذا سعت للإعلان مبكرا عن موقفها بشأن حضورها المؤتمر.

ولكننا، رغم كل ذلك، نحذر من أن مشاركة السعودية

لا يمكن أن تكون بديلا للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا للمفاوضات مع سوريا.. ومن ثم، لن يكون هناك أى مغزى للمبادرة السعودية التى ترهن التطبيع بانسحاب إسرائيل من الجولان، على سبيل المثال.

إسرائيل يمكنها أن تكون سعيدة بحضور السعودية، ولكنها ستضطر للعمل بجدية، من الآن وحتى موعد المؤتمر، على وضع بنية تحتية مع الفلسطينيين (يقصد لفتات طيبة من أولمرت مثل الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين الشهر الماضي)، حتى يكون للمشاركة السعودية فى المؤتمر مغزى فعلى يكفل إعطاء دفعة لاستئناف المسيرة السياسية.

السعوديون قادمون

بقلم: ألوف بن وشموئيل روزنر
هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٤

أعوان كونداليزا رايس أصبحوا بارعين فى اكتشاف متى تكون مديرتهم عصبية: حيث تبدأ فى فرك إحدى يديها، وعندما تشعر أنهم يضحكون عليها ينقلب وجهها، ثم تضيق عينيها ويصبح وجهها قاطباً، وتحملق بشدة فى أعين محاورها. وعندما يحدث ذلك، يكون من الأفضل ألا يوجد أحد أمامها.

علامات الإنذار هذه وردت فى كتاب "كاتمة الأسرار" – وهو سيرة ذاتية جديدة لوزيرة الخارجية الأمريكية رايس كتبها جلين كيسلر، المراسل السياسى لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية.. دوف فايسجلاس، الذى كان مستشارا لرئيس الوزراء السابق آريئيل شارون، والذى أمضى ساعات طويلة مع رايس، يصفها فى هذا الكتاب بأنها "ساحرة فى فن اللغة"، مشيراً إلى الرسائل القاطعة التى كثيراً ما نقلتها عبره.

الادعاء الرئيسى فى كتاب كيسلر هو أنه بحكم منصبها الحالي، كرئيسة الدبلوماسية الأمريكية، فإن رايس مشغولة أساسا بإصلاح الضرر الذى تسببت به خلال فترة ولايتها لمجلس الأمن القومي. يعدد كيسلر هذه الأخطاء فى كتابه: "غزو العراق، الفرص الضائعة مع إيران، الخلافات مع أوروبا، المواجهة النووية مع كوريا الشمالية، السجون السرية التابعة لوكالة المخابرات المركزية والغضب العربى من التحيز الأمريكى لإسرائيل" – كل هذه المشاكل كانت نتيجة مباشرة لقرارات اتخذها البيت الأبيض بمساعدة رايس. والآن، كوزيرة خارجية، تحاول رايس بكل قوتها، وبنجاح محدود، تصحيح الأخطاء التى ارتكبتها إدارة جورج بوش خلال فترة ولايتها الأولى.

فى رحلتها هذا الأسبوع إلى الشرق الأوسط، لم يكن لدى رايس سببا للعصبية. فبعد سلسلة من الزيارات المحبطة فى المنطقة، التى اتسمت بمحادثات غير لطيفة مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وصلت يوم الخميس (٢٠٠٧/٨/٢) إلى القدس مع إنجاز: موافقة مبدئية من السعودية للمشاركة فى مؤتمر السلام ("اللقاء الدولي") الذى دعا إليه الرئيس بوش. من الواضح لجميع المعنيين أن وجود الرياض سيكون حاسماً بالنسبة لنجاح المؤتمر، لأن خطوة كهذه كفيلة بجعل المؤتمر يتجاوز كونه لقاءً عاديا بين إسرائيل وجاراتها، إلى أن يصبح خطوة هامة لإحياء العملية السياسية المدعومة من الدول العربية السُنية المعتدلة.

ملك السعودية، عبد الله، قال الأسبوع الماضى لصحيفة "نيويورك تايمز" إن هناك مشاكل فى علاقاته مع واشنطن. وربما لتصحيح هذا الانطباع، قام بتكريم رايس، ووزير الدفاع روبرت جيتس، من خلال استقبال حار فى قصره فى جدة مساء يوم الثلاثاء الماضي، وأعد لهم وليمة فاخرة امتدت ٢٠ متراً، حفلت بشتى أنواع الطعام. وقد جلسوا حول حوض سمك ضخم به قرشان كبيران .. أما فى غرفة الاستقبال بمقر رئيس الوزراء فى رحافيا، التى استضافت، غداة اليوم التالي، رايس وجيتس ومرافقيهما، لم يكن هناك أحواض بها قروش. فالقروش بالنسبة لأولمرت توجد فقط فى مكتب مراقب الدولة، فى لجنة فينوجراد، وربما أيضاً بين وزرائه الطامعين فى كرسيه.

الرسائل المباشرة التى نقلتها رايس، بين أولمرت والملك عبد الله، لم تتجاوز الطابع التقليدى لعلاقات إسرائيل مع العالم العربي.. وكالعادة، كان العرب معنيين أكثر بمناقشة القضايا الجوهرية، فى حين أن الإسرائيليين مهتمون أكثر بالتقاط الصور. فمقابل مشاركتهم فى مؤتمر السلام، يريد السعوديون مناقشة "القضايا الجوهرية"، وهى الحدود الدائمة، والقدس، واللاجئين. ورداً على ذلك، طالب أولمرت أن يكون تمثيل الدول الخليجية فى المؤتمر على مستوى رفيع وليس بوفود من صغار الموظفين أو السفراء. السعوديون يريدون أن يظهروا بأنهم مهتمين بالفلسطينيين، أما أولمرت فيستعد للانتقادات التى ستأتيه من اليمين الإسرائيلى بشأن "تنازلات بعيدة المدى فى مقابل صورة مشتركة".. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل ستكون هناك أيضاً مصافحة..؟ وإذا كان كم سيكلف ذلك إسرائيل..؟!.

◆ مبنى الكابيتول – مساعدات:

فى ٢٦ أكتوبر ١٩٨١، قام مراسلو صحيفة "نيويورك تايمز" بعملية إحصاء، تبين منها أن ٥٣ من أعضاء مجلس الشيوخ يعارضون بيع طائرات التجسس "أواكس" للسعودية، وفقط ٣٨ يؤيدون الصفقة المقترحة (يبدو أن باقى المائة عضو فى مجلس الشيوخ، وعددهم ٩ أعضاء، لم يبدوا لا تأييد ولا معارضة للصفقة). وكانت صحيفة "نيوزويك" قد كتبت قبل أسبوعين من هذا الإحصاء أن صفقة بيع الأسلحة للسعودية ستكون على الأرجح "أكبر هزيمة لسياسة الرئيس رونالد ريجان الخارجية". وقد وصفت الصحيفة النتيجة المرتقبة بأنها "مهانة".

كان هذان الأسبوعان بمثابة اختبار لقدرة السعودية على الصمود فى لعبة القوة أمام واشنطن. ففى ٢٨ من أكتوبر، أى بعد يومين من الإحصاء الذى قامت به "نيويورك تايمز"، صوَّت ٥٢ من أعضاء مجلس الشيوخ لصالح الصفقة، بينما عارضها ٤٨ عضواً .. وقد تبين فى وقت لاحق أن رئيس اتحاد شركات أمريكى نجح فى إقناع أورين هاتش من ولاية يوتا، بتأييد هذه الصفقة، وأن مدير شركة السكك الحديدية "يونين باسيفيك" تحدث مع النواب جيم أكسون وإدوارد زورينسكى من نبراسكا فى هذا الشأن، وأن شركات النفط ضغطت على السيناتور ديفيد بورين، من أوكلاهوما، وأقنعته بتأييد الصفقة.

هذا الأسبوع أيضاً سُمعت أصوات مدوية تشكك فى حكمة الإدارة الأمريكية والصفقة التى نسجتها. مرشح الحزب الديموقراطى للرئاسة، جون إدوارد، كان أول من تكلم عنها، معلنا أن "السعوديين لم يفعلوا بعد ما يتوجب عليهم فعله فى مجال مكافحة الإرهاب". كما أن الكثير من أعضاء الكونجرس – معظمهم من اليهود – قالوا إنهم سيصوتون ضد الصفقة، مبدين دهشتهم من السرعة التى أعرب بها أولمرت عن دعمه للصفقة.. ولكن يبدو أن هذه الموافقة السريعة من جانب أولمرت هى جزء من الخطة الأمريكية المرسومة.. ولذا، سارع نائب وزير الخارجية، نيكولاس بيرنز، بالإدلاء بتصريح للصحافة قال فيه: "أريد أن ألفت انتباهكم إلى تصريح رئيس الوزراء إيهود أولمرت أمس".

خلافاً لصفقة الثمانينيات، يبدو أن إسرائيل فضَّلت هذه المرة أن تتعاون. مراقب إسرائيلى قال هذا الأسبوع إن صفقات من هذا النوع دائما ما تتم فى النهاية، والسؤال الوحيد الذى ربما يمكن لإسرائيل أن تطرحه فى هذه الحالة هو: ما هو الثمن والمقابل..؟؟.

إن قيمة صفقة السلاح المبرمة بين الولايات المتحدة والسعودية – ٢٠ مليار دولار – أقنعت المسئولين الأمريكيين بأن زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل فى هذا الوقت أمر ضرورى وحيوى. مسئول فى وزارة الخارجية الإسرائيلية ذهب بعيداً فى اعتقاده، وقال: "إن ثلاثة مليارات دولار سنوياً – المبلغ الذى وُعدت به إسرائيل خلال العقد المقبل – ليس كبيراً إلى هذه الدرجة.. وعلى أية حال، فإن الجزء الأكبر من هذه المساعدات مخصص لمشتريات الأسلحة من السوق الأمريكية". وأضاف المسئول الإسرائيلى أن ما يمكن شراؤه بهذا المبلغ الآن أقل بكثير مما كان يمكن شراؤه بمبالغ المساعدات الأمريكية قبل عشر سنوات، حيث إن أسعار الأسلحة قد ارتفعت كثيراً.

السعودية.. إسلامية أكثر من كونها غربية

معاريف ٢٠٠٧/٨/٦

بقلم: عاموس جلبوع

فى حرارة الصيف، وبينما يدور صراع ضار مغطى إعلامياً على مواقع القوة فى الدولة بين السُّلطتين التنفيذية والقضائية، والسعى الظاهر إلى إزالة آثار لجنة فينوجراد، تشهد المنطقة، بهدوء نسبى، نشاطاً سياسياً يقظاً، يأتى فى مركزه المبادرة الأمريكية لعقد مؤتمر لدفع التسوية بين إسرائيل وسلطة أبو مازن الفلسطينية فى الضفة الغربية.. وقد رحبت الحكومة الإسرائيلية بهذه المبادرة علنا، بل وأبدت حماسة واضحة لرغبتها فى أن تشارك السعودية فى المؤتمر.

إذا كان هناك خط بارز فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، منذ حرب لبنان الثانية، فإنه يتمثل فى تقدير الدور الذى تقوم به السعودية فى القضية الفلسطينية خاصة، وفى الساحة العربية "المعتدلة" عامة.. والواقع أن العوامل الرئيسية وراء هذا الموقف السياسى الذى يتبناه أولمرت وليفنى هى ما يلي: الإيمان بأن السعودية تستطيع أن تمنح تأييدا، أو غلافا عربيا، عاما لدفع تسوية سياسية مع الفلسطينيين؛ الاعتقاد بأن "المبادرة السعودية" تشتمل على عناصر جيدة، كالتطبيع مع العالم العربى بعد إقامة دولة فلسطينية؛ الاعتقاد بأن إسرائيل تستطيع أن تستغل الوضع الاستراتيجى الجديد الناشئ فى المنطقة لإقناع الدول العربية السُنية "المعتدلة" بالانضمام إليها، أو على الأقل لتنمى معها نظام علاقات استراتيجى خاص، لمواجهة المعسكر الشيعى بقيادة إيران.

فى هذا الإطار، تعتبر السعودية أكبر دولة سُنية تهددها إيران، وأكثر قوة عربية "معتدلة" مؤثرة فى المنطقة. عشية التوقيع على "اتفاق مكة" (فبراير ٢٠٠٧) بين حماس وأبو

مازن، لإقامة حكومة وحدة فلسطينية، وصفت المقالات التحليلية فى الصحف الإسرائيلية "السعودية" بأنها الدولة العربية الرائدة التى تحل محل مصر.

❖ دولة إسلامية سُنية من النوع المتطرف:

كان إحراز الاتفاق نفسه (يقصد اتفاق مكة) شهادة على قوة التأثير السعودي. وهناك عامل آخر له دور رئيسى فى توجيه سياسة أولمرت المؤيدة للسعودية، وهو حسب ظنى ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فالمواطن الإسرائيلى العادى ينظر للسعوديين نظرة إيجابية، كأمراء موفورى المال يلبسون الجلابيب البيضاء الأنيقة.. ومن ثم، فإن لقاءً إسرائيلياً سعودياً علنياً سيُحدث فرقعة إعلامية من الطراز الأول، فضلاً عن كونه جزءاً من التقدم نحو آفاق سياسية أرحب.

لا يجوز أن نستخف بالتأثير السعودي، ومن الغباء الاعتقاد بأن هذه الدولة - التى تمتلك ربع احتياطات النفط العالمية، وأكبر مصدر للنفط فى العالم - ليس لديها ما تقوله فى العالم العربي. لكن من الواجب أيضاً أن ندرك القيود المفروضة على السعودية بشأن العلاقة مع إسرائيل والمشاكل التى مازالت تواجهها بشأن دورها الريادى فى العالم العربي.. ولعل الفشل المدوى لـ"اتفاق مكة" وعدم استعداد السعودية وعدم قدرتها على منع انهياره، مثال جيد على ذلك.

وفى هذا الصدد، لدى ملاحظتان رئيسيتان: أولاً، قد تكون السعودية دولة "معتدلة"، لأنها مؤيدة لأمريكا، لكنها ليست أكثر من ذلك. فهى دولة إسلامية سُنية من النوع المتطرف (بخلاف مصر، والأردن، والإمارات)، ومازالت تطبق الشريعة الإسلامية، وفيها قطع الرؤوس وبتر الأعضاء (يقصد عند إقامة الحدود الشرعية)، وهى الدولة التى تصدر إسلامها المتطرف إلى كل ركن فى العالم عن طريق جمعيات الصدقة (يقصد الجمعيات الخيرية) التى تملك مالاً كثيراً. إن معظم المساجد فى أنحاء العالم تنفق عليها هذه الجمعيات، وكذلك أيضاً معاهد البحث فى الدول الغربية، التى تتنامى فيها اليوم كراهية إسرائيل والشعب اليهودي.. ومن ثم، ستكون السعودية آخر من تعترف بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وأول من تؤيد كل منظمة (بما فى ذلك المنظمات الموجودة لدى عرب إسرائيل) ترفض هوية دولة إسرائيل اليهودية. من الفضول أن نذكر أن السعودية تمتلك أكبر احتياطى بشرى للإرهاب الإسلامى المتطرف، بما فى ذلك تنظيم القاعدة (فى السعودية ٢٨ مليون نسمة، منهم ٥,٦ مليون عامل أجنبي، جميعهم مسلمون، و٤٠٪ من السكان تقريبا أطفال دون سن الرابعة عشرة، وتبلغ نسب البطالة فيها، حسب التقديرات العالمية، ٢٤٪).

الملاحظة الثانية تتعلق بالمجال الإستراتيجي: لم تكن السعودية أبداً دولة رائدة فى العالم العربي. ودائما ما كانت سياستها الخارجية تقوم على دفع "بدل حماية"، وعلى الإحجام التام عن المواجهات العلنية مع جاراتها.. ولذا، فمن المرجح أنها ستفضل احتضان إيران على مواجهتها.

إنها "دولة" يوجد بها ما يزيد على عشرة آلاف أمير (عددهم يزداد مع مرور الوقت)، ولديها أسطول وسلاح جو عصريين جدا، علاوة على ما سيعطيه الأمريكيون لهم فى المستقبل.. لكن كل ذلك سيتبخر فى لحظة الامتحان الأولى، كما حدث فى مواجهة صدام حسين عام ١٩٩١.

ولهذا، فإن السعودية فى نهاية المطاف هى بمثابة دعامة هشة لإسرائيل فى مجال التسويات مع الفلسطينيين، وفى المجال الاستراتيجى الإقليمى تحديداً.

السلاح الأمريكى للسعودية

بقلم: يفتاح شابير
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/٨/٨

عشية الجولة المشتركة التى يقوم بها وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، ووزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، إلى الشرق الأوسط، أعلنت الإدارة الأمريكية اعتزامها تزويد السعودية ودول الخليج بأسلحة حديثة تقدر قيمتها بنحو عشرين مليار دولار.

ولتخفيف حدة المعارضة الإسرائيلية، أعلنت الإدارة الأمريكية زيادة المساعدات الأمنية الممنوحة لإسرائيل لتصل إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، أى بواقع ٣ مليارات دولار سنوياً.

يُذكر أن إسرائيل تحصل حتى الآن على مساعدات تتزايد قيمتها كل عام - بموجب الاتفاق الذى وقعه بنيامين نتنياهو، عندما كان رئيسا للوزراء، مع الإدارة الأمريكية فى عام ١٩٩٦ - حتى إنها ستصل إلى ٢,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨. كما تقرر منح مساعدات أمنية لمصر بقيمة ١٣ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، أى بواقع ١,٣ مليار دولار سنويا، وهو مبلغ مشابه للذى تحصل عليه الآن.

بالنسبة للسعودية ودول الخليج، سيتم تسديد قيمة الأسلحة التى سيحصلون عليها نقدا، خلافا للأسلحة المباعة لمصر وإسرائيل، والتى سيتم تسديد ثمنها من أموال المساعدات الأمريكية.

وقد تبلورت صفقة السلاح الأمريكية للسعودية منذ

بضعة أشهر فى واشنطن، والمعلومة الوحيدة المؤكدة هى أنها تتضمن قنابل من نوع (JDAM) الموجهة بالأقمار الصناعية، وهى قنابل تمتلكها إسرائيل وقد استخدمها سلاح الجو أثناء حرب لبنان الثانية. وتعد هذه القنابل رخيصة نوعا ما، حيث لا يتجاوز ثمن الآلاف منها بضعة ملايين من الدولارات. ولكن مسئولون رفيعو المستوى فى البنتاجون ألمحوا إلى أن الصفقة تتضمن أيضاً أجهزة دفاع جوي، ومنظومات مضادة للصواريخ، وأجهزة رادار، وطائرات إنذار مبكر وقطع بحرية.

الولايات المتحدة لم تكن أبدا مصدر السلاح الوحيد الذى تعتمد عليه السعودية، حيث يستخدم سلاح الجو السعودى طائرات تورنادو البريطانية، كما أن الأسطول البحرى السعودى يعتمد فى معظمه على سفن فرنسية. وفى العام الماضي، أبرمت السعودية صفقة ضخمة مع بريطانيا لشراء ٧٢ مقاتلة حديثة من طراز "تيفون".

الهدف الرئيسى لإدارة بوش من وراء هذه الصفقة هو تعزيز ارتباط دول الخليج، والسعودية خاصة، بالإستراتيجية الأمريكية متعددة الأهداف فى المنطقة. الإدارة الأمريكية تريد الدعم السعودى لسياستها فى العراق، من خلال امتناعها عن تدعيم الجماعات المسلحة السُنية. وبموازاة ذلك، يعد الدعم العسكرى الأمريكى لدول الخليج بمثابة إشارة واضحة لإيران تؤكد التزام الولايات المتحدة بحماية أمن دول الخليج.. والانتقادات التى جاءت من طهران، عقب الإعلان عن هذه الصفقة، تؤكد أن الرسالة تم استيعابها جيدا هناك.

وهناك أيضاً سببان آخران وراء هذه الصفقة: الأول يتعلق بطريقة تعامل الولايات المتحدة مع الطموح الروسى الذى يسعى لاستعادة نفوذه فى الشرق الأوسط، وهو ما أكدته التقارير المنشورة فى الأشهر الأخيرة عن صفقات طائرات روسية حديثة لإيران وسوريا، وعن احتمالية عودة الأسطول الروسى للعمل فى البحر المتوسط من خلال موانئ طرطوس واللاذقية فى سوريا.. أما السبب الثانى فيرتبط بسوق السلاح مباشرة، فمن المعروف أن الإدارة الأمريكية تدعم بشكل علنى صناعة السلاح الأمريكية فى مواجهة شركات السلاح الكبرى المنافسة فى العالم، لاسيما الشركات الفرنسية والبريطانية. وفى حالة السعودية، قد تكون الإدارة الأمريكية تأمل فى إلغاء صفقة الطائرات المبرمة مع بريطانيا.

الناطقون الإسرائيليون سارعوا إلى الاعتراض على صفقة السلاح مع السعودية، بينما كان الحديث عن قنابل (JDAM) فقط، وحذروا من أن تزويد الرياض بهذه الأسلحة الدقيقة سيشكل تهديدا إستراتيجيا على إسرائيل. وهو ما يعد انتهاكا لالتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على التفوق النوعى للجيش الإسرائيلي. وقد توجه مسئولان إسرائيليان رفيعا المستوى إلى واشنطن لعرض وجهة النظر الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية.

الادعاءات الإسرائيلية الرئيسية تنحصر فى اثنين، الأول يقول إنه رغم كون السعودية لا تمثل تهديدا على إسرائيل فى الوقت الحالي، إلا أن نظام الحكم فيها ليس مستقرا، وهو عرضة لاستبداله بنظام متشدد يسعى للعمل ضد إسرائيل.. وفى مثل هذه الحالة، فإن هذه الأسلحة المتقدمة ستمنح السعودية ميزة واضحة لن يكون لدى إسرائيل رد عليها. الادعاء الثانى، هو أن تحطيم مبدأ "الحفاظ على التفوق النوعى لإسرائيل" سيضر بقوة الردع الإسرائيلية، التى تعتمد فيما تعتمد على هذا التعهد الأمريكي.

والواقع أن إسرائيل ضخمت من مخاوفها من صفقة السلاح الأمريكية للسعودية، بزعم أن الأيديولوجية السائدة فى السعودية هى الأكثر عداوة لدولة إسرائيل منذ قيامها. ولكن علينا ألا ننسى أن السعودية لم تعمل ضد إسرائيل فى أى من الحروب السابقة مع العرب باستثناء بعض القوات الرمزية. كما أن هناك تهديدات عديدة تستهدف المصالح السعودية، ولكن إسرائيل ليست ضمن هذه التهديدات. وعلاوة على ذلك، توجد للسعودية مصلحة فى الحفاظ على علاقات جيدة مع الغرب وضمان استمرار تدفق النفط، وهو ما يلزمها بالحفاظ على الهدوء على الجبهة الإسرائيلية. ومن الصعب الافتراض أن نظام آخر - مهما تكن درجة تشدده - لن يضع كل هذه الاعتبارات فى الحسبان.

كثيرا ما اعترضت إسرائيل على صفقات السلاح للسعودية فى الماضي، ولكن تم تنحية هذه الادعاءات جانباً، على ضوء المصالح الكبيرة التى تربط الولايات المتحدة بالسعودية. وكذلك الحال هذه المرة أيضاً، فعلى ضوء إصرار الإدارة الأمريكية على تنفيذ هذه الصفقة، قد تؤدى المعارضة الإسرائيلية الحادة إلى إثارة غضب واشنطن، إذ إن صفقة السلاح مع السعودية تعتبر مصلحة حيوية عليا للولايات المتحدة.

◆ ترجمات عبرية ◆



شئون حزبية

ماذا يحدث لكتلة المتقاعدين..؟

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٨/١٢
بقلم: طولي بيكراش

حدث هذا من قبل لكتلة "داش" و"شالوم تسيون" و"تسوميت" و"شينوي".. وهاهو حزب المتقاعدين يسير بخطى ثابتة نحو الانهيار والاختفاء من المشهد السياسي. ربما يرجع ذلك إلى أن "جيل" (حزب المتقاعدون) لم يُخلق للنشاط السياسي، وتحديداً للصراعات على الساحة السياسية.

ظاهرياً، كان من المفترض أن يخرج أعضاء كتلة "المتقاعدون" في إجازة العطلة الصيفية (يقصد إجازة الكنيست) والابتسامة مرتسمة على وجوههم، لأنهم رغم كل شيء، في اليوم الأخير من الدورة الصيفية، نجحوا في تمرير سلسلة من مشروعات القوانين المبهرة. وفي خطوة تاريخية، صدَّق الكنيست على إقامة وزارة حكومية مستقلة لشئون المتقاعدين، كما صدَّق بالقراءة الأولى على مشروع قانون لزيادة مخصصات الشيخوخة لتصل إلى ٢٠٪ من متوسط الأجور، وهو القانون الذي بادر به عضو الكنيست موشيه شاروني. وقد أكد المسئولون في الكتلة أن الأمر يتعلق بموضوعين يعدان بمثابة "المبادئ الأساسية للحزب". كما نجح وزير الصحة، يعقوف بنيزري، في تمرير مشروع إصلاح الصحة النفسية على القراءة الأولى، والذي وصفه بأنه "ثورة حقيقية".

إذا كانت الأمور طيبة بهذا الشكل مع المتقاعدين في الكنيست، إذاً لماذا يسود الشعور لدى الكثيرين في الساحة السياسية بأنه بعد الانتخابات بسنة وبضعة أشهر، سيسير حزب المتقاعدين بخطى ثابتة نحو الانهيار والاختفاء من المشهد السياسي..؟!.

❖ **إنجاز غير مسبوق:**

التصقت مؤخراً سلسلة من القضايا غير المشرفة باسم أعضاء كتلة المتقاعدين، وتكشف للجمهور القليل مما يحدث من وراء كواليس الحزب. ظاهرياً، مجموعة من المسنين غير مضرين تسببت في تصويت احتجاجي فجر مفاجأة الانتخابات. ولكن يبدو أن المرشحين وجدوا صعوبة في التكيف مع وضعهم كممثلين لجمهور المتقاعدين في إسرائيل.. حيث اكتشف أعضاء الحزب العمل الحزبي على حقيقته، فقد دخلوا في خصومات شديدة، وشاهدوا بأعينهم المكائد والمؤامرات وهي تدبر.

ويعتقد الكثيرون في الساحة السياسية الآن أن حزب "جيل" (المتقاعدون) على وشك الانضمام إلى قائمة الشرف التي تضم أحزاب "شينوي" و"تسوميت" و"الوسط" وبقية الأحزاب التي يمكن وصفها بأحزاب الدورة البرلمانية الواحدة، والتي عادة ما تفجر مفاجآت لحظية.. وغني عن البيان أن أعضاء الكتلة يرفضون هذه النظرية تماماً، ويعدون أن كل من يحاول رثاءهم سيظل يعض على أنامله.

المؤكد هو أن أسهم "المتقاعدون" تتراجع بشكل متواصل، وتدل على ذلك الاستطلاعات التي تتنبأ لهذه الكتلة بمقعدين أو ثلاثة على أقصى تقدير لو أجريت الانتخابات الآن. وقد دفعت القضايا التي التصقت بـ"المتقاعدين" الكثيرين إلى فقدان التعاطف الذي شعروا به تجاه هذه الجماعة التي وعدت بتقديم الكثير والكثير من أجل جمهور المسنين.

عشية الانتخابات الأخيرة، لم يكن معدو الاستطلاعات يأخذون جماعة المتقاعدين اللطيفة والمثيرة للتعاطف في الحسبان. ولكن يبدو أن المعركة الانتخابية تطورت، وفجر المتقاعدون "مفاجأة" الانتخابات. الشباب والكبار على حد سواء، بعدما

شعروا بالملل من الأحزاب القديمة، وضعوا بطاقة "جيل" داخل صناديق الاقتراع، وحصل الحزب على سبعة مقاعد، وهو إنجاز غير مسبوق بالنسبة لهم.

"مفاجأة الانتخابات" وعدت عشرات الآلاف من ناخبيها بأنها لن تخيب ظنهم. في البداية، كان يمكن تصديق ذلك. رئيس الحزب، رافي إيتان، أحد كبار المسئولين في الموساد سابقاً، أعلن في ليلة الانتخابات قائلاً: "سنعمل بذكاء، وسندرس أي خطوة وستجدوننا في كل مكان. وسوف ننضم للحكومة فقط من أجل رعاية ناخبينا من المتقاعدين".

وقد أضيف إلى التعاطف الجماهيري تجاه المتقاعدين حقيقة أن عدداً لا بأس به من المشاهير أعلنوا عن تأييدهم لتلك الجماعة. عندئذ، قال الجمهور كلمته، واستطاع أعضاء كتلة المتقاعدين الوصول إلى القمة السياسية. وخلال فترة قصيرة، دخلوا إلى المضمار السياسي الإسرائيلي: نزاعات وخصومات ومواجهات ومباريات للوصول إلى مراكز مرموقة. وطالما أن النزاعات ظلت في نطاق "مواجهات داخلية". كلما كان المتقاعدون حزباً لا يختلف عن بقية الأحزاب.

ذات يوم اشتهر، إعلامياً وجماهيرياً، عضو كنيست مغمور من المتقاعدين يدعى يتسحاق زيف، بعد أن اتهم بأنه تحرش جنسياً بإحدى موظفات الحزب منذ نحو سنة ونصف السنة.. وبعد قضايا كتساف ورامون، كان تورط أحد النواب في قضية جنسية أمر لا يحتمل بالنسبة للمواطنين، حيث أصبحوا يخجلون عندما يتحدثون عن نوابهم.

❖ الاشتباه في وجود مغالطات مالية:

قضية زيف لم تكن سبباً في هبوط أسهم متقاعدي إسرائيل، ولكنها أفرغت جزءاً لا يستهان به من الهواء الذي امتلأت به البالونة التي تسمى "حزب المتقاعدين". ولم تمر غير بضعة أيام وعادت كتلة المتقاعدين لتتصدر عناوين الصحف، ومرة أخرى لم يكن ذلك في صالحها، حيث تسرب لوسائل الإعلام خطاب مساعدة أمين عام الحزب، والذي يفيد بوجود شبهة لمغالطات مالية في الحزب. وقد وجهت أصابع الاتهام إلى رئيس الكتلة، عضو الكنيست موشيه شاروني، والمدير المالي جاد جفني. وجاء أن الاثنين تجاوزا سكرتيرة الحزب (المسئولة عن التوقيعات) وأصدرا شيكات دون توقيعها، وربما أيضاً دون علمها، حسبما تردد في وسائل الإعلام.

وذكرت مصادر في الكتلة التي تدب فيها النزاعات أن التسريب هذا يقف وراءه على ما يبدو عضو الكنيست زيف، الذي، وفقاً لبعض العناصر في الكتلة، يشعر بالاستياء من الحزب الذي لم يقف معه في قضية التحرش الجنسي. وقد فضّل معظم أصدقائه تأييد الشاكية.

سواء كان لهذا علاقة أم لا، فإن زيف وشاروني يتناحران تقريباً منذ اليوم الأول للحزب، أي قبل سلسلة القضايا التي التصقت بهما بكثير، بسبب موضوعات تافهة مثل المكانة والوظائف. ورغم ذلك، ساندت قيادة الحزب، برئاسة رافي إيتان، عضو الكنيست شاروني، ماعدا عضو الكنيست يتسحاق جلنت، الذي يمثل هو وزيف جبهة المعارضة ضد شاروني.

❖ خصومة بالداخل والخارج:

وكأن كل هذا لم يكن كافياً، نجد أن هناك خصماً قديماً ومريراً لكتلة المتقاعدين يفتح ضدهم جبهة جديدة. فقد اتهم رئيس نقابة المتقاعدين، جدعون بن يسرائيل، قيادات "جيل" بأن "الحزب يحشد مؤيدين بمبالغ طائلة، بدلاً من استثمار المال في أنشطة تخدم المسنين". وقد تطرق بن يسرائيل، في جلسة اللجنة المركزية للنقابة التي يرأسها، للادعاءات التي تتردد بشأن وجود فساد في حزب المتقاعدين، قائلاً إن "جيل يجتذب في صفوفه نشطاء من نقابة المتقاعدين ويقوم بإغرائهم على ما يبدو بوعود سياسية ومالية". وأضاف: "من يتظاهر بأنه يمثل أزمة جمهور معين، يجب عليه أن يكون قدوة شخصية، مثلما يعمل أعضاء نقابة المتقاعدين تطوعاً". كما زعم بن يسرائيل أن "حزب المتقاعدين أهدر عاماً ونصف العام لم يتحسن خلالهما وضع المتقاعدين".

على أية حال، يبدو أن أيام مجد المتقاعدين (القصيرة) وَلّت ومضت إلى حالها. الحزب الذي كان مفاجأة الانتخابات من شأنه أن يدفع ثمن الانشغال بالسياسة خلال الانتخابات المقبلة، والتي ربما تجرى قريباً جداً. لقد شهدت دولة إسرائيل أحزاب لحظية، وتلك القائمة المريبة تشمل الكثيرين: حزب داش، الذي أسسه رئيس الأركان السابق يجآل يادين، حزب "شالوم تسيون"، الذي أسسه آريئيل شارون، وتيلم الذي أسسه موشيه ديان، و"الطريق الثالث" لأفيجدور كهلاني، وبالطبع "تسوميت"، الذي أسسه رافائيل (رافول) إيتان.

الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٨/٢٤
بقلم: أتيلا سومفلبي

قال مسئولون بارزون في حزب العمل، للموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت: "إن الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور، حيث ينعدم المال، وذلك نظراً لديون الحزب الهائلة، التي يبلغ قدرها نحو ١٤٠ مليون شيكل".

والواقع أنه منذ سنوات طويلة والحزب يعاني من الديون المالية، ولكن بعد تولي إيهود باراك منصب رئيس الحزب، اتضح لرجال مكتبه أن الوضع أخطر مما هو عليه الآن.

وقد جاءت بعض ديون الحزب نتيجة لحملات انتخابية سابقة، منها الانتخابات التي تنافس فيها باراك على رئاسة الحكومة. ويرتبط البعض الآخر بشركة بيت أورلوزوروف، القابضة التابعة للحزب، التي أدارت واهتمت بكل العقارات الخاصة بحزب العمل في أنحاء إسرائيل.

وقد جرت محاولات عديدة على مر السنين لتقليص هذه الديون، إلا أنها لم تكلل بالنجاح، فقد فقد حزب العمل مقاعد عديدة في الانتخابات العامة. وهو ما أدى إلى تقليل الإيرادات مقابل المصروفات. كما وعد سكرتير عام الحزب، عضو الكنيست إيتان كابل، مع توليه للمنصب منذ نحو سنتين، بأن يقود حملة إصلاح لهذا الأمر، ولكن حتى الآن تم تنفيذ خطط محدودة فقط.

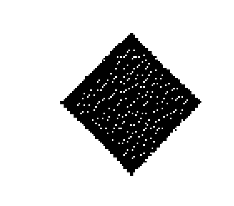
ومن المنتظر في الأشهر القادمة أن يترك بعض موظفي الحزب مكان عملهم، ويتمنون في الحزب أن تكون تلك خطوة تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور. ومع ذلك، يقول مسئولون كبار في الحزب إنه "حان الوقت لاتخاذ قرارات صارمة" يتحمل مسئولية بعضها سكرتير الحزب إيتان كابل. إنها قضية نشبت حولها خلافات شديدة في الرأي بين كابل وباراك، وأسفرت عن توتر شديد بينهما.

وذكر مسئولون كبار في الحزب لـ ynet: "إن العلاقات بين باراك وكابل كانت على وشك الانفجار. فقد كان هناك توتر شديد بينهما، وجدال حاد ومحتدم حول طريقة إدارة الحزب. ولولا بعض المقربين، لانتهت القصة بين الاثنين بالانفجار".

ولا يزال من غير الواضح أي خطة إصلاح سيتم إعدادها لتقليص ديون الحزب، وإن كان من المحتمل أن تجري محاولة لشطب جزء من ديون جهات معينة. وقد طرح احتمال آخر فيما سبق يتمثل في إعلان إفلاس الحزب، وهي الخطوة التي درسها كابل، إلا أنها قوبلت بالرفض. ويقول مسئولون كبار في الحزب: "من المحتمل أنه سيتم دراسة هذا الاحتمال مرة أخرى، لاسيما في ضوء رغبة باراك في بناء منظومة سياسية واسعة النطاق. سنضطر في الأسابيع القادمة لإصدار قرارات حاسمة في هذا الشأن. ولن يكون أمامنا خيار آخر إلا اتخاذ القرار".

وقد علق سكرتير عام الحزب على ما نشر قائلا: "بالفعل يعاني حزب العمل من وضع متدهور، ومع ذلك يسود التفاؤل. لقد طرحت الخطط ليتم تنفيذها، وسننهي أزمة الحزب، وسنقود حملة إيهود باراك لرئاسة الحكومة.. لا أريد التطرق إلى الشائعات، وإنما أسعى لمحاولة إنقاذ الحزب".

وأضاف كابل: "لدينا وقت ليس بطويل، ولذلك من المطلوب شراكة كاملة لكافة العناصر. هناك أمل وهو أمل كبير، وأنا على قناعة بأن الأصدقاء سيدركون أن هناك أملا كبيرا. إن مهمتنا هي التطلع إلى الأمام". وقال إنه في الأسابيع الأخيرة كان قد تحدث لساعات طويلة مع باراك بشأن وضع الحزب، وإنهما يتابعان سوياً الأمور الاقتصادية وكل ما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لحل الأزمة.





علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

هل الأسلحة الأمريكية للعرب ستعود على اليهود بالشرور..؟

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٢٩
بقلم: رون بن يشاي

يبدو أن صفقة الأسلحة الأمريكية المرتقبة ستكون الأكبر فى تاريخ الشرق الأوسط، حيث تعتزم الولايات المتحدة إمداد حلفائها فى المنطقة بمنظومات أسلحة حديثة، تبلغ قيمتها أربعين مليار دولار تقريبا، فى غضون الأعوام الخمسة عشر القادمة.. الهدف الأمريكى الرئيسى هو خلق توازن استراتيجى عسكرى فى مواجهة إيران، ووقف التآكل المستمر فى مكانة واشنطن بالمنطقة - وهو التآكل المرشح للتزايد بعد الانسحاب من العراق خلال عامين أو ثلاثة أعوام، والذى قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى قطع إمدادات النفط عن الغرب.

قادة السعودية والبحرين والكويت، والأمريكيون أيضاً، يعرفون أن الدول العربية المعتدلة لن تستطيع الوقوف وحدها فى وجه إيران، حتى بعد إتمام هذه الصفقة. ولكن واشنطن تعرف أيضاً أن مَنْ يشترى منها كميات هائلة من الأسلحة الحديثة، سيصبح متعلقا بها بشكل أكبر فى كل ما يرتبط بصيانة واستخدام هذه الأسلحة. والأهم من ذلك، أنه لن يشترى أسلحة من روسيا أو الصين، الساعيتان لزيادة نفوذهما فى المنطقة والمتعاونتان جزئيا مع طهران. ولا شك أيضاً أن الأرباح الخيالية التى ستجنيها شركات السلاح الأمريكية من وراء هذه الصفقة الضخمة تعد عنصرا مهما فى اعتبارات إدارة جورج بوش والحزب الجمهورى الحاكم.. صحيح أنه من النادر ما تلتقى الاستراتيجية والمال فى نقطة واحدة، ولكن هذه المرة حدث ذلك.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا بقوة هو: كيف ستؤثر هذه الصفقة على أمن دولة إسرائيل..؟ فمن ناحية، بيع أسلحة حديثة للجيوش العربية يقوض التفوق العسكري- التكنولوجى لإسرائيل، ويزيد من احتمالات التهديد عليها. ويكتسب هذا التهديد أهمية خاصة فى الوقت الحالي، حيث يهدد الإسلام الراديكالى بزعزعة استقرار الأنظمة العربية العلمانية، وهناك خطر حقيقى من سيطرة المتطرفين على هذه الأسلحة المتقدمة. وقد سبق أن حدث هذا فى إيران، وقد يحدث أيضاً فى السعودية أو مصر. ويجب أيضاً أن نضع فى الحسبان إمكانية أن يقوم طيار مسلم متطرف، من السعودية أو من مصر، باستخدام هذه الأسلحة فى القيام بعملية إرهابية ضد أهداف استراتيجية فى إسرائيل.

ولكن هناك أيضاً وجه ثان للعملة.. ففى إطار الصفقة الشرق أوسطية، تعتزم الولايات المتحدة زيادة المساعدات العسكرية السنوية الممنوحة لإسرائيل بنسبة ٢٥٪. تبلغ قيمة المساعدات الآن ٢,٤ مليار دولار سنوياً. وبدءاً من عام ٢٠٠٩، سيزيد هذا المبلغ بنحو ٩٠٠ مليون دولار سنوياً، ولمدة عشر سنوات، أى بزيادة قدرها ٩ مليارات دولار (فى الإجمالي)، وهو مبلغ ليس بالقليل. إنه يتيح لإسرائيل أن تثقل كاهل دافع الضرائب الأمريكى بعبء نفقات تطوير منظومات الأسلحة الحديثة وتحسين قدراتها الدفاعية والهجومية لمواجهة تهديد الصواريخ الإيرانية والسورية، بل وتهديد حزب الله وحماس أيضاً - وهو التهديد الذى سيصبح واقعاً ملموساً عندما تمتلك إيران سلاحاً نووياً.

والأهم من ذلك، أنه رغم النمو المتسارع للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل ليست لديها الموارد الكافية لتمويل شراء منظومات السلاح الأكثر حداثة المطلوبة لردع "محور الشر" وإحباط نواياه التدميرية، بسرعة

وفاعلية. ولذا، فإن المساعدات الأمريكية ليست مجرد خيار، بل إنها ضرورة لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عنها.

❖ إيباك فى مواجهة لوبى السلاح:

من الناحية الرسمية، لا تشترط إدارة بوش من أجل زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل، امتناع الأخيرة عن محاولة عرقلة صفقة الأسلحة الأمريكية للسعودية ومصر ودول عربية أخرى. فثمة شك كبير فيما إذا كانت إسرائيل تستطيع فعل ذلك، خاصة إزاء التراجع النسبى لقوة "إيباك" فى الآونة الأخيرة، والقوة الهائلة التى يتمتع بها لوبى شركات السلاح هناك. ولكن من الواضح أن المساعى السياسية لنسف الصفقة، قد تؤدى أيضاً إلى عرقلة زيادة المساعدات المقدمة لإسرائيل.. ولذا، يجب على تل أبيب أن تدرس جيدا ما إذا كان من المناسب إبداء معارضة علنية لصفقة الأسلحة الأمريكية الحديثة للعرب أم لا.

وفى هذا الصدد، تنبغى الإشارة إلى أن الأنظمة العربية المعتدلة أبدت فى السنوات الأخيرة قدرات جيدة جداً فى مكافحة العناصر الإسلامية المتطرفة داخل أراضيها، كما أن نظرة هذه الدول إلى إسرائيل (مثل السعودية على سبيل المثال) تتحسن تدريجياً.. ولذا، فإن أى معارضة إسرائيلية لتسليح هذه الدول قد تفسَّر على أنها خطوة عدائية. وعلينا ألا ننسى أيضاً أن جيوش السعودية، ومصر، والبحرين، والكويت تعتمد كلية على الخبراء الأمريكيين. وكلما كانت هذه الأسلحة متطورة، كلما زادت الصعوبة فى أن تقوم هذه الدول بصيانتها واستخدامها. وبدلاً من التركيز على محاولة إفشال الصفقة الأمريكية مع هذه الدول العربية، ينبغى على إسرائيل أن تسعى جاهدة للتوصل إلى تفاهمات مع الإدارة الأمريكية حول معايير الرقابة الأمريكية على هذه الأسلحة.

يكفى -على سبيل المثال- أن يكون للأمريكيين سيطرة على بعض المكونات الإلكترونية الحساسة - مثل صمامات "القنابل الذكية" الموجهة بالأقمار الصناعية - لكى نستأصل جزءاً ملموساً من الخطر الذى تمثله هذه الأسلحة على إسرائيل. وعلى أية حال، فإن أضرار وفائدة هذه الصفقة الشرق أوسطية تتوقف إلى حد كبير على التفاصيل الصغيرة للاتفاقات الخاصة بها، وهى التفاصيل التى لم يتم الانتهاء منها بعد. فالأسلحة الأمريكية إذا تم إنتاجها بشكل معين للدول العربية لن تشكل تهديدا فعليا على أمن إسرائيل.

إن ما سيحدد ما إذا كانت هذه الصفقة جيدة أم سيئة لليهود، هو ما سنطلبه، وما سنحصل عليه. فإذا أهدرنا المساعدات الأمريكية الإضافية على شراء الملابس العسكرية المموهة، والدروع الواقية من الرصاص والأسلحة الخفيفة، فإن هذه الصفقة ستضر فى نهاية المطاف بأمننا، بدلا من تعزيزه. ولكن إذا طلبنا من الأمريكيين زيادة الحصة التى يمكن تحويلها من دولارات إلى شيكلات لشراء أسلحة متقدمة محلية الصنع لمواجهة نوعيات الصواريخ الموجودة فى المنطقة، وإذا طلبنا من الأمريكيين التزود بأسلحة غير موجودة لدينا، مثل القنابل العملاقة التى تخترق الدُشم، والقاذفات الثقيلة وأجهزة الرصد الاستخباراتية، فلا شك أن وضعنا الأمنى بعد بضع سنوات سيكون أفضل بكثير.

"عريضة اتهام" سورية ضد إسرائيل

معاريف ٢٠٠٧/٨/٣
بقلم: إيتمار عنبري

تضمن التقرير الذى سلَّمته أمس وزارة الخارجية السورية للجنة متابعة انتهاكات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قائمة طويلة من الاتهامات السورية ضد إسرائيل فى هضبة الجولان.

ومن بين ما أورده التقرير السورى قيام إسرائيل بإلقاء ودفن نفايات نووية سامة فى هضبة الجولان، وانتهاك حقوق السكان الدروز بشكل منهجى هناك.. كما جاء فى التقرير السورى أن إسرائيل تقيم سداً للمياه على الهضبة بهدف منع الموارد الطبيعية عن سكان الجولان ومواطنى سوريا. إلى جانب ذلك، تؤكد سوريا على رغبتها فى "سلام عادل وشامل" ينص على انسحاب إسرائيلى من جميع أراضى الجولان حتى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ .

يشتمل التقرير، الذى تم تسليمه أمس للجنة الأمم المتحدة التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، والتى تأسست بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، على سلسلة طويلة من المزاعم الموجهة ضد إسرائيل. وحسب وزارة الخارجية السورية، فإن إسرائيل تنتهك بشكل منهجى حقوق الإنسان مع سكان الجولان من الدروز.

يتحدث التقرير السورى عن أن إسرائيل اعتادت على دفن نفايات نووية سامة فى عدة أماكن فى "الجولان المحتل". وجاء فى التقرير أن دفن النفايات يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولى والإعلان

العالمى لحقوق الإنسان، كما يضر "بالحالة الصحية والبيئية والزراعية لأهالى الجولان السورى المحتل".

ويضيف التقرير السوري: "ولو لم يكن ذلك كافياً، فإن إسرائيل ترفض الكشف عن المكان الذى اعتادت زرع الألغام فيه، وهى الألغام التى تسببت فى الماضى فى وقوع حالات قتل وإصابات".

وحسب التقرير السوري، فإن إسرائيل تقوم بأعمال حفر بهدف إقامة سد مياه فى المنطقة الواقعة على مسافة عشرة أمتار فقط من خط وقف إطلاق النار.. ومن المتوقع أن يحجز هذا السد مليونى متر مكعب من المياه.

ويقولون فى وزارة الخارجية السورية إن إقامة هذا السد يشكل انتهاكاً للقرار رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولى ويأتى بغرض "سلب المواطنين السوريين ومواطنى الجولان المحتل من السوريين مواردهم الطبيعية بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة".

◆ إسرائيل تثير الرعب بين سكان الجولان السوريين:

يهدف هذا التقرير إلى الكشف عن الممارسات الإسرائيلية تجاه سكان الجولان الدروز الذين يُعرفون هناك "بمواطنى سوريا". وحسب التقرير، فإن إسرائيل تنتهج "سياسة تتسبب فى تدهور الوضع الاقتصادى لدرجة تنذر بخطر يحدق بالسكان العرب، حيث تفرض ضرائب عالية عليهم وتضر بآثار الجولان وتزيف حقائق أثرية وتاريخية".

كما جاء فى التقرير أن "إسرائيل تثير الرعب بين السكان وتحاول طمس هويتهم العربية السورية وتشويه تاريخهم وثقافتهم وتمنعهم من الدراسة فى مدارس وجامعات سورية، فى الوقت الذى تطمح فيه لتغيير مناهج التعليم العربية بمناهج تعليم عبرية".

يقولون فى وزارة الخارجية السورية إن منع سكان الجولان من زيارة "وطنهم الأم سوريا" يأتى بغرض "قطع الروابط الأسرية حتى يرغمونهم على ترك الأرض والهجرة منها".

وبالتوازى مع هذه التصريحات اللاذعة التى يرددونها فى وزارة الخارجية السورية ضد إسرائيل، يؤكدون أن سوريا متمسكة بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجى بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وبما يتناسب مع مبدأ الأرض مقابل السلام.. على أن يشمل هذا السلام الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان السورى المحتل حتى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس.

الخلاص الأفريقي

بقلم: أمنون روبنشتاين
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٧/٨/٤

لم تصل بعد الأبواق الدعائية المناهضة للصهيونية في إسرائيل إلى جنوب أفريقيا. ربما يرجع ذلك إلى أن معدل الكراهية تجاهنا هناك، منخفض نسبياً.

وإذا كنا بصدد الحديث عن معدلات الكراهية لنا في العالم، فإننا يجب أن نطرح السؤال التالي: أي دولة تتمتع بأعلى نسبة تأييد لإسرائيل..؟ هل هي الولايات المتحدة..؟! لا..!! لأن أعلى نسبة تأييد توجد في ساحل العاج، حيث يؤيد ٦١٪ من المواطنين إسرائيل، بينما يؤيد ١٦٪ فقط الفلسطينيين. هذا هو الأمر حيال حماس أيضاً، حيث ينظر ٢٪ فقط هناك نظرة إيجابية إلى الحركة، ولا يبدي ٣٧٪ رأياً إيجابيا بشأنها.

وقد اتضحت نتيجة مثيرة للدهشة في استطلاع المواقف العالمية، الذي أجراه هذا العام معهد Pew للبحوث، وشمل الآلاف من المشاركين في ٤٧ دولة – اتضح أن هذا الوضع لا يسري على ساحل العاج فقط، ففي إثيوبيا، التي يدين نصف سكانها بالإسلام، بلغت نسبة تأييد إسرائيل ٣٧٪ مقابل ٢٥٪ تأييد للفلسطينيين.

كما يمكن إيجاد نسب مشابهة في غانا وكينيا وتنزانيا وأوغندا. حتى في دول إسلامية مثل مالي، تصل نسبة المؤيدين لإسرائيل فعليا إلى ١٣٪، وهي أعلى منها في إسبانيا وإيطاليا.. وإذا كانت لا توجد معارضة لإسرائيل في كل الدول الأفريقية العشر التي شاركت في الاستطلاع، باستثناء مالي، ذات الأغلبية من

المسلمين (النسبة البسيطة التي سبق ذكرها) - لا توجد كما هي موجودة في بريطانيا، حيث يؤيد الفلسطينيون (٢٩٪)، بينما ١٦٪ فقط يؤيدون إسرائيل.

تجدر الإشارة أيضاً هنا إلى أن المعارضة لحماس في كافة هذه الدول كانت الأعلى، باستثناء مصر. وهذا رغم حملة التحريض الدولية التي تظهر إسرائيل كـ"دولة أبارتهايد (تفرقة عنصرية)" ودولة استعمارية وعنصرية.

وخلافا لبريطانيا، التي وصلت فيها هذه الدعاية إلى أبعاد فاشية، تتعاطف الدول الأفريقية مع إسرائيل. ما سبب ذلك..؟ مع عدم وجود بحث دقيق، نستطيع فقط أن نخمن أن التأييد يرجع إلى عدة أسباب: ذكريات تجارة العرب في العبيد السود (حتى الآن الكلمة العربية للأسود الأفريقي هي عبد)، التهديد بالتوسع الإسلامي، الإبادة التي يرتكبها عرب السودان في دارفور، حق اللجوء الذي خولته المملكة العربية السعودية للقاتل عيدي أمين، واستيعاب المهاجرين اليهود من إثيوبيا في إسرائيل.

ولكن من المحتمل أن يكون هناك سبب آخر ثانوى لهذه الظاهرة، ألا وهو عدم ممارسة الدوائر المناهضة للصهيونية لنشاطها في أفريقيا، ومن المحتمل أن هناك صلة خفية بين عدم ممارسة هذا النشاط، ومعدل الكراهية تجاهنا.

على سبيل المثال، ما حدث في جامعة أكسفورد في بريطانيا، حيث انعقدت في العام الدراسي الأخير الندوات والمحاضرات التالية: "حرب إسرائيل في غزة ولبنان" بمشاركة آفي شلايم وشاحر ناتيف؛ "التطهير العرقي ضد الفلسطينيين" بمشاركة إيلان بابيه؛ "أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي" بمشاركة آفي شلايم وعضو الكنيست جمال زحالقة؛ "التطهير العرقي باعتباره جريمة ضد الإنسانية.. حالة فلسطين" بمشاركة إيلان بابيه؛ عرض فيلم "طريق ١٨١" لآيال سيفان (فيلم ألغته الحكومة الفرنسية بسبب مزاعم الجالية اليهودية بأنه فيلم معاد للسامية).. إلى غير ذلك من ندوات ومحاضرات أحادية الجانب مشبعة بالكراهية ضد إسرائيل، وقد شارك في جميعها إسرائيليون أو إسرائيليون متغربون.

هذه الأبواق الدعائية لم تقم بعد بزيارة الدول الأفريقية، ولم ينشروا هناك بشارتهم. ولكن لماذا..؟! فالوقت لم يفت بعد.. هلمو يا أساتذة الجامعة، ويا أيها المخرجون، ويا موقعي العريضة المناصرة لإيران في جامعة تل أبيب، ويا أيها المثقفون والمحبون للفلسطينيين.. هلموا إلى أفريقيا، وبعد عمل دءوب ستكون النتائج هناك مشابهة للنتائج التي أحرزتموها في الجامعات البريطانية.

ويكشف الاستطلاع المذكور الوضع المؤسف لإسرائيل في أوروبا.. فباستثناء ألمانيا، هناك تفضيل واضح في كل الدول، التي أجرى فيها الاستطلاع، للفلسطينيين.

لم تفلح الجهود الإعلامية لإسرائيل في أوروبا.. والواقع أن فشلنا ناتج عن نجاحنا. فقد نجحنا في أن نثبت لأوروبا الغربية أننا متقدمون، نسعى للتحضر والعلم على غرارهم، حيث يوجد لدينا فرق موسيقية وأوبرا ومعهد فايتسمان العلمي.

وحينما نقول "نحن فرع منكم"، نجد الأوروبيين، وتحديداً اليسار الأوروبي، يبدون امتعاضاً وكراهية. فاليسار الأوروبي يعتبر إسرائيل فرع أوروبا الأبيض المتقدم والمتحضر، الذي يمارس التمييز ضد الفلسطينيين المساكين غير الغربيين.

هناك جانب آخر ربما تستطيع فيه إسرائيل أن تحسن من صورتها، وأن تسعى لترسيخ فكرة أننا مجتمع متعدد الثقافات أكثر من أوروبا، وأنه رغم كل الصعوبات والظلم في إسرائيل، تجسرت كثيراً الفجوات بين اليهود والعرب على مدى عمر الدولة، وأن وضع المسلمين في إسرائيل، رغم التمييز ضدهم، أفضل من وضع المسلمين في أوروبا.

الاستثمارات الإسرائيلية فى الهند ليست بالقدر الكافي

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٨
بقلم: أورا كورن

صعد نجم الهند منذ فترة على خريطة استثمارات أبرز رجال الأعمال الإسرائيليين، حتى بلغت قيمة الاستثمارات الإسرائيلية بالهند ما يزيد على مليار ونصف المليار دولار.. ولكن رغم ذلك، يرى وزير الصناعة الهندى "أشفانى كوماكيس" أن هذا غير كاف.

وصل كوماكيس هذا الأسبوع إلى إسرائيل لإجراء سلسلة لقاءات مع رجال أعمال، من القطاعين الخاص والحكومي، بهدف تحفيزهم نحو مزيد من الاستثمارات فى الهند.. وأوضح الوزير الهندي، للملحق الإقتصادى لصحيفة هاآرتس "The Marker"، قائلاً: "لم يدرك الإسرائيليون بعد القدرات الكامنة فى الاستثمار بالهند". وأضاف قائلاً: "إن مستوى الاستثمارات الإسرائيلية فى الهند ضئيل للغاية مقارنة بالقدرات الهائلة التى تتمتع بها الهند اقتصادياً. وإننا نتمنى من قطاع الصناعة الإسرائيلى مزيداً من الاستثمارات فى الهند، خاصة أن كل القطاعات فى الاقتصاد الهندى تقريباً مستعدة للاستفادة من المعرفة الإسرائيلية والاستثمار فيها. وبالطبع، سيكون التركيز على الاستثمارات فى مجالات الزراعة، وإدارة المياه، والتكنولوجيا المتطورة، والليزر، والدفاع والأمن والتكنولوجيا البيولوجية".

❖ من هم المستثمرون الإسرائيليون الذين التقيت بهم..؟

- "التقيت مع نوحى دنكنر (رئيس إي.دي.بي) وعيدان عوفر (رئيس شركة إسرائيل) وموطى زيسر (رئيس شركة ألفيس هدمايا) وشاؤول لوطان (مدير عام مجموعة ليفنشتاين) وموطى جنتس (رئيس اتحاد تجار الماس) ومع بعض الشخصيات الإسرائيلية البارزة الأخرى ممن لديها استثمارات فى الهند، أو ممن يبحثون عن مجالات استثمارية لهم هناك".

وأضاف الوزير الهندى قائلاً: "ستحاول حكومة الهند تقديم الدعم والتأييد لهؤلاء المستثمرين بكل طريقة ممكنة. إن الشخصيات التى التقيت بها أظهرت حماساً للقيام بالاستثمار بالهند. وقد وعدتهم بالتأييد والدعم. وإننى أقترح على كل إسرائيلى جاد أن يأتى إلى الهند ليكتشف القدرات الاستثمارية هناك. وإننى على ثقة بأن الهند هى القوة الاقتصادية الأسرع ازدهاراً فى الوقت الحالى فى العالم، حيث وصل معدل النمو فى الهند إلى ٩,٤٪ خلال هذا العام، وستكون الهند دولة الاقتصاد البالغ تريليون دولار فى نهاية عام ٢٠٠٨".

❖ ما الذى يميز الاستثمار فى الهند عن الاستثمار فى الصين، التى لا يقل اقتصادها ازدهاراً عن الاقتصاد الهندي..؟

- "تتميز الهند بأنها دولة ديموقراطية ذات سياسة حكومية واعدة، ولديها منظومة من القوانين والقيم مماثلة لتلك الموجودة فى إسرائيل. وهذا ما يقضى على أية مخاطر تهدد الاستثمار فى الهند. فالهند لم تخل أبداً بالتزاماتها، رغم أن لديها الكثير من الالتزامات الدولية.. وهذا ربما ما يجعل الهند مختلفة عن الصين".

وأضاف الوزير الهندى قائلاً: "فضلاً عن ذلك، فإن الهند تعتبر سوقاً ضخمة قوامها ٣٥٠ مليون نسمة من أبناء الطبقة المتوسطة، الأمر الذى يجعل من الهند سوقاً استهلاكية ضخمة.. إن ٩٩٪ من بنية الاقتصاد الهندى فتحت أبوابها أمام المستثمرين المحليين والأجانب".

❖ مع من التقيت من القيادة السياسية..؟

- "لقد جئت من أجل دفع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وبناءً على دعوة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلى يشاي. كما كان هناك لقاء جيد مع وزير النقل شاؤول موفاز. وإننى أقدر لقاءاتى مع شمعون بيريس، وأعتبرها نقطة الذروة فى زيارتى لإسرائيل. فبيريس هو السياسى الأكثر خبرة والذى يعمل من أجل خدمة السلام فى الشرق الأوسط. ولقد تأثرت جداً بكلماته الحميمية عن التنوع الاجتماعى فى الهند، وعن النموذج الديموقراطى الهندي. وإننى أعتقد أن هذه الزيارة ستساعد على توسيع قاعدة التعاون بين الهند وإسرائيل".

وأضاف الوزير الهندى قائلاً: "فضلاً عن ذلك، فإننى أعتقد أنه قد حان الوقت للتعاون الشامل بين الهند وإسرائيل فى ظل التحديات العالمية المتنوعة، ومن بينها الإرهاب الدولى، وتغير المناخ، وانتشار الأمراض والأوبئة".

"زئيف شيف" يضطلع بدور الوساطة بين إسرائيل وإيران



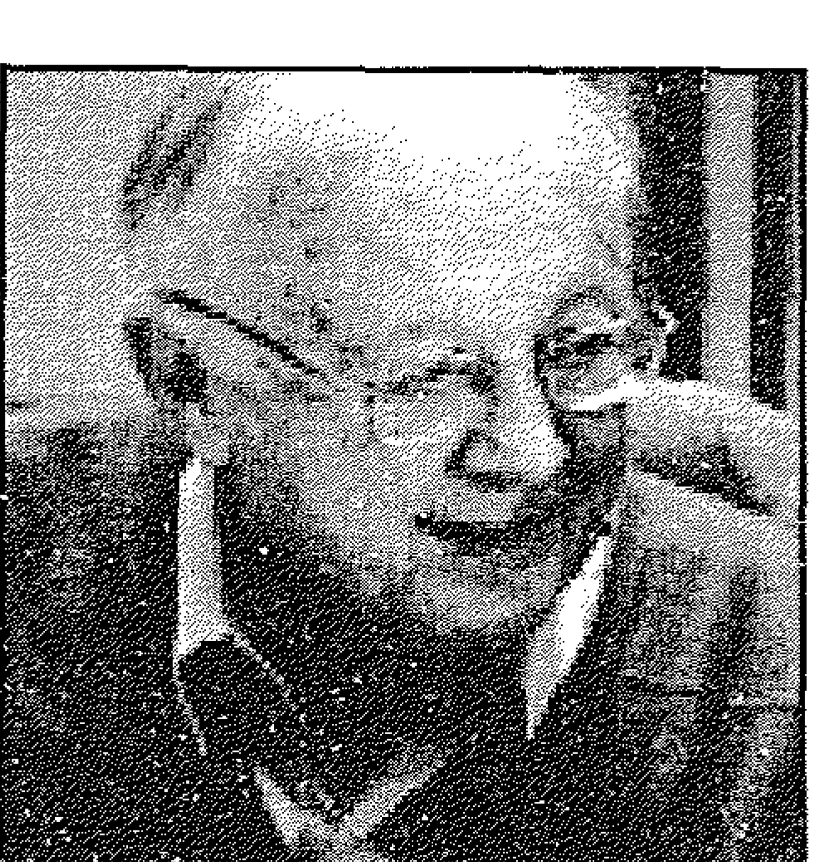
المصدر: موقع www.nfc.co.il
بقلم: عومر كرمون
٢٠٠٧/٨/٩

أظهر كتاب جديد صدر هذا الأسبوع بالولايات المتحدة الأمريكية أن المعلق السياسي- الأمنى الكبير بصحيفة هاآرتس، الراحل زئيف شيف، شارك منذ أربع سنوات فى مناقشات استراتيجية مع ممثل رسمى لحكومة إيران فى محاولة للوصول إلى اتفاق بشأن البرنامج النووى الإيراني.

❖ **مخاوف إيرانية فى أعقاب غزو العراق:**

كشف الكتاب الجديد للدكتور تريتا بارسي، رئيس المجلس الإيرانى الأمريكى وخبير العلاقات الإيرانية – الأمريكية، أنه منذ أربع سنوات، فى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق وتزايد المخاوف فى طهران من أن يكون الدور القادم عليها، طلبت إيران من الولايات المتحدة الوصول إلى تسوية شاملة.

ووفقاً للاقتراح الإيراني، الذى عرض على رئيس الولايات المتحدة، بواسطة السفير السويسرى لدى واشنطن، تساعد إيران الأمريكيون فى إقرار الأوضاع بالعراق، وتتعهد بالحد من المساعدات التى تقدمها لحزب الله وحماس، وتوافق على فرض قيود على برنامجها النووي. وفى المقابل، طالبت طهران واشنطن بإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وتفكيك التنظيم الإرهابى الإيرانى العامل فى العراق، المعروف باسم "مجاهدى خلق".



❖ **لقاء سرى فى أثينا:**

ويكشف د. تريتا بارسى أنه بسبب معارضة عناصر فى الإدارة الأمريكية لأى اتفاق مع النظام الإيراني، حاولت طهران تخفيف حدة المعارضة فى واشنطن عن طريق عرض آخر تم تقديمه لإسرائيل.. ففى شهر مايو ٢٠٠٣، وتحت رعاية وزارة الخارجية اليونانية، التقت فى أثينا سراً عناصر من المخابرات والأكاديميين الإسرائيليين، من بينهم الصحفى زئيف شيف، مع محسن رضائي، قائد الحرس الثورى الإيراني.. وقد طرح الأخير على إسرائيل العرض التالي: تتعهد إيران بتحجيم تدخلها فى شئون السلطة الفلسطينية، مقابل عدم معارضة إسرائيل للمباحثات بين إيران والولايات المتحدة.

وقد جاء فى الكتاب الجديد أن كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية، كولين باول وكونداليزا رايس، أيّدا الحوار مع الحكومة الإيرانية، ولكن نائب الرئيس ديك تشينى ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، عارضا بشدة.. وفى النهاية، رفضت الحكومة الأمريكية العرض الإيراني.

إن كان جاداً

معاريف ٢٠٠٧/٨/١٦
بقلم: مناحم بن

نقل الرئيس السورى "بشار الأسد"، منذ بضعة أسابيع، رسالة جديدة للغاية عبر قنوات بريطانية، فهمت منها الحكومة الإسرائيلية أن "سوريا قد توافق على استمرار وجود المستعمرات الإسرائيلية فى هضبة الجولان، بعد انتقالها للسيادة السورية".. ولو كان الأمر كذلك، فإن هذا يعنى أنه قد فُتح هنا باب كبير لسلام من نوع جديد، سيشع على كل محيطيه وسيلعب دور فى تقرير مصير المنطقة.. فمعنى الأمر، أنه توجد بين يدى "الأسد" و"أولمرت" وحكومتيهما – وأيضاً بين يدى الشعبين – إمكانية لتحقيق سلام فوري، تعود فيه هضبة الجولان كلها، حتى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ إلى السيادة السورية الكاملة، على أن يتحقق شرطان رئيسيان:

أولاً، كما سبق وذكرنا، عدم إخلاء أى مستعمرة إسرائيلية، وعدم مصادرة أى أملاك إسرائيلية واحتفاظ جميع المواطنين الإسرائيليين فى الجولان بجنسيتهم الإسرائيلية – بالضبط مثلما احتفظ الدروز فى الهضبة طوال الأربعين سنة الماضية بجنسيتهم السورية.

ثانيا، وليس أقل أهمية، أن تكون هضبة الجولان كلها تحت سيطرة أمنية وشُرطية لقوة دولية. أى لا يكون

هناك أي وجود عسكري أو شُرطي سوري في الجولان، ولا بالطبع أيضاً وجود أمني أو شُرطي إسرائيلي. ببساطة تؤول هضبة الجولان كلها، كل الجزء الذي تخليه إسرائيل، حتى آخر متر فيه، إلى سيطرة قوة متعددة الجنسيات.. معنى الأمر، على سبيل المثال، أن تدفع المستعمرات الإسرائيلية ضرائب للحكومة السورية.. معنى الأمر أن سوريا تستطيع توطين أراضي الجولان الخالية بسكانها، ممن استؤصلوا منها عام ١٩٦٧ (وأن تحظى بمساعدة إسرائيلية لوجستية إذا رغبت في ذلك).. معنى الأمر أن يتحول الجولان كله إلى مركز دولي للسلام، ومركز للاستثمارات والثراء ونموذج يحتذي للسلام الفعلي.



❖ الأسد يستطيع الحصول على ثناء العالم:

لن تخسر سوريا شيئاً، لكن ستربح بلا حدود. ليس فقط استثمارات ستتدفق من كل أرجاء العالم، وإنما أيضاً وضع جديد في جبهة السلام العالمية: لا دولة إرهابية مقيتة بعد، وإنما دولة رائدة في مجال قيادة مسيرة سلام جديدة، لا تنتهي كالمعتاد بالمشاهد الكالحة لمستعمرات خربة على غرار "ياميت" أو "إيلي سيناي".

والسؤال، لو تصورنا السيناريو المقابل: ما الذي سيستفيده الأسد في الواقع من هضبة جولانٍ خلت من سكانها الإسرائيليين (إذا تمت الموافقة أصلا على مثل هذا الإخلاء الفظيع من خلال استفتاء شعبي)..؟ الإجابة: سيحصل على مناطق مدمرة، مع حصة ضئيلة من قوات الجيش والشرطة السورية، وسيبدأ في محاولة مضنية لتوطين الهضبة باللاجئين السوريين الذين فروا خلال حرب الأيام الستة (١٩٦٧). وهذه مسيرة ستستغرق سنيناً طويلة وسيواكبها ضائقة دائمة في الموارد وروح عدائية عامة، تماماً مثلما حدث في إخلاء "ياميت" ومستعمرات غزة، حيث ظلت الأنقاض على حالها المقفر وكل ما تبقى من جو الأنقاض هو الكراهية. بشكل عام، تحول كل مكان طُرد منه كل اليهود، أو تم إخلاؤهم منه، إلى مكان فقير وغير صالح للحياة بقدر كبير.. انظروا ماذا حدث في غزة بعد الإخلاء..؟! انظروا ما يحدث اليوم للبدو في سيناء الذين لا يكفون عن الاشتياق لأيام الحكم الإسرائيلي..؟!.

في مقابل ذلك (عودة إلى السيناريو الأول)، إذا أدرك الأسد الفوائد الهائلة الكامنة في التعاون مع الإسرائيليين، فإنه سيحظى ليس فقط بالمشاريع الإسرائيلية، وبشبكة العلاقات التي يتمتع بها رجال أعمال يهود راغبون في التنمية وفي السلام، التي سيتم توظيفها من أجل تعمير الجولان، وليس فقط بجائزة نوبل للسلام (مناصفة مع "أولمرت")، وإنما بما هو أكثر من ذلك - بثناء العالم.

يستطيع هذا أن يكون، بل وينبغي أن يكون، النموذج الجيد لسلام مع الفلسطينيين: بقاء كل المستعمرات الإسرائيلية على حالها، وحلول قوة دولية محل قوات الأمن الإسرائيلية.

بالونات أغسطس

هاآرتس ٢٠/٨/٢٠٠٧

بقلم: يوئيل ماركوس

أغسطس هو شهر الإجازات، الشهر الذي يُغلق فيه الساسة متاجرهم بغرض الراحة. وهو شهر ممتع، ولكنه في منطقتنا يختلف عن سائر الأماكن في العالم. فالمناخ هنا ساخن ورطب، لاسيما داخل منظومة العلاقات السياسية الداخلية والخارجية.. على سبيل المثال، في العلاقات بين سوريا وإسرائيل، هل ترغبنا في الحديث عن سلام، أم تستعدان للحرب..؟؟ هل تسلح سوريا بالسلاح الفتاك والمتطور يرجع إلى مخاوف من هجوم إسرائيلي....؟ أم أنها تستعد لهجوم مباغت..؟؟ لقد تسببت التهديدات بشأن اندلاع "حرب في الصيف بالشمال" في زيادة التوتر قبيل حلول شهر أغسطس، الذي يعتبر ذروة فصل الصيف.

تجري على جانبي الحدود تدريبات عسكرية مكثفة.. وفي إسرائيل فكروا في توزيع وسائل وقاية، بينما تتسلح سوريا بصواريخ طويلة المدى. وفي غضون ذلك، أعلن حسن نصر الله، أنه لو هاجمت إسرائيل "سنهزمها بأسلحة ستفاجئها"، وإن لم تكن تهديداته كافية، فقد سربت "مصادرنا العسكرية"، التي لم تفوت أبداً أي فرصة لترهيب الجمهور، معلومات تفيد بأن حزب الله يمتلك حقاً أسلحة متطورة.

وفي ظل التهديدات من هنا وهناك، ينشد محمود أحمدي نجاد الأنشودة التي تفيد بضرورة القضاء على إسرائيل. وكالعادة لدينا، تقدر "مصادرنا العسكرية" أنه إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران، قد تهاجم سوريا وحزب الله إسرائيل بالصواريخ. وفي غضون ذلك، يهدد أفيجدور ليبرمان، وزير "الشئون الاستراتيجية" واللبنة المهمة في ائتلاف أولمرت، أنه في المواجهة القادمة مع حزب الله يجب على إسرائيل تدمير سوريا، وإصابة معامل التكرير السورية، والبنى التحتية، والمطار، وقصر الأسد، والمباني الحكومية، "ولتحطيم رغبتهم في الحرب كما فعلت الولايات المتحدة مع ألمانيا". وهناك أمر لا يقل في الأهمية، وهو كيف سيرد بشار الأسد عندما يجد بعد هذه التهديدات مبعوثاً من قبل أولمرت يضع أمامه اقتراح بتسوية سلام..؟!.

وفي حين يهدد الجميع بعضهم بعضاً، هناك أناس أيضاً يقضون إجازاتهم. فعلى سبيل المثال، هناك من شاهدوا عَمير بيرتس في كازينو بلاس فيجاس. كما تساءل البعض عما إذا كانت جولدا مائير، يروحام مشال (سكرتير عام الهستدروت سابقاً) ويتسحاق بن أهارون (وزير مواصلات وسكرتير عام الهستدروت سابقاً) اعتادوا على زيارة الكازينوهات هناك. ومن جانبه، قال أحد مستشاريه: "علام كل هذه الضجة..؟

ولعل الاعتقاد السائد بأن بيرتس قامر على ميزانية الدفاع الإسرائيلية"، لكنه في حقيقة الأمر قامر على أمن الدولة.

لا يقول مقربو أولمرت على الأقل على بيرتس ما يقولونه حالياً على شاؤول موفاز - الذي يعتبر "دافيد ليفي المعدل" (وزير خارجية إسرائيل سابقاً)... كما أن استطلاعات الرأي تمنح شعبية متدنية لأولمرت، ويواجه تحقيقات من قبل الشرطة، ومُعرض لخطر أن يوصي الجزء الختامي لتقرير فينوجراد باستقالته من رئاسة الحكومة، ولذلك يرتاب في كل من قد يحل محله. فهو يسيء معاملة آفي ديختر، تسيبي ليفني، ميئير شطريت وشاؤول موفاز، المتوقع منافستهم على رئاسة حزب كاديما.. ولنسمع ماذا قال رئيس الائتلاف المستقيل أفيجدور يتسحاقي: "في السياسة كما في الغابة، البقاء للأقوى".

تعيش إسرائيل عصر زعامة ضعيفة للغاية، سواء من حيث المستوى أو من حيث الحافز.. هناك مثل صيني قديم يقول: "عندما يلقي أشخاص صغار ظلالاً كبيرة وراءهم، فهذا يعني أن الشمس تغيب". لذا، تبقى هناك حقيقة مفادها أن أغسطس في طريقه للانتهاء - بلا سلام، بلا حرب، وإنما بكثير من البالونات الساخنة في الهواء.

يخططون للحرب: باراك يزور الهند

بقلم: عومر كرمون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/٨/٢٢

صرحت مصادر هندية بأن وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك" سيقوم خلال الأيام المقبلة بزيارة غير مخطط لها لنيودلهي للاتفاق على برنامج تطوير مشترك لمروحيات هجومية بدون طيار. ومن المقرر أن يرافق وزير الدفاع وفد من وزارة الصناعة الجوية.

❖ خلل في البوارج الإسرائيلية:

يرى المسئولون في الأجهزة الأمنية أن موضوع تطوير المروحيات المقاتلة بدون طيار ينبغي أن يحظى بالأولوية بعد تعرض بارجة سلاح البحرية للاعتداء خلال حرب لبنان الثانية. فقد أثبت هذا الاعتداء أن بوارج سلاح البحرية الإسرائيلي ليست محصنة ضد الصواريخ أرض- بحر المطورة.

وعقب ضرب بارجة سلاح البحرية، لم تعد البوارج الإسرائيلية تقترب من سواحل لبنان. وحتى في حالة اندلاع حرب مع سوريا، لن تتمكن البوارج الإسرائيلية أيضاً من مهاجمة سوريا بالقرب من السواحل.

❖ تشكيل هجوم جوي مستقل:

ستزود المروحيات الهجومية بدون طيار، التي سيتم تطويرها بالتعاون مع الأسطول الهندي، بمنظومة استخباراتية وأسلحة، وستمنح سلاح البحرية الإسرائيلي لأول مرة تشكيل هجوم جوي مستقل. وستكون لهذه المروحيات القدرة على رصد بطاريات الصواريخ الأرضية - البحرية وتدميرها.. وبذلك تتيح لبوارج سلاح البحرية الاقتراب من سواحل العدو دون أن تضطر لانتظار طائرات سلاح الطيران.

ومنذ نحو شهر، قام اللواء "دافيد بن بعشت" قائد سلاح البحرية السابق بزيارة الهند. وقد تعهدت الهند له بتمويل المشروع المشترك والبدء في المرحلة الأولى، بتصنيع ما يقرب من خمسين مروحية.

المجتمع الإسرائيلي

انقسامنا سيؤدي إلى سقوطنا (٢-٢)

بقلم: هافيف ريتيج

جيروزاليم بوست (العدد الأسبوعي - الطبعة الدولية) ١٣-٢٠٠٧/٧/١٩

استكمالاً للحلقة الماضية حول الجدل الذي ثار في إسرائيل في أعقاب إصدار أحد الحاخامات فتوى بإلغاء تهود امرأة إسرائيلية كانت قد حصلت على وثيقة تهود منذ خمسة عشر عاماً، يتحدث الحاخام "إيش شالوم" في هذه الحلقة عن العديد من القضايا أهمها مسألة شرعية إلغاء إجراءات التهود بأثر رجعي.

يقول شالوم "لا يوجد في الشريعة مثل ذلك... ليس من حق أحد إلغاء أو إقصاء شخص من هويته الدينية كيهودي بأثر رجعي" هناك حالات استثنائية ونادرة مثل أن تكتشف محكمة التهود بعد أن منحت شخص ما وثيقة تحول إلى اليهودية أن هذا الشخص كان يكذب ويدلس متعمداً وبشكل فاضح، وماعدا ذلك ليس هناك أي سبب لإلغاء عملية التهود.

ويوضح إيش شالوم ما يعنيه بالاستعانة بمثال عملي يقول: "إن مفتي الطائفة الحريدية في أمريكا الرابي موشيه فينشتين ذكر في كتابه "إيجورت موشيه" - رسائل موشيه - أن امرأة أتمت عملية تهودها في محكمة أرثوذكسية وبعد ذلك تزوجت من يهودي غير ملتزم بالشعائر وظلت على علاقات طيبة بزوجها وبأصدقائه اليهود الذين لا يؤدون أيضاً الفرائض ولا يلتزمون بالتعاليم الدينية. لقد أرسل بعض قضاة المحاكم الربانية سؤالاً إلى الرابي موشيه فينشتين يسألونه هل يحق لهم في هذه الحالة إلغاء تهود هذه السيدة..؟".

وجاء رد المفتي بأنه من المستحيل إلغاء تهود هذه السيدة وأسس فتواه على عبارة وردت في التوراة في الفصل الخاص بأحكام السبت عن غير اليهودي الذي تحول إلى اليهودية ولكنه ظل يعيش بين عبدة الأوثان ولا يحافظ على حرمة يوم السبت (١) ويشارك في الأفعال أو العادات الوثنية. كانت هناك نقطة أو سؤال غير مباشر في التلمود عن هل يعتبر الشخص الذي يتجاهل حرمة يوم السبت مسئول عن كل مخالفة بعدد قوانين حرمة السبت أم أنه سيكون مسئولاً عن ذنب واحد فقط..؟. وفقاً للجمارا فإن عدم احترام حرمة يوم السبت من اليهودي لا تؤدي تلقائياً لإخراجه من حظيرة الدين. وبالتالي، فإن المرأة التي تهودت وتعيش مع رجل يهودي لا يلتزم بحرمة السبت لا هو ولا أصدقاؤه لا يمكن اعتبار تهودها ملغياً لهذا السبب وحده.

ورداً على فتوى الحاخام كان هناك من يقولون لكن مثل هذه السيدة عندما تهودت كانت تعلم أنها يجب أن تلتزم بقوانين الشريعة، ولكن الحاخام فينشتين يرد: لا لم تكن تعلم ذلك قبل دخولها لليهودية، ويرد المنتقدين على الحاخام بقولهم ولكنها جلست إلى الحاخامات وتعلمت منهم ضرورة الحفاظ على حرمة السبت وقوانين الشريعة. ويرد فينشتين مرة ثانية: هي لا تؤمن بالحاخامات وإنما تعتقد أنهم يؤدون وظيفة محددة وبالتالي عندما كانت تستمع إلى طلب الحاخامات منها بوجوب التزامها بالقوانين الشرعية لم تكن تعتقد أن ذلك هو من ضرورات التهود وإنما هو طلب من الحاخامات ليس إلا، أي مجرد نصيحة أو رجاء أو أن عدم التزامها لن يجعلها غير يهودية أو يهودية غير ملتزمة دينيا. لقد عرفت هذه السيدة العديد من اليهود غير الملتزمين دينياً ولم تجد أنهم بسبب ذلك أناس غير جيدين، وبالتالي فإن يهوديتها تتحدد بمدى رغبتها في أن تكون يهودية وضمن المجتمع اليهودي. أنا متأكد من أن مفتي الحريديم haredi posek إذا كان يعلم مسبقاً

بأن هذه المرأة لن تلتزم بالشعائر والشعائر الدينية بعد تهودها فلم يكن ليعطيها وثيقة التهود أصلاً. ولن يكون تصرفه في هذه الحالة لاعتقاده بعدم صلاحية التهود بقدر عدم رغبته في زيادة عدد اليهود غير الملتزمين بالشريعة. ولكن لأنه يعلم جوهر "الهالاخاه" فلم يكن ليقوم بإلغاء عملية تهويد قد تمت بالفعل. السؤال الآن إذن على أي مبادئ وقواعد قانونية يعتمد ربابنة محكمة التهويد..؟

وفقاً لرأي إيش شالوم فإنهم لا يستندون إلى أي شرعية قانونية - قديمة أو حديثة- بل فقط إلى ما أصبح متعارف عليه في إطار المباحث التلمودية التي أقرها الـ shamai (٢). يقول إيش شالوم، المشكلة في القواعد الشرعية التي سيستندون إليها فهي في غاية التعقيد. فكما تعرف مناقشة القضايا التي اهتمت بها الهالاخاه احتوت تاريخياً على وجهات نظر مختلفة أي أنه لا يوجد اتفاق في التفاسير حول أي قضية... لا يوجد "إجماع"، فالتلمود نفسه هو وثيقة تعكس الاختلافات بأكثر مما تعكس "الإجماع". هذا الكم المتصل من التفسيرات في الشريعة تحوي ما هو معتدل وما هو متطرف من الآراء في نفس القضية الواحدة. وعلى سبيل المثال، فهناك مثال على ذلك الاختلاف عبر حكاية تقول إن أحد الأشخاص غير اليهود جاء لشاماي (shamai) وسأله أو طلب منه أن يعلمه التوراة وهو واقف على ساق واحدة!!

ولكن شاماي أشاح عنه ولم يجب عليه بأي شيء. و فيما بعد ذهب نفس الرجل إلى "هيليل" hillel وكرر عليه نفس الطلب - أي أن يعلمه التوراة وهو يقف على قدم واحدة - فرد عليه هيليل قائلاً "ما تكره لنفسك لا تتمناه لغيرك" هذه هي كل التوراة..!! اذهب وتعلم.

وقام هيليل بتهويده بعد ذلك!!.... الاختلاف بين ما فعله شاماي وما فعله هيليل لا يعود فقط للفروق في شخصية وسلوك كليهما. إذا ما جاء شخص ولم يكن يسخر وهو يقول لك "علمني التوراة وأنا أقف على قدم واحدة حتى أصبح يهودياً".. فإن هذا الشخص إنما يقصد بجدية أن تقول له الجوهر أو الأساس القوي الذي نهضت عليه التوراة. إن كلمة "ريجل" regelيقابلها في الإنجليزية لفظ footأي "قدم" وهي في اللاتينية regulaوتعني المبدأ أو النقطة المعيارية ومنها أتت الكلمة العبرية "سرجل" sargelومقابلها في الإنجليزية rulerأي قاعدة أو أساس.

عندما سمع شاماي الطلب الغريب من الرجل غير اليهودي الذي يريد أن يتهود وهو واقف على رجل أو قدم واحدة، اندهش وقال في نفسه " ليس هناك شيء مثل هذا في التوراة" فإما أن تعرفها كلها أو لا تعرفها على الإطلاق، ولكن العكس لدى هيليل الذي قال إن ذلك موجود في التوراة ولخصه في عبارة واحدة "حب لجارك ما تحب لنفسك".

ورغم ذلك لا يعتبر إيش شالوم أن التفسيرات الضيقة الأفق تصدر عن نوايا سيئة بالضرورة فهو يرى أن المتشددين في التفاسير ينطلقون من رغبة حقيقية في الوصول إلى الكمال ولأنهم وضُعوا في موقع المسئولية عن التهويد فهم حينما يجرون عمليات التهويد يحاولون أن يتأكدوا من صحة التهود مائة بالمائة. ولذلك يريدون لمن يطلب التهود أن يصبح ملتزماً التزاماً كاملاً بالشريعة بأن يدرس التوراة ويحافظ على تناول الأطعمة الحلال kashrotوأن يرسل أبناؤه للتعلم في المدارس الدينية.

ولكن في واقع الأمر تحمل الحياة الحديثة تعقيدات هائلة وخطأ هؤلاء الحاخامات المتشددين أنهم لا يراعون هذه التعقيدات ويصرون على تطبيق الشريعة بشكل حرفي. يمكنك أن تدافع عن حق الحاخامات في دفع من يتهودون صوب الالتزام إلى حد كبير بقوانين الشريعة ولكن ينبغي ألا يتحول ذلك إلى قيد أو شرط مسبق لصحة التهود. إن تحول الالتزام بمعناه المثالي إلى الحد الأدنى المطلوب لعملية التهود يعني أننا أمام كارثة حقيقية ومشكلة كبيرة بالنسبة للمهاجرين الجدد إلى إسرائيل وحتى بالتبعية لكل الإسرائيليين. أن تبدو مدفوعاً بحكم الظروف لأن تكون مبدعاً وخلاقاً في تفسير القضايا المعاصرة فذلك ليس خروجاً عن الدين وليس أمراً سيئاً من وجهة نظر الدين كما يعتقد البعض بل إنه أمر مطلوب من خلال فهم النص الديني ذاته، والذي يحض على التجديد في الآراء الفقهية كلما فرضت الحداثة ذلك وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه التيار الأرثوذكسي في إسرائيل. وللأسف فإن هناك من يمنعون ذلك في المؤسسة الحاخامية في إسرائيل.

ويواصل إيش شالوم قائلاً: العديد من الأسئلة والقضايا أثيرت بعد نشأة دولة إسرائيل ولم تكن هذه الأسئلة والقضايا مذكورة في الدياسبورا (٣). خذ مثلاً سؤال أو قضية كيف نبني الاقتصاد الوطني وعلى أي قيم أو أسس نضع الميزانية العامة للدولة..؟... الحاخامات لا يعرفون إجابة على هذه التساؤلات.

خذ أيضاً، نحن لدينا جيش، لم يكن ذلك متوافراً لليهود قبل إقامة إسرائيل، ونناقش مسألة مواجهة الإرهاب ويقاتل الجيش في ميادين بها سكان مدنيون ويواجه مشكلات خطف جنود وغيرها... ما هو الأساس الأخلاقي الذي يجب أن يتحلى به جنود إسرائيل في وضع مثل هذا..؟ ما هو حكم الشريعة في مسألة افتداء أو تحرير الجندي المختطف جلعاد شاليط (٤)..؟. اليهودية التقليدية لا تملك تصورات أو إجابات على مثل

هذه التساؤلات مع أنها لديها بالفعل إجابات ولكنها تفضل ألا تبوح بها..؟!

هل ليس لدى الديانة اليهودية منظوراً للعدل الاجتماعي لكي تدلي برأيها في قضية العدل الاجتماعي عامة..؟.

الحقيقة أنه لديها بالفعل تصور ولكن الحاخامات لا يدلون برأيهم أيضاً في ذلك.

كذلك ما هو موقف اليهودية من سياسة إسرائيل..؟ هل لديها حكم على مدى أحقية إسرائيل في إقامة علاقات مع أنظمة (ديكتاتورية) هل لديها حكم على مدى حرية إسرائيل في تصدير السلاح إلى أي دولة..؟

بمعنى آخر هل هناك قواعد أخلاقية يمكن أن نستند إليها للحكم على كل هذه الأمور..؟

أقول نعم توجد مثل هذه القواعد في الشريعة اليهودية ولكن الحاخامات لا يودون الخوض في ذلك..!!

كيف يمكن أن نتعامل مع حقيقة وجود يهود علمانيين، وعلمانيتهم لم تكن طور من أطوار حياتهم بل هي الثقافة التي عاشوا بين ظهرانيها طيلة حياتهم، وهذا القطاع من الناس لا تنطبق عليه صفة "تينيكوت شي نشبو" (٥) - بالعبرية أطفال مختطفين - التي نجد لها معالجة في الشريعة اليهودية. لقد عاش اليهود على الأقل في المائتي عام الماضية في وضع فرضت عليهم من خلاله ثقافة محددة جعلتهم مرغمين على الابتعاد عن الدين وهنا نسأل ماذا عن النظام التعليمي والهجرة والزواج المختلط والعائلات المختلطة والتهود ... إلخ.

هناك العديد والعديد من الأسئلة المتصلة بمغزى وهيكل أو تكوين الدولة اليهودية وهنا تظهر أهمية دور "الرابي" من أجل أن يُثرى حياتنا ووجودنا من خلال الاجتهادات الدينية التي تناقش الموقف الشرعي من القوانين والسياسة وغيرها.

لا يجب أن يتوقف دور الرابي والحاخام على البحث في قضايا الزواج والطلاق والمكيفوت (٦) والطعام الشرعي (الكشيروت). لكن دورهم الأساسي هو الإدلاء برأيهم في كل القضايا الكبيرة والأسئلة التي تهم الوطن ككل ومع الأسف فإن الحاخامات أبعد ما يكونوا عن الانخراط في هذه الدائرة.

بمعنى آخر المشكلة أن هناك قطيعة - كما يقول إيش شالوم - بين رجال الدين والجمهور العلماني فكلاهما لا يهتم بسماع الآخر، وحتى الجمهور الديني بتنوعاته لا يهتم بفكرة المؤسسة بل يكون ولائه للحاخامات كأفراد. فالجمهور الحريدي لديه قادته العارفين بالتوراة وعلى رأسهم الرابي يوسف شالوم إلياشيف والرابي عوفاديا يوسف. والجمهور المنتمي للصهيونية الدينية يستمع إلى حاخاماته من أمثال أفراهام شابيرا وموردخاي إلياهو وشلومو أفينير وموتي ألون ويوفال شيرلو وبني لاو وآخرين ولكن الجمهور الحريدي وجمهور الصهيونية الدينية لا يعتدان بالمؤسسة الحاخامية ذاتها.

لذلك إذا كانت الحاخامية الكبرى كمؤسسة لا تشكل قيمة بالنسبة لكل مكونات المجتمع الإسرائيلي وإذا كانت هذه المؤسسة لا تناقش القضايا القومية الكبرى لماذا لا نقوم إذن بحلها..؟

يقول صديقي العزيز الرابي شلومو ريسكين إن الربابنة في الولايات المتحدة ليس لديهم سلطة ولكن لديهم القدرة على التأثير أو فلنقل لديهم نفوذ أما في إسرائيل فالعكس صحيح فالحاخامات لديهم سلطة هائلة: سلطة سياسية ولكن ليس لديهم تأثير أو نفوذ فعلي. فإذا كانت المؤسسة الحاخامية قادرة على القيام بدور إيجابي بجعل الشريعة ومصادر الديانة اليهودية جزء من مكونات الجدل الوطني العام فيجب أن تبقى وأن تستمر ولكن ذلك غير حادث مع الأسف وأنا مضطر لقبول هذه الرؤية (يقول إيش شالوم). ويواصل إيش شالوم قائلاً "بقاء المؤسسة الحاخامية في وضعها الراهن وكذلك المحاكم التي يقودنها بوظيفتها القائمة اليوم لا يعتبر أمراً سيئا وفقط بل أنه وضع ضار للغاية. اليهودية ليست ديانة ولكنها ثقافة لديها معايير أو حدود دينية ولكن ممثلي هذه المعايير أو الحدود أو القائمين على تعريفها يتسببون في إبعاد الكثيرين من اليهود الراغبين فعلاً في الاقتراب من اليهودية بالذهاب إلى المعابد في الإجازات والمناسبات والالتزام بطقس "البارميتزافاه" (٧) - وكل المناسبات الحياتية وأيضاً التواصل مع الحاخامات بوصفهم قادة ومرشدين حكماء - يقول شالوم - أنا أعتقد أن الإسرائيليين غير الملتزمين بالشريعة يحتاجون إلى الرابي بشكل لا يقل عن الإسرائيليين المتدينين. إنهم يحتاجون إلى شخص يمكن أن تخفف زياراته عن المرضى في المستشفيات والأسر الثكلى والأسر التي تعاني ضائقة مالية، أو الشخص الذي يمكنه أن يتحدث للشباب الصغير الذي يشتبك في شجار مع عائلته أو يعاني بعد قطع علاقته مع صديقته.

هناك العديد من المواقف التي لا تستلزم اللجوء إلى معالج نفسي وتحتاج فقط إلى أناس لديهم الاستعداد لمد يد العون وإبداء التعاطف مع من يعانون.. وهذا الشخص ببساطة يمكن أن يكون رجل الدين (الرابي).

إن نقد الحاخامات ورجال الدين - كما يرى شالوم - لا يعتبر خروجاً على الدين بل أن جوهر الشريعة هو حق الإنسان في أن يناقش ما يُطلب منه وأن ينتقد ما يراه غير مقنعاً.

"أنا لست محافظاً ولست إصلاحياً ولكني أمثل الجيل الثامن من الإسرائيليين من ناحية الأم - ووالدي كان الوحيد الذي نجا من أفراد عائلته الكبيرة التي راحت كلها ضحية في الهولوكوست.

أنا أعيش منغمساً في عمق المجتمع الإسرائيلي بشتى تنويعاته: متدينون كانوا أم تقليديون (يحافظون على التقاليد) أو علمانيون. لا أريد أن ينظر الناس إلى أفكاري ويصنفونها قبل التعرف عليها أو أن يتم رفضها تحت مسمى أن هذا كلام الإصلاحيين أو كلام المحافظين. أنا أتحدث من داخل الفضاء الأرثوذوكسي وظللت أردد ذلك منذ أعوام، ولا أغير أفكاري بتغير انتماء من أحدثهم.

عندما تقول المؤسسات الحاخامية إنه لا يوجد حل شرعي أو ديني للمسائل أو القضايا الوطنية أو القومية مثل كيفية التصرف في الحكم الديني المعروف باسم الـ"شميطا" (٨). لقد أدى التشدد في فهم هذا التشريع إلى إفادة الفلسطينيين والإضرار بمصالح الفلاحين اليهود بعد أن رأى البعض تطبيق النص حرفياً بمنع زراعة الأرض المملوكة لليهود والاستعاضة عن ذلك بشراء الخضروات الفلسطينية. الأمر نفسه عندما عجزت المؤسسة الحاخامية عن إيجاد حل لمشكلة قرابة ٣٠٠,٠٠٠ شخص من المهاجرين الجدد الذين لم يستطيعوا عقد زواجهم بشكل شرعي بسبب تعنت المحاكم الربانية في فهم مسألة التهود. وأخيراً سلمت الشريعة وفقاً لهذه التصرفات بأنها لا علاقة لها بالمجتمع اليهودي المعاصر.

ويعيد الحاخام إيش شالوم التذكير بحقيقة أن المهاجرين من دول الكومنولث (دول الاتحاد السوفييتي السابق) ليسوا وحدهم الذين ترتفع في أوساطهم نسبة من هم غير يهود وفقاً للتعريف الأرثوذوكسي، بل أن كل اليهود في الدول الأخرى في العالم أجمع ترتفع في أوساطهم نسبة الزواج المختلط (بين يهود وغير يهود) بأعلى من ٥٠٪ وإذا كنا لا نملك القدرة على بحث وتناول هذه المشكلة بوضوح فلن نجد حلاً لكل الهجرات المستقبلية لليهود، حتى هؤلاء الذين يمكن أن يأتوا من الدول الغنية.

وإذا كنا سنصر على عدم الاعتراف باليهود القادمين من الخارج باعتبارهم يهود فعلاً، وإذا لم نقم باستيعابهم كما هم فإننا بذلك نتنازل طواعية عن الدياسبورا اليهودية، وكأننا نقول إننا في دولة إسرائيل لا نرحب باليهود..!!

بعد هذا الحوار الساخن وقرب النهاية بدا إيش شالوم متفائلاً فعندما تحدثت عن الحوار العلماني - الديني قال لي "لدي ستة أبناء، خمسة منهم يخدمون حالياً في الجيش والسادس ما يزال في المرحلة الثانوية. أحد أبنائي الخمسة المجندين قال لي ذات يوم أنه لا يشعر بالخطر الذي كنت أتحدث عنه، أي خطر انقسام المجتمع بسبب الخلافات الدينية، لأنه وهو يخدم في الجيش يقف إلى جواره جندي علماني وهما متحابان ولا يشعر ابني أو زميله العلماني بأي رغبة في التصادم فيما بينهما لأن الإنسان في هذا الموزاييك (تجمع الجنود المختلفين في الأفكار والاعتقادات) يركز على اكتشاف جوهر الإنسان فتختفي تلقائياً تلك الفروقات الشكلية بين متدين وعلماني أو ما إلى ذلك. الأمل إذن معقود - كما يقول شالوم - على فكرة المؤسسات التي ينصهر فيها الإسرائيليون معاً رغم الفروقات التي تظهر على السطح بين متدين وعلماني لأن التعايش معاً والحلم المشترك سيولد يهودي جديد يعول على فكرة تقبل الآخر وتنحية الخلافات التقليدية من أجل مستقبل مشترك أكثر إشراقاً.

١- يوم السبت:

يوم السبت هو يوم العبادة عند اليهودية أو هو اليوم الأسبوعي المقدس، وهو كما ذكرنا يبدأ من ليلته، فعند غروب الشمس من يوم الجمعة تبدأ ربة البيت في إشعال شموع السبت، وتسمى نور السبت أو أضواء السبت The Sabbath light وهي مصابيح خاصة أو أضواء زائدة عما هو معتاد. وأثناء هذه الإضاءة تدعو في صلاتها أن يبارك الله عملها وأسرتها. والصيغة المألوفة لديهم هي: "يا الله يا ربنا، يا ملك الكون، يا من قدستنا بوصاياك، وأوصيتنا أن نضيء يوم السبت".

وكلمة سبت معناها الراحة، ولذا فهذا اليوم هو يوم الراحة من الأعمال. والاحتفال الديني للأسرة. ومع أن كثيراً من الأعمال يحرم مزاولتها، ولكنه ليس يوم كآبة، بل هو وقت سرور وبهجة، ويستمر هذا اليوم حتى غروب شمسه، وإذا كان الزوج والأولاد في المنزل فإنهم يطيفون بالأم حين توقد شموع السبت، وإذا كانوا في المعبد فإنهم يعودون ليجدوا مائدتهم معدة. ويبدأ الزوج يرتل دعاءه لزوجته، ثم يقرأ بعض فقرات من سفر التكوين مما يتعلق ببدء الخليقة والراحة يوم السبت، ثم يتناول كوباً من النبيذ فيصلي عليها ذاكراً اسم الله ويباركها. ثم يقدمها لزوجته ولأولاده، ثم يتناول رغيفاً فيقرأ عليه أيضاً ويباركها. ثم يقدمها لزوجته ولأولاده، ثم يتناول رغيفاً فيقرأ عليه أيضاً ويباركه ثم يقسمه بين أفراد الأسرة، ثم يتلو ذلك طعام العشاء.

والديانة اليهودية تعني عناية كبيرة بالأسرة، وصلاتهم الأسبوعية لا تستدعي قسساً ولا راهبات، ومن الدعاء المتبع: "يا الله بارك أرضنا واجعلها مثمرة وكثر نتاجها" وفي ذلك دليل واضح على ما تقوم عليه الديانة اليهودية من ميل إلى المادية التي تحظى بقيمة كبيرة، وما ينتجه من الأرض هو للتمتع به، ولهذا فإن الطعام والجنس وكل الأشياء الجيدة المستطابة مباركة لديهم. وكثير من أعيادهم أعياد أسرة. وذلك لأسباب تاريخية لديهم.

ويبدأ الاحتفال السبتي في المعبد أيضاً من مساء الجمعة، ولكن لا تحرص النساء على حضوره دائماً، والمعبد اليهودي يسمى "سيناجوج" Synagogue وهي كلمة إغريقية تعني الاجتماع. وهذا يوحي أن المعبد اليهودي لم يبن ولم يظهر في عبادتهم إلا منذ كانوا تحت حكم الإغريق من القرن الرابع إلى القرن الثاني ق.م. وكانت توجد معابد يهودية عديدة في القرى وفي المدن، لكن الملك جوزيا سنة ٦٢٠ ق.م. كان يريد تحطيم المعابد الموجودة خارج أورشليم بسبب ما كان بها من الوثنيات. ولهذا ركز العبادة في المعبد الرئيسي.

ومن سنة ٥٨٦ ق.م - إلى سنة ٥٣٨ تم نفي اليهود إلى بابل، وهناك بنوا لهم معابد خاصة، بينما اتجه يهود آخرون إلى السكنى في مصر وغيرها حتى وصلوا إلى روما وحيثما حلّوا بنوا معابد، وحتى في فلسطين نفسها حلت المعابد المستجدة مكان المعبد الأصلي، وفي عهد المسيح كانت العبادة في السيناجوج شيئاً مألوفاً، وفي أورشليم كانت توجد معابد شتى.

٢- مدرستي هليل وشماي:

كانتا أكبر مدارس العلوم الدينية لدى بني إسرائيل خلال عصر ما بعد الكتاب المقدس، اشتهرت مدرسة شماي بتفسيرها المتشدّد للتعاليم التوراتية بينما عرفت مدرسة هليل بتوجّهّا المتسامح. يسجّل التلمود توجّهات المدرستين وإن كان الحاخامات يفضّلون أحكام بيت هليل .

٣- الدياسبورا:

يهود المنفي أو الشتات. وهي كلمة يونانية الأصل، وتعني التشتت أو النفي، وتستخدم لفي الإشارة إلى الأقليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم التي تعتبر موجودة في المنفي حسب التصور اليهودي الصهيوني.

٤- جلعاد شاليط:

هو جندي إسرائيلي يعمل بالجيش الإسرائيلي تم أسره ونقله من إسرائيل إلى قطاع غزة على يد كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ بعد إصابته بجروح إثر هجوم شنته كتائب عز الدين القسام على قوة إسرائيلية من سلاح المدرعات كانت مرابطة قرب الحدود مع قطاع غزة لمراقبتها.

ولد جلعاد شاليط في مدينة نهاريا في ٢٨ أغسطس ١٩٨٦، ثم انتقل مع عائلته إلى بلدة "متسبيه هيلاه" في الجليل الغربي، وهو الثاني من بين ثلاثة أولاد نوعم وأفيفا شاليط. في يوليو ٢٠٠٥ تم تجنيده للجيش (كما هو المفروض حسب القانون الإسرائيلي) فأدى خدمته في سلاح المدرعات.

في ٢٥ يونيو ٢٠٠٥ اقتحمت قوة ٨ مسلحين من أعضاء كتائب عز الدين القسام الحدود بين قطاع غزة ودولة إسرائيل عبر نفق حفرت تحت الحدود قرب بلدة "كيرم شالوم" الإسرائيلية، وهاجمت قوة عسكرية إسرائيلية كانت تراقب الحدود. وأسفر الهجوم عن مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة ٥ آخرين بجروح. قبض أفراد عز الدين القسام جلعاد شاليط الذي كان بين المصابين ومغلقا داخل دبابة، ونقلوه إلى قطاع غزة حيث لا يزال يحبسه.

٥- "تينيكوت شي نشبو" - الطفل الأسير:

مصطلح ديني يهودي يعني اليهودي الذي لم ينال الفرصة لدراسة مبادئ الديانة اليهودية وتفاصيل الشريعة اليهودية، ولذلك لا يؤاخذ بأفعاله من الناحية الدينية، وبدء من القرن التاسع عشر استخدم رجال الدين اليهود هذا المصطلح من أجل التطرق للمكانة الدينية للعلمانيين.. هذا وقد ورد هذا المصطلح للمرة الأولى في التلمود البابلي.

٦- المكيفوت (حمامات الطهارة في الشريعة اليهودية):

وهي عبارة عن حمامات من المياه يتم فيها غسل الجسد لتطهيره من الدنس. ومن المفترض أن يكون فيها حوالي أربعين مكيالاً من المياه الجارية التي لم تؤخذ من الأرض. وتغلباً على هذه المشكلة يتم توجيه مياه الأمطار لهذه الحمامات وتخزين القدر الذي تشترطه الشريعة ثم يضاف إليه ماء من أي مصدر آخر.

٧- "البارميتزافاه":

سن التكليف في اليهودية وهو سن الثالثة عشرة، ويجرى الاحتفال ببلوغ الطفل اليهودي سن التكليف الشرعي بطقوس خاصة تجرى في المعبد وفي أغلب الحالات يعقب ذلك حفل خاص يجرى في البيت بهذه المناسبة.

٨- شميطا:

سنة الإبراء، وهي السنة السابعة التي يجب فيها ترك الأرض دون زراعتها حسب الشريعة اليهودية.

حان الوقت لأن تقوم وزارة التعليم بالدفع

٥ هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٢٧
بقلم: أور كشتي

تمسك "عنبر لدر" (طفلة منغولية) - البالغة من العمر سبعة عشر عاماً - بمكبر صوت وهمى وتغنى أغانى المغنية نينت بحماس، أغنية تلو الأخرى.. تقول الأم إيلايل: "إن هذه فائدة الحياة والدراسة فى بيئة عادية، وليس فى إطار التعليم الخاص. فعنبر تقف وتغنى فى الحفلات المدرسية أمام جمهور مكون من ٤٠٠ شخص، وأنها لم تكن ستشعر بهذه الدرجة من الأمان لو كانت منعزلة عن البيئة العادية التى من المفترض أن تعيش فيها".

كانت المطالبة بدمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى أطر تعليمية عادية - أو تمويل هذا الدمج للمزيد من الدقة - موضوع الدعوى التى رفعها أولياء الأمور الستة، والتى كانت من بينهم الطفلة عنبر، ضد وزارة التعليم. ومقدمو الدعوى جميعهم آباء لأبناء مصابين بمرض التوحد أو منغوليين يطالبون الدولة بمئات الآلاف من الشيكلات لكل أسرة كمقابل لنفقاتهم على أبنائهم الذين يتعلمون فى مدارس عادية. وقد جاء فى صحيفة الدعوى إن "الدولة انتهكت بشكل صارخ واجبها الذى يتمثل فى تقديم خدمات التعليم الخاص لأبنائهم مجاناً وفقاً لما ينص عليه القانون".

وتنظر الآن المحكمة المركزية بالقدس فى الدعوى التى تطالب بتعويض قدره ٢,٥ مليون شيكل. لكن يبدو أن المال ليس وحده هو الذى يحرك الآباء، بل مشاعر قوية تجاه موظفى الوزارة وتجاه المصاعب التى واجهوها على مر السنوات، عندما حاولوا دمج أبنائهم فى مؤسسات التعليم العادية. وتقول ملكى إيتسيك إحدى مقدمى الدعوى: "نحن لا نريد أن نثير مشاكل لوزارة التعليم. إلا أنهم لا يفكرون إلا وفقاً لبنود الميزانيات، وبالفعل توجد ميزانية للتعليم الخاص أما الدمج فلا. ولكن لا يمكن تحويل المال من قطاع إلى آخر، علاوة على عدم وجود اتصال بين هذه القطاعات. كما لا يتمتع أحد بالجرأة اللازمة لإصلاح هذا النظام".

خلال العام الماضي، لم يتم إلا دمج ما يقرب من ٩٠٠ تلميذ مريض بالتوحد في مدارس عادية، فى حين مازال هناك ٢٦٤١ تلميذاً يدرسون فى مدارس مخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة أو فى فصول خاصة داخل مدارس عادية. ومن بين الذين يعانون من نسبة تخلف متوسطة، يدرس نحو ٢٠٠ فقط فى مدارس عادية، بينما يدرس ٢٨٠٠ فى مدارس مخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة.

وقد قدم الدعوى المحاميان أمير باراك وأرى كيدر، وهى دعوى التعويض الأولى من نوعها. ويُذكر أنه منذ عام ٢٠٠٠، تم تقديم ثلاثة التماسات لمحكمة العدل العليا ضد وزارة التعليم بشأن دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى مداس عادية.. وقد قامت بتقديم هذه الالتماسات منظمات مثل منظمة "يتد" (آباء الأطفال المنغوليين) ومنظمة "بذخوت" (مركز حقوق الإنسان ذى الاحتياجات الخاصة)، وطالبت هذه الالتماسات بإلزام وزارة التعليم بعدم التمييز، من ناحية الميزانية، بين الأطفال الذين يتم دمجهم فى أجهزة التعليم العادية.

وقد قضت محكمة العدل العليا بحكم فى صالح مقدمى الالتماسات، فقد كتبت داليا دورنر، قاضية المحكمة العليا، آنذاك، فى حيثيات الحكم الصادر بشأن الالتماس الأول الذى قدم عام ٢٠٠٠: "الدولة لا تؤدى واجبها الذى ينص عليه القانون بتوفير تعليم خاص مجانى للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة الذين وضعوا فى مؤسسات تعليم عادية".

تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم التماس آخر منذ أسبوعين، ولكن هذه المرة لإجبار وزارة التعليم على تنفيذ الأحكام السابقة.

❖ أصدقائى الطبيعيون:

تم دمج عنبر لدر فى المدارس العادية منذ سن الرابعة والنصف، ولم تدرس فى صف خاص غير عام واحد. وفى نهاية هذا العام، طلبت الأم إعادتها إلى الصف العادى بعد أن اكتشفت تغير سلوك الطفلة. وتحكى الأم: "اقترحت عليهم أن يستخدموا المال المخصص للمؤسسات التعليمية الخاصة فى دمج الأطفال فى مؤسسات التعليم العادي، إلا أن مدراء شعبة التعليم الخاص رفضوا الفكرة، وقالوا إننى بذلك اقترح فى الحقيقة إغلاق مؤسسات التعليم الخاص. وحينئذ، أدركت أن الأمر لا يتعلق بالميزانية، وإنما يتعلق بأن لأطفالنا دوراً رئيسياً فى هذه المنظومة".

وأثناء جلسات اللجان التى تقرر دمج الأطفال فى التعليم الخاص أو دمجهم فى أطر تعليمية عادية، كان ممثلو وزارة التعليم يزعمون لسنوات أن مكان عنبر هو مؤسسات التعليم الخاصة، وأنه فى المدرسة العادية لن يكون من الممكن ضمان تقديم المساعدة لها. وخلال إحدى جلسات النظر فى الدعوى فى المحكمة، قيل إن "وزارة التعليم ليس لديها ميزانية، وبالتالى فإن الدمج لن

يكون ممكناً" (يقصد أن الميزانية هى السبب وليس كما ادعت اللجان المختصة بأن عنبر لن تلقى المساعدة اللازمة فى المدارس العادية).

وقد ورد فى الدعوى سلسلة طويلة من النفقات الملقاة على عاتق الآباء، منها المساعدات الطبية، واستكمال أجر المتخصصين فى تقديم المساعدة الخاصة للأبناء عقب اليوم الدراسى وما إلى ذلك. وكان الآباء يضطرون فى بعض السنوات إلى دفع أجر المتخصصين فى تقديم المساعدة الخاصة بالكامل، لأن المجالس المحلية تواجه مشاكل تتعلق بالميزانية، وتوقفت عن الدفع لهم.

وتقول عنبر: "إننى أفضل الدراسة مع أصدقائى العاديين فى المدرسة وليس مع الأطفال المنغوليين مثلي، لأننى أختلف عن الأطفال الآخرين. وفى الصف يكون من الصعب على أن أكتب أو أقرأ، وأحياناً يكون من الصعب على أيضاً أن أتحدث". وهى تريد أن تصبح مغنية عندما تكبر، وترغب فى أن يكون لها صديق شأنها شأن الكثير من الفتيات فى مثل عمرها.

❖ تجاوز الخطوط:

تقول "ملكى إيتسيك"، والدة أحد الأطفال: "إن الدمج يضبط سلوك الأطفال وفقاً لمعايير وقيم المجتمع العادي. فلا يكون فى إمكان الطفل أن يصرخ متى يشاء، وفى الوقت نفسه، لا ينطوى على ذاته.. ابنى شاى (١٥ عاماً) مريض بالتوحد وهو مندمج فى مدرسة عادية منذ سبع سنوات. والكثير من الأطفال المصابين بمرض التوحد يجيدون التقليد، ولكن إذا لم يقم أحد فى الصف برفع يده، لن يفعلوا ذلك هم أيضاً. أما الانغلاق داخل منظمة التعليم الخاص فيقلل من قدراتهم على الاندماج فى جميع نواحى الحياة".

وأضافت إيتسيك قائلة: "وزارة التعليم تهمل توفير الخدمات للأطفال الذين اندمجوا فى مؤسسات التعليم العادي، فقمنا نحن الآباء بذلك بدلاً منها. والآن، حان الوقت لأن تدفع وزارة التعليم. فنحن أشخاص متوسطو الحال قرروا أن ينفقوا كل ما يملكونه فى سبيل اندماج أبنائهم المعاقين فى المدارس العادية. فأنا عندما رأيت أن ابنى تضرر بسبب قرارات وزارة التعليم، لم يكن أمامى فى الحقيقة خيار آخر".

وكانت إيتسيك، وهى مهندسة وعضو مجلس إدارة فى شركة "الوت"، قد تركت عملها وكرست وقتها لمحاولة دمج شاى فى المدرسة العادية. وقد سعت أيضاً إلى قراءة كتب حول الموضوع والمشاركة فى محاضرات وورش العمل الخاصة بقضية ابنها، إلى جانب النضال ضد وزارة التعليم. وتقول إيتسيك: "كنا نعمل من أجل تغيير قانون التعليم الخاص، وبادرنا بالفعل بإجراء دراسة حول طريقة تخصيص الميزانية، وقمنا بإعداد دورات للآباء المساعدين والمعلمين حول كيفية الدمج".

وقد كشف البحث، الذى أجراه د. ناحوم بلس، أن الدولة تنفق على الطفل المريض بالتوحد فى المدارس الخاصة ١١٠ آلاف شيكل فى السنة، أما إذا تم دمج هذا الطفل فى المدارس العادية، حينئذ ستنفق الدولة عليه نحو ٦٢ ألف شيكل فقط فى السنة. كما تنفق الدولة على الطفل المنغولى الذى يدرس فى مدارس لذوى الاحتياجات الخاصة ما يقرب من ٧٤ ألف شيكل فى السنة، فى مقابل نحو ٣٣ ألف شيكل فى السنة إذا درس فى مدارس عادية.

وتعليق الكثير من المسئولين فى وزارة التعليم على نشاط إيتسيك وزملائها، أن الأمر يتعلق بتجاوز خطير للحدود من جانب الآباء. وتقول إيتسيك: "لو كان الوضع أفضل من ذلك، ربما كان سيتعين علينا أن نتدخل بشكل أقل، ولكن ليس لدينا خيار آخر، ولا يحق لوزارة التعليم أن توجه اللوم لأحد إلا لنفسها. لكن عندما لا يتحمل أحد المسئولية، حينئذ يتعين على الآباء التدخل. فإذا كانت وزارة الصحة لا توفر العلاج اللازم لمرضى السرطان، ألن يعترضوا على ذلك..؟ وبسبب الفراغ الذى نشأ اضطررنا إلى القراءة حتى أصبحنا متخصصين. والآن، يزعمون أننا نعرف أكثر من اللازم".

❖ مقامرة على مستقبلها:

وعلى النقيض من لدر وإيتسيك اللتين أفصحتا عن اسمهما الحقيقيان، فضّل يوسى استخدام اسم حركي، وقد اختار ذلك، على حد قوله، بسبب نجاح ابنته (١٥ عاماً) شير (اسم حركي) فى المدرسة العادية التى تدرس فيها، وقال: "شير تعانى من اضطرابات النمو الدائمة (وهى أعراض مرتبطة بالتوحد).. وقد دخلت روضة أطفال متخصصة فى التعامل مع الأطفال الذين لديهم مشاكل فى الاتصال وهى فى سن الثالثة، إلا أن إطار التعليم الخاص لم يسفر عن تقدم فى حالتها. علاوة على ذلك، كان أداؤها فى المنزل أفضل بكثير من أدائها فى الروضة.. فأدركنا أن دراستها مع أطفال يعانون من نفس المرض لا تتيح لها التعلم أو الاتصال بشكل طبيعي. فقد كان التعليم الخاص يقبل السلوك غير الطبيعى ولا يساعد على إحراز تقدم. وحينئذ، أدركنا أنها ينبغى أن تكون مع أطفال عاديين يمكنهم التواصل معها".

وعندما طلب الوالدان إخراج شير من الروضة، يقول والدها: "واجهنا معارضة شديدة.. وفى لجنة التقييم، قال لنا بعض المتخصصين إننا نعرض صحتها النفسية للخطر ونتسبب لها فى أضرار لا يمكن تجنبها. وكان يتعين علينا أن نتعهد بتحمل مسئولية أى ضرر قد يقع لها. وكانت هذه تجربة مريرة، لأننا لم نكن متأكدين أن ما نفعله هو الصواب. وكان هذا بمثابة مقامرة على مستقبل ابنتي".

تم استيعاب شير فى روضة أطفال عادية وبدأت فى

تلقى علاج مكثف بعد الدراسة. انفتحت على المجتمع تدريجياً وبدأت تتحدث وتعبر عن مشاعرها. وخلال اللقاء الثانى مع المسئولين فى وزارة التعليم، فى لجنة التقييم، قبيل دخول شير الصف الأول الابتدائي، أكدت اللجنة المجتمعة أن الطفلة لا يمكن أن تدرس إلا فى مؤسسات التعليم الخاص. وقال يوسي: "عندما توسلنا إليهم أن يمنحونا فرصة أخرى، وافقوا على أن تدرس شير فى مدرسة عادية، ولكنهم أبلغونا بأن التعليم الخاص يوفر جميع الخدمات أما التعليم العادى فلا. وكتبوا فى القرار أن الدمج سيتم بمساعدة كبيرة من الوالدين، وكانوا صادقين فى ذلك".

وحتى يمكن تشغيل متخصصين فى المساعدة يتمتعون بكفاءة عالية، وبالعدد اللازم من الساعات المطلوبة، يتعين على الوالدين دفع نحو ٢٥٠٠ شيكل فى الشهر. وعندما نفدت المدخرات، قامت الأسرة بجمع التبرعات من الأصدقاء والمنظمات. ولكن حتى هذه التبرعات لم تعد موجودة. يقول يوسي: "ليس لدينا المال اللازم لدفعه العام المقبل للمتخصصة فى مساعدة شير. ولا تكتفى وزارة التعليم بالامتناع عن حل المشكلة، إلا أنها تهددهم كل عام بوقف القليل (يقصد من الميزانية) الذى تعطيهم إياه". ويضيف يوسي: "إننى مدرك لمخاوفهم من فقدان السيطرة على الأطفال، وعلى الميزانية، وعلى المنظومة التى قاموا بتأسيسها على مر السنين، ولذا أشفق عليهم أحياناً، إلا أننى سرعان ما أتذكر أن ضحايا هذه القصة هما أنا وابنتي".

◆ إدراك مدى أهمية الدمج:

ذكرت وزارة التعليم، تعقيباً على ذلك، أنها تدرك مدى أهمية دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ضمن منظومة التعليم العادي، وأنها تبذل جهوداً حثيثة من أجل دمج هؤلاء الأطفال، لأنه وفقاً لتقديرات المتخصصين، فإنهم سيستفيدون كثيراً من هذا الدمج.. من ناحية أخرى، يجب أن يعى الآباء أن القانون يضع قائمة بالخدمات الخاصة التى يستحقها التلميذ الذى يتم دمجه، إلا أنه لا ينص على أن كل تلميذ سيحصل على هذه الخدمات بالكامل. فقد ترك المشرع البت فى هذه القضايا لآراء الجهات المعنية فى وزارة التعليم.

وقد ذكر المسئولون فى وزارة التعليم تعليقاً على أبناء مقدمى الدعوى: "إن الأطفال حصلوا على خدمات خاصة بالقدر الذى يكفى لدمجهم فى مؤسسات التعليم العادية، وذلك بناءً على تقديرات الجهات المتخصصة".

◆ أطر خاصة:

بلغ عدد تلاميذ التعليم الخاص خلال العام الدراسى الماضى نحو ١٢٥ ألف طفل: ما يقرب من ٥٠ ألف منهم يدرسون فى مدارس للتعليم الخاص فى فصول خاصة منفصلة داخل مدارس عادية، فى حين تم دمج ٧٥ ألف منهم بشكل كامل فى مؤسسات تعليمية عادية.. إلا أن المعطى الأخير مضلل، لأن الأغلبية العظمى من هذه المجموعة هم تلاميذ لديهم مشاكل فى التحصيل وفى حاجة أكبر للمساعدة.

ومن بين التلاميذ مرضى التوحد، تم دمج نحو ٩٠٠ تلميذ فقط فى التعليم العادي، فى حين يدرس ٢٦٤١ تلميذاً فى مدارس خاصة. ويدرس أغلبية التلاميذ، الذين لديهم نسبة إعاقة متوسطة، ويصل عددهم إلى ٢٨٠٠ فى مدارس خاصة، ولم يتم دمج غير نحو ٢٠٠ فقط منهم فى مدارس عادية، من بينهم عنبر لدر. وبينما تم دمج نحو ١٣٠٠ تلميذ من الذين يعانون من قصور فى المخ فى مدارس عادية، يدرس ١٤٢٠ فى مدارس خاصة.. ومن بين الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية، تم دمج نحو ١٥٠ فقط، بينما يدرس ١٤٨٨ فى مدارس خاصة.

جامعة محل خلاف

بقلم: يوفال ليدور
معاريف ٢٠٠٧/٨/١

أعلنت كلية "يهودا والسامرة" في مستعمرة آريئيل، صباح اليوم، عن تحويل الكلية إلى جامعة مستقلة، رغم معارضة مجلس التعليم العالي ووزيرة التعليم يولي تامير، ولكن بترحيب من رئيس الوزراء، إيهود أولمرت.

رحب مجلس إدارة كلية "يهودا والسامرة" بتبني التوصيات التي خلصت إليها لجنة فحص جودة التعليم الأكاديمي التابعة لمجلس التعليم العالي ليهودا والسامرة (الهيئة المسئولة عن مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧).

أكدت اللجنة على أن الشرط الوحيد الذي يعوق تحول الكلية إلى جامعة مستقلة هو فتح باب التسجيل للدراسات العليا في أربعة أقسام مختلفة. والآن، بعد أن أوفت الكلية بهذا الشرط، أعلنت أنها قد حصلت على موافقة من قبل المسئول عن تسجيل الجمعيات لتغيير وضعها الحالي. كما يزعمون في الكلية أن نائب المستشار القانوني للحكومة، المحامي يهودا شوفمان، قد أوضح أن هذه الخطوة لا تتم بما يخالف القانون.

عقب ذلك، أرسل رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، خطاباً إلى رئيس الكلية، البروفيسور، دان ميئير شتاين، يهنئه فيه ويهنئ الكلية بالتطوير المرتقب. وقد جاء في خطاب أولمرت: "إن هذا التغيير يؤكد على التقدير والاعتراف اللذين تحظى بهما إدارة الكلية بفضل الإنجازات التي حققتموها في مجال التعليم الأكاديمي والبحث العلمي". فيما يوضح المسئولون في ديوان رئيس الوزراء أن أولمرت قد تطرق إلى القرار الذي اتخذته حكومةآريئيل شارون منذ مايو ٢٠٠٥ وقرار مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة الذي صدر في أعقابه، والذي ينص على أن تتحول الكلية إلى جامعة مستقلة. وأضاف المسئولون في ديوان رئيس الوزراء "إن رئيس الوزراء يري في تطوير الكلية دعماً مهماً جداً للكتل الاستيطانية في المنطقة وللتعليم العالي بوجه عام".

ولكن يبدو أن اليد اليمنى في الحكومة الإسرائيلية لا تعرف ماذا تفعل اليد اليسرى وفيما تفكر، حيث كانت وزيرة التعليم يولي تامير، قد صرحت صباح اليوم، في حديث لموقع صحيفة معاريف الإلكتروني، بأن الخطوة التي اتخذتها إدارة الكلية في آريئيل مرفوضة تماماً. وأكدت الوزيرة تامير على ذلك بقولها: "إننا بصدد عملية خداع تحاول إدارة الكلية القيام بها من أجل الحصول على مساهمين جدد، لكي تدر أموالاً ضخمة إلى خزانتها. ففي إسرائيل لا يوجد ما يسمى مصطلح مركز جامعي، كما أن مجلس التعليم العالي قد أكد من قبل أنه لا توجد حاجة إلى إقامة جامعة أخرى، سواء في منطقة الجليل أو في منطقة آريئيل".

❖ متقدمون في البحث العلمي:

ثمة عناصر كثيرة في الوسط الأكاديمي تعارض تطوير الكلية وتحويلها إلى جامعة مستقلة. فقد اتخذ مجلس التعليم العالي في إسرائيل، منذ نحو عام، قراراً مفاده أنه ليست هناك حاجة إلى إقامة جامعة أخرى في إسرائيل. كما أكدت لجنة شوحاط (❖)، التي قدمت توصياتها مؤخراً، على أنه ليس هناك ما يدعو إلى إقامة مؤسسات أكاديمية أخرى خلال السنوات الست التي يجري خلالها الإصلاح داخل منظومة التعليم العالي في إسرائيل.

فيما رحب، صباح اليوم، رئيس مجلس إدارة الكلية، عضو الكنيست السابق، يجآل كوهين، بالخطوة التي اتخذتها الكلية، قائلاً: "لقد دأبت الكلية خلال السنوات الخمس الأخيرة على العمل على تطوير نشاط البحث العلمي والتعليم الجامعي على غرار ما تقوم به الجامعات. واليوم يجرى في الكلية إعداد عشرات الأبحاث في مجالات: العلوم الطبيعية، والهندسة، وعلوم الحياة والطب.. لذا، فإننا بدأنا مسيرة تحويل الكلية إلى جامعة مستقلة".

يقول المسئولون في إدارة الجامعة: "إن تنوع مجالات الدراسة الأكاديمية، وفتح باب الالتحاق بالدراسة لدرجتي الماجستير والدكتوراه وتطوير مراكز الأبحاث المتقدمة في مجالات العلوم الدقيقة وعلوم الحياة – كل هذا يجعل الكلية جديرة بأن تصبح جامعة مستقلة. ومع هذا، فإن الإعلان عن تحويله الكلية إلى مركز جامعي، ثم إلى جامعة مستقلة في المستقبل، سيتم وفقاً للإجراءات المعمول بها في هذا الصدد".

❖ ١٠ آلاف طالب:

أقيم مجلس التعليم العالي ليهودا والسامرة، عام ١٩٨٢، في منطقة آريئيل الصناعية، بعد أن تبين أن قانون مجلس التعليم العالي لعام ١٩٥٨ لا يسري على مؤسسات أكاديمية في المناطق (الفلسطينية). يتولى المجلس مسئولية ثلاث مؤسسات أكاديمية هي: كلية

(أوروت) في ألقانا، وكلية (هرتسوج) لإعداد المعلمين في هر-عتسيون وكلية يهودا والسامرة في منطقة آريئيل.

يدرس في كلية يهودا والسامرة اليوم أكثر من ٨٥٠٠ طالب في مرحلتي الليسانس والماجستير، وأيضاً أكثر من ١٥٠٠ في مرحلة الدراسات التمهيدية التي تشهد إقبالاً كبيراً في هذه الكلية.

ووفقاً للتقديرات، فإن هناك أكثر من ٣٠٠٠ طالب في الكلية يسكنون منطقة آريئيل آريئيل اليوم، ونحو ٢٠٠٠ منهم يسكنون في دور السكن التابعة للكلية، في حين يستأجر نحو ١٠٠٠ طالب شقق في مدينة آريئيل التي تشهد تطوراً بمعدل سريع. وقد ذكر رئيس اتحاد الطلاب شاي بيسيل أن "الكلية تتمتع بموقع فريد ورائع، كما أن قربها من مدينة تل أبيب ومنطقة وسط إسرائيل تجعل الكثير من الشباب يفكرون في الالتحاق بالدراسة فيها".

سنتقبل إسرائيل كما هي وتتقبلنا هي على وضعنا

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٨/٣

بقلم: ياعيل برونوفسكي

قبل أسبوع، هبطت طائرتان تابعتان لشركة العال فى مطار إسرائيل تحمل كل منها على متنها عددا كبيراً من المهاجرين الفرنسيين إلى إسرائيل. وقد امتلأ المطار حينها بأكاليل الزهور وبأعلام إسرائيل وبـ٦٠٠ مهاجر انتظروا بلهفة بدء حياتهم فى الأرض الموعودة. والآن، بعد مرور أسبوع على وصولهم، يجب على المهاجرين وضع مشاعرهم جانباً، والبدء فى بناء حياتهم الجديدة.

وقد التقى طاقم صحيفة يديعوت أحرونوت بأسرة "ريتشارد أتلان" فى شقتهم الجديدة الكائنة فى نتانيا. ويبدو أن أمتعتهم لم تصل بعد إلى البلاد، الأمر الذى جعل أبناء الأسرة ينامون على المراتب المطاطية المفروشة فوق أثاث الشقة. كما أجرى مندوب وزارة الاستيعاب، الذى توجه إلى المنزل، احتفالية بسيطة سلمهم خلالها بطاقات الهوية الزرقاء، وشعر أبناء الأسرة، الذين قد يكونوا غير مدركين ما يحدث، بالسعادة وقبّلوا آبائهم المتأثرين مما يحدث.

أسرعت فالاري، ربة الأسرة، بتقديم الاعتذار عن منظر الشقة غير المرتب، ولكن ريتشارد، رب الأسرة، لم يفعل ذلك قائلاً: "يجب فى البداية تقبل الدولة كما هى، وحينها الدول ستتقبلنا على وضعنا".

وعلى عكس المهاجرين القادمين من دول أخرى، والذين تجولوا لأول مرة فى أرض إسرائيل فى نفس اليوم الذى حصلوا فيه على بطاقة هويتهم، إلا أن معظم مهاجرى فرنسا اعتادوا المحافظة على العلاقة الوطيدة مع إسرائيل وجاءوا لإجراء "رحلات استكشافية" قبل هجرتهم. تقول فالاري: "لقد زرنا إسرائيل كثيراً، وفى شهر فبراير الماضى جئنا لتأكيد أمر هجرتنا، فزرنا نتانيا، وتعرفت على جالية المهاجرين الفرنسية وشعرت بأن ذلك وطني. وعندما زرت المدرسة التى سيتعلم بها الأطفال، انتابتنى مشاعر قوية، وأدركت أن هذا هو المكان المناسب كى يتعلموا فيه. وأثناء عودتنا إلى فرنسا، تأكدنا حينها أننا سنهاجر لإسرائيل قريباً".

تقول فالاري، التى تعمل مديرة حسابات، إنها إذا لم تنجح فى إيجاد وظيفة، فإنها ستأخذ دورات وربما تغير مسارها المهنى حتى يتسنى لها الانخراط فى المجتمع بشكل أفضل. أما ريتشارد، الذى يعمل ساحراً، فيقول إنه يود الانخراط داخل المجتمع، على أن يعمل بمهنته أيضاً فى إسرائيل. ويقول ريتشارد إنه يحب الأطفال بشدة وحلمه الوحيد هو تقديم عروض فى إسرائيل، وتعليم الأطفال ما يفعله حتى يصبحوا سحرة صغاراً.

يعتقد الزوج أتلان أن أهم أمر من وجهة نظره ونظر الأسرة هو تعلم اللغة: "نعتزم تعلم اللغة العبرية فى معهد تعليم اللغة العبرية بشكل دائم وجاد، نظراً لأنه بدون اللغة سنشعر دائماً بأننا أجانب".

جديرٌ بالذكر أن أسرة أتلان هاجرت إلى إسرائيل فى إطار مشروع "هجرة جماعية"، بمبادرة مشتركة من وزارة الاستيعاب والوكالة اليهودية، حيث يهدف المشروع إلى تشجيع هجرة مجموعات منظمة من المهاجرين إلى البلاد. ويتم تشكيل تلك الجماعات فى الخارج وإعداد بنية استيعاب مناسبة لهم فى سائر أنحاء البلاد داخل المستعمرات المختلفة التى تختارها وزارة الاستيعاب.. ومنذ عام ٢٠٠٤ هاجرت إلى إسرائيل، فى إطار مشروع "هجرة جماعية"، ١٥٠٠ أسرة، من بينهم ٧٠٠ أسرة فرنسية.

دراسة تؤكد: "تزايد عدد الحريديم بالقدس"

بقلم: أمير تيفون
المصدر: موقع والا ١٤/٨/٢٠٠٧

أفادت دراسة أجراها معهد يروشاليم للدراسات الإسرائيلية، أن الطبقة المتوسطة بالقدس تواصل الرحيل، وأن الأحياء العلمانية أو المختلطة توشك أن تصبح حريدية.



القدس أوشكت أن تكون حريدية، والطبقة المتوسطة تواصل الرحيل عنها - هذا ما أظهرته دراسة جديدة أجراها معهد يروشاليم للدراسات الإسرائيلية، أشارت إلى انخفاض كبير فى نسبة الطبقة المتوسطة بين سكان القدس، وإلى تزايد وتيرة المساعى لإضفاء الطابع الحريدى على المدينة. ويتوقع مُعدا الدراسة، يسرائيل قمحى ومايا حوشن، أن يسكن القدس حتى عام ٢٠٢٠ أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن حريدي، وهؤلاء سيمثلون أكثر من خُمس إجمالى سكان المدينة.

أجريت الدراسة بناءً على طلب جمعية مراكز الشباب والرياضة والإدارات الطائفية بالقدس بهدف رصد التغيرات التى طرأت على الأحياء والطوائف المختلفة فى المدينة. وقد كانت إحدى التطورات الهامة التى أشارت إليها الدراسة هى اتساع رقعة السكان الحريديم فى أحياء كانت فيما مضى ذات طابع علمانى أو ديني- قومي.. فتقول الدراسة: "كلما زاد عدد أفراد القطاع الحريدي، كلما توسع الحريديم بالسكن فى مناطق مجاورة وكلما توجهوا إلى أحياء لم تكن حريدية". وأكدت أن هذه الظاهرة تحدث بالأساس فى الأحياء الشمالية للمدينة.

❖ استمرار الهجرة السلبية:

تحارب بلدية القدس، منذ بضع سنين، الهجرة السلبية للطبقة المتوسطة، حيث يرحل سنوياً عن القدس نحو ١٧ ألف نسمة، معظمهم من أصحاب الدخول المتوسطة أو الأعلى من المتوسطة. وتشير الدراسة الجديدة إلى أن هذا التوجه لازال مستمراً، ولا ينطبق فقط على السكان اليهود، وإنما العرب أيضاً.. ويقول معدو الدراسة إن العامل الرئيسى لظهور هذا التوجه هو عبء الضرائب فى المدينة الذى يثقل كاهل هذا القطاع من السكان: "هذه الظاهرة خطيرة فى القدس أكثر من سائر مدن إسرائيل".

وتشير الدراسة إلى أن أحد الوسائل لمنع تدهور الأوضاع فى القدس هى الإدارات الطائفية المنتشرة فى سائر أنحاء المدينة. ويوضح معدو الدراسة أن "أحد الخطوات لمنع الهجرة السلبية هو ضمان حياة اجتماعية حقيقية لتحسين مستوى المعيشة فى المدينة، وهو ما سيرفع بطبيعة الحال مستوى معيشة هذه الفئة المتوسطة لتصبح فئة أكثر ثراءً.. وهذا هو الدور الذى يجب أن تقوم به الإدارات الطائفية للسكان، من خلال ما توفره من أنشطة اجتماعية مستقلة، حتى تُشعر هؤلاء السكان بالقدرة على التأثير على مستقبلهم وتربطهم أكثر بالمكان الذى عاشوا فيه سنوات طويلة".

قتل عن عمد

بقلم: عوديد أساف (❖)
هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٢٤

في الأعوام الأخيرة، طرأت زيادة في نسبة حوادث القتل المتعمد التي وقعت لأسباب تافهة. وكنا نود أن تترك السهولة في وقوع جرائم قتل متعمدة ذعراً في نفوس الجمهور وتجعله ينبذ هذه الظاهرة بشدة. ولكن بدلاً من ذلك، اتسم التعامل مع هذه الظاهرة ببرود شديد وعدم مبالاة.

وتعد وجهة نظر الجهاز القضائي إزاء هذه الظاهرة من أكثر وجهات النظر إثارة للغضب. فبدلاً من إدانة المذنبين بالقتل المتعمد، يتم إدانتهم بالقتل غير المتعمد. وكانت قضية تساحي باسا، الذي لقي حتفه طعناً بالسكين خلال مشاجرة وقعت في "ريشون لتسيون"، هي آخر جريمة قتل متعمد ارتكبت بسبب أمور تافهة. ورغم أن المتهم رون تورجمان اعترف بارتكاب جريمة القتل، إلا أن النيابة العامة قدمت ضده صحيفة اتهام تدينه فيها بالقتل غير المتعمد، موضحة أن "ما يعتبره الأشخاص قتلاً متعمداً، ليس بالضرورة كذلك من الناحية القضائية". وبعد مرور عام، فقد ألون ميخالي حياته بسبب جدال على مقعد عند شاطئ البحر. وفي ظروف مشابهة، توفي أفينوعام ساسون وتساحي يعقوف بسبب أمور تافهة.

في جميع هذه القضايا، حُكم على المتهمين لفترات ما بين قصيرة إلى سجن مؤبد بتهمة القتل غير المتعمد. وبات واضحاً عدم وجود عدالة في هذه القضايا، فقد كان هناك إحساس يتملك القضاة يبعدهم عن أي إمكانية لفرض العقوبة المناسبة.

فعلى سبيل المثال، ورد في حيثيات الحكم الصادر بشأن قضية قتل أفينوعام ساسون، أن الجريمة التي ارتكبها (بارك)، وهو من أصل فرنسي، لا يفرق بينها وبين القتل المتعمد سوى خيطة شعر. إن من يخرج من منزله ويحمل سكيناً، فإنه سيستخدمه في حالة نشوب أي جدال لا يستدعي استخدام السلاح. وهذا ما حدث في هذه القضية. ومن المعروف أن الشك في نوايا المتهم هو الذي حوَّل القتل عن عمد إلى قتل غير متعمد.

منذ بضعة أشهر، اجتاز مشروع قانون، اقترحه عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي، القراءة التمهيدية في الكنيست.. ويهدف هذا القانون إلى وضع بند خاص للقتل المتعمد في قانون العقوبات، تنقسم فيه جريمة القتل إلى متعمد من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية، مثلما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى. والتعديل الجوهري الذي أدخله هذا القانون هو حذف كلمة "عمد" من مصطلح "القتل عن عمد". ففي القضايا التي ذكرناها آنفاً، أدى حدوث جريمة القتل في وقت قصير ودون أدلة جنائية كافية إلى تخفيف التهمة من قتل عن عمد إلى قتل غير متعمد. وقد كلف وزير العدل لجنة عامة لبلورة قانون جديد من أجل تعديل العقوبة التي يستحقها المدان في كافة قضايا القتل المتعمد وغير المتعمد، أو الإهمال الذي تسبب في حدوث وفاة. وللأسف الشديد، لم يُسمح لأسر الضحايا بسماع شهادتهم أمام اللجنة. ولم يستطع جهاز فرض القانون التوصل إلى حل لهذه المسألة، مما جعل الجمهور يفقد ثقته فيه.

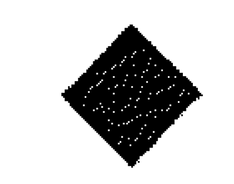
لقد ظهر منذ التسعينيات نوع جديد من القتلة، الذين لا يثيرون شكوكاً حولهم، ويبدون منذ الوهلة الأولى جيراناً ودودين لكل واحد منا. وحقيقة أن هؤلاء القتلة كانوا أشخاصاً "طبيعيين" قبل وقوع جريمة القتل، جعلت هذه الظاهرة أكثر خطراً على المجتمع الإسرائيلي، ولذلك، فإن قرار القتل الذي يتخذونه في وقت قصير لا يسقط عنهم جريمة القتل المتعمد.

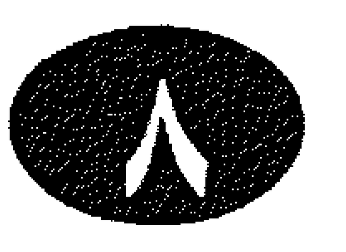
إننا أعضاء "منظمة أسر ضحايا القتلى المتعمد"، نمثل هذه الأسر التي ليس لها أي علاقة بعالم الجريمة. وقد كنا نرفض بسذاجة أن تصدر دولة إسرائيل أشد العقوبة على هؤلاء الأوغاد، الذين قتلوا أعزاءنا ويواصلون التجول بحرية في الشوارع، من أجل ردعهم والحيلولة دون وقوع هذه الفعلة غير الإنسانية – أي القتل عن عمد، رغم أن هذه الفعلة دمرت حياتنا التي توقفت في يوم واحد، وفقدنا أغلى من لدينا دون أي سبب واضح. ولم يتم إلقاء القبض على هؤلاء القتلة، واضطرت الأسر في بعض الحالات إلى بذل قصارى جهدها حتى لا تحفظ الشرطة القضايا وتبحث عن المجرمين.

إن التفكير في أنه لم يكن هناك سبب للقتل المتعمد، وأن القتلة ما زالوا يتجولون بحرية، وربما لن يلقي القبض عليهم إطلاقاً، يجعلنا لا نشعر بالأمن وراحة البال. وحتى القتلة الذين ألقي القبض عليهم في حوادث أخرى، لم يعترفوا، ولم يبدوا ندمهم على ما ارتكبوه، وتصرفوا بحماقة في المحكمة.

لقد أصبح مجتمعنا عنيفاً للغاية. لذا، نحن مقتنعون بأن قوة الردع ستحول دون حدوث مثل هذه الجرائم المروعة، ونعتقد أن الجمهور يؤيد موقفنا هذا. لكن للأسف الشديد، فإن جهاز فرض القانون ليس لديه حل مناسب لمنع وقوع مثل هذه الجرائم، مما انعكس في عدم ثقة الجمهور به.

(❖) كاتبة المقال عضوة في لجنة منظمة "أسر ضحايا القتل عن عمد".





حوارات

حوار مع رجل الأعمال الإسرائيلى "سامى عوفر"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٢٧
أجرى الحوار: سيفر بلوتسكر

ماذا يعرف المواطن الإسرائيلى العادى عن سامى عوفر، الذى يُعتبر أغنى إسرائيلى فى العالم..؟ إلى أى مدى يعرف وجهه..؟ تاريخه..؟ وإلى أى مدى يعرف شيئاً عن أفكاره وآرائه..؟.

لقد عرفت الإجابات على كل هذه الأسئلة قبل ما يقرب من عام، عندما التقيت عوفر وهو يتناول الحمص فى مطعم بتل أبيب، حيث لم يعرف أحد مرتادى المطعم شخصية الضيف الكبير، الذى كان يرتدى نظارة قراءة ويسأل النادلين عن رأيهم فى قضايا الساعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عوفر هو الأغنى، وليس أركادى جايدماك، على سبيل المثال، الذى لا تقارن ثروته بثروة عوفر.. وطالما ذكرنا جايدماك، فيصعب علينا عدم تخيل حجم الاختلاف بين الاثنين، من حيث السلوك أو من حيث التعامل مع البيئة والبشر والمال. فكل ما يُظهره جايدماك، يخفيه عوفر.. عوفر لن تشاهدوه فى لقاءات رجال الأعمال فى تل أبيب أو فى أى مدينة أخرى، فهو قادر على دخول أى قاعة فخمة فى لندن تقام بها المزادات العلنية الأكثر ثراءً، ويشير لمثليه بشراء صورة معينة ويبلغهم بثمنها - دون أن يتعرف عليه أحد. ولن يتهافت عليه المصورون، ولن يخطب الصحفيون وده.. فهم لا يعرفون أن فى القاعة إنسان تساوى قيمة مجموعة الصور المعلقة فى شققه فى لندن، ونيويورك، وموناكو، وإسرائيل، ما يزيد على مليار دولار.

عندما حاول محررو مجلة "فورباس" الدولية إجراء لقاء معه، بهدف إعداد مقالة عن سيرته الذاتية، استخدم كل علاقاته من أجل إحباط هذه المحاولات. وفى النهاية، اكتفت المجلة بسيرة ذاتية مقتضبة للغاية، لأن مراسلى المجلة فشلوا فى الوصول إليه أو فى التعرف على كل أعماله.

على أية حال، قائمة أعماله طويلة ومتشعبة.. فى مركز هذه الإمبراطورية الاقتصادية، نجد شركة نقل بحرى خاصة، من كبريات الشركات فى العالم، تمتلك مئات السفن من مختلف الأنواع. فضلاً عن ذلك، تمتلك مجموعته عقارات فى الأماكن الأكثر طلباً بالعالم، كما تمتلك الحصة الأكبر فى شركات بنى تحتية وصيانة متعددة الجنسيات، ولديها استثمارات فى السياحة، كما تمتلك "شركة إسرائيل" للصيانة والشركات التابعة لها.

وبصعوبة سمعنا منه عن ٣٠ عاماً من عمره وعن حياته الشخصية: يقيم عوفر وابناه، إيال وعيدان، فى الخارج منذ عام ١٩٦٩ . وقد اشتروا وباعوا وأجروا سفناً، وأقاموا خطوط نقل بحري، واستثمروا فى العقارات والأعمال الفنية، اكتشفوا الشرق الأدنى وحققوا ثروات طائلة. بينما كانت أعمال مجموعة عوفر فى إسرائيل مهمشة: استثمارات جزئية فى بنك "همزراحي"، وبعض المشروعات العقارية، وكلها مشروعات صغيرة.. إلى أن أدت رغبة ورثة "شاؤول آيزنبرج" فى بيع "شركة إسرائيل" والتى تلاقت مع رغبة عائلة عوفر فى العودة إلى إدارة أعمال فى إسرائيل، إلى إبرام الصفقة المفاجئة للغاية فى أواخر العقد الماضي.. ففى ١٩٩٩ - قبل أن يقوم بذلك مستثمرون كنديون - اشترت عائلة عوفر شركة إسرائيل، ومعها بدأت مشاكل كثيرة مع الحكومة الإسرائيلية.

منذ ذلك الحين، وبالتحديد فى السنوات الثلاث - الأربع الأخيرة، كانت المجموعة فى بؤرة الأحداث.

وعندما باعت المجموعة للدولة نصيبها في معامل التكرير، زعم النقاد أنها باعتها بمبالغ طائلة. وعندما اشترت من الدولة نصيبها في شركة "تسيم" للملاحة، زعم نفس النقاد أن عوفر اشتراها "بثمن بخس". كما يتردد اسم سامي عوفر في كل مقال يتناول العلاقة بين المال والسلطة، دون أن يدرك السبب. ويتساءل قائلاً: "أنا والسلطة..؟! ما علاقتي بالسلطة..؟ إنني أهرب منها كالفرار من النار. لم أحصل على قرش من دولة إسرائيل، ولكنني أعطيتها. لقد استثمرت المليارات في الاقتصاد الإسرائيلي.. فهل يكون هذا هو المقابل..؟!".

أجرى عوفر مؤخراً عملية جراحية في العمود الفقري، وهو الآن في فترة استشفاء.. وكان عوفر قد أقام في الخارج لعشرات السنوات: ابنه الأكبر (٥٧ عاماً)، يقيم دائماً في لندن، أما الابن الثاني (٥٢ عاماً) فيقيم في إسرائيل.. عوفر لديه أيضاً ثمانية أحفاد - ثلاث بنات وخمسة أبناء.

وقد قدّرت مجلة "فورباس" ثروة مجموعة عوفر بحوالي ٣ مليارات دولار، لكنها، في حقيقة الأمر، تساوي أربعة أو خمسة أمثال هذا الرقم. حتى وقتنا هذا لم يوافق على إجراء أحاديث، ولم يكن من السهل إقناعه بالعدول عن موقفه. ويدل اللقاء به على أنه لا يجيد المراوغة: فهو مباشر، وصريح، يحظى بقبول دون أدنى مجهود. يبدو أنه لم يستوعب أخيراً حجم ثروته الطائلة. وحتى إذا كان قد استوعب ذلك، فإنه لم يسمح لثرائه بأن يؤثر على صفاته الصارمة وقيمه المشددة.

وقد كان الانضباط ولازال قيمة سامية بالنسبة له. ففي قطاع الملاحة - الذي يعمل به - يُعتبر الانضباط مهم للبقاء. ويوضح ابنه عيدان: "إنك تشتري بعض السفن بالتقسيط، وتعتقد أنك بطل كبير، ولكنها تكون مجرد البداية، حيث يكفي سقطة واحدة حتى تنهار. لقد اعتاد والدي الاعتماد على نظرية الانضباط والتقدم الدائم، ليس معنا فقط، ولكن داخل قطاع الملاحة أيضاً. ومن استمعوا لنصيحته، لم ينسوا ذلك الأمر ويكثرون من الثناء عليه. ومن لم يستمعوا له، يأسفون على حماقتهم".

ولد سامي عوفر في رومانيا في تاريخ سحري - على حد وصفه - هو ١٩٢٢/٢/٢٢، وبعد مرور عامين هاجر مع عائلته إلى إسرائيل دون أن تكون قد امتلكت شيئاً بعد. وفي سن ١٤ عاماً، عمل في وكالة نقل بحري في حيفا، وهناك أصيب بفيروس الملاحة الذي دفعه للالتحاق بالخدمة في سلاح البحرية البريطاني، ثم في سلاح البحرية الإسرائيلي.

وعندما سألته عن أسعد يوم في حياته، قال لي: "يوم انتهاء الحرب العالمية الثانية، يوم الانتصار على النازيين. صحيح شعرت حينها بسعادة، ولكن بخوف أيضاً. لقد انتهت الحرب، وستبدأ الحياة المدنية، كيف سنتعيش..؟".

في تلك الأيام، امتهنت عائلته عملاً صغيراً في مجال توريد الغذاء للسفن وإخراج البضاعة من الجمارك. وبعد حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨)، امتلكت وكالة نقل بحري تضم سفناً، من رومانيا وبلغاريا بالتحديد، بدأت تجوب ميناء حيفا. وفي عام ١٩٥٠، اشترى عوفر أول سفينة - مستعملة كعادته - والتي تحطمت على الفور. ويتذكر قائلاً: "كنت أرغب في أن أكون صاحب سفينة، ولكنني نسيت مبدأ الانضباط. لم أفحص البضاعة بشكل كاف، ولم أكتشف أن السفينة تالفة". ولعل الدرس الذي تعلمه من هذه القضية أضاء منذ ذلك الحين طريقه التجاري، فكان لسان حاله يقول: "اعتدل في تطلعاتك، لا تتسرع، لا تسمح للمشاعر أن تؤثر عليك بشدة وعلى إحساسك بالواقع".

ويتذكر قائلاً: "في تلك الفترة، قرأت السير الذاتية لأباطرة الملاحة، وحاولت التعلم من أخطائهم.. وقلت لنفسي "لو كانوا قادرين على امتلاك أساطيل من السفن، فإنني أستطيع أيضاً. نحن الإسرائيليون أيضاً قادرون.. فنحن لسنا أقل كفاءة من اليونانيين، على سبيل المثال. والملاحة هي قطاع تجارة دولي ويناسب الدول النامية"".

وقد واصل عوفر شراء السفن وصيانتها، وتأجيرها واستئجارها. وشارك في مجالات نقل بحري أخرى وكوّن إمبراطورية. وهو يقول: "عائلتي منظمة كمجموعة صيانة.. على رأسها إدارة كبيرة تتكون مني ومن أولادي، والمدير المالي للمجموعة، وصديقي المقرب أمنون ليئون، الذي يعمل معي منذ ٤٦ سنة، ويوسي روزن (المدير عام السابق لشركة إسرائيل وحالياً رئيس معامل التكرير). وأي صفقة كبيرة يتم عرضها على الإدارة، ولدي حق الفيتو".

❖ هل تستخدمه كثيراً..؟

- "عندما أعارض صفقة ما تنهار.. لكنني الآن لا أعقد صفقات بنفسي. إنني أعتمد على أولادي ومديري الشركة، فهم متخصصون، عصريون وشباب".

❖ ما هي قيم العمل التي نقلتها لهم..؟

- "أولاً، العمل الجماعي، فلا يوجد من يعلم كل شيء. ثم ينبغي الاهتمام بالناس، والتعاطف معهم، لاسيما مع العاملين تحت إشرافك. يجب منحهم الإحساس بالانتماء للعمل، بدءاً من العامل الفني على ظهر السفن وحتى المديرين الكبار في المكاتب - يجب أن يشعر جميعهم بالانتماء للشركة".

❖ هل تثق في الناس..؟

- "نعم، إنني أثق وأنتظر منهم الثقة التامة. في كل عالم الملاحة يدرك الجميع أن سامي عوفر لا يخلف وعده أبداً. إنني ألتزم دائماً بالاتفاق الذي أوقعه، حتى لو تغيرت الظروف وصارت كلها ضدي. كيف أنجح في ذلك..؟ إنني لا أوقع على صفقات واتفاقات تجارية إلا بعد التأكد من قدرتي على تنفيذها، حتى لو حدثت أزمة قوية وتعطل كل شيء.. لنفترض مثلاً أن سوق الملاحة هبط بنسبة ٢٥٪ أو

٥٠٪. فإننى أضع دائماً فى الاعتبار أسوأ الاحتمالات كنقطة انطلاق. وإذا أتاح لى الاتفاق فى هذه الحالة البقاء، فإننى أوقع عليه. وإذا لم يحدث ذلك، فأتنازل عنه. إننى لم أغامر أبداً، لا فى الحياة الشخصية ولا فى الحياة التجارية. إننى لا أشترى ولا إبنى سفن حسب المزاج العام".

❖ هل هذه أيضاً النصيحة التى تقدمها لابنيك..؟

- "إننى أقول لابنيّ: "العمل فى المقام الأول، ثم الأسرة. وفى العمل، ينبغى التعامل مع الجميع دون تمييز أو آراء مسبقة". لدى لم يكن هناك تمييز عند الترقى حسب الأصل أو النسب. فاليهود ليسوا أذكى من أبناء الشعوب الأخرى. كل شخص يتم تقييمه حسب قدراته، ومهاراته، ومدى إخلاصه، وفق اختبارات عملية ونزيهة.. فالنزاهة هى الأساس.. فعندما تكون نزيهاً مع موظفيك، تجعلهم يشعرون بالإخلاص تجاه مكان عملهم. لقد عمل أبنائى على سطح السفن كملاحين عاديين فى سن الثانية عشرة، وتعرفوا على هذه المهنة من الصغر.. وكانوا يتناولون الطعام مع مجموعة العمل ويفعلون كل شيء فى إطار جماعي".

لقد فضّل عوفر بناء إمبراطوريته فى الخارج، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة. ويوضح قائلاً: "فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، سيطرت حكومة إسرائيل على خطوط الملاحة لإسرائيل ومنها، وأغلقت الطريق أمام المنافسة الشخصية. وقد كان ذلك عبثاً، حيث لم تكن الحكومة تجيد إدارة شركات الملاحة. وكانت التعيينات سياسية، وغير متخصصة، وغير موضوعية.. وعندما توجهنا للعالم الخارجي، اكتشفنا عالماً آخر. اكتشفنا أنه يمكن شراء سفن فى السوق الحر، والبيع، والإيجار، والاستئجار دون أى تعقيدات بيروقراطية".

❖ والآن هل تعتبر الوضع فى إسرائيل أفضل..؟ وهل تعتبر عائلتك خصماً عنيداً للمسئولين..؟

- "يوجد فى الهيئات الحكومية بالقدس موظفون متفاخرون جعلوا أنفسهم خبراء كبار فى كل شيء.. فالمحاسب العام بوزارة المالية، يارون زليخا، يعتقد أنه يمتلك دولة إسرائيل. لكن إسرائيل ليست ملكاً لزليخا، فهو ليس رئيس الدولة، رغم أنه يعتقد ذلك ظاهرياً. إننى أقارن بين إسرائيل وسنغافورة، حيث يوجد لنا هناك أعمال تجارية تفوق أضعاف مضاعفة أعمالنا فى إسرائيل. ويفعل موظفو الحكومة السنغافورية كل ما فى وسعهم حتى نظل هناك ونشعر بالرضاء. كما يسألون عما إذا كنا فى حاجة لشيء، ودائماً على استعداد لتقديم المساعدة.. إنهم يحتضنوننا، ولا يرفضوننا".

❖ لو لم تشتر شركة إسرائيل من آيزنبرج، لواصلت عدم الاستثمار فى إسرائيل..؟

- "إننى لا أشعر بالأسف لذلك أبداً، فإسرائيل هى بلدي. لقد خطفنا شركة إسرائيل من مستثمرين كنديين، كانوا قد سعوا لذلك لشهور طويلة وأجروا مفاوضات مع عائلة آيزنبرج. كان عيدان آنذاك فى سنغافورة، حيث عاش هناك ١٥ عاماً وأدار أعمالاً ناجحة. وعند عودته لإسرائيل، عرج إلى لندن، وهناك علم من المحامى رام كسبى أنه سيتم بيع شركة إسرائيل. فرصدنا عشرات الملايين من الدولارات، بما يزيد على المبلغ الذى رصده الكنديون، وفاجأناهم فى اللحظة الأخيرة واشترينا الشركة. وبفضلنا، ظلت شركة إسرائيل فى إسرائيل. منذ ذلك الحين، حصلنا على حق الإدارة بها واستثمرنا مليارات الدولارات بها وفى الشركات التابعة لها".

❖ فى صفقة شركة "تسيم" للملاحة هناك من قالوا إنكم دفعتم مبلغاً قليلاً، وحققتم مكاسب على حساب الحكومة.

- "مبلغ قليل..؟ لم يوافق أحد آنذاك على شراء شركة تسيم. لقد كانت الشركة معروضة للبيع لمدة ثلاث سنوات ولم يظهر أى مشتر جاد. وقد أصرّت الحكومة على امتلاك الأسهم الذهبيّة فى الشركة، وهى الأسهم التى تتيح للحكومة الإسرائيلية السيطرة على بعض السفن أثناء الحرب. من يرغب فى شراء شركة ملاحة كهذه..؟! إن لم أكن مخطئاً، فإن خبيرين اقتصاديين مكلفين من قبل الحكومة قدّرا أسهم الحكومة فى شركة "تسيم" بما يتراوح بين ١١٥ مليوناً و١٣٥ مليوناً. وقد دفعنا، بعد مفاوضات صعبة، ١١٥ مليون دولار. وبعد شرائنا للشركة حولناها لمشروع ناجح. والآن، تمتلك "تسيم" ما يزيد على مائة سفينة، ودستة أخرى تحت طور البناء. وأنا فخور بذلك للغاية...

"إننى لازلت أتذكر السنوات التى كانت تسيم تضايق خلالها شركتنا الملاحية الخاصة الصغيرة، وكانت تلاحقنا. هل تعلم ما تعلمته من ذلك..؟ ما هى النتيجة التى توصلت إليها من هذه المنافسة غير النزيهة من جانب تسيم..؟ النتيجة الأولى: القوى دائماً صادق، على الأقل فى الواقع الإسرائيلي. النتيجة الثانية: عندما يتدخل ساسة وشخصيات حزبية فى إدارة شركة ما يدمرونها. وهذا ما فعلوه بشركة تسيم حتى وصلنا واشتريناها".

ويقول عوفر إنه الآن راض عن كل استثماراته فى إسرائيل. ويقول عن ذلك: "انظُر بنفسك كيف نوسع نشاطاتنا فى إسرائيل، نبني، ونشيد، ونستثمر، ونوفر فرص عمل جديدة، ونشيد بنى تحتية. هذا ينطبق أيضاً على شركة "كيماكاليم" إسرائيل، معامل التكرير، محطات تحلية المياه وشركة تسيم. ويصل إجمالى حجم استثماراتنا فى هذه الشركات الإسرائيلية إلى مليار دولار. وأنا سعيد بذلك.. ولكن إذا اندلعت - معاذ الرب - حرب، فإننا سنتكبد خسائر طائلة. فمصانعنا، فى الشمال والجنوب، عرضة لخطر سقوط صواريخ الأعداء".

❖ **كنت ضمن الرعيل الأول من الإسرائيليين الذين اكتشفوا الصين. كيف حدث ذلك..؟**

- "بدأنا العمل فى تجارة السفن فى هونج كونج عام ١٩٨٢، ثم انتقلنا إلى سنغافورة بعد أحداث ميدان "تيانانمن" الشهيرة عام ١٩٨٩، ظناً منا أن النظام فى الصين سينهار. ولكن كان سوء تقدير، لأن هذا لم يحدث.. فعدنا إلى هونج كونج، دون تصفية أعمالنا فى سنغافورة.. والآن، نعمل فى موانئ صينية أخرى، بما فى ذلك شنغهاي".

❖ **ما حجم أعمالك على مستوى العالم..؟**

- "أكثر مما يقدرون. فنشاطنا فى إسرائيل هو نقطة فى بحر مقارنة بإمبراطوريتنا التجارية الضخمة. فعلى سبيل المثال، لدينا أسطول تجارى مكون من مئات السفن، وهو أكبر أسطول غير حكومى فى العالم. ولدينا حق الملكية فى شركة "رويال كاريبيان" للملاحة، التى يصل حجم أسهمها فى البورصة لما يتراوح بين تسعة وعشرة مليارات دولار. ونمتلك عقارات فى أفضل الأماكن فى العالم، بما فى ذلك أفخم فندق فى نيويورك، ومشروع ناجح لابنى إيال. ونحن نعيل إجمالا نحو ٣٠ ألف عائلة فى أنحاء العالم".

❖ **من شريككم الرئيسى خارج إسرائيل..؟**

- "عائلة بريتسكر، التى تمتلك شبكة فنادق هيات، ونحن نعمل سوياً فى كل أنحاء العالم كالأسرة".

❖ **ألا تخشى من أزمة فى سوق الملاحة مثلما حدث فى الثمانينيات..؟**

- "إننى أثق فى استمرار الطلب الشديد على النقل البحرى لسنوات طويلة.. صحيح إننى لا أستبعد حدوث بطء مؤقت، ولكن ليس انهياراً. وعملاؤنا فى آسيا يقولون لنا: 'فى حالة ما إذا كان لديكم العدد الكافى من السفن، سننتج ونصدر كل ما هو مطلوب'".

ويقول سامى عوفر: "يؤلمنى ما يحدث فى إسرائيل. إننى لم أولد بملعقة ذهب فى فمي، ولذا أشعر بألم شديد لما يحدث هنا. هناك كراهية شديدة فى إسرائيل: فالمرء يلتهم الآخر، ويسعد لإنهيار الثاني، فالجميع يرغب فى رؤية الدماء. وهكذا لا تدار دولة ترغب فى البقاء للأبد. إننى أرى خطراً سيحدق بإسرائيل ما لم تتغير أنماط الحياة. صحيح أننى إسرائيلى أقيم بالخارج، لكننى صهيونى بالتأكيد. دون وجود دولة إسرائيل قوية، سيكون اليهود فى كل أنحاء العالم مواطنين من الدرجة الثانية. دون وجود دولة إسرائيل، سيعيش اليهود حياة بائسة.. إن قوة وتأثير اليهودية يكمنان فى قوة وتأثير إسرائيل، وليس العكس".

تمتلئ حياة عوفر بالقصص الكثيرة بشأن مساعدته للإسرائيليين الفقراء، وتحمل نفقة العلاج الطبى والعمليات الجراحية الباهظة لموظفيه، وتقديم مساعدات مالية سراً للكثيرين. كما أن قائمة الجهات الإسرائيلية التى تتمتع بتبرعاته طويلة ومتنوعة. وأكبر مستفيد من تبرعاته هى قوات الوحدة البحرية الخاصة، التى تربطه بها علاقة قوية، حيث تقوم جمعية تابعة لعوفر بتمويل نفقات دراسة جنود وضباط يخدمون فى هذه الوحدة للحصول على شهادة جامعية، وحتى وقتنا هذا قدمت الجمعية ٤٠٠ منحة دراسية.. كان هذا المشروع قد بدأ قبل ١١ سنة ومن المتوقع أن يستمر حتى عام ٢٠١٢.

ويقول عوفر: "لا يوجد أجمل من البقاء بصحبة أفراد وحدة البحرية الخاصة. عندما أتوجه إلى هناك، ألاقى حب من الجميع، بدءاً من أصغر رتبة وحتى القائد. إننى أبكى هناك كالطفل، أبكى وأقول لنفسي: قيادتنا ونحن جميعاً لا نستحق مثل هؤلاء الأبناء الرائعين. دولة إسرائيل تمنح الدعم الأكبر لمن لا يستحقون والأقل لمن يستحقون. وتقدم الكثير من الأموال للنفعيين الذين يتهربون من العمل والنذر اليسير للفقراء الحقيقيين. من يقدر على العمل ولا يرغب فى ذلك، لا يستحق الحصول على شيء من الحكومة، لأنه عندما يحصل على أموال، فإن الآخرين غير القادرين على العمل ويحتاجون لمساعدة حقيقية، لا يحصلون عليها بالقدر المطلوب".

❖ **يختفى متحف تل أبيب من قائمة الجهات التى تتمتع بتبرعاتك، وأعتقد أن ذلك لم يكن بمحض الصدفة. ماذا حدث هناك بالتحديد..؟**

- "إننى أحب متحف تل أبيب، ولسنوات طويلة كنت رئيساً لنقابة أصدقائه فى الخارج. قبل ثلاث سنوات، طلبوا منى التبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار لإنشاء جناح جديد بالمتحف، فوافقت على الفور. وأنا أمتلك أحد أفضل مجموعة صور على مستوى العالم، وكنت على استعداد للتبرع ببعض هذه المجموعة. وتم الاتفاق على أن تتم تسمية المتحف "متحف تل أبيب - أفيفا وسامى عوفر للفنون" بعد التبرع، ولكن حينها هب الكثير من الحكماء يصرخون: 'لن نوافق على ذلك، لن نستسلم لسامى عوفر، لن يحدث ذلك، لن تتم تسمية المتحف على اسمه'. فقلت لنفسي: لماذا أحتاج كل هذا الهجوم وأتلقى كل هذه الإهانات..؟ لقد تعرضت لهجوم شديد للغاية، ولم ينبر غير قلة للدفاع عني. وقد آلمنى ذلك، لأن هذا دليل على الحسد والحقد...

"إننى أشعر بألم شديد يفوق الألم الذى أشعر به بسبب عدم تنفيذ خطتي. لقد تعرضت لأزمات شديدة فى حياتي، وخيبة أمل كبيرة، لكن خيبة الأمل التى شعرت بها بسبب قضية متحف تل أبيب كانت كبيرة جداً.. لقد تضررت منها بشدة".

❖ **لماذا لا تبنى فى إسرائيل متحفاً للفنون يحمل اسمك..؟**

- "لأنه لم يتبق لدى وقت طويل لبدء مثل هذا المشروع

واستكماله. فبناء متحف من البداية هو مشروع يحتاج لاهتمام وإشراف كبيرين. وحتى هذا لا يروقني، فأنا أحب متحف تل أبيب ولا أود الإضرار به".

◆ وماذا دفعك للتبرع لكلية الإعلام..؟ ما علاقتك بهذا المجال..؟

- "إنني أود تشجيع التفوق في مجال الصحافة. وأنا أشعر بخيبة أمل من مستوى الصحافة الإسرائيلية، لأنها أيضاً تعرضت لحياتي بشكل سيء بلا أي ذنب اقترفته. لا أكن أي ضغينة للصحافة النقدية، لكن هناك في إسرائيل صحافة كثيرة تحت مستوى النقد. صحافة أكثر محلية، وأقل عالمية. لذلك، أقمت كلية الإعلام، حتى يكون لدينا صحفيون أكثر ثقافة وأكثر صدقاً. يسود إسرائيل مناخاً من الكراهية والرفض إزاء الشخصيات الناجحة. في كل مكان بالعالم يستقبلونني بحفاوة، ولكن في إسرائيل لم أسمع كلمة طيبة، رغم أننا استثمرنا هنا مليارات...

"إن القول بأنني، على سبيل المثال، أمتلك المال والسلطة هو ظلم كبير. إنني لم ألعب أبداً دور الغني صاحب النفوذ. إنني لم أستضف ساسة وهم في مناصبهم. لم أحصل على شيء بالوراثة أو كهدية أو عن طريق المحسوبية.. لقد فعلت كل شيء بمجهودي الشخصي".

◆ لكنك مقرب من رجال السلطة في إسرائيل.

- "أنا..؟! متى شاهدتني وأنا أرافق ساسة..؟! إن علاقاتي بالسلطة لا ترجع إلى انتمائي لكتلة بارزة، وإنما بسبب مشاركتي مع الحكومة في نقابات تجارية كبيرة. لقد كنا واثقين من أن الحكومة راضية عن الشكل المناسب الذي أنجزنا به أعمالنا التجارية. ولكن الآن أدركت أنه عندما تقوم بأعمال تجارية مع حكومة إسرائيل، فإنك دائماً تعتبر سيئاً في نظر الرأي العام. فهم دائماً ما يرتابون فيك، لأنك اشتريت من الحكومة بمبالغ زهيدة أو لأنك بعت بمبالغ طائلة. حتى عندما فزنا بمناقصة لشراء معامل التكرير في حيفا ودفعنا أفضل مقابل، قالوا إننا اشتريناها بمبلغ رخيص.. كيف ذلك، في حين أن منافسينا غادروا المناقصة في اللحظة الأخيرة لعدم مقدرتهم على المواصلة..؟!".

◆ لماذا لم تقف مطلقاً بواسطة يختك في شواطئ إسرائيل..؟

- "لماذا الخداع..؟ عندما وصل تيد أريسون (رجل الأعمال الإسرائيلي الراحل) بواسطة يخته لإسرائيل في المرة الأولى، قالوا إنه "حرامي". يوجد في إسرائيل شرور كثيرة. هذه الشرور تدفع اليهود الأثرياء للهرب للخارج وتمنعهم من الاستثمار في إسرائيل. فعشرات المليارديرات من اليهود لم يستثمروا في إسرائيل لأنهم لا يرغبون في الاتصال بالإدارة الإسرائيلية، ولا يرغبون في التعرض للإهانة والسباب عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية. ما الداعي لهذا الألم، خاصة إن كانوا قادرين على إيجاد أماكن أفضل من دولة إسرائيل للاستثمار".

كانت شركة عائلة عوفر للملاحة في الماضي ضمن قائمة المقاطعة العربية، لكنها الآن تجوب بحرية الموانئ العربية. وعلى حد قول عوفر، فإن العلاقات ممتازة مع أباطرة الملاحة العرب، لكنه يشعر بتشاؤم حيال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهو يقول: "لن نرتب أمورنا أبداً مع الفلسطينيين. فالفلسطينيون يعتقدون أننا أخذنا منهم دولتهم بالقوة والخداع، وأننا سرقناها. لذلك، فهم لن يعيشوا معنا بسلام.. فمنهم أناس ولدوا في منازل يقيم بها الآن إسرائيليون...

"إنني أتحدث العربية، وأتحدث مع الفلسطينيين بلغتهم، وأعرف ما يفكرون به. فهم يرون أن اليهود لصوص، جاءوا وسرقوا أرض العرب".

◆ هل ترى أن إقامة دولة فلسطينية هو حل للمشكلة..؟

- "ربما، لكنني لا أشاهد الفلسطينيين يديرون دولة عصرية واقتصاد عصري.. ولا أتوقع ذلك حتى في القريب".

◆ لماذا لا تطرح شركتك للملاحة في البورصة وتجني أرباحاً كثيرة..؟

- "إنني لا أضارب في البورصة. فلا أشارك فيها، ولا أطرح أسهم بها ولا أشترى منها.. إنني لست في حاجة للبورصة: فلدي سيولة مالية كافية، لدي موارد مالية كافية. إننا نحقق أرباحاً عن طريق الاستثمارات التجارية، وليس عن طريق الأوراق المالية.. إنني خبير في الملاحة، وليس في المضاربة بالبورصة".

◆ هل ينجذب أحفادك للبحر..؟

- "لقد أتموا دراستهم في مدارس وجامعات في الولايات المتحدة، لكنهم ينجذبون للسفن والملاحة والبحر.. بعضهم على الأقل".

◆ ما الذي كنت ترغب في القيام به في حياتك..؟

- "كنت أرغب في المزيد من الأحفاد. إنني لست بطبعي إنساناً متشائماً، لكنني رغم ذلك أشعر بالخوف الشديد على مستقبل دولة إسرائيل".

تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء مؤخراً فقط من إعداد السيرة الذاتية لحياة عوفر على لسانه ولسان أقاربه. ورغم ذلك، فإن الكتاب لن يخرج للنور، ولن تستطيع الحصول عليه. وهو يقول: "هناك نسخة واحدة منه. لقد قررت وقف نشره حتى لا يسبب أضراراً لدولة إسرائيل التي أحبها بشدة.. أنا أحتفظ به فقط من أجل جيل المستقبل، حتى يقرأه أحفادي ويعرفوا الصعوبات التي يتعين التغلب عليها ليحققوا ما حققناه".

مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٧ (*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٥

قوية على المستوى الخارجي، ومفككة من الداخل

رغم وجود أقلية إسرائيلية يهودية ملحوظة تؤيد الآن انسحاباً إسرائيلياً واسع النطاق من الضفة الغربية (باستثناء الكتل الاستيطانية الكبرى)، فإن غالبية الجمهور لا يؤيدون مثل هذه الخطوة، حتى لو كانت فى إطار اتفاقٍ سلام مع الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، فإن الغالبية يبدون تحفظهم من صفقة الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، رغم أنها تهدف لمساعدة رئيس السلطة أبو مازن فى تقوية مكانته بين الجمهور الفلسطيني.. كما تعارض أغلبية أكبر الإفراج عن مروان البرغوثي، أمين سر حركة فتح، رغم أن الإفراج عنه قد يدعم بشكل كبير القيادة الفلسطينية العلمانية. ولكن يبدو أن هذا الموقف يعزو إلى غياب الأمل بين الجمهور الإسرائيلى - اليهودى حالياً بأن المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ستؤدى إلى سلام فى المستقبل القريب، الأمر الذى يوضح أسباب تأييد أقلية فقط اليوم لنشر قوات حفظ سلام دولية فى الضفة الغربية، تمهيداً لإجراء انسحاب إسرائيلى واسع النطاق هناك.. وفى المقابل، هناك اعتقاد سائد بأن مشاركة دول عربية، مثل الأردن ومصر والسعودية، فى اتصالات من أجل السلام، سيزيد من فرص التوصل لاتفاق سلام إقليمي.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أننا نلحظ على جدول الأولويات القومية للجمهور الإسرائيلى - اليهودي، أن نسبة من يعتقدون أن مشاكل إسرائيل الداخلية أخطر بكثير، تزيد أضعاف نسبة من يعتقدون ذلك إزاء المشاكل الخارجية والأمنية.

بعد مرور عام على حرب لبنان الثانية، يعتقد السواد الأعظم من الجمهور الإسرائيلى - اليهودى أن قرار شن الحرب كان سليماً، ولكن إدارة الحرب كانت فاشلة.. بينما تعتقد أقلية ملحوظة أن قرار شن الحرب كان خاطئاً وإدارتها كانت فاشلة. وتبرر أقلية ضئيلة شن الحرب، وإن كانت تعتقد أنها لم تدر بشكل جيد. وفيما يتعلق بالتغييرات التى حدثت منذ الحرب، فالاعتقاد السائد، سواء بالنسبة لحزب الله أو لإسرائيل، هو أن قوتهما زادت مقارنة بالفترة التى سبقت الحرب، بينما تزيد نسبة من يعتقدون أن قوة الطرفين ظلت كما هى أو ضعفت على نسبة من يعتقدون أنها زادت. وتعتقد أكثرية ليست كبيرة بين الجمهور اليهودى أن الجيش قام بالخطوات المطلوبة من أجل إصلاح ما هو مطلوب فى ضوء الدروس المستفادة من الحرب، ولكن أقلية ضئيلة تعتقد ذلك فيما يتعلق بالخطوات التى اتخذتها السلطات المدنية لإصلاح الأخطاء.

وفيما يتعلق بالخدمة العسكرية بالجيش، يشعر السواد الأعظم من الجمهور اليهودى بالقلق الشديد حيال امتناع نسب كبيرة من دفعات التجنيد فى السنوات الأخيرة عن الالتحاق بالخدمة.. لكنه يميز بين جماعات مختلفة فيما يتعلق بمبررات الامتناع عن التجنيد. فالجميع تقريباً لا يبررون الامتناع عن التجنيد لأسباب ضميرية بسبب الدراسة فى المدارس الدينية، فى حين تعتقد ذلك أغلبية ملحوظة فيما يتعلق بمنح إعفاء للفتيات المتدينات، بينما يوجد اتفاق كبير حول وجود مبرر للامتناع عن التجنيد لأسباب طبية أو نفسية.

وفيما يلي أهم نتائج مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٧، الذى أجرى فى الفترة من ٣٠ يوليو حتى الأول من أغسطس:

هناك أقلية ملحوظة (٤٢٪) بين الجمهور الإسرائيلى - اليهودى تؤيد انسحاب إسرائيلى واسع النطاق من الضفة الغربية (باستثناء الكتل الاستيطانية الكبرى) عن طريق اتفاق سلام مع الفلسطينيين، مقابل أغلبية (٥٣٪) تعارض هذه الخطوة.. ومن تقسيم هذا الموقف، بناءً على التصويت للكنيست فى الانتخابات الأخيرة، يتضح أن أغلبية من يؤيدون هذا الانسحاب من بين ناخبى حزب ميريتس (٩٢٪)، وبين ناخبى حزب العمل (٧٦٪)، وحزب المتقاعدون (٦٥٪) وحزب كاديما (٦٣.٥٪). وفى المقابل يؤيد الانسحاب أقلية ضئيلة بين ناخبى حزب إسرائيل بيتنا (٢٩٪)، وحزب الليكود (٢٢٪)، ونسبة أقل من ناخبى حزب المفدال - الاتحاد القومى (١٩٪)، وحزب شاس (٦٪)، وأخيراً حزب يهدوت هاتوراه (٠٪).

كما يتضح عدم الاستعداد للدخول فى مفاوضات مع الفلسطينيين من موقف الأغلبية (٥٩٪)، الذى يفيد بأن إسرائيل أخطأت عندما أفرجت عن السجناء الفلسطينيين من أجل دعم مكانة أبو مازن (٣٥.٥٪ يعتقدون أنها خطوة سليمة والباقون لا يعرفون). وهناك أغلبية أكبر (٧١٪) يعارضون فكرة أن تفرج إسرائيل عن أمين سر حركة فتح، مروان البرغوثي، المسجون فى إسرائيل بسبب تورطه فى أعمال إرهابية خطيرة، حتى ولو كان ذلك من أجل أن يستطيع البرغوثي، الأكثر شعبية بين الجمهور الفلسطيني، تقوية القوى العلمانية الفلسطينية فى نضالها ضد حركة حماس والقوى الإسلامية الأخرى (٢٢٪ يؤيدون الإفراج، ولا رأى للباقين).

وقد يرجع عدم الاستعداد لاتخاذ خطوات بناء ثقة وعدم الاستعداد للانسحاب إلى غياب الثقة بين الجمهور الإسرائيلى - اليهودى (٦٣٪) فى أن المفاوضات مع السلطة الفلسطينية قد تؤدى لسلام فى المستقبل القريب. صحيح أنه من بين الأقلية التى تعتقد أن المفاوضات قد تؤدى إلى اتفاق سلام، هناك ٦٨٪ يؤيدون انسحاباً إسرائيلياً واسع النطاق من الضفة الغربية في إطار مثل هذا الاتفاق، إلا أن نسبة مشابهة من بين مَنْ لا يثقون فى فرصة أن تسفر المفاوضات عن ثمار إيجابية، أعربوا عن عدم استعدادهم للانسحاب.. ومع ذلك، يبدو أن الأمل فى التوصل إلى اتفاق إقليمى لم يختف تماماً، فهناك أغلبية (٥٣٪) تعتقد أن مشاركة دول عربية مثل الأردن، مصر وكذلك السعودية، فى الاتصالات السياسية تزيد من فرص إيجاد صيغة سلام إقليمى (٣٥٪ لا يثقون فى أن مثل هذه المشاركة ستزيد الفرصة ولا رأى للباقين فى هذا الصدد).

من اللافت للنظر، أنه عند الإجابة على السؤال التالي: عندما تفكر فى المشكلات التى تواجهها إسرائيل حالياً، ما هى أخطر مشكلة من وجهة نظرك: المشاكل الخارجية والأمنية أم المشاكل الداخلية والحكومية..؟ أجاب ٥٥٪ أن المشاكل الداخلية هى الأخطر، مقابل ٢٢٪ فقط ذكروا أن المشاكل الخارجية والأمنية هى الأخطر (١٩٪ ذكروا أن كليهما خطير بنفس القدر، ولا رأى للباقين).

ربما يرجع الإحساس بأن المشاكل الداخلية أخطر إلى النتيجة المتعلقة باستخلاص الدروس من حرب لبنان الثانية، حيث يعتقد ٢٠٪ فقط أن "الحكومة" اتخذت الخطوات المطلوبة من أجل إصلاح الأخطاء التى ظهرت خلال الحرب، مقابل ٥٢٪ يعتقدون أن "الجيش" استخلص الدروس واتخذ خطوات الإصلاح المطلوبة.

وبوجه عام، تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية (٥٥٪) يعتقدون أن شن الحرب على لبنان كان مبرراً، لكن إدارتها كانت فاشلة. ويعتقد ٣٩٪ أن قرار شن الحرب كان خاطئاً وأنها أديرت بشكل خاطئ، بينما يعتقد ٢٪ فقط أن القرار كان مبرراً، لكنها أديرت بصورة سليمة (ولا رأى للباقين).

أما فيما يتعلق بنتائج الحرب، فربما ما قد يفسر عدم اعتقاد الجمهور بأن قضايا الخارجية والأمن هى الأكثر خطورة، هو أن ٤٢٪ منهم يعتقدون أن إسرائيل خرجت من الحرب أقوى، بينما يعتقد ٢٧٪ أن مكانتها لم تتغير، فى حين يعتقد ما يقرب من ربع الجمهور أن المكانة العسكرية الإقليمية لإسرائيل ضعفت.. بالمناسبة، هناك اعتقاد مشابه ظهر فيما يتعلق بحزب الله، حيث يعتقد ٤٤٪ أن قوته زادت، مقابل ٢٨٪ يعتقدون أنها ظلت كما هي، و١٨.٥٪ يعتقدون أنها ضعفت.

وفيما يتعلق بمسألة انخفاض نسبة المجندين بالخدمة العسكرية بالجيش الإسرائيلي، التى طفت مؤخراً على جدول الأعمال العام، طرحنا على الجمهور السؤال التالي: مؤخراً تردد أن نسب كبيرة من دفعات التجنيد فى السنوات الأخيرة لا تلتحق بالخدمة فى الجيش أو أنهم لا ينهون فترة خدمتهم كاملة.. هناك من يقولون إنه فى الوضع الحالى المتمثل فى وجود دفعات كبيرة وعدد كافٍ من الجنود، فهذه ظاهرة غير مقلقة.. وفى المقابل هناك من يقولون إنها ظاهرة مقلقة للغاية، لأنه لا يتم حالياً توزيع عبء الخدمة بالتساوى على كل فرد. مع أى الرأيين تتضامن أكثر..؟ فأعرب ١٥٪ فقط عن تضامنهم مع الرأى الأول، بينما أعرب السواد الأعظم (٧٨٪) عن تضامنه مع الرأى الثانى (أنها مسألة مقلقة).

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود أقلية فقط بين الشريحتين الأصغر سناً تؤيد الرأى الأول، فإن نسبة تأييدها لهذا الرأى تزيد على باقى الشرائح الأكبر سناً.

وعندما عرضنا على المشاركين الفئات الأربع الرئيسية التى لا تلتحق بالخدمة فى الجيش من بين السكان اليهود، بررت أقلية صغيرة فقط عدم تجنيد محبى

السلام ورافضى الخدمة لأسباب سياسية (١٦٪ من المشاركين)، وعدم تجنيد طلاب المدارس الدينية (٢٨٪ من المشاركين)، وعدم تجنيد البنات المتدينات (٤١٪ من المشاركين).. وفى المقابل، بررت أغلبية، تبلغ ٨١٪، عدم تجنيد المرضى العضويين أو المرضى النفسيين.

(❖) مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة: ٣٤,٨، وبلغ فى العينة اليهودية: ٣١,٤ .

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٥٠,١، وبلغ فى العينة اليهودية: ٤٧,١ .

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى الفترة من ٣٠ يوليو حتى أول أغسطس ٢٠٠٧، وشملت ٦٠٠ مشارك يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

مقياس التهديدات الأمنية لشهر أغسطس ٢٠٠٧ (*)

بقلم: د. جاى بيخور

المصدر: www.gplanet.co.il ٢٠٠٧/٨/١٦

❖الخطر الفلسطيني، والإرهاب التقليدي، والانتفاضة بنسبة ٦,٨ (مقابل ٦,٩ فى الشهر الماضي):

لقد وصل الانشقاق داخل المعسكر الفلسطينى إلى ذروته، وشهدنا حروباً ضارية بين كافة التيارات، وعداوة شديدة. ولكن هذه الأمور المتضاربة كانت فى صالح إسرائيل من الناحية الأمنية، بسبب انشغال الفصائل الفلسطينية بالنزاعات فيما بينها، فتم إرجاء مخططات حماس الرامية إلى مهاجمة إسرائيل بشكل مكثف.

لكن يمكن أن تتغير صورة الوضع الحالي، مع إحكام حماس سيطرتها على غزة، وإن كانت حماس مهتمة الآن أكثر بالسيطرة على الضفة الغربية، وتواجه إسرائيل بشكل أقل قوة، الأمر الذى سيؤدى إلى إجهاض أهدافها الخفية.

لقد أصبح الخطر الفلسطينى الملموس مختلفاً عما كان قائماً، ولا تبدو هناك أى معالم لنشوب انتفاضة أو استئناف عمليات تخريبية، بسبب تغير الظروف الفلسطينية فى المقام الأول، ونجاح الجيش الإسرائيلى وأجهزة الأمن بصفة عامة فى إجهاض العمليات التخريبية. ومع ذلك، لوحظ تراجع فى إجهاض العمليات داخل الضفة الغربية، حيث توجد الآن محاولات لإعادة بناء قواعد الإرهاب التى ستعود للانتقام فى الخريف القادم. وربما لذلك يمتاز المناخ حالياً بالهدوء، نظراً لانشغال المطلوبين، ومن أطلق سراحهم بإعادة بناء القواعد الإرهابية.

هناك نقطة أخرى تذكرنى بالتسعينيات، حينما كنت أكتب مراراً وتكراراً عن عدم استثمار عشرات الملايين من الشيكلات فى معبر إيريز، وخسارة كل شيء فى نهاية الأمر.. إن الخطط التى تُطرح حالياً لإقامة مركز تجارى إسرائيلى - فلسطينى فى قرية جلبوع، أو منطقة تجارية فى أريحا، ليست إلا عناوين على رمال متحركة، وسنخسر مرة أخرى أموالاً طائلة. ويمكن أن نسعى لتحقيق أهداف أكثر أهمية. فهل هناك من يتذكر الأموال الطائلة التى أنفقت على معبر إيريز، والأحلام التى داعبت الخيال بشأن هذا المعبر..؟ الأحرى بنا أن نتذكر أن الجدار الفاصل هو ثروة أمنية، واقتصادية، وديموجرافية، وثقافية لإسرائيل، ولا نتجاهل ذلك مرة أخرى ونقيم حدائق ومراكز تجارية (يقصد أن الأموال التي ستنفق على أنشطة تجارية مع الفلسطينيين أولى أن تنفق على الجدار الفاصل). ولا يجب القول غير أن الرئيس بيريس، حينما كان وزيراً، كان على قناعة بأن الفلسطينيين سيقيمون "مدناً للشباب، وقرى سياحية، وملاعب رياضية" مكان المستعمرات الإسرائيلية التى تم إزالتها من قطاع غزة (يقصد أن تقديرات بيريس كانت خاطئة).

❖ حزب الله، ذروة الإرهاب، القاعدة ٦,٠ (مثل الشهر الماضي):

لقد فقد حزب الله كل شيء بعد حرب لبنان الثانية، حيث إن هذه المنظمة، التى تستمد حياتها من الصراع الإسرائيلي، قد انعزلت جغرافياً عن الحدود الإسرائيلية، وأصبحت قوات اليونيفيل والجيش اللبنانى تفصل بينها وبيننا. ومن ثم، ستجد هذه المنظمة صعوبة شديدة فى إشعال فتيل الصراع مع إسرائيل مرة أخرى، كما أنها لا تتمتع حالياً بشرعية كى تشن عمليات ضد المواقع الإسرائيلية، سواء اختطاف جنود أو إطلاق صواريخ الكاتيوشا.

هذا الوضع بالطبع يصيب نصر الله بالهوس، لكنه لا يريد إظهار ذلك بعد، وهو الآن يتعرض لضغوط شديدة. ورغم ذلك لم تفهم جيداً فى إسرائيل الخطابات الأخيرة التى ألقاها نصر الله، واعتبرت تهديدات استفزازية، لكن الحقيقة هى العكس، واعترف نصر الله بهذا.. فقد اعترف هذا الأسبوع بأن منظمته ليس لها مصلحة فى نشوب حرب أخرى بالمنطقة، وأعرب عن أمله فى عدم نشوب أى حرب جديدة. وإن كان، مع ذلك، قد أكد أن منظمته تستعد لإمكانية حدوث أمر كهذا، معلناً أنه يرغب فى إيجاد توازن للردع مع إسرائيل. ولهذه الضرورة، أعلن أن منظمته تمتلك صواريخ قادرة على الوصول لكل نقطة فى إسرائيل، قائلاً: "لقد قلت ذلك لأمنع نشوب حرب".

ويبدو أن الجيش اللبنانى وقوات اليونيفيل ينتشران بشكل معقول فى جنوب لبنان.. ويتعاونان مع الجيش الإسرائيلي. ولا نتوقع حالياً نشوب حرب على الحدود الشمالية.

◆ سوريا وإيران ٦,١ (مقابل ٦ فى الشهر الماضي):

يصعب التنبؤ بشيء تجاه سوريا، نظراً لأن السوريين أنفسهم لم يقرروا بعد ما يريدونه من أنفسهم. لذا، فإن استعدادات الجيش الإسرائيلى والتدريبات التى يجريها صائبة وفى محلها.

وحسبما نشرنا على الموقع قبل ذلك، فإن بشار الأسد كان يعتزم قبل بضعة أشهر شن هجوم على السكان الإسرائيليين المدنيين، على غرار ما فعله حزب الله، ولكن الاستعدادات المكثفة للجيش الإسرائيلى فى هضبة الجولان، حسبما ورد فى وسائل الإعلام، والتدريبات العسكرية واسعة النطاق، أردعت السوريين بشكل واضح.

صحيح أنه طرأ تراجع على إمكانية نشوب حرب خاطفة، لكنه لم يتوقف، حيث اعترف صراحة نائب الرئيس السورى "فاروق الشرع"، خلال مؤتمر صحفى فى دمشق، أن "سوريا لا تعتزم محاربة الدولة اليهودية حتى تستعيد هضبة الجولان". وأضاف أن "المواطنين فى الشوارع السورية لا يرغبون فى نشوب حرب، لكنهم لن يقبلوا أى شيء أقل من استعادة الجولان المحتلة. والمبادرة العربية واضحة فى هذا السياق، ونحن نؤيدها". وقد جاءت تصريحات الشرع على عكس تلميحات الرئيس السورى بشار الأسد بشأن اعتزام سوريا تبنى خيار "المقاومة" ضد إسرائيل فى هضبة الجولان.. لذا، نقول إن الوضع مع سوريا غير مستقر، وتجدر متابعته يومياً وبشكل حذر للغاية.

لقد دخلت سوريا وإسرائيل سباق تسلح، لم نشهد له مثيل منذ أعوام عديدة، لإيجاد أسلوب ردع متبادل. وهذا الإجراء غير مرغوب فيه، لكن يجب القيام بذلك للحيلولة دون تدهور الوضع. وقد أكد أول أمس "جادى أيزنكوت"، قائد المنطقة الشمالية، أن "الجيش السورى يسعى إلى تهدئة الأوضاع، وأن سوريا تقوم بتنفيذ أعمال ميدانية تهدف إلى تنبيه إسرائيل بأنها لا ترغب فى تصعيد الوضع".. وقد قال قائد المنطقة الشمالية هذه التصريحات خلال الزيارة التى أجراها رئيس الوزراء "إيهود أولمرت"، ووزير الدفاع "إيهود باراك"، ورئيس هيئة الأركان "جابى إشكنازي" إلى قيادة المنطقة الشمالية. ومن ثم، فإن الزيارات التى يقوم بها كبار القادة للجبهة الشمالية صائبة وجيدة، لخلق عنصر الردع، الذى يجب تقويته طوال الوقت.

وفى مقابل الانطباع الذى ترك فى إسرائيل، كما لو أن سوريا أصبحت دولة تابعة لإيران، إلا أن الأمر ليس كذلك بالضبط، والدليل على ذلك عدم نجاح الزيارة التى أجراها الرئيس الإيرانى هذا الشهر لدمشق، حيث اتضح أن سوريا لديها سياسة مستقلة بنفسها، تعتمد فى المقام الأول على مخاوفها.. صحيح أنها تلقى دعماً إيرانياً، إلا أنها تحافظ طوال الوقت على استقلاليتها.. وقد تطرق فاروق الشرع هذا الأسبوع إلى هذه النقطة، عندما قال إن "العلاقات بين الدول علاقات سياسية وليست علاقات عمياء" (يقصد أنها علاقات قائمة على الندية وليست قائمة على تبعية دولة لأخرى).

وإذا كان حجم الخطر السورى فى تراجع، فإن هذا الأمر لا علاقة له بالخطر الإيراني، خاصة أن عدم اعتزام الولايات المتحدة مهاجمة إيران، وتجميد العقوبات المفروضة عليها، يضعان إسرائيل أمام مشاكل كبيرة.. ويبدو أن مشكلة البرنامج النووى الإيرانى ستظل مشكلة إسرائيلية حتى النهاية، وهذا يعد مصدر قلق خطيراً، وإن كان مازال بعيداً نوعاً ما.

وفى النهاية، كان مقياس شهر أغسطس مستقراً، مع ارتفاع طفيف فى نسبة المخاطر الأمنية.. ويمكن القول بأن متوسط مقياس التهديدات الأمنية لشهر أغسطس، ما بين متوسط ومرتفع، هو ٦,١٨ درجة.

(×) المؤشر الذى يستند إليه المقياس (من ١ وحتى ١٠)، على أن يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقاً للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

النساء، العرب والمتدينون أكثر من عانوا من أعراض ما بعد الصدمة

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/٨/٧

كشفت دراسة جديدة، أعدتها جامعة حيفا بالاشتراك مع بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، أن النساء، العرب والمتدينين، ذوي المستوى التعليمي المنخفض والدخل المنخفض، قد عانوا من أعراض ما بعد الصدمة، التي تسببت فيها حرب لبنان الثانية، بنسب تفوق سائر السكان.

لقد عانت النساء بصورة تفوق الرجال، والعرب بصورة تفوق اليهود، والمتدينون بصورة تفوق العلمانيين، كما عانى الأشخاص الذين لم يُكمّلوا تعليمهم الثانوي، وأولئك ذوي الدخل المنخفض - لقد عانى كل هؤلاء من أعراض ما بعد الصدمة بسبب حرب لبنان الثانية.. هذا ما كشفت عنه اليوم (الثلاثاء ٢٠٠٧/٨/٧) دراسة مشتركة أعدها باحثون من جامعة حيفا وباحثون من بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

قالت الدكتورة دفنا نسيم، من جامعة حيفا، إن "الدراسة التي قمنا بإعدادها تبين أن العناصر القادرة على التأثير في ظهور أعراض ما بعد الصدمة ليست واضحة للعيان، لذا فقد حاولنا في المرحلة الأولى أن نفهم تأثير الحرب وفقاً لتصنيفات مختلفة".

أجرى الاستطلاع على عينة شملت ١٢٠٠ شخص من سكان إسرائيل ممن تجاوزت أعمارهم الثامنة عشرة، وقد وُجّهت لهم مجموعة من الأسئلة عقب انتهاء حرب لبنان الثانية مباشرة.. وقد تم رصد فوارق واضحة بين النساء والرجال: فبينما بلغت نسبة المعاناة من اضطرابات ما بعد الصدمة بين النساء نحو ١٠٪، كانت نسبتها لدى الرجال نحو ٤٪ فقط.. كما تم رصد فوارق مماثلة بين اليهود والعرب، حيث يعاني ١٠٪ من العرب من اضطرابات ما بعد الصدمة، في مقابل ٦,٥٪ من اليهود. وكان استطلاع آخر للرأي، أجراه الباحثون خلال الانتفاضة الثانية، قد أظهر أن ١٨٪ من العرب قد عانوا من اضطرابات ما بعد الصدمة، في مقابل ٦,٦٪ فقط من اليهود (الكاتب يسعى لعقد مقارنة بين تأثير حرب لبنان الثانية والانتفاضة الثانية على كل من العرب واليهود، ليؤكد أن التأثير على العرب كان دائماً أكبر).

وقد ظهرت فوارق مثيرة للاهتمام عند تصنيف النتائج وفقاً لمستوى التدين بين المشاركين في الاستطلاع، حيث قال ١٠٪ ممن وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون، إنهم يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، يليهم التقليديون بنسبة (٨,٣٪)، ثم العلمانيون (٥,٧٪)، وأخيراً الحريديم (١,٤٪).

علاوة على ذلك، فإن المستوى التعليمي له تأثير واضح في ظهور أعراض ما بعد الصدمة، حيث أظهر الاستطلاع أن أكثر الفئات التي عانت من اضطرابات ما بعد الصدمة، هي تلك الفئات التي لم تكمل تعليمها الثانوي، وبلغت نسبتهم (١٤٪)، يليهم الحاصلون على الشهادة الثانوية (٨,٤٪)، ثم الحاصلون على مؤهل متوسط (٦,٣٪)، وأخيراً خريجي الجامعات (٢,١٪).

كما تكشفت صورة أخرى عند التصنيف حسب مستوى الدخل، حيث كانت نسبة الذين يعانون من أعراض ما بعد الصدمة بين أصحاب الدخل المنخفض هي الأعلى (١٠٪)، وبين أصحاب الدخل المتوسط (٦,٥٪)، وأصحاب الدخل المرتفع (٥٪)، كما لو أنه لم تكن هناك فوارق على الإطلاق.

ورغم أن صواريخ حزب الله قد هددت شمال إسرائيل على وجه الخصوص، إلا أن ثلثي المشاركين في الاستطلاع ممن يقطنون جميع أنحاء الدولة، أفادوا بأنهم تعرضوا خلال الحرب، أو خلال الأشهر القليلة التي سبقتها، إلى حادث مأساوي له علاقة بالحرب أو بالإرهاب. كان هذا الحادث إما موت أو إصابة أحد الأقارب نتيجة لإطلاق الصواريخ، أو القلق الدائم على أحد الأصدقاء أو الأقارب بسبب إطلاق الصواريخ، أو زيارة مكان أضير جراء سقوط صاروخ عليه، مما أدى إلى سقوط جرحى أو قتلى.

وحسبما ذكر الباحثون، فإن هذه النسبة تنبع في الأساس من أن جزءاً كبيراً من سكان الدولة لديهم أقارب أو أصدقاء في الشمال، وعليه فقد عايشوا أحداثاً من شأنها أن تؤدي لظهور أعراض ما بعد الصدمة.

ثلث الجمهور يبرر موقف الجنود رافضي إخلاء الخليل

هاآرتس ٢٠٠٧/٨/٩
هيئة تحرير الموقع

لا تُعد ظاهرة الرفض في الجيش الإسرائيلي، التي تجلت مجدداً هذا الأسبوع، في رفض جنود الجيش الإسرائيلي المشاركة في إخلاء مستعمرين من متجرين بسوق الجملة في الخليل، أمراً هامشياً في المجتمع، حيث كشف استطلاع رأي "هاآرتس -ديالوج"، الذي أجري أول أمس بين عينة شارك فيها ٤٧٧ شخصاً، أن ثلث الجمهور يبرر موقف الجنود الذين رفضوا المشاركة في مهمة إخلاء المستعمرين حسب تعليمات رجال الدين.

وفقاً للاستطلاع، الذي أُجري تحت إشراف البروفيسور كاميل فوكس، الأستاذ بقسم الإحصاء بجامعة تل أبيب، فقد أعرب نصف المشاركين في الاستطلاع عن معارضتهم لرفض الجنود تنفيذ المهمة، في حين آثر ١٠٪ من المشاركين عدم إبداء رأيهم في هذا الشأن، إلا أنه عند تقصي الانتماء الحزبي للمشاركين في الاستطلاع تتكشف لنا المعلومة التالية: ٥٤٪ من ناخبي حزب الليكود في انتخابات ٢٠٠٦ يؤيدون ظاهرة الرفض، ويؤيدهم في ذلك ٧٥٪ من ناخبي حزب شاس. كما ترتفع نسبة المؤيدين لظاهرة رفض الجنود بين ناخبي حزب الليكود عنها بين ناخبي حزب الاتحاد القومي- المفدال التي وصلت إلى ٥١٪. هذا في حين يؤيد ٢٥٪ فقط من ناخبي حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) موقف الجنود الرافض لإخلاء مستعمرين من سوق الجملة بالخليل.

كما تحرى الاستطلاع نسبة رضاء الجمهور عن أداء رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير العدل دانيئيل فريدمان.. فكشفت نتائج الاستطلاع عن استمرار تراجع شعبية أولمرت بين الجمهور، حيث تراوحت نسبة رضاء الجمهور عن أدائه خلال الأشهر التسعة الأخيرة بين ١٣٪ إلى ١٥٪ في المتوسط.. أما وفقاً للاستطلاع الحالي، فيشعر ١٤٪ من الجمهور بالرضاء عن أداء رئيس الوزراء، في حين يشعر ثلثا الجمهور بعدم الرضاء عن أدائه. وعند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع باستطلاعات سابقة، نجد أن أولمرت قد حصل منذ عام، تحديداً في العاشر من أغسطس ٢٠٠٦، قبل ثلاثة أيام من انتهاء حرب لبنان الثانية، على نسبة تأييد بلغت ٤٨٪. ومنذ ذلك الحين، أخذت شعبيته تتراجع بشدة، حتى بلغت نسبة تأييد أولمرت منذ شهر ١٥٪.

وفيما يتعلق بشعبية فريدمان، تعد هذه هي المرة الأولى التي يتحرى فيها استطلاع هاآرتس نسبة رضاء الجمهور عن أداء وزير العدل الذي يتمتع بشخصية مثيرة للجدل. فقد حصل فريدمان في هذا الاستطلاع على نسبة تأييد تفوق بضعفين النسبة التي حصل عليها أولمرت، وحصل على نصف نسبة المعارضة التي حصل عليها رئيس الوزراء، حيث بلغت نسبة رضاء الجمهور عن أداء فريدمان كوزير للعدل ٣٠٪ في مقابل ٣٦٪ غير راضين عن أدائه. ومع ذلك، لا يعد معطى حصول وزير "متخصص"، لم يصل إلى الحكومة عن طريق السياسة، على نسبة تأييد بلغت ٣٠٪ لافتة للانتباه. ولكن في حالة فريدمان، نجد أن ثلث المشاركين في الاستطلاع لم يعربوا عن رضائهم عن أدائه (٣٦٪) لعدم معرفتهم به، أو لأن الضجة القضائية - السياسية المثارة حوله لا تعنيهم في شيء.

فتح تتفوق على حماس

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٨/٩
بقلم: يونا مندل

بعد مرور بضعة أشهر على سيطرة حماس على غزة، يظهر استطلاع للرأي أن الجمهور الفلسطيني قد سئم الوضع: حيث أعرب ٤١٪ من الجمهور أنهم سيصوتون لصالح فتح في حال إجراء الانتخابات التشريعية اليوم، في حين سيصوت ١٥٪ فقط لصالح حماس.

رغم تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، مؤخراً بأن "الوضع في قطاع غزة لا يسمح بإجراء انتخابات"، يظهر استطلاع شامل للرأي أجرى مؤخراً، أن الأمر لا يقتصر على عدم إمكانية إجراء انتخابات في قطاع غزة فحسب، بل إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتصار ساحق لحركة فتح التي تشكل الحكومة الفلسطينية الحالية.

فقد أظهر استطلاع هاتفي للرأي شارك فيه سكان قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أن ٤١٪ من المشاركين في الاستطلاع سيؤيدون حركة فتح لو أجريت الانتخابات اليوم، بينما حصلت حركة حماس على نسبة تأييد بلغت ١٥٪ فقط. في حين يؤيد بقية المشاركين في الاستطلاع أحزاب وفصائل أخرى، أو أنهم لم يقرروا بعد لصالح أي قائمة سيصوتون، إلا أن فوز حركة فتح على حماس بات واضحاً.

كما استقصى الاستطلاع، الذي أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات (نير إيست كونسلتينج)، توزيع أصوات الناخبين وفقاً للدوائر الانتخابية. وقد جاء المعطى الأكثر أهمية من قطاع غزة، معقل حركة حماس، تلك المنطقة التي سيطر عليها مسلحو حماس منذ نحو ثلاثة أشهر. حيث أصبحت حركة فتح تحظى بتفوق ساحق في غزة، فقد أفاد ٤٦٪ من سكان غزة بأنهم سيصوتون لصالح فتح في حال إجراء الانتخابات اليوم، بينما ذكر ٢١٪ أنهم سيصوتون لصالح حركة حماس، وقال بقية المشاركين في الاستطلاع بأنهم سيصوتون لصالح أحزاب أو فصائل أخرى أو أنهم لم يقرروا حتى الآن لصالح أي من الأحزاب أو الفصائل سيصوتون. أما بالنسبة للضفة الغربية الخاضعة لسيطرة فتح، فلا يوجد أدنى شك في أنها المهيمنة على المنطقة، فقد أظهر الاستطلاع أن ٣٧٪ من سكان الضفة الغربية سيصوتون لصالح حركة فتح في حال إجراء الانتخابات اليوم، بينما حصلت حماس على نسبة تأييد بلغت ١١٪ بين سكان مدن الضفة الغربية.

❖ تراجع شعبية مشعل:

وقد سُئل المشاركون في الاستطلاع أيضاً عن المرشحين المحتملين لشغل منصب رئيس السلطة الفلسطينية. فجاء، وفقاً للاستطلاع، أن المرشح الأول لرئاسة السلطة الفلسطينية هو مروان البرغوثي، القابع في السجن الإسرائيلي الآن، حيث أجاب ٤٢٪ من الفلسطينيين أنهم يريدون أن يصبح البرغوثي زعيماً لشعبهم، بينما يؤيد ٣٣٪ استمرار الرئيس الحالي أبو مازن رئيساً للسلطة.

وكانت لدى المشاركين في الاستطلاع الرغبة في الوقوف على مدى الشعبية التي يحظى بها زعماء حماس، حيث لازال هنية هو المرشح الأول لقيادة الحركة بحصوله على نسبة تأييد بلغت ٣٤٪، فيما طرأ انخفاض حاد في نسبة الشعبية التي يحظى بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، الذي حصل على نسبة تأييد بلغت ١٢٪ فقط، بينما تقدم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السابق، الدكتور عزيز الدويك - الذي اعتقل مع بعض كوادر حركة حماس - على مشعل بحصوله على نسبة تأييد بلغت ١٤٪.

ثمة معلومة أخرى مهمة تشير إلى خيبة أمل الشارع الفلسطيني من حركة حماس، حيث أفاد ٣٣٪ ممن شملهم الاستطلاع (وهي نسبة تضاهي تقريباً نسبة التأييد التي يحظى بها هنية) أنه لا يوجد زعيم مناسب في حماس لقيادة الحركة.

◆ ترجمات عبرية ◆



شخصية العدد



رحيل رئيس جهاز الشاباك السابق "عاموس منور"

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

توفى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٨/٤ رئيس جهاز الشاباك (جهاز الأمن العام) السابق "عاموس منور" عن عمر يناهز ٨٩ عاماً فى تل أبيب، بعد رحلة طويلة مع المرض. قضى منور معظم حياته فى خدمة دولة إسرائيل. وكان أكبر إنجاز حققه حينما حصلت إسرائيل على نسخة من الخطاب الذى ألقاه "نيكيتا خوروشوف"، الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي، أمام الحزب الشيوعى فى أبريل عام ١٩٥٦ .

كان صحفى بولندى من أصل يهودى قد حصل على نسخة من الخطاب الذى أدان فيه خوروشوف جرائم جوزيف ستالين أثناء رئاسته للاتحاد السوفيتي، وسلمه إلى مندوب الشاباك (جهاز الأمن العام) فى السفارة الإسرائيلية لدى بولندا. وقد سلم منور، بموافقة دافيد بن جوريون، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، هذا الخطاب إلى الـ(C.I.A)، مما رفع من مكانة المخابرات الإسرائيلية فى أعين الأمريكيين وساعد على توطيد العلاقات بين جهازى المخابرات الإسرائيلى والأمريكي.

أثناء فترة ولاية منور، حصل جهاز الشاباك على أول جهاز لكشف الكذب من الـ (C.I.A) وكان منور مسئولاً شخصياً فى تلك السنوات عن الاتصالات التى تجرى بين الشاباك ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، حيث كان يجرى محادثات مع جيمس أنجلتون، رئيس جهاز المخابرات المضادة والمسئول عن الملف الإسرائيلى فى الـ (C.I.A) وقد استمرت العلاقة بينهما أعواماً عديدة حتى بعد أن استقال كل منهما من منصبه.

ولد منور فى رومانيا سنة ١٩١٨، وأطلق عليه اسم "أرتور مندلوفيتش". تلقى فى البداية تعليماً صهيونياً ثم درس الهندسة. التحق بصفوف الجيش البلغارى مع بداية الحرب العالمية الثانية، وكان يقوم ببناء النقاط الحصينة والخنادق. كان منور ضمن أول مجموعة أرسلت إلى معسكر الإبادة فى بولندا سنة ١٩٤١، وقتل والداه وأشقاؤه الاثنان وكذلك شقيقته، ولكنه استطاع الفرار. وقد عاصر أحداث النكبة النازية التى أودت بحياة معظم أفراد عائلته.

منذ عام ١٩٤٧، أصبح منور أحد ناشطى جهاز الموساد، هاجر إلى إسرائيل باسم "أوتو ستانك" فى يونيو ١٩٤٩ حاملاً جواز سفر تشيكى مزيف. وبعد مرور شهر، دعاه "إيسار هرئيل"، رئيس الموساد آنذاك، للقاء سرى وألحقه بشكل رسمى للعمل فى صفوف جهاز الشاباك.

وخشية أن يتسبب هذا الأمر فى ممارسة ضغوط على باقى أفراد أسرته الذين ظلوا فى رومانيا. اقترح عليه هرئيل أن يطلق عليه اسماً مستعاراً ولقب بـ "فلتر رفوفورت" وأصبح يعمل فى صفوف الشاباك بهذا الاسم. ولكنه توقف عن العمل بهذا الاسم، وقرر تغيير اسمه للعبرية، فلقب باسم عاموس منور فى يناير ١٩٥٠ .

شغل منور عدة مناصب فى شعبة التجسس المضاد آنذاك، وكان رئيساً لقسم متابعة الدبلوماسيين وعملاء المخابرات فى دول الكتلة الشرقية. كان منور نائباً لرئيس الشاباك فى يوليو ١٩٥٢، ثم تقلد قيادة الجهاز فى أكتوبر عام ١٩٥٣ وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره. وكان ذلك يعد إنجازاً خيالياً لمهاجر جديد لم يعش فى دولة إسرائيل إلا أربعة أعوام فقط.

فى حوار أدلى به لصحيفة هاآرتس قبل عام ونصف العام، قال منور إن الـ (C.I.A) اشتبه فى أنه كان يعمل لحساب المخابرات الرومانية بسبب أصله والإنجازات السريعة التى حققها. وكان قد نشأت علاقات خاصة بينه وبين هرئيل رئيس الموساد آنذاك. فقد كان يتحدث سبع لغات وكان ذا قامة طويلة يهتم بملابسه وأناقته الأوروبية، أما هرئيل فكان عكسه تماماً.. ومن خلال الحديث أيضاً، كانت من أهم النقاط التى تحدث عنها منور أنه أوقف كافة الأنشطة الاستخباراتية التى مارسها الشاباك ضد الأحزاب الإسرائيلية.

وقد ورد فى البيان الصادر عن الشاباك، بمناسبة وفاته، أن "أكبر إنجاز حققه عاموس منور خلال فترة ولايته هو جعل جهاز الشاباك عبارة عن منظمة حكومية".

جديرٌ بالذكر أن منور بعد أن قدم استقالته، أصبح رجل أعمال، وشريكاً فى شركة "أطلس" لإدارة الفنادق، ومستشار لشركات اقتصادية، كما أدار بعض البنوك وبعض المشاريع الاقتصادية. لقد ترك منور وراءه بعد رحلة طويلة من الفناء فى العمل زوجته وابنه الوحيد. وقد تم تشييع جثمانه فى تمام الساعة الرابعة عصراً من كريات شاؤول.

الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي.. سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية

علاء سالم
باحث في الشئون السياسية

انتهت الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي يوم ١٣ يونيو ٢٠٠٧ بحسم قضية الزعامة السياسية داخل الحزب لصالح الجنرال ورئيس الوزراء السابق إيهود باراك على منافسه الجنرال عامي أيالون الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي "شين - بيت" بفارق من الأصوات ليس كبير. وهو الأمر الذي عكس حدّة وشدة المنافسة بين الرجلين، اللذين يجسدا مرجعية المؤسسة العسكرية - الأمنية. وبهذا سيقود باراك الحزب في أية انتخابات عامة قادمة، ليوجه مرشح اليمين الليكودي بنيامين نتانياهو، بعد تضاءل فرص رئيس الوزراء الحالي وزعيم حزب كاديما إيهود أولمرت في قيادة حزبه إلى تلك الانتخابات المحتملة فهو في حاجة لمعجزة لتحقيق ذلك. كما تبوء باراك منصب وزارة الدفاع بدلاً من الزعيم السابق عَمير بيرتس بعد يوماً واحد من فوزه بالانتخابات، وهي العملية التي تمت بسرعة كبيرة دفعت إليه الظروف الحالية بالإضافة للضغوط التي مارسها مؤيدوه على أولمرت. إذ عينه بهذا المنصب دون انتظار لعودته من رحلته السياسية الهامة للولايات المتحدة والتي بدأت في ١٧ يونيو الماضي.

وتعد البيئة السياسية التي تمت فيها هذه الانتخابات، من أعقد البيئات التي شهدتها إسرائيل طوال تاريخها، وتكاد تماثل الهزة التي شهدتها هذه البيئة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فهناك من ناحية حكومة إسرائيلية على وشك الانهيار في انتظار التقرير النهائي للجنة فينوجراد، والتي شكلت لوضع تقويم عام لأسباب الفشل في حرب صيف عام ٢٠٠٦ والذي صدر تقريرها المبدئي يُدين حكومة أولمرت ويتهمها بالفشل في إدارة تلك الحرب وبتقويض قدرات الردع الإسرائيلية، ومن ثم بذلت ضغوط تجاه إبعاد ودفع أولمرت للاستقالة أو الدعوة لانتخابات عامة جديدة، وإنهاء ولاية حكومة لم يمض عليها سوى ١٤ شهراً في الحكم. وقد تزامن معها من ناحية ثانية تدهور غير مسبوق في البيئة الأمنية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الصدام غير المسبوق بين جناحي السلطة الفلسطينية: الرئاسة بزعامة فتح ورئاسة الوزارة بزعامة حماس، وقدرة الأخيرة على حسم الصراع السياسي - الأمني لصالحها في قطاع غزة، مما أوجد شرعيتان تتنازعان الساحة الفلسطينية حالياً. ومن ثم لم تعد حماس تمثل تهديداً سياسياً لإسرائيل فحسب وإنما أمنياً أيضاً.

ووسط تلك البيئة برزت من ناحية أخيرة رسائل السلام والتسوية مع سوريا في محاولة لتهدئة الجبهة الشمالية، التي باتت تثير هواجس المؤسسة الأمنية من إمكانية اندلاع حرب عسكرية، ولو بشكل غير متعمد بين الجانبين السوري والإسرائيلي في نهاية الصيف الحالي.

إزاء كم ونوعية الإشكاليات التي تطرحها حدّة هذه المتغيرات، التي طرأت على البيئة السياسية - الأمنية الإسرائيلية، لم يكن من الغريب أن تتراجع الأجندة الاقتصادية - الاجتماعية أو مثيلتها السياسية بقدر ما لصالح الأجندة الأمنية داخل بؤرة اهتمام الناخب الإسرائيلي. ولذا لم تلق الدعوة التي أطلقها عَمير بيرتس لإعادة إحياء تلك الأجندة، واستنفار الوعي الداخلي حولها أي صدى يذكر. وبهذا هيمنت القضايا السياسية - الأمنية على برامج كافة المرشحين الذين أتوا معظمهم من المؤسسة العسكرية - الأمنية. وباتت المفاضلة لمن لديه القدرة على إعادة ترميم قدرة الردع الإسرائيلية لسابق عهدها، ودعم الأمن الإسرائيلي، وإقناع جمهور

الناخبين بذلك. وهو الجمهور الذي صدمته نتائج تقرير لجنة فينوجراد وتآكل قوة الردع الإسرائيلية تجاه العديد من مصادر التهديدات الخارجية.

ولذا لم يكن من الغريب أن تسقط الأجندة الاقتصادية - الاجتماعية التي حملها الزعيم النقابي السابق بيرتس وحاول أن يقود بها ثورة حقيقية داخل حزب العمل والوسط السياسي - الحزبي الإسرائيلي، وليسقط هو نفسه معها في الجولة الأولى من الانتخابات الداخلية. ويفشل في المنافسة مع زعامة الحزب الذي مثل صعوده لزعامته تحولاً جذرياً، وانحصرت المنافسة في جولتها الثانية بين باراك وأيالون. وبهذا عاد لحزب العمل مظهره الإشكنازي - العسكري، الذي ميز تطوره السياسي - العقائدي طوال العقود الماضية، بدا وكأن ثورة بيرتس - السفاردية كانت بمثابة سحابة صيف عابرة في سماء الحزب.

وتدشن نتائج تلك الانتخابات الداخلية عودة باراك القوية لزعامة حزب العمل بعد غياب دام أكثر من ست سنوات قضاها في إدارة أعماله تجارية، بعد هزيمته القاسية أمام المرشح اليميني آريئيل شارون في انتخابات رئاسة الوزراء في فبراير عام ٢٠٠١ . وتعيد تلك العودة إنتاج ظاهرة رئيسة نادراً ما تجدها في النظم السياسية الأخرى، وهي إعادة إنتاج الساسة الإسرائيليين من آن لآخر داخل الحياة السياسية - الحزبية. إذ بات من المتعارف عليه أن زعيم الحزب وتحديداً داخل الأحزاب الكبيرة الذي يخسر الانتخابات يعلن فوراً انسحابه من الحياة السياسية، ولكنه في ذات الوقت ينتهز أول فرصة تالية ليعود مرة أخرى لقيادة حزبه السياسي في معارك انتخابية تالية. ولعل دافيد بن جوريون كان أول من بلور تلك الظاهرة داخل الحياة السياسية - الحزبية الإسرائيلية، وسار على منواله قادة الأحزاب من بعده. فزعيما أكبر حزبين في إسرائيل بعد كاديما، حزبي: العمل والليكود، هما من أبرز تلك النماذج حالياً في هذا الصدد، قد سبقهما لذلك من قبل شارون.

١- سمات الجولة الأولى:

عقدت الجولة الأولى من الانتخابات الداخلية بحزب العمل يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٧ . وقد كان توقيتاً غاية في السوء لزعيم الحزب عَمير بيرتس، لكونها تزامنت مع الضجة التي أثارها ومازال تقرير لجنة فينوجراد، والأداء الضعيف الذي ميز إدارته كوزير للدفاع للحرب على لبنان، حيث كان أحد ثلاثة وجهت إليهم أصابع الاتهام بالتسبب بهذا الفشل. ولذا فقد دخل تلك الانتخابات ورصيده الانتخابي لا شئ. فالثورة الاجتماعية التي حاول أن يقودها داخل السياسة الداخلية الإسرائيلية، تم وأدها منذ اللحظة التي قبل فيها حقيبة الدفاع وليس المالية في حكومة أولمرت كما وعد ناخبيه. بسبب مرجعيته النقابية، فقد فشل في إدارة حقيبة الدفاع التي أسندت إليه، والتي كانت حرب لبنان أبرز مظاهر هذا الفشل وأخطرها على ثورته الاجتماعية وقاعدته الانتخابية داخل حزب العمل.

وقد تنافس معه في تلك الانتخابات، العديد من الشخصيات التي لها ثقلها داخل المؤسسة العسكرية - الأمنية وفي مقدمتهم فريق الجنرالات العسكريين الذين تقدمهم باراك. والذي كان قد اضطر في نوفمبر ٢٠٠٥ للانسحاب من نفس الانتخابات على زعامة الحزب، بعدما أدرك أن فرصته في الفوز بزعامة الحزب للمرة الثانية باتت ضعيفة، كما أنه كان قد رفض قبل انتخابات مارس ٢٠٠٦ عرضاً قوياً من جانب حزب تفنيت لقيادته في تلك الانتخابات، قدمه له زعيم الحزب الجديد الجنرال عوزي دايان، الذي يدين بقدركبير من الولاء لباراك بسبب تصعيده الوظيفي داخل المؤسسة العسكرية. وها هو يعود تلك المرة لزعامة الحزب ويحقق نتائج مرضية بسبب فشل الثورة السفاردية التي تسبب فيها عَمير بيرتس.

وقد ضم فريق الجنرالات أيضاً: عامي أيالون الذي يُعد ضيفاً جديداً على الحياة السياسية - الحزبية الإسرائيلية، إذ أن أول ظهور وحضور سياسي له كان ولاية الكنيست السابع عشر في مارس ٢٠٠٦ حينما أصبح عضواً بها على لائحة حزب العمل، بعدما أن ترك جهاز الأمن الداخلي ليتولى قيادة سلاح البحرية الإسرائيلية. والجنرال داني ياتوم رئيس الموساد السابق ذو المرجعية العسكرية، بالإضافة للسياسي البارز بالحزب والوزير في أكثر من وزارة إسرائيلية سابقة أوفير باز بينس، أحد رموز الجيل الثالث داخل الحزب. على عكس هؤلاء فقد مثل الوافد الجديد على الساحة السياسية عامي أيالون أكبر تحدي للمتنافسين على زعامة الحزب السياسيين والعسكريين، سواء في استطلاعات الرأي التي وضعته دوماً في المرتبة الأولى، أو النتائج النهائية للجولة الأولى حيث شغل المرتبة الثانية بعد باراك.

وقد أفرزت نتائج تلك الجولة، والتي فشل أياً من المتنافسين فيها على تجاوز معدل الحسم التصويتي للفوز بزعامة الحزب (الحصول على ٤٠٪ من أصوات أعضاء حزب العمل البالغ عددهم ١٠٣ ألف عضو) عن العديد من المؤشرات المبدئية والتي تدعمت في الجولة الثانية:

١- فشل مشروع الثورة الاقتصادية - الاجتماعية التي بدءها بيرتس داخل حزب العمل، بعد التحول الكبير الذي أحدثه فوزه بزعامة الحزب في نوفمبر ٢٠٠٥ . إذ لأول مرة ينجح أحد أفراد الطبقة العاملة، وذو الإثنية السفادرية والقادم من بلدة سديروت الفقيرة في تبؤ زعامة الحزب الثاني في هيكلة القوة داخل المنظومة

السياسية - الحزبية. وهو ما حمل في طياته تحولاً في المزاج العام للناخبين داخل الحزب من ناحية، وهدماً للمعايير التقليدية التي حكمت هياكله التنظيمية طوال مراحل تطوراته السياسية، بروز نوع جديد من الجنرالات داخل الحزب وهم الجنرالات الاجتماعيين من ناحية أخرى. ومن ثم تداعى الأمل الذي تعلق به الكثيرين داخل الحزب وخارجه في أن يمثل بيرتس تحولاً نوعياً في ممارسة العملية السياسية داخل إسرائيل.

وبفشله في اجتياز الجولة الأولى، تداعت مقومات تلك الثورة التي حاول أعاد إنتاجه من جديد، ولكنه فشل في إقناع ناخبيه داخل حزب العمل بمصداقيته هذه المرة، بعدما صدقوه في المرة السابقة ووقفوا ورائه، فأظهر قدر عال من الانتهازية السياسية. وبهذا التداعي عادت لحزب العمل سماته الإشكنازية - العسكرية من جديد.

وبهذا التراجع، لم يكن من الغريب أن تتراجع عمليات التمايز التي بدأت تشق طريقها مع صعود بيرتس داخل المنظومة السياسية - الحزبية الإسرائيلية قبل عامين تقريباً. إذ تراجعت تلقائياً اهتمامات الساسة والناخبين داخل تلك المنظومة بشقيها العلماني والديني بالقضايا الاقتصادية - الاجتماعية وقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية لتحل القضايا السياسية - الأمنية في مكان الصدارة داخل بؤرة اهتمام هؤلاء مجتمعين.

٢- هيمنت القضايا السياسية - الأمنية على ساحة النقاش والتجاذب الانتخابي داخل الحزب، بحيث بدا ناخبيه أكثر تطلعاً لشخصية ليست عسكرية فحسب، وإنما تتوافر فيها أيضاً سمات الكاريزما السياسية لقيادة الحزب وإعادة التماسك العضوي داخله بعد إخفاق بيرتس في تجربته. أضف لذلك أن تكون تلك الشخصية قادرة على المنافسة في الانتخابات العامة القادمة.

وإذا كان محدد إعادة الاعتبار لنظرية الأمن الإسرائيلي، وإعادة الاعتبار لقوة الردع، المحور المشترك بين المتنافسين، فإن المحور السياسي متمثلا في البقاء في حكومة الوحدة مع حزب كاديما محور التجاذب بينهم. باستثناء بيرتس الذي رأي أن البقاء في حكومة أولمرت هو تأكيد على الاستقرار السلطوي الذي تحتاجه إسرائيل حالياً، فإن بقية المتنافسين لم يشاركوه هذا الرأي. فقد تميزت حملة أيالون السياسية بشعار ضرورة الخروج من الحكومة بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوجراد، ولكنه تراجع نسبياً عن تلك الصرامة مؤكدا فيما بعد بأنه سيمسح فقط ببقاء حزب العمل في الحكومة حال قرر كاديما اختيار شخص أخر غير أولمرت لرئاستها. بمعني استمرار الشراكة السياسية من دون أولمرت.

وفي المقابل ربط بقية المرشحين وفي مقدمتهم باراك بين الوجود في الحكومة والدعوة لانتخابات عامة مبكرة.

وتمكن باراك متحدياً استطلاعات الرأي العام، أن يشغل المرتبة الأولى بين المتنافسين ومتجاوزاً أيالون الذي رشحته تلك الاستطلاعات لشغل تلك المرتبة، بفارق وصل معدله إلى ٥٪. وأتى زعيم الحزب بيرتس في المرتبة الثالثة بمعدل ٢٢,٤٪ وهو ما أخرجه من معركة التنافس على زعامة الحزب في الجولة الثانية، بالتالي على منصبه داخل الحكومة كوزير للدفاع. رغم خسارته لموقع الزعامة، فإن نتائج الجولة الأولى أظهرت أنه مازال يحظى بدعم قطاع لا يستهان به من قواعد الحزب، وأن شعبيته لم تنهار كما حاول البعض تصوير ذلك. وبات على المستوى النظري ورقة رابحة لكلا المتنافسين على الزعامة باراك وأيالون.

واستطاع باراك أن يشغل تلك المرتبة المتقدمة على بقية منافسيه، نظراً للعديد من المحددات التالية:

١- قوة معسكره السياسي داخل الحزب، والذي كانت أبرز رموزه شخصيات لها ثقلها السياسي والعسكري مثل: بنيامين بن إليعازر، إيتان كابل، وإسحاق هيرتزوج، موشيه يعلون، وماتي فلنائي.

٢- الصفقات السياسية التي نجح في عقدها مع العديد من القطاعات الانتخابية داخل حزب العمل، وتحديداً داخل الكيبوتز والمدن الكبرى وضواحيها، بل وداخل الوسط العربي ذاتها، الذي لم يجرأ على الدخول إليه خوفا من إثارة غضب الأهالي فيه بسبب كونه المسئول عن مقتل ١٣ من أبنائهم في تظاهرات اكتوبر ٢٠٠٠.

٣- التأييد الواسع الذي حظي به باراك داخل الأوساط المالية والاقتصادية الإسرائيلية ورجال الأعمال، الذين دعموا حملتهم الانتخابية بشكل كبير وسخي.

وهو الأمر الذي قاد لبروز أنماط جديدة من التصويت لم تكن موجودة ومتعارف عليها من قبل. فالوسط العربي داخل الخط الأخضر أعطى تقريباً نصف أصواته لباراك، بفعل فاعلية الحملة الانتخابية التي قادها بن إليعازر من ناحية، والسخط العربي الكبير على بيرتس بسبب دوره في حرب لبنان من ناحية أخرى، غير أن بيرتس نال تأييد نصف مقترعي هذا الوسط. وفي المقابل لم يحظ بقية المتنافسين بتأييد يذكر داخل هذا الوسط.

فقد حظي باراك بدعم كبير داخل الكيبوتزات، فيما تقاسم مع أيالون المدن وضواحيها بشكل عكس نفور الجمهور التقليدي سواء داخل السفارديم أو الطبقة العاملة عن بيرتس الذين كانوا قاعدته الانتخابية قبل عامين. فقد نال باراك تأييداً واسعاً من أعضاء حزب العمل في مدن الضواحي بالجنوب والشمال. وهو ما

يشير إلى أن الأوساط الفقيرة والدنيا داخل الحزب مالت لشخصية الجنرال الأمني الذي يمثله باراك، فيما دعمت الشريحة الوسطى والعليا داخل المدن الكبرى باستثناء مدن مثل هرتيسيا وريشون ليتسيون، فكرة الأمن والاستقرار الذي قد يجلبه أيالون لإسرائيل. فيما افتقد داني ياتوم وأفير بينس لقاعدة التأييد الواضحة داخل قواعد الحزب.

٢- حسم الجولة الثانية:

تمكن باراك بسبب قوة معسكره الانتخابي ونوعية الصفقات السياسية التي عقدها مع تيارات حزب العمل، من حسم معركة الزعامة لصالحه في الجولة الثانية للانتخابات والتي جرت يوم ١٣ يونيو. وقد أتى هذا الانتصار الصعب له رغم بروز محددين رئيسيين:

أولهما: دخول بيرتس في تحالف انتخابي مع منافسه أيالون، حيث قدم له دعمه السياسي والعلني له مقابل تبني ايالون الأجندة الاقتصادية - الاجتماعية التي نادى بها. وهو المعسكر الجديد الذي كان من الناحية النظرية يملك قرابة نصف أصوات القواعد الانتخابية للحزب تبعاً لنتائج الجولة الأولى.

ثانيهما: استطلاعات الرأي التي كانت تشير لفوز أيالون، ذلك الضيف الجديد على السياسة الإسرائيلية والذي لا يحمل أوزار حمله منافسة باراك وبفارق ضئيل.

وهو الأمر الذي يدعم من فرضية وجود تغييرات كبيرة داخل اتجاهات التصويت بين قواعد حزب العمل، لم تكن متعارف عليها من قبل، بالإضافة لفشل التعويل على استطلاعات الرأي في معرفة نتيجة عمليات التصويت.

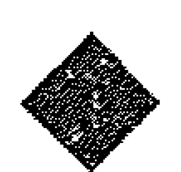
وبعكس الجولة الأولى، فقد شهدت الجولة الثانية حضوراً انتخابياً أقل نسبياً عن سابقتها، إذ شارك في تلك الجولة قرابة ٦٧,٣٣٢ عضو بما يعادل ٦٥,٤٪ من قواعد الحزب البالغة ١٠٣ ألف عضو مسجلين داخل الحزب. في حين أدلي بصوته في الجولة الثانية ٦٦,٦٥٩ ناخب بينما امتنع قرابة ٦٨٣ عضو عن التصويت. وقد حصل باراك على ٥١,٣٪ من مجموع تلك الأصوات الانتخابية، مقابل ٤٧,٧٪ لمنافسه أيالون. وبهذه النتيجة الحاسمة أصبح باراك زعيم حزب العمل الجديد. الذي وعد مؤيديه وحزبه ببدء مهمة وصفها بالشاقة لتوحيد وإعادة التماسك لدولة إسرائيل، والأهم هو استعادة إيمان الجمهور بقادته السياسيين بعد الكشف عن العديد من حالات الفساد السياسي والمالي التي نالت قطاع كبير من النخبة الحاكمة.

إذا ما تم استثناء عملية التحول الكبيرة التي وعد بها باراك مناصريه داخل حزب العمل وخارجه، فإن أول استحقاق انتخابي، يجب أن يواجهه هو حسم مسألة بقاء حزبه داخل الحكومة الإسرائيلية تحت زعامة أولمرت. وتحديداً بعد الضغوط القوية التي يمارسه العديد من الأقطاب داخل معسكره وتحديداً الوزير المستقيل إيتان كابل الذي أعلن صراحة.. "أن حزب العمل لا يجب أن يستمر طويلاً داخل الحكومة الإسرائيلية الحالية بعد صدور تقرير فينوجراد النهائي حول الحرب على لبنان.. فالوقع يشير أنه في تلك اللحظة مازلنا نشكل طوق نجاة لأولمرت، ولكن مهمتنا ليست إنقاذ رئيس الوزراء، بل أن تكون هناك حكومة أخرى مع رئيس وزراء آخر". والخيار الذي وضعه كابل أمام باراك: أما أن يعمل على تغيير رئيس الوزراء... أو الانسحاب الفوري من الحكومة فاتحاً المجال لانتخابات عامة جديدة.

غير أن تحقيق هذا الاستحقاق الانتخابي يكتنفه العديد من المعوقات التي برزت مؤخراً وباتت تلقي بثقلها على السياسة الإسرائيلية. أولى تلك المعوقات بدت في مدلولات استطلاعات الرأي العام التي تشير لإمكانية فوز حزب الليكود بزعامة نتانياهو حال إجراء انتخابات عامة مبكرة، بعد تزايد ميل الجمهور الإسرائيلي تجاه اليمين وفشل تجربة الطريق الثالث الذي حاول حزب كاديما أن يشقه داخل الحياة السياسية - الحزبية الإسرائيلية.

ثم يأتي ثان تلك المعوقات والأحدث نسبياً، ممثلة في التطورات غير المسبوقة في الأراضي الفلسطينية وتنازع شرعيتين أحدهما إسلامية تحت زعامة حماس، أخرى برجماتية بزعامة فتح ولكل منهما مناطق النفوذ والسيطرة السياسية. ومن ثم لم تعد حماس والتيارات الأصولية معها تمثل تهديداً سياسياً لإسرائيل فحسب، بل باتت أيضاً تمثل تهديداً أمنياً متعاظم بسبب غياب الكابح، الذي كانت تمثله فتح وأجهزتها الأمنية داخل قطاع غزة على حرية واستقلالية حماس تجاه التعامل مع إسرائيل.

ولذا فإن الدعوة لإجراء انتخابات عامة في مثل هذه الظروف التي تقتضي الوحدة والتماسك الداخلين سوف ينظر إليها لكونها عملية في غير صالح الطرف الذي يبادر إليها لكونها تعرض أمن ومصلحة إسرائيلية الوطنية للخطر. والشعار الذي يرفعه أولمرت حالياً هو ضرورة التكاتف حول حكومته لمواجهة التحديات الجديدة. وضمن هذا السياق يمكن تفهم تعجيل أولمرت بتسليم حقيبة الدفاع للزعيم حزب العمل الجديد، بهدف بث نوع من الطمأنينة لدى الجمهور الإسرائيلي، غير الأهم هنا هو إعطاء مظهر التوحد خلفه ومنحه مهلة زمنية أكبر لمواجهة ما يوصف بالتحديات التي تواجه كيان الدولة، أو هكذا سيقال.





رؤية عربية



المسكوت عنه فى الصراع المصرى ـ العبري

طلعت رضوان
كاتب وباحث

يروج كثيرون من الكتاب والمسئولين الإسرائيليين لمقولة يرون أنها هى الحل لمشكلة الشعب الفلسطيني، وخلاصتها أنه يجب توزيع الفلسطينيين على أجزاء من أرض سيناء المصرية وأجزاء من أرض الشعب الأردني، من أمثلة ذلك الحديث الذى أجرته صحيفة هاآرتس الإسرائيلية يوم ٢٠٠٦/٦/٤ مع (جيورا ايلاند) رئيس مجلس الأمن القومي. فى هذا الحديث قال إنه اقترح على شارون فى عام ٢٠٠٤ ضرورة "ضم ٦٠٠ كم إلى قطاع غزة من شمال سيناء واستخدام هذه المساحة فى بناء ميناء دولى ومطار دولى ومدينة يعيش فيها مليون فلسطيني. وضم ٦٠٠ كم من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل لضمان إقامة حدود آمنة. ومنح المصريين تعويضا إقليميا فى النقب الجنوبى يصل إلى ١٥٠ كم وتعويضات أخرى على شكل مساعدات دولية وتنمية اقتصادية وحفر نفق يصل مصر بالأردن من شمال إيلات، ونقل مساحة صغيرة (حوالى ١٠٠ كم) من أراضى الأردن إلى الفلسطينيين. حتى تصبح المساحة التى يسيطر عليها الفلسطينيون ١٠٥٪ من المساحة التى يطالبون بها اليوم" (مجلة مختارات إسرائيلية - يوليو ٢٠٠٦) أما الخبير الإسرائيلى فى الأسلحة الصاروخية فقد صرح لجريدة معاريف يوم ٢٠٠٦/٨/١١ بأنه يعتقد "أن المصريين يتربصون بنا، وأنهم سيحاولون خطف جزء من النقب" (مجلة مختارات إسرائيلية سبتمبر ٢٠٠٦ ص ١٠٥). وكتب د. أشرف الشرقاوى أن أرض إسرائيل اسم يطلقه اليهود على المنطقة التى تضم الأراضى الفلسطينية المختلفة والأردن وأجزاء من سوريا ولبنان والعراق ومصر (مختارات إسرائيلية نوفمبر ٢٠٠٦ ص ٢٧، يناير ٢٠٠٧ ص ١٥).

والمخطط الصهيونى لا يكتفى بالتوسع واحتلال أراضى الشعوب الآمنة، وإنما يسعى لتغيير طوبغرافية المكان، إذ حدث أنه فى المنتدى الاقتصادى العالمى بالأردن الذى عقد عام ٢٠٠٣ "تكلمت وفود الأردن وإسرائيل عن البدء فى تنفيذ مشروع قناة البحرين الأحمر والميت فيما سمى خطة تطوير وادى الأردن لحماية بيئة البحر الميت، علما بأن المرحلة الثانية من هذا المشروع سوف تصل إلى البحر المتوسط. وهكذا جاءت الفكرة الأردنية على طبق من ذهب لإسرائيل. وقيل وقتها أن هذا المشروع إذا تم تنفيذه فسوف تخسر مصر ما بين ٢٥ - ٣٠٪ من دخل القناة، أى مليار دولار إضافة إلى أن مثل هذه القناة (المقترحة) كفيلة بتحريك النشاط الزلزالى بالمنطقة" (أ. سيد على - أهرام ٢٠٠٣/١١/٢٥ص ٣).

وإذا كانت الثقافة السائدة فى مصر، يدور خطابها الإعلامى حول المشكلة الفلسطينية والتوسع الصهيوني، فإن المسكوت عنه فى هذه الثقافة السائدة، هو البعد المصري، الذى يتمثل فى محاولة احتلال سيناء المصرية من جديد، وذلك بترحيل الفلسطينيين إليها، أى أن إسرائيل تتخلص من مشكلة الشعب الفلسطينى على حساب الشعب المصرى والشعب الأردني. وهى بالترويج لهذا الاقتراح تضرب الاستقرار وتزرع بذور الفتن بين أبناء الشعوب الثلاثة (المصرى والأردنى والفلسطيني) خاصة أن خبراء السياسة الإسرائيليين يعلمون أن قطاعات عريضة من العروبيين سوف يرحبون بهذا الاقتراح.

يذهب ظنى أن الأخطر فى (البعد المصري) المسكوت عنه هو سرقة الحضارة المصرية ونسبتها إلى بنى إسرائيل. وموضوع السرقة مخطط له بدقة وإحكام فى أكثر من اتجاه، أى أنه ليس عشوائيا. اتجاه يأخذ شكل الكتابات التى تدعى العلم، وأخرى فى شكل أفلام سينمائية الخ من أمثلة ذلك الكاتب الإنجليزى (جون تايلر) المؤمن بالتراث العبرانى المعادى للحضارة المصرية والذى يروج لـ (نظرية) قال فيها إن "بناة الأهرام كانوا من أبناء شعب الله المختار، ومن نفس السلالة التى انحدر منها إبراهام" (نقلا عن أ. شفيق مقار: كتاب قراءة سياسية للتوراة - رياض الريس للكتب والنشر ص ٩١) ومن هؤلاء أيضاً التيوصوفى (أى العارف بالله) بازيل سنيوارد صاحب كتاب (سر الهرم الأكبر) ١٩٧٩ الذى كتب "ليس هناك ما يبرر القول إطلاقا بأن المصريين هم الذين بنوا الهرم لمجرد أن الهرم موجود فى مصر" وأن "بذور عظمة مصر بذرتها حفنة من المستوطنين دخلت مصر بسلام، ونظمت القيام بعمليات الإنشاءات العظيمة" هؤلاء المستوطنون من وجهة نظره جماعة من الآسيويين "القادمين من أرض الفرات. وكانوا على مستوى رفيع من المعارف العلمية والرياضية" وأنهم عندما دخلوا مصر "نظموا عملية إنشاء الهرم الأكبر" وبعد أن تم إنشاؤه "خرجوا من مصر آخذين معارفهم معهم" (المصدر السابق ص ٩٢) وعلق أ. شفيق مقار على هذا الكلام فكتب "أولئك (السوبر من) الآسيويين الذين جاءوا من أرض ما بين النهرين، هم بلا شك - حسب التجلى الصوفى الأممى - أسلاف إبرام وإسحاق ويعقوب وأسلاف مستر بيجين بطبيعة الحال"، وأن النتيجة التى تترسب فى عقل القارئ الأوروبى هى أن المصريين "كانوا متخلفين ورعاة وليس أولئك الرعاة الرحل الجياع الذين تسللوا عبر حدود مصر ليأكلوا وينهبوا" (ص ٩٢).

وفى عام ١٩٧٩ أثناء مفاوضات معاهدة كامب ديفيد، سأل أحد الصحفيين مناحم بيجين عن سير المفاوضات فقال: "لقد عانيت فى المفاوضات مثلما عانى أجدادى فى بناء الاهرامات" وعندما جاء بيجين إلى مصر وزار الأهرام مع الرئيس السادات قال "إننى اشعر بالزهو والفخر وأنا وسط الاهرامات التى بناها أجدادي".

وفى عام ١٩٥٤ يصل المخرج الأمريكى سيسل دى ميل إلى مصر ليصور فيلم (الوصايا العشر) وهو تكرار فج للتراث العبرانى المعادى للمصريين، المنقول حرفيا من كتب الديانة العبرية. تكون المأساة عندما سمح ضابط يوليو "بأن يشارك الجيش المصرى فى بعض المشاهد لشعب مصر سيما مشهد البحر الأحمر وهو ينغلق لينجو موسى ومن معه أجمعين، ثم يغرق الله الآخرين، أى فرعون ومن معه من المصريين. وأن يلعب عباس البغدادلي، وهو ضابط مصري، دور سائق عربة رمسيس" (أ. مصطفى درويش - أربعون سنة سينما، الناشر صندوق التنمية الثقافية ٢٠٠٣ ص ١٠٠، ١٠١) وفى أواخر التسعينيات من القرن العشرين يخرج ستيفن سبيلبيرج صاحب فيلم (قائمة شندلر) عن الهولوكست النازى ضد اليهود، يخرج فيلما للأطفال بعنوان (أمير مصر) الذى يروج فيه لمقولة أن موسى نبى العبرانيين تربى مع رمسيس الثانى على أنهما شقيقان، وعندما يكبران يعلم موسى أنه ليس ابن فرعون، وإنما هو واحد من اليهود الذين يعملون فى بناء الأهرام والمعابد تحت سياط المصريين المتوحشين، ويركز الفيلم على أن موسى هو المصمم العبقرى لكل ما أبدعته الحضارة المصرية ويضع فى إصبعه خاتم كبير مهندسى الدولة. مع تكرار قصة خروج بنى إسرائيل مصر، وينتهى الفيلم بانتصار الخير (موسى وأتباعه) على الشر (فرعون والمصريين).

هل اكتفت الصهيونية ذات المرجعية الدينية بذلك..؟ يقدم الواقع الإجابة: تضع إحدى القنوات الفضائية الإسرائيلية الأهرام المصرية الثلاثة كشعار لها. وتشجع كل من يكتب ويروج لأكذوبة أن النبى موسى هو أخناتون. وأن المصرى الكبير (يويا) هو النبى يوسف. وحتى الآلات الموسيقية التى اخترعها أجدادنا المصريون القدماء، تدعى الصهيونية الدينية أن هذه الآلات صناعة يهودية، وفق ما جاء بجريدة معاريف الإسرائيلية فى ملحقها الفنى (نقلا عن أ. عبير الشرقاوى - جريدة القاهرة ٢٠٠٥/٤/١٩ ص١٥) ولأن الغزو الصهيونى العبرانى المعادى للمصريين والذى يسعى إلى سرقة المنتج الحضارى الذى ابدعه أجدادنا المصريون القدماء ونسبته إلى بنى إسرائيل، نظرا لأن هذا الغزو العبرانى من المناطق المسكوت عنها فى الثقافة المصرية السائدة، ونتيجة الاستسلام لهذا المخطط الصهيوني، وصل الأمر إلى درجة أن القناة الثانية (المصرية) فى التلفزيون المصرى فى برنامج عن الفن، أن تكون الموسيقى المصاحبة للبرنامج عبارة عن توزيع جديد لنشيد (هاتحياه) وهو النشيد الوطنى الإسرائيلى (من رسالة المهندس خالد زينهم إلى بريد الأهرام - ٢٠٠٣/٤/٢٠).

هذا باختصار شديد المشهد الثقافى المسكوت عنه: عداء بنى إسرائيل التاريخى ضد المصريين وضد الحضارة المصرية. وأن الصهيونية الدينية لا تكتفى بسرقة الأرض، وإنما سرقة التراث والحضارة قبل الأرض. وهل هى مصادفة أنه "بعد مرور ٢٠ سنة على انسحاب آخر جندى إسرائيلى من طابا، لازالت إسرائيل تحتفظ بعدد كبير من النصب التذكارية لـ(شهدائها) وهى النصب الموجودة فى طريق العريش

وفى مدينة الشيخ زويد وفى مدخل بعض المدن بالقرب من الشواطئ فى مناطق الحسنة والشيخ زويد وسيناء" (نقلا عن أ. انتصار بدوى - أهرام ٢٠٠١/١٠/١٨ ص١١) ولعلنا نتوقف ونتأمل جيدا فى الجملة التى قالها مناحم بيجين تعقيبا على خطاب الرئيس السادات فى الكنيست الإسرائيلى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ حيث قال "إن أحدا لا يستطيع أن يأخذ شيئا مقابل لا شيء" (نقلا عن أ. صلاح عسى - جريدة القاهرة ٢٠٠٣/١٠/٧ - ص ٢٤ مقال "حفل عشاء فى سرادق عزاء").

أعتقد أن بيجين لم يكن يهزل وإنما القى بنبوءة تحققت مع الأيام. ليس محاولة استرداد الأرض المصرية فقط، وإنما التسلل لسرقة التراث المصرى والحضارة المصرية. وفى ضوء ما تقدم، هل يمكن أن يأتى يوم تعيد فيه الثقافة المصرية النظر فى المسكوت عنه عن (الصراع الحضارى بين المصرين وبنى إسرائيل) وإذا كان كثيرون يجهلون هذا الصراع، أو يتجاهلونه ويتعمدون عدم الخوض فيه، حتى لا يتهموا بمعاداة السامية، أو لإيمانهم بالتراث العبري، فإننى أضع أمام أعينهم كلمات العالم الكبير جورج هربرت ويلز التى قالها فى كتابه (موجز تاريخ العالم) حيث كتب "إن تاريخ ملوك إسرائيل وملوك يهوذا، هى قصة ملوك همج يحكمون شعبا من الهمج".

فهل تبدأ الثقافة السائدة فى الاحتشاد لمواجهة هذا المخطط الصهيوني، والانتباه إلى خصوصية الصراع المصرى - العبري..؟ والى متى يتم تجاهل هذا الصراع الذى يستهدف الصهاينة من خلاله لا احتلال الأراضى المصرية فقط (طبقا لكتابهم الذى يقدسونه: من النيل إلى الفرات) وإنما أيضاً سرقة التراث المصرى والحضارة المصرية..؟ فهل تفعلها الثقافة السائدة وتدافع عن خصوصية مصر..؟ وذلك قبل أن يأتى يوم يحكمنا فيه العروبيون أو الإسلاميون، الذين لا يهتمون بمصر (الوطن والتاريخ) ويؤمنون بوهم اسمه (العروبة) على حساب الحقيقة المؤكدة (مصر) خاصة وأنهم يقدسون زعيمهم الملهم عبد الناصر الذى قال بعد كارثة بؤونة / يونيو ٦٧ "إن سيناء بكل ما فيها من نفط وثروات معدنية لا تهمنى بقدر اهتمامى بالضفة وسكانها" وقال أيضاً "إن القدس قبل سيناء" (نقلا عن أ.رجاء النقاش - أهرام ١١ يناير ٢٠٠٤).

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- مدينات هايهوديم - "دولة اليهود":

هو اسم كتاب الدكتور هرتسل المشهور، الذى حلل فيه جوهر المسألة اليهودية، ووضع الافتراضية القائلة بأن شعوب العالم لن تستمر فى تحمل شعب إسرائيل فى داخلها، وهو الشعب الذى يختلف عنها فى دينه وعاداته وتقاليده وحضارته.. وقال أن معاداة السامية ستستمر فى إثارة اليقظة الوطنية لشعب إسرائيل، وأن شعوب العالم ستضطر، إن آجلا أم عاجلا، لإيجاد حل مناسب لشعب إسرائيل.

لقد ألف هرتسل كتابه "دولة اليهود" عام ١٨٩٥ على مدار ستة أسابيع متصلة ومن خلال إيحاء لم ينقطع. وقد اقترح فى كتابه هذا خطة مفصلة لإقامة "دولة اليهود" وتنظيمها ومؤسساتها.

وعندما صدر هذا الكتاب عام ١٨٩٦ أثار معارضة شديدة بين اليهود الرسميين والحاخامين فى غربى أوروبا، فيما أثار حماسة وموافقة من جانب جماهير اليهود فى شرق أوروبا.

وقد ترجم الكتاب للغة العبرية لأول مرة على يد "ميخائيل بركوفتس"، وللمرة الثانية على يد "آشير برش".

٢- موفيل هامايم هاآرتسى - ناقل المياه القُطري:

شبكة أنابيب قطرية لنقل المياه من مصادر نهر الأردن وبحيرة طبريا إلى جنوب إسرائيل وشمال النقب. وقد صُمِّمت هذه الشبكة على أيدى سلطة المياه الإسرائيلية، وقامت بتمديدها شركة مكوروت.

يتم ضخ مياه هذا الناقل أولاً من بحيرة طبريا، وتنقل فى المرحلة الأولى عبر قناة مفتوحة طولها ١٦ كم تمتد من كيبوتس حوكوك وحتى غور بيت نطوفة. وهناك يتم ترشيحها وتنقيتها، ومن ثم يتم نقلها عبر أنبوب قطره متران و٨٠ سم حتى رأس العين. وفى هذا المكان يصبح ناقل المياه من بحيرة طبريا وخط اليركون - النقب خطاً واحداً.

وقد انتهت أعمال الناقل القُطرى الممتد من بحيرة طبريا وحتى رأس العين، وطوله ١٣٠ كم تقريباً، فى عام ١٩٦٤ . وبعد إكمال ناقل المياه القطري، تم توحيد مشاريع المياه فى إسرائيل ضمن مشروع واحد يقوم بنقل المياه عبر شبكة قطرية تديرها هيئة تشغيل رئيسية.

٣- موساد هاراب كوك - مؤسسة الحاخام كوك:

هى مؤسسة لإصدار كتب فى مجال الثقافة التوراتية.. تأسست عام ١٩٣٧ تخليداً لذكرى الحاخام الرئيسى لإسرائيل كوك، وذلك على أيدى المركز العالمى لحركة هامزراحي، ودعمته الوكالة اليهودية.

وتقوم هذه المؤسسة بإصدار كتب ومخطوطات دينية توراتية، كما تقوم بدعم الأدباء، وخاصة المتدينين، وبنشر مؤلفاتهم. كما تصدر المجلة الشهرية "سيناي".

وقد تمكنت المؤسسة حتى اليوم من إصدار أكثر من ستمائة كتاب ومؤلف.

٤- موساد بياليك - مؤسسة بياليك:

مؤسسة لتشجيع الإنتاج العبرى فى الأدب والعلوم، ولتجسير الهوة بين الأدب العبرى الحديث والأدب العبرى القديم، ولتطوير اللغة العبرية وبحث أصولها.

أقامتها الوكالة اليهودية عام ١٩٣٥، واسمتها بهذا الاسم نسبة إلى "ح. ن. بياليك"، وذلك من أجل تطبيق وصيته الروحية الداعية إلى نشر خبرة الإنتاج الأدبى أمام كافة الأجيال اليهودية.

ومن بين مؤلفات بياليك: الموسوعة التاريخية، الموسوعة الثقافية، مشروع الأرشفة العبرية الكاملة، أطلس إسرائيل، القاموس التاريخى للغة العبرية...الخ.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

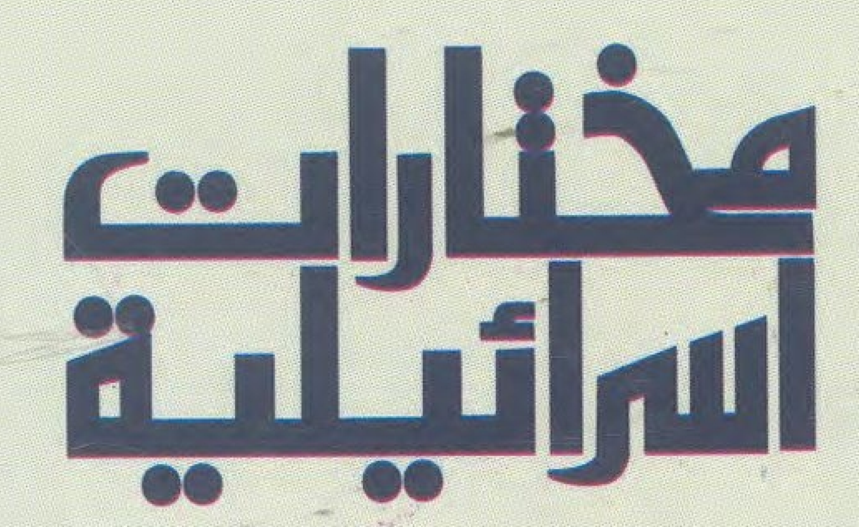
م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	أخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاأرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر-	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر



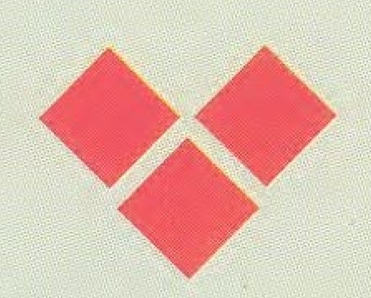


النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر